

التفصيل في شرح وإعراب شواهد ابن عقيل

تصنيف

محمد سيد كيلاي

ماجستير من كلية الآداب بجامعة القاهرة

الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م

مكتبة الطبع والنشر
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

طلبت منى شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، أن أضع كتابا أتناول فيه شواهد ابن عقيل بالشرح والإعراب ، مع ما عسى أن يحتاج إليه القارئ من تعليق وإيضاح . ونظرت في الموضوع ، فوجدت أن بعض مدرسي كلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية ، قد أخرج كتابا نحا فيه المنحى الذي طلب منى أن أنحوه ، هذا الكتاب ، عنوانه « شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك » بتحقيق وتعليق وشرح : محمد عبد المنعم خفاجي ، المدرس بكلية اللغة العربية ، وطه محمد الزيني ، من علماء الأزهر الشريف ، وراجعته محمود أمين النواوي ، المفتش بالأزهر الشريف .

وشرعت أتصفح هذا الكتاب لعل أستفيد منه ، فراعني ما وجدت فيه من أخطاء لا تعد ولا تحصى ، ومن تحريف وتصحيف لا يحصر ولا يستقصى ، ومن فقرات كثيرة ساقطة ، ومن إهمال وقصور . وليس بوسعنا هنا أن نثبت كل ما جاء في كتابهما من الخطأ ، لأن ذلك يحتاج إلى صفحات كثيرة ، لذلك اكتفينا بالقليل منها على سبيل المثال :
١ - ضبط الميم في عم ، ويؤم بالتشديد ، في قول ابن مالك ص ٣ سطر ٤ .

واحدة كلمة ، والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم

قال الخضرى ١٤/١ ما نصه « قوله عم - من الألفاظ المشددة الموقوف عليها في الشعر ، يجب تخفيفها لصحة الوزن » .

٢ - ص ٨ سطر ٢ - المحترقن : ضبط الكلمة بسكون فوق القاف وسكون فوق النون ، وهذا خطأ ، والصواب أن تضبط بكسر القاف وسكون النون هكذا (المُحترِقِن) .
٣ - هامش ص ٨ سطر ٥ - الخفق - و صوابها « الخفقت » .

ص ١٧ سطر ٤ - وأما الجزم فيختص بالأفعال ، قبلها جملة ساقطة ، هي « وأما الجزم فيختص بالأسماء » .

٥ - ص ١٨ سطر ٦ - جاءني ذوقام ، ومررت بنوقام ؟ سقطت جملة في الوسط ، هي « رأيت ذوقام » .

٦ - ص ١٩ سطر ٤ - رأيت أباهما وأخاهما وحموها - الصواب : حماهما .

- ٧- ص ٢١ سطر ١ - حركة مقبرة على الألف : كما تقرر في المقصور - الصواب : كما تقرر في المقصور .
- ٨- ص ٣٣ سطر ١١ - برفع بالضممة ويجز بالفتحة - الصواب : وينصب ويجز بالفتحة .
- ٩- ص ٣٨ سطر ٤ - علامة الجز كسرة على الياء - الصواب : كسرة مقبرة على الياء .
- ١٠- ص ٤٤ سطر ٩ - بخلاف الياء : لأنها في حالة الرفع للمخاطب - الصواب : للمخاطبة .
- ١١- ص ٤٥ سطر ٢ - الألف ، والواو ، والنون ، من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب . والصواب : « للغائب وللمخاطب » .
- ١٢- ص ٤٩ سطر ١٣ - وكذلك المختار عند المصنف الانفصال في نحو « محنتيه » والصواب : الاتصال .
- ١٣- ص ٥٠ سطر ٧ - في قول عثمان رضي الله عنه « أراهمني الباطل شيطانا ، والصواب : « أراهموني الباطل شيطانا » .
- ١٤- ص ٥١ سطر ٣ - زيد أعطيته إياه - الصواب : زيد أعطيته إياك .
- ١٥- ص ٥٦ سطر ١٤ - قلني من نص الخبيذين قدى . . . في الهامش : البيت محمد بن مالك الأرقط الشاعر الأموي . . . مدح لعبد الملك بن مروان . وفي نهاية هامش ص ٥٧ ما نصه « صاحب البيت هو حميد ، شاعر أموي مقل . والبيت من أرجوزة يمدح بها الحجاج » .
- ١٦- ص ١١٤ سطر ١٥ - وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل من المشتقات ، فلا يتحمل ضميرا ، وذلك كأسماء الآلة . والكلام مختل لسقوط بعض العبارات بعد قوله مجرى الفعل . والساقط هو : كاسم للفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل . فأما ما ليس بجاريا مجرى الفعل من الأسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا
- ١٧ ص ١٤١ سطر ٧ - فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو لولا زيد محسن إليك ، فنقول : لولا زيد هلكت .
- سقطت فقرات بعد قوله وجب ذكره هي : لولا زيد محسن إلى ما أتيت . وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، نحو أن يقال : هل زيد محسن إليك ؟ فنقول : لولا زيد هلكت .

١٨ - ض ١٤٣ سطر ٧ « وإن أردت المضي للتقدير : ضربني العبد إذا كان مسينا والصواب : إذا كان ،

ومن العجيب بعد ذلك أن يدعى هؤلاء الأساتذة أنهم حققوا النص وضبطوه .
فأين هو التحقيق ؟ وأين هو الضبط ؟ وأين المراجعة ؟ وأن الأمانة العلمية ؟ وأين دقة العلماء ؟ وكيف ينتفع الطالب بكتاب كهذا ، فيه ما فيه من فقرات ساقطة ، وكلمات محرقة ، وفيه ما فيه من خطأ وقصور ؟ .

واطلعت على كتاب « شرح ابن عقيل » للأستاذ محي الدين محمد الحسيد ، فوجدته قد أهمل ضبط كثير من الشواهد ، كما أهمل شرحها ،

ومني الأخطاء الكثيرة التي وقع عليها نظري :

٥ ص من ١ أورد نصا لابن عقيل ، هو :

« ومنها التنوين وهو على أربعة أقسام » .

والخطأ هنا في ذكر كلمة « أربعة » إذ لا وجود لها ، ولا يعقل أن ينص عليها الشارح ،

ثم يذكر من أقسام التنوين ما يزيد على أربعة ، وهي :

(١) تنوين التثنية . (٢) تنوين التذكير . (٣) تنوين المقابلة .

(٤) تنوين العوض وهو ثلاثة أقسام :

(١) عوض عن جملة . (ب) عوض عن اسم .

(ج) عوض عن حرف .

(٥) تنوين التثنية . (٦) التنوين الخالي .

وهناك أقسام للتنوين غير هذه ، سيذكرها ابن مالك في أبواب أخرى . وقد فات هذا على الأستاذ محي الدين ، ولم يقطن إليه .

وفي ص ١/١١٨ أورد بيتا لحسان بن ثابت هكذا :

قد ثكلت أمه من كنت واحده ويات غنثيا في برثن الأسد

واحده بالخاء . ولما أخطأ في الرواية ، لم يفهم معنى البيت ، فأهمل شرحه .

والصواب « واجده » بالجيم من « وجد » بمعنى « لقي » يتعدى لمفعول واحد ومعناه

أن العدو وح يقتل كل من لقيه من أعدائه ، ويتركه طعاما للأسود .

وفي ص ٢٩٨ ص ٢ عند الكلام على المفعول له سطر ٩ - أورد النص الآتي :

وانخاده مع حامله في الوقت والفعل .

والصواب : والفاعل .

ولنقف عند هذا دفعا للإطالة فيما لا فائدة منه :

ابن مالك صاحب الألفية

٦٧٢ - ٦٠٠

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك ، نسب لجده لشهرته به ، ويرجع نسبه إلى قبيلة طي .

ولد بمدينة « جيان » بالأندلس سنة ٦٠٠ هـ وقيل سنة ٥٩٧ . وانتقل إلى دمشق ، وأقام بها ، وكان إماماً في علوم اللغة العربية ، وخاصة النحو ، واسع الاطلاع على آداب العرب ، مجيد الفهم لدقائق القرآن الكريم .

وكان على درجة كبيرة من الصلاح والتقوى . ومع ما تقدم من علمه الغزير ، فإن الطلاب لم يقبلوا عليه . فقد روى أنه كان يخرج على باب مدرسته ويقول : هل من راغب في علم الحديث ؟ أو التفسير ؟ أو كذا ؟ أو كذا ؟ قد أخلصتها من ذمتي . فإذا لم يجب ، قال : خرجت من آفة الكتمان .

أما أساتذته للذين أخذ عنهم ، فمنهم ابن الحاجب ، وابن يعيش ، وابن عمرو . ويقال إنه حضر بعض دروس أبي علي الشلوبين .

وتخرج عليه بعض كبار العلماء ، كالإمام النووي . وآلت إليه رئاسة المدرسة العادية ومن مؤلفاته :

- ١ - الألفية ، وهي أشهر ما ألف .
- ٢ - الموصّل في نظم المفصّل .
- ٣ - الكافية الشافية ، وهي منظومة في النحو تحتوي على ثلاثة آلاف بيت . وقد شرحها ابن مالك .
- ٤ - خلاصة الكافية ، وتسمى الألفية ، لأنها تحتوي على ألف بيت ، وقد نشر ابن مالك هذه الألفية في كتاب سماه « القوائد النحوية ، والمقاصد الخوية » .
- ٥ - إعراب مشكل البخاري .
- ٦ - نسخة المورود في المقصور والمملود .

- ٧ - التسهيل ، واجمه « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » .
 - ٨ - النظم الأوجز ، فيها يهز .
 - ٩ - عكة اللافظ ، وعملة الحافظ .
 - ١٠ - فاعل ، وأفعل .
 - ١١ - لامية الأفعال ، وشرحها .
 - ١٢ - المقدمة الأسدية ، صنفها باسم ولده الأسد .
 - ١٣ - إكمال الإعلام ، بمثلث الكلام .
- وقد جاء ابن مالك إلى القاهرة ، ويبدو أنه لم يستطع الإقامة بها ، فرجع إلى دمشق ، وبقى بها إلى أن توفي في ١٢ من شعبان سنة ٦٧٢ .
- وإن فكرة نظم العلوم قد نشأت في عصر انجهد فيه العقول إلى مجرد الحفظ . وإلا فما فائدة نظم النحو في ألفية ، ثم وضع الشروح الطويلة لهذه الألفية ؟
- لقد شغل علماء النحو في كل مكان بشرح ألفية ابن مالك ، حتى إننا لا نستطيع أن نحصر هذه الشروح . وقد اشتهر منها « شرح ابن عقيل » .

ابن عقيل

٦٩٨ - ٧٦٩

- هو قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الهاشمي "العقيلي" ، من ولد عقيل بن أبي طالب .
- ولد في المحرم سنة ٦٩٨ وأخذ عن شيوخ عصره ، وولى قضاء الديار المصرية ، كما درس في المدرسة الخشائية والجامع الطولوني .
- ومن أشهر مؤلفاته :
- ١ - شرح ألفية ابن مالك
 - ٢ - للمساعد في شرح التسهيل
- وامتاز شرح ابن عقيل بالدقة والإحاطة ، والبحث والتحصيل ، وكثرة الشواهد ؛

كما امتاز بالإيضاح والسهولة ، والبعد عن التعقيد والإسهاب . لذلك أقبل الناس عليه لاركين الألفية ، مرجحين اهتمامهم إلى شرح ابن عقيل ، فمنهم من علق عليه ، ومنهم من وضع له الحواشي ، ومنهم من شرح شواهد وأعرابها . وعلى الجملة ، إن المكتب التي ألقت عن شرح ابن عقيل تفوق الحصر .

وهناذا بدوري أساهم في هذا النشاط ، فأضع كتاب « التفصيل » في شرح وإعراب شواهد ابن عقيل ، ولم أعرب أبيات الألفية كما فعل غيري ، لأنني لم أجِد في ذلك ما يعود على الطلاب بفائدة .

وقد اعتمدت في تصنيف هذا الكتاب على :

- (١) حاشية الحضري على شرح ابن عقيل .
 - (٢) فتح الجليل للسجاعي .
 - (٣) الأشموني .
 - (٤) الصبان .
 - (٥) الكفراوي .
 - (٦) تقرير أحمد الباني الحلبي على حاشية السجاعي .
 - (٧) شرح الشيخ عبد المنعم عوض الجرجاوي على شواهد ابن عقيل .
 - (٨) فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل للشيخ محمد قطة العدوي .
- والمنهج الذي اتبعته هو :

- (١) توضيح الوزن العروضي للشاهد ، وفي هذا فائدة للطلاب .
 - (٢) الإشارة إلى قائل الشاهد من الشعراء أو الرجاز ، إن كان معروفا .
 - (٣) بيان معاني المفردات الصعبة في الشاهد ، ثم شرحه في عبارة سهلة .
 - (٤) إعراب الشاهد .
 - (٥) بيان موطن الاستشهاد في البيت .
- مع تحقيق نص ابن عقيل .

أما بعد ، فإني أرجو أن ينفع القراء بهذا الكتاب ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

محمد بن محمد كيموني

القاهرة في ٣ / ٨ / ١٩٥٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة ألفية ابن مالك

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ مَالِكٍ
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمَلِينَ (١) الشُّرَفَا
وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي الْفَيْهَةِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَخْوِيَةٌ
تَقَرَّبُ الْأَفْصَى بِلَفْظٍ مُوجِزٍ وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بِوَعْدٍ مُتَّحِزٍ
وَتَقْتَضِي رَحْمًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَاقْفِةَ الْفَيْهَةِ ابْنُ مَعْطَى (٢)
وَهُوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَقْضِيلاً مُسْتَوْجِبٌ ثَنَاءَ الْحَمِيلا
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِاتٍ وَاقِرَةً لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

(١) التامين .

(٢) سميت الألفية ، لأنها تشمل ألف بيت أو ألفين ، إذا اعتبرت كل شطر بيتاً ، والنسبة إلى المؤلف كالنسبة إلى المفرد . وقد فعل ابن مالك من بعض أبواب النحو ، فلم يذكرها في الفية ، كتاب القسم ، واجتماع الماكنين .

(٣) تقتضي : تطلب أو تميلزم الرضا ، لأنها لما على المحاسن . وابن معطى : هو أبو الحسن يحيى بن معطى ولد سنة ٦٩٤ هـ . وأحمد الفقيه عن أبي موسى الجزولي بالجزائر . ولما قدم إلى القاهرة انتقل من مذبح مالك إلى مذبح الشافعي . واستمر يدرس النحو حتى توفي سنة ٦٢٨ هـ . ودفن بمقابر الإمام الشافعي . ولم تشتهر ألفية ابن معطى لأنها اقتصرنا على جانب من أبواب النحو . أما ابن مالك فإنه توسع وأحاط بعلم ما عرفت من النحو ، ولم يغفل إلا عن جانبين يسيرين .

وعلى كل حال فلا ينسب الفضل ، لأنه فتح الباب أمام ابن مالك ، ومهد له السبيل . وانتازت ألفية ابن مالك ، لأنها من بحر واحد ، في حين أن ابن معطى نظم ألفيته من بحرَيْ المزيج والرجز .

وقد جاء بعد ابن مالك قوم نهجوا نهجه ، فنظموا في النحو كما نظم . فمن هؤلاء جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ . والأصمعي المتوفى سنة ١١٢٢ هـ . ورأينا بعض الطرقاء من الشعراء ينظمون ألفيات في الغزل والمجون . والشيوخ علمر الأنطوطي المتوفى سنة ١١٨٢ هـ . ألفية في الطمام مظهرها :

يقول علمر هو الأنطوطي أجه وفيه ليست بالمتنوطي
وأحسين الله في ألفية مقاصد الأكل بها مخويته

كما نظم بعضهم ألفيات في الفقه .

الكلام المصطلح عليه عند النحاة ، عبارة عن (اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها) فاللفظ ، جنس يشمل : الكلام ، والكلمة ، والكلم ، ويشمل المهمل كـ مؤثر ، والمستعمل كـ معمور . و«مفيد» : أخرج المهمل ، و«فائدة يحسن السكوت عليها» : أخرج الكلمة ، وبعض الكلم ، وهو ما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه ، نحو : إن قام زيد .

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين ، نحو « زيد قائم » ، أو من فعل واسم كـ « قام زيد » وكقول المصنف ، « استقم » فإنه كلام مركب من فعل أمر ، وفاعل مستقر .
والتعدير : استقم أنت ، فاستغنى بالمثال عن أن يقول « فائدة بحسن السكوت عليها » ،
فكانه قال : « الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفاية استقم » .

ولما قال المصنف «كلامنا» ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين ،
لا في اصطلاح القويين . وهو في اللغة : اسم لكل ما يشكلم به مفيدا كان أو غير مفيد :
والكلم : اسم جنس (٢) ، واحده كلمة ، وهي : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ،
لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان ، فهي الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهي
الفعل . وإن لم تدل على معنى في نفسها ، بل في غيرها ، فهي الحرف .

والكلم : ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إن قام زيد. والكلمة : هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد . ققولنا « الموضوع لمعنى » أخرج المحمل كدينار . وقولنا « مفرد » أخرج الكلام ، فإنه موضوع لمعنى غير مفرد .

(١) ضم : فعل ماضٍ بمعنى شمل ، ولا يجوز الوقت عليه (التشديد ، ثلثا ينكسر البيت . ويؤم : بمعنى يقصد . والمضى : أن التكلية تقال ويقصد بها ما يقصد بالكلام .

(٢) اتم الجمع مطلقا وضع لفظة على ما هي الشيء من حيث هي . فإن دل على القليل والكثير معا ، مثل : ماء ، قصه ، ذهب ، حديد ، سمي إفراديا . وإن دل على أكثر من اثنين وميز بينه وبين غيره ، كقوله : بالثناء ، مثل : قرعة وقمر ، أو الياء ، مثل زومى وزوم ، سمي جمعيا . والفرق بينه وبين مشابهة من الجمع ، كقوله : كسختهم ونحوه ، أن الغالب في ضميره التذكير ، مراعاة لفظه ، وفي الجمع التأنيث .

ثم ذكر المصنف رحمه الله تعالى ، أن القول يعم الجميع . والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضا على الكلم والكلمة أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد .

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يقصد بها الكلام ، كقولهم : « لا إله إلا الله » : كلمة الإخلاص .

وقد يجمع الكلام والكلم في الصدق . وقد ينفرد أحدهما :

فمثال اجتماعهما : « قد قام زيد » فإنه كلام ، لإفادته معنى يحسن السكوت عليه . وكلم لأنه مركب من ثلاث كلمات .

ومثال انفرد الكلم : « إن قام زيد » .

ومثال انفرد الكلام : « زيد قائم » .

...

علامات الاسم

بالجر ، والتنوين ، والتدأ ، وأل ، ومُسْنَدٌ لِلْإِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ

ذكر المصنف رحمه الله تعالى ، في هذا البيت علامات الاسم :

١ - فيها الجر ، وهو يشمل الجر (١) بالحرف ، والإضافة ، والتبعية . نحو : مروت بعلام زيد الفاضل « فالعلام : مجرور بالحرف ، وزيد : مجرور بالإضافة ، والفاضل : مجرور بالتبعية . وهو أشمل من قول غيره « بحرف الجر » لأن هذا لا يتناول الجر بالإضافة ولا الجر بالتبعية .

٢ - ومنها التنوين ، وهو أقسام :

١ - تنوين التثنية (٢) ، وهو اللاحق للأسماء المعربة : كزيد ، ورجل ، إلا يجمع

(١) يرى بعض النحاة أن الجر هو المضاف للإضافة . وأن العامل في التامع ليس التبعية ، بل هو عامل المتبوع ، من خوف أو مضاف .

(٢) يسمى تنوين التثنية والأمكنية ، لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابهته الحرف والفعل . وتنوين الضم ، لصرفه عن تلك المشابهة .

المؤنث السالم نحو: مسلمات ، وإلا نحو « جوار »^(١) و « غواش » وسيأتي حكمهما .

٢ - وتنوين التذكير ، وهو اللاحق للأسماء المبنية ، فرقا بين معرفتها ونكرتها ، نحو « مررت بسيبويه وسيبويه آخر » .

٣ - وتنوين المقابلة ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو « مسلمات » ، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم .

٤ - وتنوين العوض ، وهو ثلاثة أقسام .

أ - عوض عن جملة ، وهو الذى يلحق « إذ » عوضا عن جملة تكون بعدها ، كقوله تعالى « وأنتم حينئذ »^(٢) تنظرون ، أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، فحذف « بلغت الروح الحلقوم » وأتى بالتنوين عوضا عنه .

ب - وقسم يكون عوضا عن اسم ، وهو اللاحق « لكل » عوضا عما تضاف إليه ، نحو « كل قائم » أى : كل إنسان قائم ؛ فحذف « إنسان » وأتى بالتنوين عوضا عنه .

ج - وقسم يكون عوضا عن حرف ، وهو اللاحق « لجوار » و « غواش » ونحوهما ، رفعا وجرا ، نحو « هؤلاء جوار » و « مررت بجوار » ، فحذفت الياء ، وأتى بالتنوين عوضا عنها .

٥ - وتنوين الترم ، وهو الذى يلحق القوافى المطلقة^(٣) بحرف علة كقوله :

١ - أَقْبَلُ اللَّوْمَ - عَادِلٌ - وَالْعِتَابَ - وَهَوَى - إِنْ أَصَبْتُ - لَقَدْ أَصَابَنُ

(١) ومثل جوار وغواش : كل اسم متقوص . وأصل جوار : جوارى ، وغواش : غواشي ، فحذفت الحصة لاستقامتها ، فاجتمع ساكنان : الياء والتنوين ، فحذفت الياء ، ثم التنوين ، لأن السكينة مخرجة من الحرف . ثم جىء بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة .

(٢) ذهب بعض النحويين إلى أن إضافة « حين » و « يوم » إلى « إذ » من إضافة أحد المضافين إلى الآخر ، وبعضهم إلى أنها البيان ، أى يوم هو وقت كذا .

(٣) القافية المطلقة : هى التى تتحرك وامتد بها الصوت ، بسبب حرف علة همز أو غيرها ، والقيدة : التى تحذف بالسكون .

١ - البيت بخرير الشاعر الأعمى المشهور وهو من الوافر ، ووزنه مفاعلاتن مت مرآت . ومعناه : أيتها اللامعة فى حبى وصفى ، دعى اللوم جانبا ، واعترف بلى سلكك صيحة الصواب إلى ما أصبت ووفقت . هذا حل اعتبار أن كلمة فى أصبت ، تاء الفاعل . وإذا كانت تاء المصطلب لمؤنث ، فحذف السكوت : إلى وفقت إلى الصواب ، فلا توجه إلى اللوم والعتاب ، بل قوله لفظ مضىب الصواب كذا ، فى المتن يذكر حينئذ .

فجئء بالتثوين بدلا من الألف لترك التزم . وكقوله :

٢ - أَرَفَ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا كَمَا تَزُلُّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْنِ

الإعراب :

أَفَلْ : فعل أمر مبني على حذف النون ، والياء فاعل مبني على السكون .

الوم : مفعول به منصوب بالفتحة ، عاذل : ترخم عاذلة ، منادى ، حذفت منه ياء النداء ، مبني على الضم ، على الحرف المحذوف للترخم ، وهو التاء ، في محل نصب ، على لغة من ينتظره ويجعله كأنه موجود في الكلام ، أو مبني على الضم على الحرف المذكور ، وهو اللام ، في محل نصب ، على لغة من لا ينتظر المحذوف ، بل يجعله كأنه لم يوجد فيه ، والعتاب : الواو : حرف عطف . العتاب : معطوف على الوم ، منصوب بالفتحة الظاهرة . والنون : عوض عن حرف الإطلاق ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب . وقول : محذوف على أفَلْ ، وإعرابه كإعرابه . إن : بكسر الهجمة : حرف شرط جازم يحزم فتلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه ويجزؤه ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، أصبت بضم التاء : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض ، كراهة توال أربع مشركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، في محل جزم لأن . والتاء ضمير المتكلم ، فاعل مبني على الضم في محل رفع . والمتعلق محذوف تقديره : إن أصبت ، أي وافقت الصواب في حبي لها . ويصح كسر التاء أي خلطت بالصواب فيما يقولينه بدل الوم . فالمتعلق محذوف أيضا ، وكذا جواب « إن » لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : فقولي . لقد : اللام موطئة لقسم محذوف تقديره : والله . قد : حرف تحقيق . أصابن ، أصاب فعل ماض مبني على الفتح . والقاعل مستتر جوازا تقديره هو ، يعود على جرير . والنون حرف كما تقدم . والمتعلق محذوف ، تقديره : لقد أصاب في حبه لها . والحلمة لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وجملة القسم وجوابه في محل نصب مقول القول .

والشاهد في البيت : تدخل تثوين التزم على الاسم والفعل ، في كل من قوله : العتاب وهو اسم ، وأصابن وهو فعل ، لأن أصلهما العتاب وأصابا ، بألف الإطلاق ، فحذفت وجيء بالتثوين عوضا عنها .

٢ - هذا البيت من قصيدة للتأبغة الذهباني ، الشاعر الجاهلي المشهور ، والمتجردة امرأة النعمان بن المنذر ملك الحيرة . وهو من بحر السكامل . وأجزؤه (متفاعلن) ست مرات .

أَرَفَ من باب فَعَلَ : دنا وقرب . وروى : أفد بمعنى قرب أيضا . والتوَحَّل : السفر والركاب : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وقيل واحد ركوبة . وتَزَلُّ : تنقل ، وأصلها تَزُول ، مضارع زال . والرجال يكسر الراء ، جمع رجل ، وأصله مسكن الشخص في الحضر ، والمراد به هنا الخيाम ، ثم أطلق على أمتعة المسافرين . وكان قدْنِ : أي وكأنها قد زالت . والمعنى : دنا وقت الرحيل ، غير أن إبلنا لم تتحرك بأمتعتنا ، أو لم تقادر مساكنتنا ، مع عزمتنا على السفر ، وكأنها لتصميمنا على الانتقال ، قد انتقلت وأرتحلت بالفعل .

الإعراب : أَرَفَ : فعل ماض ، التوَحَّل فاعله ، غير : منصوب على الاستثناء المنقطع أو المنصل . أن يفتح الهجمة : حرف توكيد ونصب ، تنصب الاسم وترفع الخبر . رِكَابَنَا : ركاب اسم «أن» ، منصوب . وَا : مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر . لَمَّا : بمعنى لم ، حرف نفي وجزم وقلب . تَزَلُّ : تزل :

٦ - والتنوين العالي (١) ، وأثبتته الأخفش ، وهو الذى يلحق الفوائى المفيدة كقوله :

٣ - وقائم الأعماق خاوى المخترفين

فعل مضارع مجزوم لم ، وعلامة جزمه السكون وأصله : لم تزل . فعذفت الواو لالتقاء الساكنين ، والفاعل مستتر جوازا تقديره هي ، يعود على الركاب . برحالتنا : يجوز أن تكون الباء بمعنى من ، أى من مكاننا . ويجوز أن تكون المصاحبة . وهى حرف جر . ورحال مجرور بها . وثا : مضاف إليه . والجار والمجرور متعلق بزل . وجملة « لما نزل برحالتنا » : فى محل رفع خبر أن ؛ وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليها ، أى غير زوال ركابنا . وكان : الواو : لمعلف . كأن : محققة من التثنية ، واسمها ضمير محذوف ، تقديره وكأنها . قدن : قد حرف تحقيق ، والنون التى هى عوض عن الياء الناشئة من إشباع كسرة الدال : حرف أيضا . وخبر كأن محذوف تقديره : قد زالت وانتقلت . والتنوين بهذا الشاهد نشأت عن حركة ثقافية ، أى عن الكسرة التى أشبعت ، فأصبحت ياء . وأما فى الشاهد السابق فإن التنوين لحق حرفا أصليا فى الفعل أو الاسم .

والشاهد فى هذا البيت : دخول تنوين التزم فى الحرف . وهو قد ، لأن أصله « قدى » . وفيه شاهد آخر ، وهو جواز حذف الفعل الواقع بعد قد . فتقدير الكلام : وكان قد زالت (١) . الغالى : من الغلو ، وهو الزيادة ومجازة الحد ، لأنه زائد على الوزن فى آخر البيت ، لئلا يثقل بالوزن ، ثم ليؤذن بالوقف ، إذ الشعر المسكن آخره للوزن ، لا يدرى فيه أوقف أنت أم واصل .

(٢) البيت من الرجز ، وهو لرؤبة بن الصياح الراجز الأموى المتوفى عام ١٤٥ هـ ، وبمعه :

مُسْتَشْبِهَ الْأَعْلَامِ كَلَامُ الْخَفِيفِينَ

وقائم : أى مظم ، من التمام وهو النبار . والأعماق : ما بعد من أطراف المفازة . والخاوى : الخالى ، والمخترق بفتح الراء : الطريق الواسع .

ومشتبه الأعلام : أى تختلط العلامات . ولما خففت . أى شديدا لمان البرق ، من قولهم : خفق البرق خفقا .

والمنى : رب مكان مظم الأوجاء من شدة الغبار خلا من الناس ، واتسعت طرقاته ، واختلطت علاماته التى يثدى بها المائة ، وكثر لمان السراب به ، قطعه وجاوزته .

الإعراب : الواو : حرف جر ، وتسمى واو رب ، إذ تقدير الكلام : ورب قائم . وقائم مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره ، منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجزاء المشبه بالزائد ، وهو رب المخلوقة . وأصله صفة لموصوف محذوف ، تقديره : ورب مكان قائم . والخبر محذوف تقديره : قطعه مثله . الأعماق : مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . خاوى : صفة ثانية للموصوف المخلوق ، وهو مكان . وصفة للمرفوع تقديرها مرفوعة ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء ، منع ظهورها لثقله . المخترفين : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره ، منع ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المارضة للوقف ، نظر الحرف الروى الساكن . وحركت الكلمة بالسكسرة للتخلص من الالتقاء الساكنين . والنون : حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .

وظاهر كلام^(١) المصنف : أن التنوين كله من خواص الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختص به الاسم إنما هو تنوين التثنية ، والتثنية ، والمقابلة ، والعروض . وأما تنوين التثنية والغالى فيكونان فى الاسم ، والفعل ، والحرف .

ومن خواص الاسم : النداء ، نحو : يا زيد . والألف واللام ، نحو : الرجل . والإسناد إليه ، نحو : زيد قائم .

فمعنى البيت : حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف : بالجذر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه ، أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف — رحمه الله — « أل » مكان الألف واللام . وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين ، وهو الخليل . واستعمل « مسند » مكان « الإسناد له » .

يَبْتَا فَعَلْتِ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي * وَنُونِ أَقْبَلَيْنِ - فِعْلٌ يَنْجَلِي^(٢)
ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بقاء « فعلت » ، والمراد بها تاء الفاعل ، وهى المضمومة للمتكلم ، نحو « فعلت » ، والمفتوحة للمخاطب ، نحو : « تباركت » ، والمكسورة للمخاطبة ، نحو « فعلت » .

ويمتاز أيضاً بقاء « أتت » ، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة ، نحو « نعمت » و « بلست » ، فاحترزنا بالسكنة عن اللاحقة للأسماء ، فإنها تكون منحركة بحركة الإعراب ، نحو : هذه مسلمة ، ورأيت مسلمة ، ومررت بمسلمة . ومن اللاحقة للحرف ، نحو : لات ، وربت ، وثمت . وأما تسكينها مع رب وثم فقليل ، نحو : « ربت » ، و « ثمت » .

ويمتاز ، أيضاً ، بقاء « افعل » ، والمراد بها ياء الفاعلة^(٣) ، وتلحق فعل الأمر ، نحو : « اضربي » ، والفعل المضارع ، نحو : « تضربين » ، ولا تلحق الماضى .

والشاهد فى البيت : دخول التنوين الغالى فى الاسمين ، وهما المحترق ، والخفوق ، لأن أصلهما المحترق والخفوق ، يسكون القاف ، فزيد التنوين ، وكسرت القاف ، لالتقاء الساكنين . وفيه شاهد آخر ، وهو : حذف رب بعد الواو ، وإبقاء حملا ، وهذا كثير شائع .

(١) أى ما أورده ابن مالك وما لم يورده كتنوين الحكاية ، كأن تسمى رجلاً « عاقلة » فيمتنع من الصرف العلمية والتأنيث القطعى ، وتنوينه يكون لحكاية أصله . وتنوين الضرورة ، وهو قسبان : تنوين مالا ينصرف ، وللتنادى المفرد فى الشمر . والتناسب كقراءة : « سلاسل وأغلال » . والشلوذق هؤلاء قومك (٢) ينتجلى : يتميز ويظهر .

(٣) ياء المخاطبة . ويمتاز الفعل عن الاسم والحرف ، بدخول الجوازم والنواصب عليه . وكذلك المنين وسوف ، وأحرف المضارعة .

وإنما قال المصنف : « وبأفعلي » ، ولم يقل « بأء الضمير » ، لأن هذه تدخل فيها بأء المتكلم ، وهي لا تختص بالفعل ، بل تكون فيه نحو : « أكرمني » وفي الاسم « نحو غلامى » . وفي الحرف نحو « إني » ، بخلاف بأء « أفعلي » ، فإن المراد بها بأء الفاعلة ، على ما تقدم ، وهي لا تكون إلا في فعل .

وما يميز به الفعل ، نون « أقبل » ، والمراد بها نون التوكيد : خفيفة كانت ، نحو قوله تعالى : « لَنَسْفَعًا » ، أو ثقيلة ، نحو قوله تعالى « لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شَعِيبُ » .
فمعنى اليت : يتجلى الفعل بقاء الفاعل ، وتاء التانيث الساكنة ، وباء الفاعلة ، ونون التوكيد .

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ	فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَبْلَى لَمْ كَيْشَمْ
وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزٌ وَسِمٌ	بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرُ إِنْ أَمْرٌ فَهُمْ
وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ لِلنُّونِ يَحْسَلْ	فِيهِ هُوَ أَسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلْ

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الأسماء ، ومن علامات الأفعال . ثم مثل ب « هل » و « في » و « لم » ، منها على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص . فأشار ب « هل » إلى غير المختص ، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال ، نحو : هل زيد قائم ؟ وهل قام زيد ؟ وأشار ب « في » و « لم » إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كـ « في » نحو : زيد في الدار . ومختص بالأفعال كـ « لم » نحو : لم يقم زيد .

ثم شرع يبين أن الفعل ينقسم إلى : ماض ، ومضارع ، وأمر . فجعل علامة المضارع ، صحة دخول « لم » عليه ، كقولك في « يَشْمُ » « لم يَشْمُ » . وفي « يضرب » « لم يضرب » . وإليه أشار بقوله :

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَبْلَى لَمْ كَيْشَمْ

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله :

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مِزٌ . . .

أي ميز ماضي الأفعال بالتاء . والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التانيث الساكنة ، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ ، نحو : تباركت يا ذا الجلال والإكرام . ونعمت

المرأة هند ، وبشت المرأة دعد . ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر ، قبول نون التوكيد ، والدلالة على الأمر بصيغته نحو : اضربن ، واخرجن . فإن دلت الكلمة على أمر ولم تقبل نون التوكيد . فهي اسم فعل ^(١) ، وإلى ذلك أشار بقوله : والأمر إن لم يلك للنون يحمل فيه ، هو اسم نحو : صه وحيله . فـ « صه » و « حيله » اسمان وإن دلا على الأمر لعدم قبولهما نون التوكيد . فلا يقال : صهن ولا جهلن ، وإن قلت « صه » بمعنى اسكت ، و « حيل » بمعنى أقبل ، خالفارق بينهما قبول نون التوكيد وعلمه ، نحو : اسكتن وأقبلن ، ولا يجوز ذلك في « صه » و « حيل » .

المعرب والمبني

والإسم منه معرب ومبني . لشبهه من الحروف مدني . يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو ما سلم من شبه الحرف . والثاني : المبني : وهو ما أشبه الحرف وهو المعنى بقوله :

لشبهه من الحروف مدني

أي لشبهه مقرب من الحروف . فعلة البناء منحصرة عند المصنف في شبه الحرف . ثم نوع المصنف ، رحمه الله ، وجوه الشبهة في البيتين اللذين بعد هذا البيت ، وهذا غريب من منهج أبي علي ^(٢) الفارسي — رحمه الله — حيث جعل البناء منحصرا في شبه الحرف ، أو ما تضمن معناه . وقد نص سيويوه ^(٣) — رحمه الله — على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف . ومن ذكره ، ابن أبي الربيع .

كالشبه الوضعي في اسمي حيثنا والمعنوي في متى وفي هنا
وكثيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار أصلا

- (١) وظل إن دلت على مضارع ولم تقبل « لم » فهي اسم فعل مضارع كأواه بمعنى أتوجع . وأف بمعنى أتفجع . وإن دلت على الماضي ولم تقبل التاء لذاتها فهي اسم فعل ماض كيهات بمعنى يهت ، وشتان أي الفروق . فإن لم تقبلها لمعارض فلا يضر كعملي التعجب والاعتناء وحل في الملح لمعارض ذلك من استعمالها .
- (٢) هو الحسن بن أحمد ، وشهرته أبو علي الفارسي من كبار رجال النحو ، توفي سنة ٣٧٧ هـ .
- (٣) سيويوه : هو إمام النحو ، وأمه عمرو ، ومعنى سيب بالفارسية ، التفاج ، ومعنى « يوه » راحته . وقيل إنه لقب بذلك لأنه كان لطيفا كالتفاج . مات سنة ١٨٠ هـ وعمره ينيف على الثلاثين أو الأربعين .
- (٢ — الفصل ١٠)

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع :

فالأول شبهه له في الوضع ، كأن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد كالتاء في ضربت ، أو على حرفين كتنا في أكرمنا . وإلى ذلك أشار بقوله « في اسمي جثتنا » فالتاء من « جثتنا » اسم لأنه فاعل ، وهو مبنى لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك « نا » اسم لأنها مفعول وهو مبنى لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين . والثاني شبه الاسم له في المعنى وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفا موجودا ، والثاني ما أشبه حرفا غير موجود . فمثال الأول « متى » فإنها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى ، فإنها تستعمل للاستفهام نحو : متى تقوم ؟ وللشرط ، نحو : متى تقوم أقم . وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود ، لأنها في الاستفهام كالمهزة ، وفي الشرط كإن . ومثال الثاني : « هنا » ، فإنها مبنية لشبهها حركا كأن ينبغي أن يوضع فلم يوضع ، وذلك لأن الإشارة لا معنى من المعاني فقبحها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي « ما » وللنهي « لا » وللمنهي « ليت » وللترجي « لعل » ونحو ذلك ، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا .

والثالث : شبهه له في النياية ^(١) عن الفعل وعدم التأثير بالعامل وذلك كأسماء الأفعال نحو : دراك زيد . فدراك مبنى لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره ^(٢) ، كما أن الحرف كذلك . واحتراز بقوله « بلا تأثر » عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضربا زيدا ، فإنه نائب مناب اضرب . وليس بمبنى لتأثره بالعامل فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف « دراك » فإنه وإن كان نائبا عن « أدرك » لكنه ليس متأثرا بالعامل . وحاصل ما ذكره المصنف : أن المصدر الموضوع موضع الفعل ، وأسماء الأفعال ، اشتركا في النياية مناب الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته الحرف . وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشابتها الحرف في أنها نائية عن الفعل

(١) شبهه له في النياية : أي شبه الاسم له أي الحرف . وحاصله أن أسماء الأفعال تعمل نياية عن الأفعال ولا يعمل غيرها فيها (السجاسي ص ٢٢ ط مصطفى الخليلي) .

(٢) لا يعمل فيه غيره : ظاهره أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل ، مع أن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال اتفاقا . فكان الأولى أن يقول : ولا يدخل عليها عامل . وأما قول زهير « دعيت نزال » فمن الإسناد إلى اللفظ ، أي دعيت هذه الكلمة . (المصدر السابق) .

وغير متأثرة به . وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب . والمسألة خلافية ، وسند ذكر ذلك في باب أسماء الأفعال إن شاء الله تعالى .
والرابع ، شبه الحرف في الافتقار للآزم . وإليه أشار بقوله : « وكافتقار أصلاً » وذلك كالأسماء الموصولة نحو « الذي » فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة ، فأشبهت الحرف في ملازمته الافتقار ، فبنيت .

وحاصل البيتين : أن البناء يكون في ستة أبواب (١) . (١) المضمرات (٢) وأسماء الشرط (٣) وأسماء الاستفهام (٤) وأسماء الإشارة (٥) وأسماء الأفعال (٦) والأسماء الموصولة :

وَمُعْتَرِبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ * مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَاءٍ
يريد أن المعرب خلاف المبني ، وقد تقدم أن المبني ما أشبه الحرف . فالمعرب ما لم يشبه الحرف ، وينقسم إلى صحيح ، وهو ما ليس آخره حرف علة كأرض . وإلى معتل وهو ما آخره حرف علة كسما . وسما لغة في الاسم ، وفيه ست لغات ، اسم بضم الهجزة وكسرها ، ومم بضم السين وكسرها أيضاً ، ومما بضم السين وكسرها . وينقسم المعرب ، أيضاً ، إلى :

- ١ - متمكن أمكن ، وهو المنصرف كزيد وعمر .
- ٢ - وإلى متمكن غير أمكن ، وهو غير المنصرف نحو . أحمد ، ومساجد ومصاييح فغير المتمكن هو المبني ، والمتمكن (٣) ، هو المعرب ، وهو قسمان متمكن أمكن ، ومتمكن غير أمكن .

وَفَعِلُ أَمْرٍ وَمُضْيٍ بُلْبَا * وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنَّ عَرِيًّا (٣)
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ * نُونٍ إِنْثَاءٍ كَثِيرٍ عَنْ (٤) مَنْ فُتِنَ

(١) (أى وهى متفرقة على وجوه شبه الأربعة المذكورة . فالمضمرات مبنية لشبه الوضعي . وأسماء الشروط والاستفهام والإشارة للشبه المعنوي . وأسماء الأفعال للشبه الاستعمال . والأسماء الموصولة للشبه الافتقاري . كذا في حاشية العلامة شيخ شيوخنا ابن الميث . وفيه نظر إذ المضمومات كلها ليست مبنية لشبه الوضعي فتأمل المصدر السابق .

(٢) متمكن في باب الاسمية أو فيها وفي الإعراب ، فلم يشبه الحرف حـ يبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف .

(٣) عريا ، محلا ، ومضارعه يعرى .

(٤) يرمن : من راع بمعنى أفرغ . فتن : أغرم .

لما فرغ من بيان المغرب والمبنى من الأسماء، شرع في بيان المغرب والمبنى من الأفعال، وملحبه البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال. فالأصل في الأفعال البناء عندهم. وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح.

ونقل ضياء الدين بن العليج، في السبسط، أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، فرع في الأسماء.

والمبنى من الأفعال ضربان: (١) أحدهما ما اتفق على بنائه وهو الماضي، وهو مبنى على الفتح، نحو: ضرب وانطلق، ما لم تتصل به واو جمع فيضم، أو ناء ضمير رفع متحرك، فيبنى على السكون، نحو ضربت. (٢) والثاني ما اختلف في بنائه، والراجح أنه مبنى، وهو فعل الأمر، نحو اضرب، وهو مبنى عند البصريين، ومغرب (٣) عند الكوفيين.

والمغرب من الأفعال هو المضارع، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون توكيد، أو نون إناء:

فمثال نون التوكيد المباشرة، هل تضربن؟ والفعل مبنى معها على الفتح، ولا يفرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة. فإن لم تتصل به لم يبن، وذلك إذا فصل بينه وبينها بألف التين، نحو هل تضربان؟ أصله: هل تضربان، فاجتمعت ثلاث (٤) نونات فحذفت الأولى وهي الرفع كراهة لقوال الأمثال، فصار: هل تضربان؟

وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع، أو ياء مخاطبة نحو: هل تضربن؟ يازيدون؟ وهل تضربن؟ ياهند؟ وأصل «تضربن» تضربون. فحذفت النون الأولى لقوال الأمثال كما سبق فصار تضربون، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين،

(١) الفعل الأمر مغرب عند الكوفيين لأنه عندهم مقطوع من المضارع المجزوم فأصل اضرب بضمهم مضاربون فحذفت اللام ثم التاء بحرف الالتماس بغير المجزوم عند الوقف. ثم أتى بالألف، فهو عندهم مجزوم بلام الأمر تقديره (المجامع ص ٢٤).

(٢) إذا كانت التونات زائدة، وجب الحذف. وإن كانت بعضها أصلية في الكلمة، فلا يجب الحذف، وذلك مثل النساء جنين. فالنون الأخيرة هنا هي الزائدة. والنونان اللتان قبلها هما من أصل الكلمة.

فصار، «تَضَرُّبُنْ» وكذلك «تَضَرُّبُنْ» أصله «تَضَرُّبُنْ» فعل به ما فعل، «تَضَرُّبُونَ» وهذا هو المراد بقوله رحمه الله: «وَأَضْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ ضَرَبَا مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ». فشرط في إعرابه أن يفرى من ذلك، ومفهوماً أنه إذا لم يعر من ذلك يكون مبنيًا، فلم أن مذهب، أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد، نحو هل تضر بن يا زيد؟ فإن لم تباشره أعرب، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش (١) إلى أنه مبني مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل. ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد، ومثاله ما اتصل به نون الإناث: الهندات يضر بن، والفعل مبني معها على السكون. ونقل المصنف رحمه الله تعالى سري بعض كتبه: أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك، بل الخلاف موجود. ومن نقله، الأستاذ أبو الحسن بن عصفور - رحمه الله تعالى - في شرح الإيضاح.

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْيَاءِ * وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ تُسَكَّنَا
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ * كَأَيْنَ، أَمْسَ حَيْثُ، وَالسَّائِلُ كَمْ
الحروف كلها مبنية إذ لا يتعور ما تقتصر في دلالتها عليه إلى إعراب، نحو أخطت من الدراهم، فالتعويض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب، والأصل في البناء أن يكون على السكون لأنه أخف من الحركة، ولا يحرك المبنى إلا لسبب كالانحلال من القاء الساكنين. وقد تكون الحركة فتحة كـ «أَيْنَ» و «قَامَ» و «إِنْ» وقد تكون كسرة كـ «أَمْسَ» (٢) وجير (٣). وقد تكون ضمة، كـ «حَيْثُ» وهو اسم، ومنذ، وهو حرف. وأما السكون فنحو «كَمْ» و «أَضْرِبْ» و «أَجَلْ».

(١) ذكر السيوطي في المزه أن الملقب بذلك من النحاة أحد عشر نحوياً: منهم الأخفش الكبير أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد الحميد، أحد شيوخ سيبويه. ومنهم الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه، مات سنة ٢١٦ هـ. وقيل بعدها. ومنهم الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان عن قلائد المبرد ومثله، مات سنة ٢١٥ هـ.

(٢) ثبني «أَمْسَ» بشرط.

(٣) أن يراد بها بين أي اليوم الذي يلي يومك هذا.

(ب) الاتصاف. (ج) ألا تدخل عليها «أَلِ» (د) لا تسكن.

(هـ) لا تنصرف. (٢) جبر: حرف جواب كـ «نعم».

وعلم بما نزلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل بل في الاسم والحروف .
وأن البناء على الفتح أو السكون يكون في الاسم والفعل والحرف .

وَالْوَفْعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلْنِ لِعَسْرَابَا لاسمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ : لَنْ أَهَابَا
وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجُزَ مَا
فَارْفَعُ بضمٍ وَأَنْصِبَنَّ فَتَحًا وَجَرَّ كَسْرًا كَذَكَرِ اللَّهِ عَبْدَهُ يَمُرُّ
وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ يَنْوُبُ نَحْوُ : جَاءَ أَخُو بَنِي تَمِيمٍ

أنواع الإعراب أربعة ، الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم . فأما الرفع والنصب
فيشترك فيهما الأسماء والأفعال ، نحو : زيد يقوم ، وإن زيدا لن يقوم . وأما الجر
فيختص بالأسماء نحو : يزيد . وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو : لم يضرب .

والرفع يكون بالضمة ، والنصب يكون بالفتحة ، والجر يكون بالكسرة ، والجزم
يكون بالسكون . وما عدا ذلك يكون نائباً عنه كما نابت الواو عن الضمة في « أخو »
والياء عن الكسرة في « بنى » من قوله : « جا أخو بني نمر »^(١) وسيدكر بعد هذا مواضع
النباية إن شاء الله تعالى .

وَأَرْفَعُ يَوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ * وَأَجْزِمُ بِيَاءٍ مَلَمِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ
شرع في بيان ما يعرب بالنباية عما سبق ذكره . والمراد بالأسماء التي سيصفها الأسماء
الستة وهي : أب ، وأخ ، وحجم ، وهن ، وفوه ، وذو مال : فهذه ترفع بالواو نحو :
جاء أبو زيد ، وتنصب بالالف نحو : رأيت أباه ، وتجر بالياء نحو : مررت بأبيه .
والمشهور أنها معربة بالحروف ، فالواو نائبة عن الضمة ، والألف نائبة عن الفتحة ، والياء
نائبة عن الكسرة . وهذا هو الذي أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله : « وأرفع
يواو » إلى آخر البيت .

والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة^(٢) على الواو ، والألف ، والياء . فالرفع

(١) قوله : جا أخو بني نمر : بحذف همزة « جاء » وذلك لأن الهمزتين إذا اتفقتا في الحركة ، جاز
حذف إحداها . قال المرحوم الشيخ أحمد الحلبي « والقصر هنا - يعني حذف همزة جاء متعين الضرورة »
انظر أسفل ص ٢٧ من حاشية السجاعي . وبنو نمر : قبيلة من العرب .

(٢) قوله « بحركات مقدرة » أي وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر للدلالة على أنه محل الإعراب في غير حالة
الإضافة . « المحضري ص ٣٦ ط الحلبي » .

بضمة مقدرة على الواو ، والنصب بفتح مقدرة على الألف ، والجر بكسرة مقدرة على الياء . فعلى هذا المذهب الصحيح ، لم ينب شئ عن شئ مما سبق ذكره .

مِنْ ذَاكَ ذُوْ إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْقَمُّ حَيْثُ الْمِسْمُ مِنْهُ بَانَا
أى من الأسماء التى ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء : ذو ، وفم ،
ولكن يشترط فى « ذو » أن تكون بمعنى صاحب نحو : جاءنى ذو مال ، أى صاحب
مال ، وهو المراد بقوله « إن صحبة أبانا » أى إن أفهم صحبة واحترز بذلك عن « ذو »
الطائفة ، فإنها لا تفهم صحبة ، بل هي بمعنى الذى ، فلا تكون مثل ذى بمعنى صاحب
بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعا ونصبا وجرا ، نحو : جاءنى ذو قام ، ورأيت ذو
قام ، ومررت (بذو) قام . ومنه قول الشاعر :

٤ - قَامَا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيْتَهُمْ فَحَسْبِي مَنِ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

(٤) هذا البيت من قصيدة الشاعر منظور بن سحيم الفقمي ، نظمها فى امرأته حين حلق شعرها ، وقد شكته إلى الوالى فجلبه وحبسه فدفن جثته وحماره إليه فأطلق سراحه .
وقبله :

ولست بهاج فى القرى أهل منزل على زادهم أبكى وأبكى البواكيا

ويقبله :

ولما كرام محسرون عذرتهم ولما لثام فادخرت حياثيا
وعرضى أبكى ما ادخرت ذخيرة ويطنى أطويه كطى ردائيا

والقصيدة من بحر الطويل . والمعنى : إن أهل هذا المنزل لا يخلو أمرهم إما أن يكونوا كراما أصحاب
ثروة ويسار . فالذى يكفى لمعيشة معاندتهم هو حسى وكافى ، أى إنا أفنع منهم بما يشبعى . وإما أن يكونوا
كراما محسرين فأعذرهم ، وإما أن يكونوا لثاما ، فأصبر على الجوع والحرمان ، وأدخر حياثى وأبقى على عرضى
وشرى نفقى ، فإن العرض أبكى ما يدخر وأحسن ما يحتفظ به .

الإعراب : فاما : الفاء للعطف ، إما حرف تفصيل لإجمال أهل المنزل الذين ذكرهم فى قوله « ولست بهاج
فى القرى أهل منزل مبنى على الفتح . كرام مبتدأ . موسرون : صفة ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع
مذكر سالم . وهذه الصفة هى التى سوغت الابتداء بالذكرة . لقيتهم فعل وقاقل ومفعول . والجملة فى محل رفع صفة
ثان . « كرام » . فحسبى الفاء واقعة فى جواب شرط مقدرة ، أى إن ثبت ما تقدم ذكره .

حسبى : حسب مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . وياء المالك
مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر . ذو : اسم موصول بمعنى الذى ، مبنى على السكون فى محل جر . والجار
والخبر متعلق بحسبى . عند : ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره ثبت أو استقر ، لا محل له من الإعراب صلة
« ذو » . هم : اهاء ضمير مبنى على الضمة فى محل جري بالإضافة إلى « عند » والميم ، مع الجمع . ما : اسم موصول بمعنى الذى

وكذلك يشترط في إعراب القسم هذه الحروف زوال الميم منه نحو : هذا فوه ، ورأيت فاه ، ونظرت إلى فيه ، وإليه الإشارة بقوله :

« وَالْقَسَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانًا »

أي انفصلت منه الميم ، أي زالت . فإن لم تنزل منه أعرب بالحركات نحو : هذا قم ، ورأيت قما ، ونظرت إلى قم .

أَبُ أَحْ حَمَّ كَذَلِكَ وَهَنْ وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصَيْنِ اشْتَهَرَ
يعني أن أبا وأخا وأخا تجرى مجرى ذو ، وفم ، اللذين سبق ذكرهما فرفع بالواو ،
ونصب بالالف ، ونجر بالياء ، نحو : هذا أبوه وأخوه وحموها . ورأيت أباه وأخاه وأخاها ،
ومررت بأبيه وأخيه وحميا ، وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة . وسيدكر المصنف
في هذه الثلاثة لغتين آخرين . وأما « هن » فالفصح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة
على النون ، ولا يكون في آخره حرف علة نحو : هذا هن^(١) زيد ، ورأيت هن زيد ، ومررت
بهن زيد ، وإليه أشار بقوله :

« وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ »

أي النقص في « هن » أحسن من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جدا نحو : هذه
هنوه ، ورأيت هناه ، ونظرت إلى هنيه . وأسكر القراء جواز إتمامه ، وهو
مصحح بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ ، حجة على من لم يحفظ .
وأشار بقوله :

« وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ .

إِلَى اللَّغَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ فِي « أَبٍ وَتَالِيَيْهِ » وَهَمَا : أَحْ ، وَحَم ، فإحدى اللغتين ، النقص

— خبر . — حسي ، مفعول على السكون في محل رفع . كفى : فعل ماضٍ مبني على الفتححة المقدرة على آخره المنطوق
والنون الوقاية . والفعل ضمير مستتر تقديره « هو » يمود على « ما » والياء في « كفايتا » ضمير مبني على
على الفتح في محل نصب مفعول به والالف للإطلاق .

والشاهد في هذا البيت قوله « ذو » حيث بناها على الواو في حالة الجز ، ولم يعربها مثل ذي بمعنى صاحب .
لأنها عند علي بمعنى « الذي » وكذلك بنى عبد أكثرهم على « الواو » في حالتي الرفع والنصب .
(١) هن : أي ، تقول : هذا هنك ، أي شيتك .

وهو حلف الواو ، والألف ، والياء ، والإعراب بالحركات الظاهرة على الياء والواو والميم نحو : هذا أبه وأخيه وحمها .

ورأيت أبه وأخيه وحمها ، ومررت بأبه وأخيه وحمها ، وعليه قول الشاعر :

٥ - بآبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
وهذه اللغة نادرة في أب وتاليه . ولهذا قال :

« وفي أب وتاليه يندر »

أي يندر النقص . واللغة الأخرى في « أب وتاليه » أن يكون بالألف مطلقا رفعا ونصبا وجرا . نحو : هذا أباه وأخاه وحماها . ورأيت أباه وأخاه وحماها . ومررت بأباه

(٥) هذا البيت من الرجز ، قاله رؤبة الراجز المشهور ، المتوفى سنة ١٤٥ هـ .

وعدي : هو ابن حاتم الطائي الذي ضرب به المثل في الجود . يقوله رؤبة : إن عدرا جازى والده حاتم في الكرم وهو بهذا لم يظلم والده بتضييع وجه الشبه بين الولد وأبيه أولم يظلم أمه لأنه بذلك الشبه دفع عنها الريبة . أولم يظلم أحدًا من الناس لأنه بالشبه المذكور لم يضح الشبه على أبيه ودفع التهمة عن غيره .

الإعراب : بآبه : الياء صرف بحر . أبه : بحر وروا بالكسرة على لغة النقص في الأسماء الخمسة . والهاء ضمير مفعول الكسر في محل جن بالإضافة . والجار والمجرور متعلق بالفعل « اقتدى » فعل ماضٍ مبني على الفتحمة المنقوطة على آخره منع ظهورها التثنية . عدي : فاعل مرفوع بالفتحة الظاهرة . في : حرف جر مبني على السكون . الكرم : مجرور ميمي . وعلامة جزم الكسرة الظاهرة في آخره . والجار والمجرور متعلق بالفعل « اقتدى » أي هذا . ومن : الواو صرف عطف مبني على الفتحمة الظاهرة في آخره . من : لهم شرط يجزم فعلين مبني على السكون في محل رفع مبتدأ . يشابه : فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم بالسكون الظاهرة في آخره . والفعل مستتر جوازا تقديره « هو » يعود على « من » . أب : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على لغة النقص في الأسماء الخمسة ، والهاء : ضمير مبني على الضمة في محل جر مضاف إليه . فما : الفاء واقعة في جواب الشرط . ما : نافية حرف مبني على السكون . ظلم : فعل ماضٍ ، مبني على الفتح المنقوطة على آخره منع من ظهوره السكونية الفاعل لا عمل الروي . والفعل ضمير مستتر جوازا تقديره « هو » يعود على « من » . وجملة « ما ظلم » في محل جزم جواب الشرط . وخبر المبتدأ قبل « فعل الشرط » وقيل الجواب ، وقيل هما معا ، وقيل : لا خبر له والصحيح أنه فعل الشرط . ولا يدفع هذا أن الفائدة متوقفة على جواب الشرط ، لأن توقفها عليه من حيث التصديق قطع ، لا من حيث النفي .

والشاهد في هذا البيت : قوله « أب » حيث أعربه بالكسرة الظاهرة في الأول . وبالفتحة الظاهرة في الثاني على لغة النقص في الأسماء الخمسة .

وأخاه وحياها ، وعليه قول الشاعر :

٦- إنَّ أباهَا وأبا أباهَا قدَّ بِلَغَا في المَجْد غَلِيظَهَا
فعلمة الرفع والنصب والجر ، حركة مقدرة على الألف كما تقدّر في المقصور ،
وهذه اللغة أشهر من النقص .

وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ، ثلاث لغات ، أشهرها أن تكون بالواو ،
والألف ، والياء . والثانية أن تكون بالألف مطلقا . والثالثة أن تحذف منها الأحرف
الثلاثة وهذا نادر . وأن في « هن » لغتين : إحداهما النقص وهو الأشهر ، والثانية :
الإتمام وهو قليل .

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا ، كَجَا أَخُو أَيْكَ ذَا عَيْتِلَا (١)

(٦) هذا البيت من الرجز . وقد اختلف في قائله ، فأنسبه بعضهم إلى رؤبة ، وبعضهم إلى أبي النجم ،
وبعضهم إلى رجل من اليمن .

والمنع : إن أبا المندوحة وجدها قد بلغا من الرفة والشرف أعلى درجتين .
الإعراب . إن : حرف توكيد ونصب ، تنصب الاسم وترفع الخبر مبنى على الفتحة لا محل له من
الإعراب . أبا : اسمها منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر . والهاء مضاف إليه مبنى
على السكون في محل جر ، وهى عائدة على المندوحة . أبا : مبطوف على « أبا » الأول . وأبا الثالث :
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف . والهاء : مضاف إليه . قد : حرف تحقيق مبنى على السكون
لا محل له من الإعراب . بلغا : بلغ ، فعل ماض مبنى على الفتح لاتصاله بألف الاثنين التى هى فاعل عائد
على أبيها وأخيه أبيها . في : حرف جر . المجد : مجرور بـ « في » . والجار والمجرور متعلق بـ « بلغ » غايיתהا
غايضا : مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر ، على لغة من يلزم المثنى الألف
في الأحوال الثلاثة . والهاء : ضمير عائد على المجد ، مبنى على السكون في محل جر بالإضافة . وقد أنشأ
الضمير باعتبار أنه صفة أو رتبة . والمراد بالغائيتين : الأولى والأخيرة ، تغليبا .

والشاهد في البيت : في « أبا » حيث أعرب بحركات مقدرة على الألف في المواضع الثلاثة ، على لغة من
يقصر الإعراب عليها ، خلافا لمن جعل الشاهد في الثالث فقط ، إذ يبعد كل البعد الخلط بين لغتين ، إلا أن
يقال : قوله الشاهد في الثالث ، أى صراحة ، أى وفي الأولين بقريئة الثالث .

وفيه شاهد آخر ، وهو : استعمال المثنى بالألف في حالة النصب ، وهو قوله : « غايיתהا » وكان
القياس أن يقول « غائيتها » . وقد جعل بعضهم الألف للإطلاق أو الإشباع ، لا للثنية . والأول جملة
من استعمال المثنى في المفرد ، لأنه كثير في كلامهم .

(١) اعتلا ، بكسر التاء ، مصدر « اعتل » أى « علا » وقصره للوقف .

ذكر التحويين لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعة :

- ١ - أحدها أن تكون مضافة ^(١) . واحترز بذلك من أن لا تضاف ، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة نحو : هذا أب ، ورأيت أبا ، ومررت بأب .
- ٢ - الثاني أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو : هذا أبو زيد ، وأخوه ، وأحموه . فإن أضيفت إلى ياء المتكلم ، أعربت بحركات مقدرة ، نحو : هذا أبي ، ورأيت أبي ، ومررت بأبي ، ولم تعرب بهذه الحروف ، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ .
- الثالث : أن تكون مكبرة . واحترز بذلك من أن تكون مصغرة ، فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة ، نحو : هذا أتي زيد ، وذوئ مال . ورأيت أتي زيد ، وذوئ مال . ومررت بأبي زيد ، وذوئ مال .
- ٤ - الرابع أن تكون مفردة ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة ^(٢) أو مثناة . فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرة ، نحو : هؤلاء آباء الزيدين ، ورأيت آباءهم ، ومررت بآبائهم . وإن كانت مثناة ، أعربت لإعراب المثنى بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ، نحو : هذان أبو زيد ، ورأيت أبويه ، ومررت بأبويه . ولم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى - من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين ، وقد أشار إليهما بقوله :

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِلْيَا
 أي شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، فعلم من هذا أنه لابد من إضافتها ، وأنه لابد أن تكون لغیر ياء المتكلم . ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير في قوله : « يضافن » راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة ، فكأنه قال : وشرط ذا الإعراب أن يضاف أب وأخواته المذكورة إلى غير ياء المتكلم .

(١) قوله « مضافة » أي لفظاً كما مثل . أو نية ، كقول العجاج « خالط من سلمى خياشيم وفا » أي خياشيمها وفاها . فحذف المضاف إليه ، ونوى ثبوته . (الخضرى ص ٣٨) .
 (٢) ما عدا ذر ، وقولك للزومهما الإضافة كما مر (الخضرى ص ٣٨) .
 (٣) مجموعة : يقصد جمع تكسیر . أما إذا جمعت جميع مذكر سالم ، فعرب إعرابه كالتثنية . وكذا المؤنث إن أريد بها مالا يعقل . فيقال : أبوات وأخوات ، وهو مسموع فيها هذا « فوك » . قيل فيه أيضاً .

واعلم أن « ذو » لا تستعمل إلا مضافة ، ولا تضاف إلى مضمر ، بل اسم جنس (١) ظاهر ، غير صفة ، نحو : جاءني ذو مال ، فلا يجوز : جاءني ذو قائم .

بالألف ارفع المثني وكلا إذا بمضمر مضافا وصلا
كلتا كذلك اثنان واثنان كابنتين وأبنتين يحريان (٢)
وتختلف الياء في جميعها الألف جراً وتصباً بعد فتح قد أليف (٣)

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى - أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثني وهو مما يعرب بالحروف ، وحده (١) لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه ، فيدخل في قولنا (٢) لفظ دال على اثنين : المثني ، نحو « الزيدان » ، والألفاظ الموضوعة لاثنتين نحو « شفع » وخرج بقولنا « صالح للتجريد ، نحو : « اثنان » فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ، فلا نقول : « اثنان » ونخرج بقولنا « وعطف مثله عليه » ما يصلح للتجريد وعطف غيره عليه كالقمرين ، فإنه صالح للتجريد . فتقول : « قمر » ولكن يعطف عليه مغايره لأمثله نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم « القمرين » .

وأشار المصنف بقوله :

« بالألف ارفع المثني وكلا »

إلى أن المثني يرفع بالألف . وكذلك شبه المثني وهو كل ما لا يصدق عليه حد المثني وأشار إليه المصنف بقوله « وكلا » فلا يصدق عليه حد المثني مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها ، فهو ملحق بالمثني . فكلا وكلتا ، واثنان واثنان ملحقة بالمثني ، لأنها لا يصدق عليها حد المثني لكن لا يلحق كلا وكلتا بالمثني إلا إذا أضيفا إلى مضمر نحو جاءني كلاهما

(١) المراد بقوله « اسم جنس » ما وضع لمعنى كلى ولو معرفاً بآل . وإضافتها للعلم قليلة نحو : أنا لله ذو بكة : أي أنا صاحب بكة . وإضافتها إلى الجملة شائعة ، كقولهم : اذهب بذى تسلم ، أي بطريق ذى سلامة .

(٢) إعراب هذه الألفاظ يقتدر على الألف والياء ، لاجتماعهما في « ذو » . ويبدو أنه لا يقدار على الينون لأنها في الأصل بمنزلة التنوين ، فليست محل إعراب ، وإن صارت الآن آخر اللفظ المقصود .

(٣) قوله « وتختلف الياء » يريد أنها تقوم مقام الألف في بيان مقتضى المعامل ، لافق النوح الخاص بها وهو الرفع . والمراد الخلف ولو تقديرا ، ليدخل نحو « لييك » ما لم يستعمل بالألف .

ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما . وجعلني كليهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما .
 فإن أضيفا إلى ظاهر ، كانا بالآلف رفعا ونصبا وجرا نحو ، جعلني كلا الرجلين ، ورأيت
 كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين . وجاءتني كلتا المرأتين ، ورأيت كلتا المرأتين ومررت
 بكلتا المرأتين . فلهذا قال المصنف :

« وكلا إذا ضمَّ مضافا وصلا كِلتا كذلك
 ثم بين أن اثنين واثنين مجرى ابنين وابنتين . فائتان واثنان ملحقان بالثنى كما
 تقدم . وابنان وابنتان مثني حقيقة .

ثم ذكر المصنف أن الباء تخلف الألف في المثني والملحق به في حالتي الجر والنصب ،
 وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا ، نحو : رأيت الزيدَين كليهما ، ومررت بالزيدَين
 كليهما . واحترز بذلك عن باء الجمع ، فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسورا نحو : مررت
 بالزيدَين ، وسيأتي ذلك .

وحاصل ما ذكره أن المثني وما ألحق به يرفع بالآلف ، وينصب ويجر بالياء ، وهذا
 هو المشهور . والصحيح أن الإعراب في المثني وما ألحق به بحركة مقدرة على الألف
 رفعا ، والياء نصبا وجرا . وما ذكره المصنف من أن المثني والملحق به يكونان بالآلف
 رفعا وبالياء نصبا وجرا هو المشهور من لغة العرب . ومن للعرب من يجعل المثني والملحق
 به بالآلف مطلقا رفعا ونصبا وجرا . فيقول : جاء الزيدان كلاهما . ورأيت الزيدان
 كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما .

وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ وَيَاءٍ أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ * * * سَأَلَمَ جَمْعُ عَامِرٍ وَمُنْدَرِبٍ
 ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني : المثني ،
 وقد تقدم الكلام عليهما . ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر
 السالم وما حمل عليه ، وإعرابه بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرا . وأشار بقوله « عامر
 ومندب » إلى ما يجمع هذا الجمع وهو قسمان : جامد ، وصفة . فيشترط في الجامد أن
 يكون علما لمذكر عاقل ، خاليا من تاء التأنيث ، ومن التركيب . فإن لم يكن علما ،
 لم يجمع بالواو والتون ، فلا يقال في « رجل » : رجلون . نعم ، إن صغر ، جاز ذلك
 نحو : رَجِيلٌ وَرَجِيلُونَ ، لأنه وصف . وإن كان علما لغير مذكر لم يجمع بهما .
 فلا يقال في زَيْنَب : زَيْنَبُونَ . وكذلك إن كان علما لمذكر غير عاقل ، فلا يقال في « لاحق »

اسم فرس : لا حقوق . وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ، فلا يقال في طلحة : طلحون . وأجاز ذلك الكوفيون . وكذا إن كان مركبا فلا يقال في «سيبويه» سيبويهن ، وأجازه بعضهم .

ويشترط في الصفة أن تكون صفة للمذكر (١) عاقل خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب «أفعل فعلاء» ولا من باب «فعلان فعلى» ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث . فخرج بقولنا «صفة للمذكر» ، ما كان صفة لمؤنث . فلا يقال في حائض حائضون . وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفة للمذكر غير عاقل . فلا يقال في سابق ، صفة لقمرس ، سابقون . وخرج بقولنا «خالية من تاء التأنيث» ما كان صفة للمذكر عاقل ولكن فيه تاء التأنيث نحو «علامة» فلا يقال فيه «علامون» وخرج بقولنا «ليست من باب أفعل فعلاء» ما كان كذلك ، نحو : أحمر ، فإن مؤنثه حمراء ، فلا يقال فيه أحمر . وكذلك ما كان من باب «فعلان فعلى» نحو سكران سكرى . فلا يقال : سكرانون . وكذلك إن استوى في الوصف المذكر والمؤنث ، نحو صبور ، وجريح ، فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل جريح وامرأة جريح ، فلا يقال في جمع المذكر السالم : صبورون ولا جريحون .

وأشار المصنف إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله «عامر» فإنه علم للمذكر عاقل خال من تاء التأنيث (٢) ومن التركيب . فيقال فيه عامرون . وأشار إلى الصفة المذكورة أولا بقوله «ومؤنث» فإنه صفة للمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ، ليست من باب «أفعل فعلاء» ولا من باب «فعلان فعلى» ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث فيقال فيه مذنبون .

وَشَبَّهَ ذَيْنِ وَيَه عَشْرُونَا * وَبَابُهُ الْحَقِّقَ وَالْأَهْلُونَا
أَوَّلُو وَعَالَمُونَ عَلَيُّونَا * وَأَرْضُونَ شَدَّ وَالسَّنُونَا
وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابُ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

(١) قوله صفة للمذكر عاقل : ويدخل في ذلك ما ينزل منزلة المذكر العاقل ، كقوله تعالى هل لسان الجبال «أنينا طامنين» وعلى لسان سيدنا يوسف عن السكواكب «رأيهم لي ساجدين» . ويفلب المذكر العاقل على غيره نحو : زيد والحميز منطلقون .
(٢) خالية من تاء التأنيث الموضوعة له : وإن استعملت في غيره كالمبالغة في تاء علامة .

أشار المصنف بقوله : « وشبه ذين » إلى شبه عامر ، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد ، وإبراهيم ، فتقول محمدون وإبراهيمون . وإلى شبه مذنب ، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كالأفضل ، والضرّاب ونحوهما فتقول : الأفضلون ، والضرّابون . وأشار بقوله « وبه عشرون » إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً .

وجمع المذكر السالم ، هو ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها . فالأول واحد له من لفظه ، أوله واحد غير مستكمل للشروط ، فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو ملحق به . فعشرون وبابه ، وأهل ثلاثون إلى تسعين ، ملحق بالجمع المذكر السالم ، لأنه لا واحد له من لفظه ، إذ لا يقال عشر ، وكذلك أهلون ، ملحق به لأن مفرده وهو ، أهل ، ليس فيه الشروط المذكورة ، لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك « أولو » لأنه لا واحد له من لفظه ، وعالمون ، جمع عالم ، وعالم كرجل ، اسم جنس جامد ، وعليون : اسم لأعلى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة لكونه للآل يعلل ، وأرضون : جمع أرض ، وأرض اسم جنس جامد مؤنث ، والسنون : جمع سنة ، والسننة اسم جنس مؤنث ، فهذه كلها ملحقه بالجمع المذكر ، لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط .

وأشار بقوله : « وبابه إلى باب سنة » وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ، ولم يكسر كائنه ومثني ، وثنية^(١) وثنين ، وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ، فإن كُسِّر كشيخة وشفاه ، لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً ، كظبية^(٢) فلمهم كُسِّرَوه على ظبياً ، وجمعوه أيضاً بالواو رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ، فقالوا : ظبيون وظبين ، وأشار بقوله :

ومثل حين قد يرد ذا الباب

إلى أن سنين ونحوه قد نلزمه الياء ويجعل الإعراب على التون ، فتقول : هذه سنين ، ورأيت سنيناً ، ومررت بسنين ، وإن شئت حذف التون وهو أقل من إثباته . واختلف في اطراد هذا ، والصحيح أنه لا يطرده ، وأنه مقصور على السماع ، ومنه قوله صلى الله

(١) ثبة : جماعة من الثامن .

(٢) ظبة بضم الظاء : طرف السيف أو السهم وأصلها : ظبور .

عليه وسلم « اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيئ يوسف » في إحدى الروايتين ، ومثله قوله الشاعر :

٧ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سَيْنِيَّةُ لَعِينٍ مِنَّا شَيْبَا وَشَيْبَتُنَا مُرْدَا

وَتُونُ نَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحْ وَقُلْ مَنْ يَكْسِرُهُ فَطَقْ
وَتُونُ مَا تُسْنِي وَالْمُلْحَقُ بِهِ يَكْسِرُ ذَلِكَ اسْتَحْمَلُوهُ فَفَقِيهِ

حق تون الجمع وما ألحق به الفتح ، وقد تكسر شلوفا ، ومنه قوله :

٨ - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ أَحْمِرِينَ

(٧) البيت الصمة بن عبد الله ، وهو شاعر أموي مقل ، من قصيدة في ذم أرض نجد وما حل بها من الجذب . قال : أتركاني يا خللي من ذكر هذه البلاد ، لأن انقطاع المطر منها ويس أرضها في تلك السنين جعلتنا كالعامة والأصحوكة مع أفتاكبار ، قد اشتعلت رؤوسنا شيبا . وهذه المجاعة هي التي شيبتنا به أن كنا حنفا .

الإعراب : دعاني . فعل أمر مبني على حذف النون ، والألف فاعل . والنون للوقاية . والياء ضمير المتكلم مبني على الفتح في محل نصب مفعول به . من : حرف جر . نجد : مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بدعاني ، وهو على حذف مضاف ، أي من ذكر نجد . فإن : الفاء للتعليل . إن حرف توكيد ونصب . سنيئ : سنيئ اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره . والهاء مضاف إليه ضمير مبني على الهمزة في محل رفع جر . لعين : لعين فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع والجملة في محل رفع خبر « إن » . بنا : جار ومجرور متعلق بـ « لعين » . شيبا : حال من الضمير « نا » في « بنا » وشيبتنا : التواو : عطف . شيبتنا : فعل وقاعل ومفعول . مردا : حال من « نا » في شيبتنا .

والشاهد فيه : قوله « فإن سنيئ » حيث أجراه مجرى الحين في إعرابه بالحركات الظاهرة على النون ، لأنه لو أعربه بالحرف لقال « سنيئ » بحذف النون ، وسكون الياء ، وكسر الهاء ، لأن الإضافة تحذف نون الفاعل والجمع وجوبا .

وأجراه سنيئ كحين لا يطرده ، وإنما هو مقصور على النعاج .

(٨) البيت لجرير . وجعفر وبنو أبيه أولاد ثعلب بن ربيع ، والزعانيف جمع زعفة يكسر الزاي والنون : وهو القصير .

ومعنى البيت : عرفنا جعفرا وإخوته لعظم شأنهم لأنهم من قومنا . ولم نعرف الآخرين بحسب صفة متولهم ، وخسة أصلهم .

الإعراب : عرفنا : فعل وقاعل . جعفرا : مفعول به . الواو : حرف عطف . بني : مفعول ثانٍ لـ « عرفنا » ، منصوب بالياء لنهاية عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . وأصله « بنين » فعلت النون لإضافته إلى « أبيه » . وأبي من أبيه : مضاف إلى بني مجرور بالياء نياية عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة

وقول الشاعر :

أَكُلُّ الدَّهْرِ حِلًّا وَأَزْجَحُ أَمَّا يُبْقَى عَلَى وَلَا يَبْقَى

٥ - وَمَاذَ اتَّطَلَّبُ الشُّعْرَاءُ مِثْنِي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَسَدَ الْأَرْبَعِينَ

واللهام مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر . وأنكرنا : الواو حرف عطف . أنكرنا : فعل وفاعل . زمعالت : مفعول به . آخرين : صفة لـ « زمعالت » منصوب بالياء نيابة عن التثنية لأنه جمع مذكر عام . والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد .

والشاهد في البيت : مجيء نون جمع المذكر السالم مكسورة شلوذا حيث كثرت نون « آخرين » . وللتكامل على ذلك أن القصيدة نونية مكسورة . قال السجاسي ص ٣٩ « ... قد استشهد علماء العروض بجملة البيت على الإصراف ، الذي هو اختلاف حركة الروى المطلق . قالوا قائلون فيه مفتوحة . وفي البيت قبله مكسورة ، وهو قوله :

عَرِينٌ مِنْ عَرِينَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرَكْتُ إِلَى عَرِينَةٍ مِنْ عَرِينٍ
وحينئذ فلا شاهد فيه ، إلا أن يقال إنها روايتان » .

٩ — البيت لسحيم بن وثيل ، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية أربعين سنة وفي الإسلام ستين ، وكان عبدا حبشيا ، عرف ببلاغة القول : ومن أبيات القصيدة :

أَنَا ابْنُ جِلَا وَطَلَاخِ الثَّنَائِيَا مَتَى أَصْبَحَ الْعَامَةَ تَعْرِفُونِي

والمعنى : ماذا تريد الشعراء مني أن أقول ، وقد تعديت الأربعين من عمري ، وإكمال عفتي ، ونضج تفكيري ، وحسنكسني التجارب .

الإعراب : الواو : للعطف على ما قبله . ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع . ذا : اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع . تبقي : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع ظهورها الثقل . الشعراء : فاعل . والمفعول محذوف تقديره « تبقيهم » عائد على الموصول . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . ويصح أن يقال : ماذا ، اسم استفهام مبتدأ وجملة « تبقيهم الشعراء » في محل رفع خبره . والرابط الضمير في « تبقيهم » أي : أي شيء . مني : جار ومجرور متعلق بـ « تبقي » . وقد : الواو للحال من الياء في « مني » قد : حرف تحقيق . جاوزت : فعل وفاعل . حد : مفعول به . الأربعين : مضاف إليه مجرور ، بالياء نيابة عن التثنية لأنه ملحوظ بجمع المذكر السالم .

معنى البيت الذي قبله :

هل أقضي حياتي كلها في السقر والتنقل من جهة إلى أخرى . ألا يتركني الدهر مقبلا في مكان واحد ، ألا يصفيني من مشاق الارتحال ؟

ولا فائدة من إعراب هذا البيت لأن الشاهد في البيت الذي يليه وهو : في قوله « الأربعين » حيث كثرت نون الموصول بجمع المذكر السالم شلوذا ، وكان الواجب فتحها .

وليس كسرهما لغة خلافا لمن زعم ذلك .

ومحق نون المثني والملحق به الكسر ، وفتحها لغة ، ومنه قوله :

١٠ - على أحوذيين استقلت عشية فها هي إلا لحة وتغيب

وظاهر كلام المصنف أن فتح النون في الثانية ككسر نون الجمع في القلة ، وليس كذلك ، بل كسرهما في الجمع شاذ ، وفتحها في الثانية لغة كما قدمناه . وهل يخص الفتح بالياء ، أو يكون فيها وفي الألف ؟ قولان : وظاهر كلام المصنف الثاني .

ومن الفتح مع الألف قول الشاعر .

١١ - أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظيانا

وقد قيل إنه مصنوع فلا يحتاج به .

١٠ - البيت من قصيدة من بحر الطويل ، تنسب خميد بن ثور الهلالي الصجاني . وكان معاصرا لجرير والفرزدق ، وقد برع في وصف القطاة .

أحوذين : مثني أحوذي ، وهو في الأصل الخفيف في المشي . والمراد به هنا جناح القطاة ، يصنفه بالسرعة والخفة . استقلت : ارتفعت في الهواء .

والمعنى : أن هذه القطاة قد طارت وارتفعت في الهواء على جناحين خفيفين .

وما مسافة رؤيتها والنظر إليها عند طيرانها ، إلا مقدار لحة ثم تغيب عن البصر بعدها بسرعة طيرانها . الإعراب : عل : حرف جر . أحوذين : مجرور بـ « عل » وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثني . والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد والجار والمجرور متعلق بـ « استقلت » . استقلت : استقلت فعل ماض مبني على الفتح ، والتاء للتأنيث . والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره : هي . عشية : ظرف زمان متعلق بـ « استقلت » أيضا . قا : الفاء للمطف . ما : نافية . هي : مبتدأ مبني على الفتح . والكلام على حذف مضاف ، أي مقدار لحة . وتغيب : الوار للمطف . تغيب فعل مضارع مرفوع . وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هي ، يرجع إلى القطاة . وهنا كلام مخلوف : أي أنها تغيب عن البصر بعد ذلك اللحظة والشاهد : في قوله « أحوذين » حيث فتح نونه مع أن القياس كسرهما على لغة بني أسد ، وليس بضرورة .

١١ - ينسب هذا البيت لرؤية . وقيل لرجل من بني ضبة ، وهو من الرجز ، من قصيدة مملوها :

إن لسلمى عندنا ديوانا أوى فلانا وابنه فلانا

الجيد : العتق . ظيانا : اسم رجل أشهر بكبر أنفه .

المعنى : يقول : أعرف من سلمى عتقها وعينها ومنخرين أشبها منخرى ظيانا في الكبر بدليل كنهها في باقي القصيدة . ويحتمل أنها أشبها نفس ظيانا في القبح .

الإعراب : أعرف : فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنا » . منها : جار مجرور

وَمَا بَيْنَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْحَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا
لما فرغ من الكلام على الذي تنوب فيه الحروف عن الحركات ، شرع في ذكر
مانابت فيه حركة عن حركة وهو قسمان :

١ - أحدهما ، جمع المؤنث السالم نحو : مسلمات ، وقيدنا بالسالم احترازا عن جمع
التكسير وهو ما لم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو هنود ، وأشار إليه المصنف بقوله :

وَمَا بَيْنَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا

أى جمع بالألف والتاء المزيدين ، فخرج نحو قضاة ، فإن ألفه غير زائدة ، بل هي
منقلبة عن أصل ، وهو الياء ، لأن أصله « قضية » ، ونحو أبيات ، فإن تاءه أصلية .
والمراد منه ما كانت الألف والتاء سببا في دلالة على الجمع نحو هندات . واحتترز بذلك
عن نحو : قضاة وأبيات ، فإن كل واحد منهما جمع ملتبس بألف وتاء ، وليس مما يحسن
فيه ، لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصيغة .
فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل « قضاة » « وأبيات » وعلم أنه
لا حاجة إلى أن يقول بألف وتاء مزيدين ، فالباء في قوله « بتا » متعلقة بجمع ، وحكم هذا
الجمع أن يرفع بالضممة ، وينصب ويجر بالكسرة نحو : جاءنى هندات ، ورأيت
هنديات ، ومرت بهندات . فنابت فيه الكسرة عن الفتحة ، وزعم بعضهم (١) أنه

متعلق « أعرف » . الجيد : مفعول به . العينا : معطوف على الجيد ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف
منع ظهورها الضمر على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة . ويجوز أن تعرب « العينا »
مبتدأ مرفوعا بألف تباية عن الضمة لأنه مفتوح ، والنون المفتوحة على لغة ، عوض عن التنوين في الاسم المفرد ،
والألف للإطلاق ، والخبر محذوف تقديره « كذلك » . منخرين : معطوف على « الجيد » منصوب بالياء لأنه
مفتوح . والنون المكسورة أو المفتوحة عوض عن التنوين في الاسم المفرد . أشبا - : أشبه فعل ماض .
وَأَلَفَ الاثنان فاعل . ظليانا : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة . والجملة من الفعل والفاعل ، في محل
نصب صفة لمنخرين .

الشاهد : في قوله « والعينا » و « منخرين » حيث فتح فيهما النون مع الألف والياء وكان حقها
التكسر . وليس ذلك بضرورة وإنما هو على لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم من العرب .

وقد قيل إن هذا البيت مصنوع فلا يجز به . وذلك لأن الشاعر خلط فيه بين لفتين ، فأق بالمشي وهو
كلمة « عينا » بالألف في حالة النصب . ثم أقى به بالياء في كلمة « منخرين » .

(١) جوز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقا .

مبنى في حالة النصب وهو فاسد ، إذ لا موجب لبنائه .

كَذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِيلٌ .
أشار بقوله « كَذَا أُولَاتُ » إلى أن « أُولَاتُ » تجري مجرى جمع المؤنث السالم في أنها
تنصب بالكسرة ، وليست بجمع مؤنث سالم . بل هي ملحقة به ، وذلك لأنها لا مفرد
لها من لفظها .

ثم أشار بقوله : « والذي اسما قد جعل » إلى أن ما سمي به من هذا الجمع والملاحق به نحو :
« أذرعَات » ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ، ولا يحذف منه التنوين نحو : هذه أذرعَات ،
ورأيت أذرعَات ومررت بأذرعَات ، هذا هو المذهب الصحيح . وفيه مذهبان آخران :
أحدهما : أن يرفع بالضممة وينصب ويجر بالكسرة ، وي زال منه التنوين ، نحو :
هذه أذرعَات ، ورأيت أذرعَات ، ومررت بأذرعَات .

الثاني : أنه يرفع بالضممة ، وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : هذه
أذرعَات ، ورأيت أذرعَات ، ومررت بأذرعَات . و يروى قوله :
١٢- تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلِهَا يَسْتَرِبُّ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرًا عَالِي

١٢ — هذا البيت من الطويل ، ورد ضمن قصيدة لامرئ القيس مطلعها :

الأصم صباحا أيما الطلل البالي وهل يضمن من كان في العصر الخالي

تنورتها : نظرت إلى نازها . أذرعَات : بلد بالشام ، يثرب : المدينة .

المعنى : نظرت بقلبي لابيحي إلى ناحية نازها ، وهي دار المحبوبة لشدة شوق إليها ، في حال كونه قاطنا
في أذرعَات ، وهي وأهلها يثرب . وقد هيأ لي حبي لما أنها قريبة مني ، وأني قادر على رؤية نازها ، مع
أن أقرب مكان من ديارها بعيد عن كل البعد . وأنا لا أستطيع مشاهدة ذواتها فكيف بموضعها الحقيقي
وهو بعيد ؟ .

الإعراب : تنورتها : فعل وفاعل ومفعول به . من : حرف جر . أذرعَات : مجرور بمجرى علامة
جره كسرة ظاهرة ، أو فتحة نائية عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث . والجار مجرور
متعلق بتنورتها . وأهلها : الوارد للحال . أهل : مبتدأ ، وها : مضاف إليه . يثرب : جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر « أهل » والتقدير : كائنون . وعلامة جر يثرب الفتحة نائية عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف العلمية
والتأنيث المنوي . أدنى : مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر . دارها : دار مضاف
إلى أدنى . وأهلها : مضاف إلى دار . نظر : خبر المبتدأ . عالي : صفة لنظر ، مرفوع بضممة مقدرة على
الياء منع من ظهورها الثقل ، والكلام على حذف مضاف . إما من المبتدأ ، أي : نظر أدنى دارها نظر عالي .
أو الخبر ، أي : أدنى دارها نظر ذو نظر عالي .

يكسر التاء منونة كاللذهب الأول. ويكسرهما بلا تنوين كاللذهب الثاني ، وبفتحها بلا تنوين كاللذهب الثالث .

وَجَزَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْتَصِرِفُ مَالَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَل» رَدَفٌ
أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو الاسم الذي لا ينصرف ، وحكمه أن يرفع بالضمة ، نحو : جاء أحمد ، وينصب بالفتحة نحو : رأيت أحمد ، ويجر بالفتحة أيضا نحو : مررت بأحمد . فثبتت الفتحة عن الكسرة ، هذا إذا لم يضاف ، أو يقع بعد الألف واللام . فإن أضيف جريا بالكسرة نحو : مررت بأحمدكم : أو دخلت عليه «أَل» نحو : مررت بالأحمد ، فإنه يجر بالكسرة ،

..

وَأَجْمَلُ لِنَحْوِ «يَفْعَلَانِ» النُّونَ رَفَعًا وَتَدْعَيْنِ وَتَسْأَلُونَا وَحَذَفُهَا الْجِزْمُ وَالتَّنْصِبُ سِمَةً كَلِمٌ تَكُونِي لِيَرْوِي مَظْلَمَةً
لما فرغ من الكلام علي ما عرّب من الأسماء بالنيابة ، شرع في ذكر ما يعرّب من الأفعال بالنيابة ، وذلك الأمثلة الخمسة . فأشار بقوله : « يفعلان » إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين ، سواء كان في أوله الياء نحو : يضربان ، أو التاء نحو : تضربان . وأشار بقوله : « وتدعين » إلى كل فعل اتصل به ياء المخاطبة نحو : أنت تضربين . وأشار بقوله : « وتسألونا » إلى كل فعل اتصل به « واو الجمع » نحو : أنتم تضربون ، سواء كان في أوله التاء كما مثل : أو الياء نحو : الزيدون يضربون . فهذه الأمثلة الخمسة وهي : يفعلان وتفعلان ، ويضعلون ، وتفعلون ، وتفعلين ، ترفع بالنون ، وتنصب وتنجزم بحذفها ، فثبت النون فيها عن الحركة التي هي الضمة نحو : الزيدان يفعلان ، فـ « يفعلان » ، فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون . وتنصب وتنجزم بحذفها ، نحو : الزيدان لم يقوما ، ولن يخرججا . فعلامة الجزم : حذف النون من « يقوما » وعلامة النصب سقوط النون من « يخرججا » . ومنه قوله - تعالى : فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار .

الشاهد : في قوله « من أذرعات » حيث روى يكسر التاء منونة ، ويكسرهما بلا تنوين ، وبفتحه

بلا تنوين أيضا على المذهب الثلاثة في جمع المؤنث السالم المحمول عليهما .

وَسَمَّ مُعْتَلًا مِنْ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا
فَالْأَوَّلُ : الإِعْرَابُ فِيهِ قَدَرًا جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِّرَا
وَالثَّانِ : مَنَقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرَ وَرَفَعُهُ يَنْوِي كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ

شرح في بيان إعراب المعتل من الأسماء والأفعال ، فذكر أن ما كان مثل «المصطفى
والمرتقى» يسمى معتلا . فأشار بالمصطفى إلى ما في آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل «عصا»
و«رحا» . وأشار بالمرتقى إلى ما في آخره ياء مكسور ما قبلها ، نحو : القاضي ، والداعي .
ثم أشار إلى أن ما في آخره ألف مفتوح ما قبلها يقدر فيه جميع حركات الإعراب
الرفع والنصب ، والجر ، وأنه يسمى المنقوص . فالمنقوص : هو الاسم المعرب الذي
آخره ألف لازمة . فخرج بالاسم ، الفعل ، نحو : يرضى ، وبالمعرب المبني ، نحو : إذا .
وبقولنا «ألف» ما آخره ياء وهو : المنقوص نحو : القاضي كما شئت . وب«اللازمة» المثني
حال الرفع : نحو : الزيدان ، فإن ألفه لا تلزم إذ قلب ياء في الجر والنصب نحو : الزيدين .
وأشار بقوله «والثان منقوص» إلى المرتقى ، فالمنقوص : هو الاسم المعرب الذي آخره ياء
لازمة ، قبلها كسرة نحو : المرتقى ، فاحترز بالاسم عن الفعل ، نحو : يرمى ، وبالمعرب
عن المبني نحو : الذي . وبقوله «قبلها كسرة» عن التي قبلها سكون نحو : طيبي
ورمى . فهذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالضمة ، ونصبه بالفتحة ، وجره
بالكسرة . وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب ، نحو : رأيت القاضي . قال
الله تعالى : «يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ»

ويقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء نحو : جاء القاضي ، ومرتت بالقاضي .
فعلامه الرفع : ضمة مقدرة على الياء ، وعلامة الجر : كسرة مقدرة على الياء .
وعلم مما ذكر أن الاسم لا يكون في آخره «واو» قبلها ضمة : نعم ، إن كان مبنيًا ،
وجد ذلك فيه ، نحو : هو ، ولم يوجد ذلك في المعرب إلا في الأسماء الستة في حال الرفع
نحو : جاء أبوه ، وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين : أحدهما ما سمي به من
الفعل ، نحو : يدعو ، ويغزو . والثاني ما كان أعجميًا نحو : سمندو ، وقمندو .

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًا عَرَفُ
أشار إلى أن المعتل من الأفعال هو : ما كان في آخره «واو» قبلها ضمة ، نحو :
يغزو ، أو ياء قبلها كسرة نحو : يرمى ، أو ألف قبلها فتحة ، نحو : يحشى .

فَالْأَلِفُ انْوٍ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ وَأَبْدُ نَصَبٍ مَا كَبِدْعُو يَرْمِي
وَالرَّفْعُ فِيهِمَا انْوٍ وَاحْدَفٌ جَازِمًا ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا
ذكر في هذين البيتين كيفية الإعراب في الفعل المعقل ، فذكر أن الألف يقدر فيها غير
الجزم وهو الرفع والنصب ، نحو : زيد يحشى . فيحشى مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة
مقدرة على الألف . « ولن يحشى » ، فيحشى منصوب ، وعلامة النصب فتحة
مقدرة على الألف . وأما الجزم فيظهر لأنه يحذف له الحرف الأخير ، نحو : لم يحش
وأشار بقوله :

وَأَبْدُ نَصَبٍ مَا كَبِدْعُو يَرْمِي

إلى أن النصب يظهر فيما آخره « واو » أو « ياء » نحو : لن يدعو ، ولن يرمى ،
وأشار بقوله ، « والرفع فيهما انو » إلى أن الرفع يقدر في الواو ، والياء ، نحو ، يدعو ،
ويرمى ، فعلمة الرفع ضمة مقدرة على الواو ، والياء ، وأشار بقوله ، « واحذف جازما
ثلاثهن » إلى أن الثلاث وهي ، « الألف » ، « الواو » ، والياء تحذف في الجزم ، نحو لم يحش
ولم يغز ، ولم يرم . فعلمة الجزم حذف الألف ، « الواو » ، والياء .
وحاصل ما ذكره ، أن الرفع يقدر في الألف ، « الواو » ، والياء . وأن الجزم يظهر في
الثلاثة بحذفها ، وأن النصب يظهر في الواو ، والياء ، ويقدر في الألف .

النكرة والمعرفة

نَكْرَةٌ : قَابِلٌ أَلٌ مُؤَنَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدُّ ذِكْرًا
النكرة ما يقبل « أَل » وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع موقع ما يقبل « أَل » فمثال ما يقبل
« أَل » وتؤثر فيه التعريف ، رجل ، فتقول ، الرجل . واحترز بقوله : « وتؤثر فيه
التعريف » مما يقبل « أَل » ولا تؤثر فيه التعريف كعباس علما ، فإنك تقول فيه العباس ،
فتدخل فيه « أَل » لكنها لا تؤثر فيه التعريف ، لأنه معرفة قبل دخولها عليه . ومثال
ما يقع موقع ما يقبل « أَل » « دُو » التي بمعنى صاحب ، نحو : جاءني ذو مال : أي صاحب
مال . « فدو » نكرة ، وهي لا تقبل « أَل » لكنها واقعة موقع صاحب . وصاحب يقبل
« أَل » نحو : الصاحب .

وَعَسِيرُهُ مَعْرِفَةٌ : كَهْمٌ وَذِي وَهْنٍ وَابْنِي وَالْغُلَامِ وَالَّذِي
أى غير النكرة المعرفة ، وهى ستة أقسام : (١) المضمير : كهـم . (٢) واسم الإشارة
كـذـى . (٣) والعلم : كهـنـد . (٤) والحلى بالألف واللام : كالغلام . (٥) والموصول : كالذى
(٦) وما أضيف إلى واحد منها : كإبنى . وسنتكلم على هذه الأقسام .

فَمَا لِذِي عَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ ، وَهَوَّ ، سَمٌّ بِالضَّمِيرِ
يشير إلى أن الضمير ، مادل على غيبة : كهو ، أو حضور ، وهو قسبان : أحدهما
ضمير المخاطب ، نحو : أنت . والثانى : ضمير المتكلم ، نحو : أنا .

وَدَّوْ اتَّصَلَ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا
كألباء والكاف من ابني أكرمك والباء والها من سلبه ما ملك
المضمير البارز ينقسم إلى متصل ومنفصل . فالمتصل : هو الذى لا يبتدأ به كالكاف
من « أكرمك » ونحوه . ولا يقع بعد « إلا » فى الاختيار . فلا تقول : ما أكرمت إلا كـ
وقد جاء شاذًا فى الشعر ، كقوله :

١٣ - أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فَتْنَةٍ بَغَتْ

عَلَى قَمَالِي عَوُضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ

١٣ - من الطويل ، لم يعثر قائله أعود : أتخضن أو التجى وأستجير . فتنة : جاعة . بغت : جارت .
الذى : أعضم وأستجير برب العرش من جاعة ظلمتى واعتدت على ، لأنه لا ناصر لى سواء ولا
معين لى غيره .

الإعراب : أعود : فعل مضارع . والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنا » برب : جار ومجرور
متعلق بأعود . العرش : مضاف إليه . من : حرف جر . فتنة : مجرور بمن . والجار والمجرور متعلق
بأعود . بغت : فعل ماض . والتاء التانيث . والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره « هى » والجملة فى محل
جر صلة « فتنة » . على : جار ومجرور متعلق ببغت . فما : الفاء للعطف وتقيد التعليل . ما : نافية .
لى : جار ومجرور متعلق بمختلف تقديره استقر ، وهى خبر مقدم . عوض : ظرف زمان مبنى على الضم
فى محل نصب . إلاه : إلا : أداة استثناء من ناصر مقدم عليه . والهاء : ضمير مبنى على الضم فى محل نصب
على الاستثناء ناصر : مبتدأ مؤخر .
الظاهر : فى قوله « إلاه » حيث أن الضمير المتصل وقع بعده « إلا » شلوذا ، لأن القياس يحى
الضمير المنفصل وهو « إياه » .

وقوله :

١٤ - وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتِنَا أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دِيَارُ

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبَيِّنَاتُ يَجِبُ وَلَقَطُ مَا جَرَّ كَلَفُظُ مَا نُصِبَ
الضميرات كلها مبنية لشبهها بالحرف في الجمود ، ولذلك لا تصغر ولا تثني ولا تجمع .
وإذا تهرأ أنها مبنية ، فمنها ما يشترك فيه الجر والنصب ، وهو كل ضمير نصب أو جر
متصل نحو : أكرمك ، ومررت بك ، وإنه ، وله . فالكاف في « أكرمك » في موضع
نصب ، وفي « بك » في موضع جر ، والهاء في « إنه » في موضع نصب ، وفي « له » في
موضع جر . ومنها ما يشترك فيه الرفع ، والنصب ، والجر ، وهو « نا » وإليه
أشار بقوله .

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ « نا » صَلَحَ كاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَتَحَ
أى صلح لفظ « نا » للرفع ، نحو : نلنا ، وللنصب ، نحو : فإننا وللجر نحو : بنا .
وما يستعمل للرفع والنصب والجر ، الياء . فمثال الرفع : اضربي ، ومثال النصب :
أكرمني . ومثال الجر : مري .
ويستعمل في الثلاثة ، أيضا ، « هم » فمثال الرفع : هم قائمون ومثال النصب :
أكرمهم . ومثال الجر : لهم .

١٥ - أَشَدُّهُ الْفَرَادُ وَلَمْ يَحْزَمْ إِلَى أَحَدٍ ، وَهُوَ مِنَ الْبَسِيطِ .

المعنى : لانهم إذا لم يجاوروا أحد غيرك أينما المحبوبة . فانت غاية المني والطلب ، إذا وجدت لم
تلتفت إلى سواك .

الإعراب : وما : الواو حسب ما قبلها ، ما : فافية ، نبالي : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة
على الياء منع ظهورها الثقل . والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره « نحن » إذا : ظرف لما يستقبل منه
الزمان . ما : زائدة . كنت : كان واسمها . جارتنا : خبرها ومضاف إليه . والجملة شرط « إذا » ، وجوابها
مخبروف للدلالة ما قبله عليه : أى فإنبالي . ألا : أصلها « أن لا » . أن : حرف مصدرى ونصب . لا :
فافية . يجاورنا : يجاور : فعل مضارع منصوب بأن . تا : مفعول به مقدم . إلاك : إلا : أداة
استثناء من ديار ، مقدم عليه . والكاف ضمير مبني على الكسر في محل نصب على الاستثناء . ديار :
فاعل يجاور مؤخر . وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مخبرفة . والجار والمجرور
متعلقين بـ « نبالي » .

الشاهد : محيى الضمير المتصل بـ « إلا » في الضرورة وذلك في قوله « إلاك » وكان القياس أن
يحيى الضمير منفصلا ، فيقال : إلا إياك .

وإنما لم يذكر المصنف «الياء» و«هم» لأنهما لا يشبهان «نا» من كل وجه ، لأن «نا» تكون للرفع والنصب والجر ، والمعنى واحد ، وهي ضمير متصل في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ، فإنها وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضمير متصلا في الأحوال الثلاثة ، لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ، لأنها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالتى النصب والجر للمتكلم ، وكذلك «هم» لأنها وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة ، فليست مثل «نا» لأنها في حالة الرفع ضمير منفصل ، وفي حالتى النصب والجر : ضمير متصل .

وَأَلِفٌ ، وَالْوَاوُ ، وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا
الألف ، والواو ، والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب والمخاطب . فمثال
الغائب : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا . والهندات قمن . ومثال المخاطب : اعلما ،
واعلموا ، واعلمن . ويدخل تحت قول المصنف «وغیره» المخاطب والمتكلم . وليس
بجيد ، لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب
كما مثلنا .

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ
كافعلٌ ، أَوْافِقُ ، نَغْتَبِطُ إِذْ تَشْكُرُ
ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز . والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه .
والمراد بواجب الاستتار ما لا يحل محله الظاهر ، وبجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر .
وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير ، أربعة :
الأول : فعل الأمر للواحد المخاطب كافعل ، التقدير «أنت» وهذا الضمير لا يجوز
إبرازه ، لأنه لا يحل محله الظاهر . فلا تقول : افعل زيد . فأما : افعل أنت ، فأنت
تأكيد للضمير المستتر في «افعل» ، وليس بفاعل «لافعل» لصحة الاستغناء عنه . فقول
أفعل . فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنتين أو لجامعة برز الضمير ، نحو : اضربى ،
واضربا ، واضربوا ، واضربن .
الثاني : الفعل المضارع الذى أوله الهمزة ، نحو : أوافق ، التقدير : أنا ، فإن
قلت : أوافق أنا كان «أنا» تأكيداً للضمير المستتر .

الثالث : الفعل المضارع الذى فى أوله «النون» نحو : نغبتط ، أى نحن :

الرابع : الفعل المضارع الذى فى أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو : تشكر ، أى أنت ، فإن كان الخطاب لواحدة ، أو لاثنتين ، أو جماعة ، برز الضمير ، نحو : أنت تفعلين ، وأنتا تفعلان ، وأنتم تفعلون ، وأنتن تفعلن .

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التى يجب فيها استتار الضمير .

ومثال جائر الاستتار : زيد يقوم ، التقدير : هو ، وهذا الضمير جائر الاستتار لأنه يحل محله الظاهر ، فتقول : زيد يقوم أبوه . وكذا كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة ، نحو : هند تقوم . وما كان بمعناه نحو : زيد قائم ، أى هو .

وَدَوُّ ارْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ : أنا هو وأنت ، والفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ (١) .
تقدم أن الضمير ينقسم إلى قسمين : (١) مستتر (٢) وبارز . وسبق الكلام فى المستتر .

والبارز ينقسم إلى : متصل ومنفصل .

فالم متصل يكون مرفوعا ، ومنصوبا ، ومجرورا . وسبق الكلام على ذلك . والمنفصل يكون مرفوعا ومنصوبا ولا يكون مجرورا . وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر : (١) أنا : للمتكلم وحده (٢) ونحن : للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه (٣) وأنت للمخاطب (٤) وأنت للمخاطبة (٥) وأنتا للمخاطبين أو المخاطبتين (٦) وأنتم : للمخاطبين وأنتن : للمخاطبات (٨) وهو : للغائب (٩) وهي : للغائبة (١٠) وهما : للغائبتين أو للغائبتين وهم : للغائبتين (١٢) وهن : للغائبات .

وَدَوُّ انْتِصَابٍ فِى انْفِصَالٍ جُعِلَا : إِيَّائِىَ وَالتَّقْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا
أشار فى هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر :

(١) المختار عند البصريين أن الضمير فيه وفى فروعه « أن » فقط والألف زائدة لبيان الحركة ، والتاء حرف خطاب ، ولواحقها لتبيين المثنى وغيره . وأن الهاء فى : هما ، وهم ، وهن ، هى الضمير بوجهها ، ولواحقها لتبيين الحال . فإن والهاء مشتركان بين المفرد وغيره . والأواحق قرينة على المراد بهما . والنون الأولى فى « هن » علامة النسوة ، والثانية كالواو فى هو . وقيل إن الواو حذفت من « أنتم » تخفيفا ، ولذا عادت فى « ضربتموه » لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها ، فتكون النون الثانية من « أفنن » فى مقابلاتها ، وأما هو وهى ، فكلهما الضمير . وخالف الكوفيون فى الجميع (الحضرى ج ١ ص ٥٧) .

(١) إياي^(١) : للمتكلم وحده (٢) إيانا : للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه (٣) وإياك : للمخاطب (٤) وإياك : للمخاطبة (٥) وإياكما : للمخاطبين أو المخاطبتين (٦) وإياكم : للمخاطبين (٧) وإياكن : للمخاطبات (٨) وإياه : للغائب (٩) وإياها : للغائبة (١٠) وإياهما : للغائبين أو الغائبتين (١١) وإياهم : للغائبين (١٢) وإياهن : للغائبات .

وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل .
كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل ، لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل .
إلا فيما سلكه المصنف . فلا تقول في « أكرمك » أكرمت إياك ، لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ، فتقول : أكرمك .

فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل ، تعين المنفصل نحو : إياك أكرمت . وقد جاء الضمير في الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا ، كقول الشاعر :

١٥ - بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إياهم الأرض في دهر الدهار

(١) إيا ، هو الضمير ، ولواحقه حروف تدل على التمسك والخطاب والغيبة . وقال بعض النحويين : إن الواحق إياه ، هي الضمائر وإنما جيء بإيا توصلا للنطق بهذه الواحق ؛ والرأى الأول هو الصحيح .
١٥ - البيت لفرزدق من بحر البسيط . الدهاريو : الأيام السالفة .

والحق : حلفت بالله الذي يجيء الأموات وترجع إليه أملاكهم بعد فناءهم حال اشتغال الأرض لأبدانهم في الأيام السالفة .

الإعراب : بالباعث : الباء ، حرف قسم وجر . الباعث مقسم به مجرور . وهو صفة أول لموصوف مجنوف . وإلحار والمجرور متعلق بحلفت في البيت قبله ؛ وهو :

في حلفت ولم أحلف على فتد فناء بيت من الساعين مسطور .

الوارث : صفة ثانية أو معطوف على الباعث بإسقاط حرف العطف للضرورة . أو محذوف إليه . الأموات . إما مجرور بإضافة الباعث أو الوارث إليه . وحذف نظيره من الآخر على حد قوله : « بين ذراعي وجه الأسد » . وإما منصوب بالوارث . على أن الوصفين تنازعا ، وأعمل الثاني وأضمر في الأول وحذف لكونه فضلا ، أي بالباعث إياهم . قد : حرف تحقيق . ضمنت . فعل ماض ، والتاء للأنثى . إياهم : ضمير منفصل مفعول به مقدم لضمنت ، مبني على السكون في محل نصب ، وإياه حرف دالة على الغيبة ، وإليه علامة الجمع . الأرض : فاعل مؤخر ، والجملة في محل نصب حال من الأموات ، على أنه مفعول به أو مضاف إليه . في دهر : جار ومجرور متعلق بضمنت . الدهاريو : مضاف إليه .

الشاهد : في قوله « إياهم » حيث أتى بالضمير متصلا للضرورة مع أن الواجب الإتيان به متصلا ، فيقول « ضمنتهم » .

وَصَلَّ أَوْافِصِلْ هَاءَ سَلْتَنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى (١)
كَذَاكَ خَلْتَنِيهِ وَأَتَصَّالَا اخْتَارُ ، غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ
أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان
أن يؤتى به متصلا .

فأشار بقوله : « سلتني » إلى ما يتعدى إلى مفعولين ، الثاني منهما ليس خبرا في الأصل ،
وهما ضميران نحو : الدرهم سلتني ، فيجوز لك في هاء سلتني الاتصال نحو سلتني ، والانفصال ،
ونحو : سلتني إياه . وكذلك كل فعل أشبهه نحو : الدرهم أعطيتك وأعطيتك إياه .
وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الاتصال والانفصال على المواء ، وهو
ظاهر كلام أكثر النحويين . وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب ، وأن الانفصال
مخصوص بالشعر . وأشار بقوله : « في كنته الخلف انتهى » إلى أنه إذا كان خبر « كان » ،
وأخواتها ضميرا ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله . واختلف في المختار منهما . فاختار المصنف
الاتصال نحو : كنته ، واختار سيبويه الانفصال نحو : كنت إياه ، تقول : الصديق كنته وكنت
إياه . وكذلك المختار عند المصنف ، الاتصال ، في نحو خلتنه ، وهو كل فعل تعدى إلى
مفعولين ، الثاني منهما خبر في الأصل ، وهما ضميران . ومذهب سيبويه : أن المختار في
هذا ، أيضا ، الانفصال نحو : خلتنى إياه . ومذهب سيبويه أرجح ، لأنه هو الكثير في
لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم ، وهو المشاقه لهم . قال الشاعر :

١٦ - إِذَا قَالَتْ حَسَدَامُ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَسَدَامُ

وَقَدَّمَ الْأَخْصَصَ فِي اتِّصَالِ وَقَدْ مَنَ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ ***

(١) إن كان العامل فعلا غير ناسخ فالوصل أرجح ، مثال ذلك ، قوله تعالى : « فميكفكم الله »
وإن كان إسما ، فالانفصال أرجح ، نحو : عجبت من حبى إياه . وإن كان فعلا ناسخا فالأرجح عند
الجمهور انفصال ، نحو : أخى حببتك إياه (الحضرى ج ١ ص ٤٨) .

١٦ - البيت لسحيم بن مضمب (بجره الواقف) من قصيدة يمدح بها زوجته حدام . وكانت حدام
تقصر من مسافة ثلاثة أيام فلا تحظى .

المعنى : إذا جاءتك حدام بأخبار فصدقوها ، لأن قولها ما يعتمد عليه ، ولم يعرف عنها خطأ ، أو كذب
وقد ذهب هذا البيت مثلا .

الإعراب : إذا ظرف لما يستقبل من الزمان ، مضمّن معنى الشرط . قالت : فعل ماضٍ والهاء
لتأنيث . حدام : فاعل مبني على الكسر في محل رفع . والجملة شرط « إذا » فصدقوها : الفاء ، واهة

ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب ، فإن اجتمع ضميران منصوبان ، أحدهما أخص من الآخر ، فإن كانا متصلين ، واجب تقديم الأخص منهما ، فنقول : الدرهم أعطيتكه وأعطينيه . فتقدم الكاف والياء على الهاء لأنهما أخص من الهاء ، لأن الكاف للمخاطب ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال ، فلا نقول : أعطيتكه ، ولا أعطيتوني ، وأجازه قوم ، ومنه مارواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان - رضي الله تعالى عنه : أراهمي الباطل شيطانا (١)

فإن فصلت أحدهما ، كنت بالخيار . فإن شئت قدمت بالأخص ، فقلت : الدرهم أعطيتك إياه وأعطيني إياه ، وإن شئت قدمت غير الأخص فقلت : أعطيته إياك ، وأعطينته إياي . وإليه أشار بقوله :

« وَقَدْ مَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ »

وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس . فإن خيف لبس لم يجز . فإن قلت : زيد أعطيتك إياه ، لم يجز تقديم الغائب . فلا نقول : زيد أعطيته إياك ، لأنه لا يعلم ، هل زيد آخذ ، أو مأخوذ .

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا . وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَهَذَا إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين ، واتحدا في الرتبة ، كأن يكونا متكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين ، فإنه يلزم الفصل في أحدهما فنقول : أعطيتني إياي ، وأعطينتك

= في جواب الشرط . صدقوا : فعل أمر مبني على حذف النون والواو : فاعل . والهاء : مفعول به . والجملة لا محل لها من الإعراب جواب « إذا » فإن : الفاء للمطف وتفيد التعليل . إن : حرف توكيد ونصب . القول : اسم إن . ما : اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع خبر . وجملة « قالت حذام » صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . والعائد محذوف ، أي فإن القول ما قالته حذام . قالت : فعل ماضٍ والهاء للتأنيث . حذام فاعل .

الشاهد : يقول ابن عقيل إن سيويوه لا يخطيء كما أن حذام لم تخطيء قط . وفيه شاهد على أن حذام تهي على الكسر مطلقا في لغة أهل الحجاز .

(١) أراهمي الباطل شيطانا : الباطل ، فاعل أرى . الهاء : مفعول أول . والياء مفعول ثان . شيطانا : مفعول ثالث . وفيه شلوزان : الوصل ، وترك الواو ؛ لأن حقه أراهمي كراهمي (الخصري ج ١ ص ٥٩)

إياك ، وأعطيته إياه . ولا يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : أعطيتني ، ولا أعطيتك
ولا أعطيتوه ، نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان ، نحو : الزيدان الدرهم
أعطيتهم . وإليه أشار بقوله في الكافية :
مَعَ اخْتِلَافٍ مَّا وَنَحْوُ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ
وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ، وليس منها . وأشار بقوله : « ونحو
ضمنت » ... إلى آخر البيت ، إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله
ضرورة ، كقوله :

١٧ - بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتُ
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَائِرِ
وقد تقدم ذكر ذلك .

وَقَبِلَ « يا » النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمِ
نُونُ وَقَايَةِ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ
إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم ، لحقته لزوما نون تسمى نون الوقاية . وسميت بذلك
لأنها نقي الفعل من الكسر ، وذلك نحو : أكرمني ويكرمني وأكرمني . وقد جاء
حذفها مع « ليس » شذوذا كما قال الشاعر :
١٨ - عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

(١٨) البيت لرؤية ؛ من الرجز . الطيس : الرمل الكثير .
المعنى : عددت قومي في وقت ذهاب الكرام غيري ، فوجدتهم كثيرين كعدد الرمل . أو عددت قومي
كعدد الرمل في الكثرة ، ففاجأت ذهاب الكرام كلهم إلا أنا . وغرض الشاعر مدح نفسه بالكرم : أي
أن قومه وإن كانوا في عدد الرمل كثرة ، إلا أنه ليس فيهم من كرم غيره .
الإحراق : عددت : فعل وفاعل . قومي : مفعول به ومضاف إليه . كمديد : جار ومجرور متعلق
بمحلوف تقديره « فوجدتهم كثيرين كمديد الطيس » . الطيس : مضاف إليه . إذ : ظرف زمان متعلق بـ « عددت » .
وقيل إنها للمفاجأة . ذهب : فعل ماض . القوم : فاعل . والحملة في محل جر بإضافة إذ إليها . الكرام :
صفة للقوم . ليسي : ليس ، فعل ماض ناقص ، وياء المتكلم المتصلة بها خبرها مبنى على السكون في
محل نصب .

الشاهد : في قوله « ليسي » حيث لم يأت بنون الوقاية فيها مع أنها لازمة لجميع الأفعال قبل ياء
المشكل . وهذا من الشذوذ .
وفيه شاهد آخر ، وهو محي خبر « ليس » ضميرا متصلا ، وهو شاذ أيضا ، لوجوب الفصل مع أفعاله
الاستثناء .

واختلف في أفعل التعجب ، هل تلزمه نون الوقاية أم لا ؟ فتقول : ما أقفري إلى حقو الله ، وما أقفري إلى حقو الله ، عند من لم يلزمها فيه . والصحيح أنها تلزم .

وَلَيْتَنِي فَنَاشَا وَلَيْتَنِي نَدَرَا وَمَعَ لَعَلٍّ اَعْكِسْ لَوْ كُنْ مُحَبَّرَا
فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارَا خَفَقَا مَنِي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ مَلَكَهَا
ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف . فذكر « ليت » وأن نون الوقاية لا تخلف منها إلا نادرا كقول الشاعر :

١٩ - كُنَيْتُ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي
وَالكثير في لسان العرب ثبوتها ، وبه وردت في القرآن . قال الله تعالى . « يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم » .

وأما لعل فذكر أنها بعكس « ليت » فالنصب يجريدها من النون ، كقوله تعالى حكاية عن فرعون : « لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ » . ويقل ثبوتها كقول الشاعر :
٢٠ - فَمَقُلْتُ أَعِيرَ أَيْ الْقَدِّ وَمَ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لَا بَيْضَ مَاجِدٍ

١٩ - البيت من الوافر ، وهو لزيد الخيل الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم « زيد الخير » وقيله :
تمنى مزيد زيدا غلاق أبا ثقة إذا اختلف الموالي

وذلك أن مزيدا وجابرا تعنيا لقائه . فلما اقياه طعنها بالرمح ، فهربا ، فقال فيها هذين البيتين .
المنى : تمنى مزيد أن يلقاتي كما تمنى جابر قبله ، ولو يفقد بعض ما يملك من ثروة في سبيل قتل والقضاء على .

الإعراب : كنية : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف تقديره « تمنى مزيد تعنيا كائنا كنية » جابر : مضاف إليه . إذ ظرف بمعنى حين ، متعلق بمعية ، ويصح أن تكون التعليل .
حال : فعل ناض . والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو ، يعود على جابر . ليتي : ليت : حرف تمن ونصب من أخوات إن . والياء : اسمها مبنى على السكون في محل نصب . أصادفه فعل وفاعل ومفعول به .
والجملة في محل رفع خبر ليت . وجملة « ليت » في محل نصب مفعول القول أفقد : فعل وفاعل . والجملة في محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، أي وأنا أفقد . وأفقد : الواو للاستئناف ، أفقد : فعل وفاعل . بعض : مفعول به . مالى مال : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . ويا المتكلم : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر .
والشاهد : في قوله « ليتي » حيث حذف نون الوقاية منها ، وهو نادر . والكثير في لسان العرب ثبوتها .

٢٠ — هذا البيت لم يعرف قائله ، وهو من الطويل . القبر : الغلاف أو الهمد . أبيض ماحد :
السيف العظيم .

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات ، أى في باقى أخوات ليت ولعل ، وهى : إن ،
 وأن ، وليكن ، فتقول : إني وإنى ، وأنى وأننى ، وكانى وكاننى ، ولكنى ولكننى .
 ثم ذكر أن « من » ، وعن « فلزمهما نون الوقاية » ، فتقول : منى وعننى بالتشديد .
 ومنهم من يحذف النون ، فيقول : منى وعننى بالتخفيف ، وهو شاذ . قال الشاعر :
 ٢١ - أيتها السائل عني وعننى
 لست من قيس ولا قيس منى
 وفي لدي لدي قل ، وفي
 قدني وقطني الحذف أيضا قدني

المعنى : يا خليل سلطاني القدوم لعل أصنع بها غيدا لسيف عظيم عندي .
 الإعراب : فقلت . الفاء حسب ما قبلها . قلت . فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره ، منع
 من ظهوره دفع كرامة توالي أربعة متحركات فيها هو كالتكلمة الواحدة ، والتاء : فاعل : أعيراني . أعيراني فعل
 أمر مبني على حذف النون . والفتحة لاتين فاعل والنون الوقاية . والياء : مفعول أول ، القدوم : مفعول
 ثان ، والجمله في محل نصب مقول القول . اعلمني : فعل حرف ترح ونصب من أخوات إن . والنون للوقاية .
 والياء : اسمها مبني على السكون في محل نصب ، أخط : فعل وفاعل . بها : جار ومجرور متعلق بأخط .
 قهر : مفعول به . وجمله « أخط » في محل رفع خبر « لعل » . لا يبيض : اللام حرف جر . أبيض : مجرور
 باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف الوصفية ووزن الفعل . ماجد : صفة لا يبيض .
 الشاهد : في قوله « اعلمني » حيث أثبت نون الوقاية فيها وهو فاعل ، والكثير حذفها ، وذلك
 عكس « ليس » .

٢١ — لم يعرف لهذا البيت قائل . وهو من الرمل ومعناه : أيتها السائل : إن أردت أن تعرف ،
 هل أنا من قبيلة قيس ، وقيس من قبيلتي أم لا . فاعلم أني لست من قبيلة قيس ، ولا قيس من قبيلتي ، بل كل
 منا من قبيلة مغايرة للأخرى .
 الإعراب : أيتها : أى منادى حذفته منه ياء النداء ، مبني على الضم في محل نصب والهاء : زائدة
 لا تدخل لها في النداء ، لأنها تفيد التنبيه . السائل : صفة لأى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع
 ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتياع اللفظية . والضمه هنا ، وإن كانت ضمة بناء ، إلا أنها أشبهت ضمة
 الإعراب فلذا جاز إتياعها . عنهم : جار ومجرور متعلق بالسائل . والميم في عنهم ، علامة الجمع .
 وعننى : الواو العطف : عنى : جار ومجرور متعلق بالسائل محذوف دلالة الأول عليه . والتقدير : أيتها
 السائل عنهم ، والسائل عنى . لست : ليس فعل ماض ناقص من أخوات « كان » والتاء اسمها مبني على
 الضم في محل رفع . من قيس : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « ليس » وهو على حذف خصافه . أيهم
 لست كائن من قبيلة قيس . وقيس : إما أن يصرف على اعتباره أبى القبيلة . وإما أن يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث
 للمعنى ، على اعتبار أن المقصود به القبيلة نفسها . ولا : الواو العطف . لا : نافية . قيس : بالفتح عنى
 التصرف ، مبتدأ لا اسم للا ، لأنها إما تعمل في التكرات . عنى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
 تقديره كائن .

الشاهد : في قوله « عنى » و « منى » حرت حذف نون الوقاية منهما قبل ياء المتكلم ، وذلك
 شلوذ الضرورة .

أشار بهذا إلى أن الفصيح في «لدى» إثبات النون ، كقوله تعالى : « قَدْ بَلَغْتَ
مِنَ لَدُنِي عُذْرًا » ويقل حذفها كقراءة من قرأ « من لدى » بالتخفيف . والكثير في
قد وقط ، ثبوت النون ، نحو : قدنى وقطنى ، ويقل الحذف نحو : قدى وقطى ، أى حسبى .
وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله :

٢٢ - قَدْ نِي مِنْ نَصْرِ الْخَبِيثِينَ قَدِي

لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ

٢٢ — هذا البيت من الرجز ، وهو لحميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء الدولة الأموية ، من قصيدة
في مدح عبد الملك بن مروان ، والتعريف بعبد الله بن الزبير .
قدنى : حسبى . الخبيثين : كان عبد الله بن الزبير يدعى بأبى خبيب ، وخبيب أحد أبنائه . وقد أطلق
الشاعر كلمة الخبيثين ، وأراد بها عبد الله وأخاه مصعبا . الشحيح : البخيل . الملحد : الخارج على الدين .
المعنى : لقد أخطأت حين انتصرت لعبد الله بن الزبير وأخيه . والآن كفاى ما وقعت فيه من الخطأ ،
بعد ماتين لى وجه الحق في إمامة عبد الملك بن مروان . الذى ليس هو بالبخيل الخارج على الدين كما هو حال
ابن الزبير وأخيه .

الإعراب : قدنى ، قد : مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع . والنون : للوقاية وياء المتكلم مضاف
إليه مبنى على السكون في محل جر . من : حرف جر زائد . نصر : خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على
آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . الخبيثين : مضاف إليه مجرور بالياء لأنه
مفعول . والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد . قدنى : تأكيد لقدنى ، مبنى على الكسر في محل رفع ؟
أو مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ؟ وياء المتكلم مضاف إليه . ليس : فعل ماض ناقص من
أخوات كان . الإمام : اسمها . بالشحيح : الباء ، حرف جر زائد . الشحيح : خبر ليس ، منصوب
بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . الملحد : صفة للشحيح ،
منصوبة بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الإقباع أو الروى .

الشاهد : في قوله : « قدنى » و « قدى » حيث أثبت نون الوقاية في الأول على الكثير ، وحذفها
في الثاني على القليل . وما هو جليد بالذكر أن إثبات نون الوقاية مع « قد » التى بمعنى « حسب » وإن
كان كثيرا في نفسه ، لكنه غير قياس ، كما هو رأى بعض علماء النحو . لأن هذه النون إنما تراد في الأصل
وقاية لما قبل أخبرى ، ومدحنى .

(قال الصبان : واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الأصل « قد » بالسكون . وحركت
بالكسر لأجل الروى ، فتكون الياء للإشباع لا للمتكلم) وقد يقال مشاكلة اللاحق للسابق تقتضى ترجيح
احتمال الإضافة لياء المتكلم . الشيخ عبد المنعم الجر جاوى ص ١٧ طبعة مصطفى الحلبي .

العلم

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَّمُهُ كَجَعْفَرٍ ، وَخَرْنِقًا وَقَرْنٍ ، وَعَدَنٍ ، وَلَا حِقٍ ، وَشَذَقَمٍ ، وَهَيْلَةٍ ، وَوَأَشِقٍ .
العلم : هو الاسم الذى يعين مسماه مطلقا ، أى بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة .
فالاسم : جنس يشمل النكرة والمعرفة ، ويعين مسماه . فصل : أخرج النكرة ، « وبلا قيد » أخرج بقية المعارف كالضمير ، فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كأنا ، أو الخطاب : كأنت ، أو الغيبة كهو . ثم مثل الشيخ بأعلام الأناسي وغيرهم تنبيها على أن مسميات الأعلام للعلاء وغيرهم من المألوفات . فجعفر : اسم رجل . وخَرْنِق : اسم امرأة من شعراء العرب ، وهى أخت طرفة بن العبد لأمه . وَقَرْن : اسم قبيلة ، وعدن : اسم مكان ، ولاحق : اسم فرس ، وشذقم : اسم جمل ، وهيلة : اسم شاة ، ووأشيق : اسم كلب .

وَأَسْمَا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا * وَأُخْرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحَا
ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكنية ، ولقب :
والمراد بالاسم هنا ، ما ليس بكنية ، ولا لقب : كزيد وعمر . وبالكنية ما كان فى أوله أب أو أم كأتى عبد الله ، وأم الخير . وباللقب : ما أشعر بمدح ، كزين العابدين ، أو ذم كأنف الناقة . وأشار بقوله « وأخرن ذا الخ . . » إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيرهُ كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديم اللقب على الاسم ، فلا تقول : أنف الناقة زيد إلا قليلا ، ومنه قوله :

٢٣ - بَأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا
بِطْنِ شَرِيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الدَّيْبُ

٢٣ — من البسيط ، ورد ضمن قصيدة تنسب لجنوب أخت عمرو ذى الكلب ، ترقى فيها أعماها . وقيله :

أبلغ هذيلًا وأبلغ من يلفها عني حديثا وبعض القول تكذيب

بطن شريان : موضع دفن فيه عمرو . والشريان : شجر يتخذ منه القوس .

المعنى : أخبر هذه القبيلة بنفسك ، أو أخبر ، إن لم يمكنك ، من يخبرها عني حديثا . وبعض قول المهزب يكذب . أى أخبر سواء صدقوا بعض قولك أو كذبوه ، بأن عمرا الملقب ذا الكلب الموصوف

وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صاحب سواه ، ويدخل تحت قوله « سواه » الاسم والكنية ، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم . فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب فتقول : أبو عبد الله زين العابدين ، أو اللقب على الكنية فتقول : زين العابدين أبو عبد الله . ويوجد في بعض النسخ بدل قوله :

وَأُخِّرَنَّ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا

وَذَا اجْعَلْ أَخِيرًا إِذَا اسْمًا لَصَحِيحًا

وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا ، فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صاحب الاسم . ومفهومه ، أنه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم . ولو قال :

وَأُخِّرَنَّ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِيحًا

لما ورد عليه شيء ، إذ يصير التقدير : وأخر اللقب إذا صاحب سوى الكنية ، وهو الاسم ، فكانه قال : وأخر اللقب إذا صاحب الاسم ، والله أعلم .

وَلَنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَقًّا وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ
إذا اجتمع الاسم واللقب ، فأما أن يكونا مفردين أو مركبين ، أو الاسم مركبا واللقب مفردا ، أو الاسم مفردا واللقب مركبا . فإن كانا مفردين ، وجب عند البصريين الإضافة ، نحو : هذا سعيد كرز ، ورأيت سعيد كرز ، ومررت بسعيد كرز . وأجاز

يكونه غيرهم حسبا ، مدفون في بطن شريان ، تموى حوله الذئب .

الإعراب : بأن : الباء حرف جر . أن : حرف مصدرى ونصب . ذا اسم أن منصوب بالالف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة . الكلب : مضاف إليه . عمرا : بدل أو عطف بيان من « ذا » منصوب بالفتحة الظاهرة . غير : صفة عمرا . هم : مضاف إليه . حسبا : تمييز . بطن : جان ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن . شريان : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون . وإن : وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالياء . والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت السابق . يموى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها الثقل . الذئب فاعل يموى . حوله : حول . مفعول فيه ظرف مكان ، منصوب ، متعلق بـ « يموى » والهاء مضاف إليه يموى على اللهم في محل جر . وجيلة « يموى » حال من الضمير المستتر في خبر « أن » والتقدير : موجود هو حال كونه يموى الذئب من حوله . ويقال إنها حال من « عمرا » .

للشاهد : في قوله « ذا الكلب عمرا » حيث قدم اللقب على الاسم وهو قليل .

فتقول : سعيد كرز ، وسعيد كرزاً ، ومررت بسعيد كرز . ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب .
وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين نحو : عبد الله أنف الناقة ، أو مركبا ومفردا نحو عبد الله كرز ، وسعيد أنف الناقة ، وجب الإتيان ، فتنبع الثاني الأول في إعرابه . ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب ، نحو مررت بزید أنف الناقة ، وأنف الناقة . فالرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو أنف الناقة ، والنصب على إضمار فعل ، والتقدير : أعني أنف الناقة فيقطع مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفع ، ومع الجرور إلى النصب أو الرفع نحو : هذا زيد أنف الناقة . ورأيت زيدا أنف الناقة ، ومررت بزید أنف الناقة وأنف الناقة .

وَمِنْهُ مَنَقُولٌ : كَفَضَلْ وَأَسَدٌ وَذُو أَرْجَالٍ : كَسُعَادَ ، وَأَدَدٌ
وَجَمَلَةٌ . وَمَا يَمْزُجُ رَكِبًا ذَا إِنْ بَغِيرَ «وَيْه» ، ثُمَّ أَغْرَبَا
وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي حُطَّافَةٍ
يتقدم العلم إلى مرتجل وإلى منقول :

فالمرتجل : هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها ، كسعاد ، وأدد .
والمنقول : ما سبق له استعمال في غير العلمية ، والنقل إما من صفة كحارث ، أو من مصدر كفضل ، أو من اسم جنس كأسد . وهذه تكون معربة . أو من جملة : كلام زيد وزيد قائم ، وحكما أنها تحكى ، فتقول : جاعني زيد قائم ، ورأيت زيد قائم . ومررت بزید قائم . وهذه من الأعلام المركبة .

ومنها أيضا ما ركب تركيب مزج ، نحو : بعلبك ، ومعدى كرب ، وسيبويه . وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج إن ختم بغير «ويه» أغرب ، ومفهوما أنه إن ختم بـ «ويه» لا يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره . فتقول : جاعني بعلبك ، ورأيت بعلبك ، ومررت بعلبك ، فتعربه إعراب مالا ينصرف . ويجوز فيه ، أيضا البناء على الفتح ، فتقول : جاعني بعلبك ، ورأيت بعلبك ، ومررت بعلبك . ويجوز ، أيضا ، أن يعرب إعراب متضايين ، فتقول : جاعني حضر موت ، ورأيت حضر موت ، ومررت بحضر موت . وتقول فيها ختم بـ «ويه» جاعني سيبويه ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه ، فتعنه أهل الكسرة . وأجاز بعضهم إعرابه إعراب مالا ينصرف نحو : جاعني سيبويه ، ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه .

ومنها ماركب تركيب إضافة كعبد شمس ، وأبى قحافة ، وهو معرب ، فنقول :
جاءني عبد شمس وأبو قحافة ، ورأيت عبد شمس وأبا قحافة ، ومررت بعبد شمس
وأبى قحافة . ونبه بالمثاليين على أن الجزء الأول يكون معربا بالحركات « كعبد » ، وبالحروف
« كآبى » . وأن الجزء الثانى يكون منصرفا « كشمس » وغير منصرف كقحافة .

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لِقَطَا وَهَوَ عَمِ
مِنْ ذَاكَ أُمٌّ عَرِيطٌ لِلْعَقْرِبِ وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثُّعَلَبِ
وَمِثْلُهُ بَرَةٌ لِلْمَبْرَةِ كَذَا فَجَارٍ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ

العلم على قسمين : علم شخص ، وعلم جنس .

فعلم الشخص له حكمان :

معنوى : وهو أن يراد به واحد بعينه كزيد وأحمد .

ولفظى : وهو صحة مجئ الحال متأخرة عنه ، نحو : جاءني زيد ضاحكا .

ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية ، نحو : هذا أحمد ، ومنع دخول الألف
واللام عليه ، فلا نقول : جاء العمرو .

وعلم الجنس ، كعلم الشخص في حكمه اللفظى . فنقول : هذا أسامة مقبلا ، فتمنعه

من الصرف ، وتأتى بالحال بعده . ولا تدخل عليه الألف واللام : فلا نقول :
هذا الأسامة .

وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا ينحصر واحدا بعينه ، فكل

أسد يصدق عليه أسامة ، وكل عقرب يصدق عليها « أم عريط » وكل ثعلب يصدق
عليه « ثعالة » .

وعلم الجنس يكون للشخص كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثل بقوله : « برة للمبرة

وفجار للفجرة » .

اسم الإشارة

بِذَا لِمُقَرَّدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرَ بِذِي ، وَذِهِ ، نِي ، تَا ، عَلَى الْأُنْثَى اِخْتَصِرَ .

يشار إلى المفرد المذكور بـ « ذا » . ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة .
ومذهب الكوفيين أنها زائدة .

ويشار إلى المؤنثة بـ « ذى » و « ذه » بسكون الهاء ، و « نى » و « تا »

« ذه » بكسر الهمزة باختلاس وإشباع . و« ته » بسكون الهمزة وكسر ها باختلاس وإشباع ،
« وذات » .

وَذَانِ ، تَانِ لَمْ تُشَقِّ الْمُرْتَفِعِ . وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ ، تَيْنِ ، اذْ كُرْتُ طَعِنِ
يشار إلى المثني المذكور في حالة الرفع بـ « ذان » ، وفي جالتي النصب والجر بـ « ذين »
وإلى المؤنثين بـ « تان » في الرفع و« تين » في النصب والجر .

وَبِأُولَى أَشِيرَ بِجَمْعٍ مُطْلَقًا . وَالْمَدُّ أَوَّلَى وَلَكْدَى الْبُعْدُ انْطِقًا
بِالْكَافِ حَرَفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ . وَاللَّامُ إِنْ قَدَمَتْ « هَا » مُتَتَنِعَةً
يشار إلى الجمع مؤنثا كان أو مذكرا بـ « أولى » . ولهذا قال المصنف : « أشير لجمع
مطلقا » . ومقتضى هذا ، أنه يشار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر
استعمالها في العاقل . ومن ورودها في غيره ، قوله :

٢٤ - دُمَ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَزَلَةِ اللَّوَى . وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَتِكَ الْأَيَّامِ
وفيهما لغتان : المد ، وهي لغة أهل الحجاز ، وهي للواردة في القرآن العزيز . والقصر
وهي لغة نعيم .

٢٤ — البيت من السكامل ، لجرير من قصيدة يهجو فيها الفرزدق ، مطلعها :

سمرت الموموم فيتين غير نيام
وأخو الموموم يروم كل مرام

والمعنى : دم كل موضع من مواضع الزول بعد مفارقة اللوى ، ودم الحياة بعد تلك الأيام الماضية .
الإعراب : دم ، فعل أمر مبني على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتح العارض
لأجل التخفيف ؛ أو بالكسر العارض للتخلص من التقاء الساكنين ، أو بالضم العارض لأجل الإتيان ، أى
إتيان الميم للذال في الضم . والفاعل مستتر وجوبا تقديره « أنت » . المنازل : متعول به . بعد :
خلف زمان ، معلق بمحذوف تقديره كائنة ، حال من المنازل . منزلة : مضاف إليه ، وبينهما مضاف
مقدر ، أى بعد مفارقة منزلة . اللوى : مضاف إليه . العيش : معطوف على المنازل . بعد : حال من
العيش . أولئك : اسم إشارة مضاف إليه ، مبنى على الكسر في محل جر . والكاف حرف خطاب مبنى على
الفتح لا محل له من الإعراب . وبينهما مضاف مقدر أيضا : أى بعد مضي أولئك الأيام : بدل أو عطلة
بيان ، أو نعت من اسم الإشارة .

الشاهد : في قوله « أولئك » حيث استعمله في الإشارة لغير العقلاء ، وهو قوله « الأيام » كما مر
في قوله تعالى « إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مستولا » وهو قليل والكثير استعماله في
العقلاء . وروى الأقوام : فحينئذ لاشاهد فيه .

وأشار بقوله : « ولدى البعد انطقا بالكاف .. » إلى آخر البيت ، إلى أن المشار إليه له رتبتان ، القرب والبعد . فجميع ما تقدم يشار به إلى القريب . فإذا أريد الإشارة إلى البعيد ، أتى بالكاف وحدها . فتقول : « ذاك » أو الكاف واللام نحو « ذاك » وهذه الكاف حرف خطاب فلا موضع لها من الإعراب . وهذا لا خلاف فيه .

فإن تقدم حرف التنبيه الذي هو « ها » على اسم الإشارة ، أتيت بالكاف وحدها . فتقول : « هذاك » وعليه قول طرفة :

٢٩ = رأيتُ بني غبراء لا يُنكرُوني ولا أهلُ هذاك الطرفِ المُسدَّدِ
ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ، فلا تقول « هذالك » .

وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قربي وبعدي كما قررناه . والظاهر على أن له ثلاث مراتب قربي ، ووسطي ، وبعدي .

فيشار إلي من في القربى بما ليس فيه كاف ولا لام ، « كذا » ونحو . وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها ، نحو « ذاك » .

٢٥ — من الطويل ، ورد فيه مطلع طرفة بن العبد أتى مطلعها :
نحولة أطلال بركة شهد تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد
الطراف : البيت المصنوع من الجلد . الممدد : المتبسط .

المعنى : لما نظرتي غطيت ، نظرت فوجدت الفقرات الذين أحسنت إليهم قد أنكروني لؤمهم ، وكذلك الأعداء خوفا من أن يظفوني شيئا ، وهذا لخلهم الشديد .

الإعراب : رأيت : فعل ماض وفاعل . بني : مفعول به منصوب بالياء لأنه متلحق بجمع المذكر السالم . غبراء : صفة إليه ، مجرور بالفتحة خيالة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لألف التانيث . لا : نافية . ينكرونني : فعل مضارع مرفوع بشبوح الفون . والواو فاعل . والنون الرفعية والواو مفعول به . والحيلة في محل نصب حال من بني غبراء ، وإن كانت رأيت بمعنى أجهزت . ولما كانت رأيت بمعنى جهزت ، فتكون الحيلة مفعولا ثانيا لها . ولا : الواو المعطف . لا : نافية . أهل : جار مجرور . يطوف على ذا الفاعل في وينكرونني . وقد وقع التفضيل بالمفعول . هذاك : ها : حرف تنبيه . ذا : اسم إشارة مضاعف إليه . مبني على السكون في محل جر . والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لامحل له من الإعراب . الطراف : بدل ، أو معطف بيان ، أوفعت من اسم الإشارة . الممدد : صفة للطراف .

البيان : في قوله : « هذاك » حيث أتى بالكاف وحدها ، ولم تأت باللام في اسم الإشارة المتقدم عليه حرف التنبيه الذي هو « ها » وهو جائز . وأما الإتيان بالكاف واللام في اسم الإشارة المتقدم عليه « ذاك » فلا يجوز ، فلا تقول : « هذالك » ، لئلا تلتبس بالهاء . الجاء والمجرور عند عدم الشك ، أو كراهة سكتة الزوائد ، أو لأن « ها » تدل على قرب المشار إليه ، واللام تدل على بعده ، وفيه تباين .

والى من في البعيد عما فيه كاف ولا م ، نحو « ذلك » .

وَيَهْنَأُ أَوْ هَاهُنَا أَشْرَ إِلَى ذَاكَ الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافُ صِلَا
فِي الْبُعْدِ ، أَوْ بِسَمِّ فُهْ ، أَوْ هُنَا ، أَوْ يَهْنَأُكَ أَنْطَقْنَ أَوْ هِنَا
يُشار إلى المكان القريب « هِنَا » ويتقدمها « هَا » التنبيه ، فيقال : هِنَا . ويشار إلى
البعيد على رأى المصنف « يَهْنَأُكَ » و « هُنَاكَ » و « هِنَا » بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون .
و « بِسَمِّ » و « هِنْتِ » . وعلى مذهب غيره ، « هُنَاكَ » للمتوسط ، وما بعده للبعيد .

الموصول

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي الْإِنْتِاقُ
بَلْ مَا تَكْلِيهِ أَوَّلِهِ الْخِصْلَامَةُ
وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدَا
يَتَقَسَمُ الْمَوْصُولُ إِلَى ثَمَنِي ، وَحَرْفِي .

ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية ، وهي خمسة أعرف :

أَجَلُهَا : أَنْ ، وتوصل بالفعل المتصرف ما ضيا مثل عجبته من أن قام زيد ،
ومضارعاً نحو : عجبته من أن يقوم زيد ، وأمرانحو : أشرت إليه بأن قم .
فإن وقع بعدها فعل غير متصرف ، نحو قوله تعالى : « وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى »
وقوله تعالى : « وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ » فهي مخففة من الثقيلة .
ومنها « أَنْ » وتوصل باسمها وخبرها ، مثل : عجبته من أن زيدا قائم . ومنه قوله
تعالى : « أَوْ لَمْ يَكُنْهُمْ أَنْ أَنْزَلْنَاهُ » .

وإن المخففة كالثبيلة ، وتوصل باسمها وخبرها . لكن اسمها يكون محذوفاً ، واسم
الثبيلة يكون مذكوراً .

ومنها « كَيْ » وتوصل بفعل مضارع فقط ، نحو : جئت لكي نسكركم زيداً .
ومنها « مَا » وتكون ظرفية مصدرية نحو : لا أصحبك ما كنت متطلقاً ، أى مدة
أو املك متطلقاً . وغير ظرفية نحو : عجبته مما ضربت زيداً . وتوصل بالماضي كما مثل ،
وبالمضارع نحو : لا أصحبك ما يقوم زيد . وعجبته مما نضم به زيداً . ومنه « وما نسوا »
يوم الحساب .

وبالجملة الاسمية نحو : عجبت مما زيد قائم ، ولا أصبحك ما زيد قائم ، وهو قليل .
وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي ، أو بالمضارع المنى بـ « لم » نحو : لأصبحك
مالم تضرب زيدا . ويقل وصلها ، أعني المصدرية الظرفية ، بالفعل المضارع الذي ليس
بمنى بـ « لم » نحو : لأصبحك ما يقوم زيد . ومنه قوله :

٢٦- أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفَ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ
ومنها « لو » وتوصل بالماضي نحو : وددت لو قام زيد ، وبالمضارع نحو : وددت
لو يقوم زيد .

فقول المصنف « موصول الأسماء » احتراز من الموصول الحرفي ، وهو « أن » ، وأن
وكي ، وما ، ولو ، وعلامته صحة وقوع المصدر موقعه نحو : وددت لو تقوم : أي
قيامك . وعجبت مما تصنع ، وجئت لكي أقرأ ، ويعجبني أنك قائم ، وأريد أن تقوم
وقد سبق ذكره .

وأما الموصول الاسمي : فـ « الذي » : للمفرد المذكر ، و« التي » للمفردة المؤنثة . فإذا
ثبتت أسقطت الياء ، وأثبت مكانها بالألف في حالة الرفع ، نحو : اللذان واللتان ، وبالياء
في حالتي النصب والجر ، فتقول ، اللذين واللتين . وإن شئت شددت النون عوضا عن
الياء المحذوفة فتقول : اللذان واللتان . وقد قرئ : « واللذان يأتيانها منكم » .
ويجوز التشديد ، أيضا ، مع الياء وهو مذهب الكوفيين ، فتقول : اللذين
واللتين . وقد قرئ : « ربنا أرنا اللذين » .

٢٦ — من الوافر ، الحطيفة في هجاء زوجته . لكاع : لثيمة .
المنى : أطوف في بقاع الأرض كثيرا ، ثم أنزل في بيت تسكنه امرأة لثيمة خبيثة .
الإعراب : أطوف فعل مضارع مرفوع . وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنا » ما : مصدرية
ظرفية مبنية على السكون في محل نصب . أطوف فعل مضارع وفاعله . وهى وفاعلها في محل جر بإضافة
« ما » إليها . وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق لأطوف الأولى ، والتقدير : أطوف تطويقي
ثم : حرف عطف . آوى : فعل مضارع معطوف على « أطوف » مرفوع بضمزة مقدرة على آخره منع
ظهورها الثقل . إلى : حرف جر . بيت : مجرور بإلى . والجار والمجرور متعلق بآوى . قعيدته : قعيدة
مبتدأ . والهاء مضاف إليه . لكاع خبر المبتدأ مبنى على الكسر في محل رفع . والجملة من المبتدأ والخبر
في محل جر صفة لبيت .

الشاهد في قوله « ما أطوف » حيث وصلت فيه ما المصدرية بالفعل المضارع المثبت وهو قليل .
(وفيه شاهد آخر) وهو استعمال « فعال » في غير النداء وهو نادر .

بتشديد النون ، وهذا التشديد يجوز أيضا ، في تشبة « ذا » ، « وتا » واسمى الإشارة ، فتقول : « ذان » ، « وتان » . وكذلك مع الياء فتقول : « ذين » ، « وتين » وهذا مذهب الكوفيين .

والمقصود بالتشديد ، أن يكون عوضا عن الألف المحذوفة كما تقدم في « الذي والى » .

جَمْعُ الَّذِي : الْأُولَى ، الَّذِينَ مُطْلَقًا ، وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا بِالْأَلَاءِ ، وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءُ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا . يقال في جمع المذكر « الألى » مطلقا ، عاقلا كان أو غيره ، نحو « جاءني الألى فعلوا . وقد تستعمل في جمع المؤنث ، وقد اجتمع الأمران في قوله : ٢٧ - وَتَبْلِي الْأُولَى يَسْتَلْثِمُونَ عَلَى الْأُولَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحِدْلِ الْقُبُلِ

٢٧ — من الطويل ، قاله أبو ذؤيب خويلد الهذلي ، وهو شاعر مخضرم مشهور بالرفاء ، توفي في خلافة عثمان رضي الله عنه ، ومطلع القصيدة :

أَلَا زَعَمْتَ أَمَاءً أَنْ لَا أَحِبَّا فَقُلْتُ : بَلَى ، لَوْلَا يَنَازَعُنِي شَغْلُ

تَبْلٍ : تَفْنَى . يَسْتَلْثِمُونَ : يَلْبَسُونَ اللَّائِمَةَ وَهِيَ الدَّرْعُ . وَالرُّوْعُ : الْفَرْعُ وَالْمُرَادِيهِ الْحَرْبُ ، الْحِدْلُ جَمْعُ حِدْلَةٍ . الْقُبُلِ : جَمْعُ قِبْلَةٍ وَهِيَ الَّتِي فِي عَيْنِهَا حَوْلٌ ظَاهِرٌ .

المعنى : ويفنى الموت الشجمان الذين يلبسون دروع الحرب في حالة كونهم عازمين على ركوب الخيل للالاق تعلمهن أو تبصرهن في يوم الحرب مثل الحدل اللاتي في عيونها حول ، في خفة السير وشدة العدو .

الإعراب : وتبلى ، الواو بحسب ما قبلها . تبلى : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على آخره ، منع ظهورها الثقل . والفاعل مستتر وجوبا تقديره : هي . الألى : اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به . يستلثمون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو فاعله ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول . على : حرف جر . الألى : اسم موصول مبني على السكون في محل جر ، وهو صفة لموصوف محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من واو يستلثمون ، أي حالة كونهم عازمين على ركوب الخيل الألى . تراهن : ترى : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع ظهورها التمدد . والفاعل مستتر وجوبا تقديره « أنت » وإلهاء : مفعول أول مبني على الضم في محل نصب . والنون ، نون النسوة . يوم : ظرف زمان متعلق بتراهن . للروع : مضاف إليه . كالحدل .

الكاف اسم بمعنى مثل مبني على التفتيح في محل نصب لمفعول ثانٍ لتراهن . الحدل ، مضاف إليه . هذا إن كانت ترى بمعنى تعلم . وإن كانت بمعنى تبصر ، فتكون الكاف حرف جر ، والجار والمجرور متعلق بتراهن .

فقال «يستلثمون» ، ثم قال «تراهن» :

ويقال للمذكر العاقل في الجمع «الذين» مطلقا ، إلى أي رفعا ونصبا وجرا . فتقول :
جاءني الدين أكرموا زيدا ، ورأيت الذين أكرموه ، ومررت بالذين أكرموه : وبعض
العرب يقولون «اللدون» في الرفع ، و«الدين» في النصب والجرا ، وهم بنو هذيل
ومنه قوله :

٢٨ - تَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَ يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةٌ مَلْحَا

ويقال في جمع المؤنث : اللات ، واللاء بلا «ياء» ، فتقول : جاءني اللات فعلن ،
واللاء فعلن . ويجوز إثبات اللياء ، فتقول : جاءني اللاتي فعلن ، واللاتي فعلن : وهو
اللاء بمعنى «الذين» ، قال الشاعر :

٢٩ - قَمَّا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَلُوا الْخُجُورَا

التعليل : صفة لقوله «اللدون» وجملة «تراهن» لا محل لها من الإعراب صفة لقوله «الأي» الثانية «
واللاء» والياء في تران.

الظاهر : في قوله «الأي» حيث أطلق أولا على جماعة الذكور بدليل الواو في «يستلثمون» وهو
كثير . وثانيا على جماعة الإناث بدليل النون في «تراهن» وهو قليل .

٢٨ — اختلف فيمن قال هذا البيت ، وهو من الرجز . الفارة للملاح : الفارة العتيقة ،
التي : فمن اللون أتوا الصبحا في الواقعة المسماة «يوم النخيل» لتكونها وقت في هذا العمل ،
لأجل المنع من الإيذاء ، أو حال كوننا حاجين عليهم ، فالتكثير بهم فكان شديدا .

الإعراب : نحن : مبتدأ . اللون اسم موصول خبر ، مرفوع بالواو انيابة عن الصفة لأنه ملحق بجمع
المذكر السالم . واللون عوض عن التثنية القدر في الاسم المفرد . وقيل إنه مبنى على النون كالذين جيء به على
صورة المعرب إجماع للباب على وثيرة واحدة . وحيث لا تكون النون عوضا عن شيء : صبحوا : فعل «وقال»
والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والمفعول به مخلوف ، وتقدير الكلام : صبحوا
للأصلح الصبحا : مفعول فيه ظرف زمان متعلق بصبحوا والألف للإطلاق . يوم : مفعول فيه ظرف
زمان . النخيل : مفعول فيه . غارة : مفعول لأجله ، أي لأجل الغارة . ويجوز أن تكون حلا من ضمير
فهم «صبحوا» أي منصرفين . ملحاحا : صفة لغارة .

الظاهر : في قوله «الدون» حيث أتى فيه بالواو في حالة الرفع على لغة هذيل ، وقيل في عطف
وهو قليل ، والكثير الإتيان بالياء رفعا ونصبا وجرا .

٢٩ — من الوافر ، قاله رجل من بني سليم .

المنى : لحي أبائنا الذين أصلحوا شؤوننا ، وجعلوا حيوهم لنا غراشا بأكرمة وإتماما علينا من
هذا المندوح ، بل المندوح أكثر من علينا منهم .

كما قد تحيىء « الألى » بمعنى « اللاتى » كقوله :

٣٠ - فَأَمَّا الْأَلَى يَسْكُنُ غَوْرَ تَهَامَةٍ فكل فتاة تترك الحجل أقصما

وَمَنْ، وَمَا، وَالْ، تُساوى ما ذُكِرَ وَهَكَذَا «ذُو» عِنْدَ طَبِئِي شَهْرٍ
وَكَالْتِي آيْضًا لَدَيْنِهِمْ ذَاتُ وَمَوْضِعَ اللَّاتِي آتَى ذَوَاتُ
أشار بقوله : « تساوى ما ذكر » إلى أن : مَنْ وما والألف واللام ، تكون بلفظ
واحد للمذكر والمؤنث ، والمثنى والمجموع . فتقول : جاءنى من قام ، ومن قامت ، ومن قاما
ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قن . وأعجبنى ماركب ، وما ركبت ، وما ركبا ، وما ركبتا ،
وما ركبوا ، وما ركبن . وجاءنى القائم ، والقائمة ، والقائمات ، والقائمات ، والقائمات ،
والقائمات .

وأكثر ما تستعمل « ما » فى غير العاقل . وقد تستعمل فى العاقل ومنه قوله تعالى :
« فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى » .

وقولهم : « سيحان ما سخر كن لنا » و « سيحان ما يسبح الرعد بحمده » .

الإعراب : فا : الفاء حسب ما قبلها . ما : نافية حجازية لعمل عمل ليس . آباؤنا : آباء : اسم
ليس . وقد : مضاف إليه . بأمن : الياء : حرف جر زائد . أمن : خبر ليس . منه : جار ومجرور .
علينا : جار ومجرور متعلق بأمن . اللاء : اسم موصول بمعنى الذين ، صفة « آباؤنا » مبنى على الكسر
فى محل رفع . وفيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنس وهو جائز عند بعضهم . قد : حرف تحقيق
مهدوا : فعل وفاعل . الحجورا : مفعول به والألف للإطلاق . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول . والعاث : الضمير فى مهدوا .

الشاهد : فى قوله « اللاء » حيث أطلقه على جماعة الذكور ، موضع الذين ، وهو قليل ، والكثير
إطلاقه على جماعة الإناث .

٣٠ - لم يعرف قائل هذا البيت ، ومعناه غامض .

الإعراب : فأما . الفاء : حسب ما قبلها . أما : حرف شرط . الألى : اسم موصول مبتدأ مبنى على
السكران فى محل رفع . يسكن : فعل مضارع . ونون النسوة . والنون ضمير مبنى على الفتح فى محل رفع
فاعل . غور : مفعول به . تهامة : مضاف إليه والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . فكل :
الفاء فى جواب الشرط . كل مبتدأ . فتاة : مضاف إليه . تترك الحجل : فعل وفاعل ومفعول به . أقصما :
مفعول ثان أو حال والجملة خبر المبتدأ « كل » .

والشاهد : استعمال « الألى » لجمع الإناث بمعنى اللاتى .

و « من » بالعكس . فأكثر ما تستعمل في العاقل ، وقد تستعمل في غيره كقوله تعالى
« ومنهم من يعيش على أربع » .
ومنه قول الشاعر :

٣١ - بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرَنْيَ

فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرٌ

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ؟

لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ •

٣١ — البيتان من الطويل ، قالهما العباس بن الأحنف من شعراء الدولة العباسية ، توفي سنة ١٩٢ هـ
وقيل مات سنة ١٨٨ هـ هو وإبراهيم الموصلي والسكاسقي النحوي في يوم واحد ، وقال بعض النحويين إن
العباس شاعر مولد لا يحتج بشعره . ونسب بعضهم البيتين إلى مجنون ليل ، وعلى ذلك فلاستشهاد
بهما صحيح .

المعنى : بكيت على جماعة القطا وقت مرورهن في . فقلت مناديا وسائلاً لهن ، ومثل جدير بالبكاء ،
يا جماعة القطا ، هل منكن من يعيرني جناحه لعلني أطير به إلى من قد أحبيته . وبعد البيتين :

فجاوبني من فوق غصن أراك
وأى قطاة لم تمر كجناحها تمشي بذل والجناح كسير

الإعراب : بكيت : فعل وفاعل . على : حرف جر . مرب مجرور بعل ، والجار والمجرور متعلق
ببكيت . القطا : مضاف إليه . إذ : ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب حال ، متعلق ببكيت
مرون : مر فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون المعارض
لاتصاله بنون النسوة . ونون النسوة : فاعل . والجملة في محل جر بإضافة « إذ » إليها . في : جار
ومجرور متعلق بم . فقلت ، الفاء للمطف . قلت : فعل وفاعل . ومثلي : الواو اعتراضية ، أو الحال
في بكيت . مثلي : مبتدأ ومضاف إليه . بالبكاء : جار ومجرور متعلق بمجدير . جدير : خبر المبتدأ .

أسر : الهمزة حرف فداء . سرت : منادى منصوب . القطا : مضاف إليه . والجملة في محل
نصب مقول القول . فحينئذ قوله « ومثلي بالبكاء جدير » جملة اعتراضية بين القول ومقوله لا محل لها من
الإعراب ، أو في محل نصب على الحال . هل : حرف استفهام . من : اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ . يعير :
فعل مضارع مرفوع ، وفاعله مستتر جوازا تقديره هو . جناحه : مفعول ثان ومضاف إليه . والمفعول
الأول محذوف ، والتقدير « يعيرني » . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وخبر المبتدأ
محذوف تقديره : موجود فيكم . لعل : لعل من أخوات إن . والياء . اسمها . إلى من : جار ومجرور
متعلق بأطير . قد : حرف تحقيق . هويت ، هوى فعل ماض . والثاء فاعل . والمفعول العائد على « من »
محذوف ، تقديره ، هويته ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وجملة أطير في محل رفع
خبر « لعل » .

الشاهد : في قوله « هل من يعير » حيث استعملت فيه « من » في غير العاقل وروى (هل من يعير
جناحه) وعلى ذلك فلا شاهد فيه .

وأما الألف واللام فتكون للعاقل ولغيره ، نحو : جاءنى القائم والمركوب . واختلف فيها ، فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح . وقيل إنها حرف موصول ، وقيل إنها حرف تعريف ، وليست من الموصولية فى شىء .

وأما « من » و « ما » غير المصدرية فاسمان اتفاقا . وأما « ما » المصدرية ، فالصحيح أنها حرف . وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغة طيء استعمال « ذو » موصولة ، وتكون للعاقل ولغيره . وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى ومجموعا . فتقول : جاءنى ذو قام ، وذو قامت ، وذو قاما ، وذو قامتا ، وذو قاموا ، وذو قن .

ومنهم من يقول فى المفرد المؤنث : جاءنى ذات قامت . وفى جمع المؤنث : جاءنى ذوات قن . وهو المشار إليه بقوله : « وكالتى أيضا لديهم » البيت .

ومنهم من يثنها ويجمعها ، فيقول : ذوا ، وذوو فى الرفع ، وذوَى ، وذوَى فى النصب والجر . وذواتا فى الرفع ، وذواتى فى النصب والجر ، وذوات فى الجمع ، وهى مبنية على الضم .

وحكى الشيخ بهاء الدين (١) بن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم . والأشهر فى « ذو » هذه — أعنى الموصولة — أن تكون مبنية ، ومنهم من يعربها بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء جرا . فيقول : جاءنى ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذى قام ، فتكون مثل ذى بمعنى صاحب ، وقد روى قوله :

٣٧ - فَلَمَّا كَرَامٌ مُّوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مِّنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوى المصرى . كان من الفضلاء ، وله تصانيف مفيدة ، منها تفسير القرآن الكريم ، وإعراب القرآن . وكلا مقترنا على نفسه ، توفى بالقاهرة سنة ٣٣٨ هـ . وكان سبب وفاته أنه جلس على درج المقياس على شاطئ النيل فى أيام زيادته وهو يقطع بالعروض شيئا من الشمر . فقال بعض العوام : هذا يسحر النيل حتى لا يزيد ، فتغلوا الأسعار ، فدفعه برجله فى النيل فلم يوقف له على خبر (ابن خلسكان) .

٣٢ — مضى الكلام على هذا الشاهد فى باب العرب والمبنى رقم (٤) والشاهد هنا فى قوله « ذى » حيث جعلت موصولة بمعنى الذى ، ومعربة بالياء ثبابة عن الكسرة كإعراب « ذى » بمعنى صاحب على لغة بعض طيء . وبناء على ذلك فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وهذا خلاف المشهور من لغات العرب ، والمشهور أنها تبنى على الواو مطلقا . وقد روى هذا البيت بالواو على المشهور منها كما تقدم .

بالياء على الإعراب ، وبالأو على البناء .

وأما ذات ، فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعا ونصباً وجرا ، مثل « ذوات » ومنهم من يعربها إعراب مسلمات فيرفعها بالضم ، وينصبها ويجرها بالكسرة .

وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ * * * أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ
يعنى أن « ذا » اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة ، وتكون مثل « ما » في أنها تستعمل بلفظ واحد المذكر والمؤنث ، مفردا كان أو مثنى ، أو جموعا .
فتقول : من ذا عندك ؟ وما ذا عندك ؟ سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره .
وشرط استعمالها موصولة ، أن تكون مسبوقه بـ « ما » أو « من » الاستفهاميتين نحو :
من ذا جاءك ؟ وماذا فعلت ؟ فـ « من » : اسم استفهام وهو مبتدأ ، و « ذا » موصولة بمعنى
الذى ، وهو خير « من » « وجاءك » صلة الموصول . والتقدير : من الذى جاءك ؟
وكذلك « ما » مبتدأ ، و « ذا » موصول بمعنى الذى ، وهو خير « ما » وفعلت : فعلته ،
والعائد محذوف ، تقديره : ما ذا فعلته ؟ أى ما الذى فعلته ؟

واحتز بقوله : « إذا لم تلغ في الكلام » من أن تجعل « ما » مع « ذا » أو « من » مع
« ذا » كلمة واحدة للاستفهام ، نحو : ماذا عندك ؟ أى : أى شئ عندك ؟ وكذلك
« من ذا عندك ؟ » فـ « ماذا » مبتدأ ، وعندك : خبره . كذلك « من ذا » مبتدأ ،
و « عندك » خبره .

فـ « إذا » في هذين الموضعين ملغاة ، لأنها جزء كلمة لأن المجموع اسم استفهام .

وَكُلُّهَا يَلْتَزِمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ مُشْتَمِلَةٍ
الموصولات كلها حرفية كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها .
ويشترط في صلة الموصول الاسمية أن تشمل على ضمير يليق بالموصول إن مفردا أو مفردا ،
وإن مذكرا أو مذكرا ، وإن غيرها فغيرها ، نحو : جاءنى الذى ضربته . وكذلك المثنى
والجموع نحو : جاءنى اللذان ضربتهما ، والذين ضربتهم . وكذلك للمؤنث ، فتقول : جاءت
نلتى ضربتها ، واللذان ضربتهما ، واللاتى ضربتهن .

وقد يكون الموصول لفظاً مفرداً مذكراً ، ومعناه مثنى أو مجموعاً أو خبرهما ، وذلك نحو ، « من » و « ما » . إذا قصد بها غير المفرد والمذكر ، فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، فتقول : أعجبتني من قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قن ، على حسب ما يعنى بها .

* * *

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كَفِيلٌ . صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة . ونعني بشبه الجملة : الظرف ، والجار والمجرور . وهذا في غير صلة الألف واللام ، وسيأتى حكمها . ويشترط في الجملة الموصول بها ثلاثة شروط . أحدها : أن تكون خبرية .

الثاني : أن تكون خالية من معنى التعجب .

الثالث : أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها .

فاحترز بالخبرية من غيرها ، وهى الطلبية والإنشائية فلا يجوز « جاء الذى أضربه » خلافاً للكسائي . ولا جاءنى الذى ليته قائم ، خلافاً لابن هشام . واحترز بخالية من معنى التعجب ، من جملة التعجب ، فلا يجوز : جاءنى الذى ما أحسنه ، وإن قلنا إنها خبرية .

واحترز « بغير مفتقرة إلى كلام قبلها » من نحو : جاء الذى لكنه قائم . فإن هذه الجملة تستدعى سبق جملة أخرى ، نحو : « ما قعد زيد ، لكنه قائم » .

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ، ونعنى بالتام أن يكون في الوصل به فائدة ، نحو : جاء الذى عندك ، أو الذى فى الدار . والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا ، والتقدير : جاء الذى استقر عندك ، أو الذى استقر فى الدار . فإن لم يكونا تامين لم يحز الوصل بهما ، فلا تقول : جاء الذى بك ، ولا جاء الذى اليوم .

* * *

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صَلَهِ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَبْلُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لَا يُوَصِّلُ إِلَّا بِالصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ : وَأَعْنَى

بالصفة الصريحة : (١) اسم الفاعل نحو : الضارب (٢) واسم المفعول نحو : المضروب
(٣) والصفة المشبهة نحو : الحسن الوجه .

فخرج نحو القرشي والأفضل . وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة
موصولة ، خلاف . وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة .
فمرة قال إنها موصولة ومرة منع ذلك .

وقد شد وصل الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : « وكونها بحرف
الأفعال قل » . ومنه قوله :

٣٣ - ما أنت بالحقكم الترضى حكومته

ولا الأصيل ولا ذى الرأي والجدل
وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر . وزعم المصنف في غير هذا الكتاب أنه

٣٢ — من البسيط ، قاله الفرزدق لرجل أعرابي من بني منزة ، دخل على عبد الملك بن مروان
ليطلب ، فرآه جالسا ورأى بصحبته جريرا والفرزدق والأخطل . فدحه ومنح جريرا معه ، وهما
الفرزدق والأخطل .

وللعنى : لست أبا الأعرابي الذى هجوتى ومدحت جريرا بالحاكم الذى يقبل حكمه ، ولا أنت بالسيب
الشريف القسب ، ولا بصاحب العقل والتدبير ، ولا بصاحب شدة في الخصومة والمنازعة .

الإعراب : ما ، نافية تيمية لمادة . أنت ، أن ، ضمير منفصل مبتدأ والتاء حرف خطاب . وقيل
أنت كلها ضمير مبتدأ . بالحكم : الباء حرف جر زائد . الحكم ، خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على
آخره منع ظهورها حركة حرف الجر الزائد . ويجوز أن تكون الباء أصلية ، والخبر محذوف عطاف به
الجار والمجرور ، تقديره : كائن . ويصح أن تكون « ما » نافية حجازية تعمل عمل ليس ، و « أنت » اسمها
و « الحكم » خبرها منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها حركة حرف الجر الزائد . الترضى :
أل ، اسم موصولة بمعنى الذى ، صفة الحكم مبنى على السكون في محل وقع على إعرابه الأول ، لكن قوله
« بالحكم » مرفوع تقديره ، وفي محل نصب على إعرابه الثالث . وفي محل جر على إعرابه الأول والثالث
والثالث نظرا لظاهر . ويجوز إدغام لام « أل » الموصولة في التاء وعدمه بخلاف لام « أل » الحرفية ، نحو
الضارب ، فإنه يجب إدغامها تنقيها لكثرة الاستعمال . ترضى ، بالبناء المنجول : فعل مضارع مرفوع . حكومته :
ثائب فاعل ومضاف إليه . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والتاء ، الضمير في حكومته .
ولا الأصيل ، ولا ذى : معطوفان على قوله « الحكم » باعتبار الظاهر فقط . فالأصيل مجرور بالكسرة
الظاهرة . وذى : مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه عن الأسماء الخمسة . رأى : مضاف إليه .
الجدل : معطوف على رأى .

الشاهد : في قوله « الترضى » حيث وصل « أل » الموصولة بالفعل المضارع ، وهو شاذ .

لا يختص به، بل قد يجوز في الاختيار . وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية وبالظرف شذوذا .
فمن الأول قوله :

٣٤ - مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَّهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدَ

ومن الثاني قوله :

٣٥ - مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرٌّ بِعِيشَةِ ذَاتِ مَعَةٍ

٣٤ - من الوافر ، لم يعرف قائله .

المعنى : أنا من قريش الذين منهم رسول الله محمد جل الله عليه وسلم ، ولهم خضعت وذلك جميع العرب الذين هم أولاد معد بن عدنان .

الإعراب : من القوم ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : أنا كائن من القوم : الرسول : آل ، اسم موصول بمعنى الذين ، صفة للقوم مبني على السكون في محل جر . رسول : مبتدأ ، ونقطة الجلالة مضاف إليه . منهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر المبتدأ . والميم علامة الجمع . والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول . والمائد : الضمين في منهم . لهم : جار ومجرور متعلق بذات . ودانت : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث . رقاب : فاعل . بني : مضاف إليه . معد : مضاف إلى بني . وجملة « لهم دانت رقاب بني معد » ، إما معطوفة على الجملة قبلها محذوف الماعطى ، فهو عطف جملة فعلية على اسمية . وإما مستأنفة والفرض منها بيان شرف هؤلاء القوم .

الشاهد : في قوله « الرسول الله منهم » حيث وصل « آل » الموصولة بالجملة الاسمية ، وهو شاذ .

٣٥ - من الرجز ، لم يعرف قائله .

المعنى : من يشكر الله على نعمه التي أنعم بها عليه ، يزيد الله من الخير ، ويقطع يصاحبه الرضاء طوال حياته .

الإعراب : من ، اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مبني على السكون . لا : نافية . يزال : فعل مضارع ناقص . واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره « هو » يعود على « من » شاكرا : خبرها ، والمتعلق بمحذوف تقديره لله . والجملة صلة « من » لا محل لها من الإعراب . على : حرف جر . المعة : آل ، اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر . والجار والمجرور متعلق بشاكرا . مع : منصوب على أنه ظرف مكان متعلق بمحذوف ، واقع خبرا لمبتدأ محذوف ، جملة صلة « آل » أي على الذي هو كائن معه . الهاء : مضاف إليه مبني على ضم مقدر على آخره منع ظهوره اشتغال المحل بالسكون المارض لأجل الشعر . فهو : الفاء داخلة على خبر المبتدأ وهو « من » وإنما دخلت عليه لما في المبتدأ من العموم ، فأشبه الشرط . هو : مبتدأ . حر : خبره مرفوع بضممة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع ظهورها النقل . بعيشة : جار ومجرور متعلق . بحر : ذات : صفة لعيشة . معة : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة

أَيُّ كَمَا، وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَيَّفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرُ الْمُخْتَلَفِ
يعني أن «أيا» مثل «ما» في أنها تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، مفردا كان
أو مثنى أو جموعا ، نحو : يعجبني أيهم هو قائم .
ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال :

- ١ - أحدها : أن تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو ، يعجبني أيهم هو قائم .
 - ٢ - الثاني : أن لا تضاف ، ولا يذكر صدر صلتها ، نحو . يعجبني أي قائم ؟
 - ٣ - الثالث : أن لا تضاف ويذكر صدر الصلة ، نحو : يعجبني أي هو قائم .
- وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معرفة بالحركات الثلاث ، نحو . يعجبني أيُّهم هو
قائم ، ورأيت أيُّهم هو قائم ، ومررت بأيُّهم هو قائم . وكذلك أيُّ قائم ، وأيا قائما ،
وأيُّ قائم . وكذا أيُّ هو قائم ، وأيُّها هو قائم ، وأيُّ هو قائم .
- ٤ - الرابع : أن تضاف ويحذف صدر الصلة ، نحو : يعجبني أيُّهم قائم . وفي
هذه الحالة تنبني على الضم ، فتقول : يعجبني أيُّهم قائم . ورأيت أيُّهم قائم ، ومررت
بأيُّهم قائم . وعليه قوله تعالى : (ثم لنزعن من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عتيا) .
وقول الشاعر .

٣٦- إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

هل آخره منع ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الشعر . وجملة «فهو» الخ في محل رفع
خبر «بن» . والرابط الضمير في قوله «فهو» .

الشاهد : في قوله «اللمعة» حيث وصل «أل» الموصولة بالظرف ؛ وهو شاذ .

٣٦ - من المتقارب ، ينسب لثمان بن وعلة .

المعنى : إذا صادفت قبيلة بني مالك فاقصر تحيتك على أفضل شخص فيها .

الإعراب : إذا ، ظرف لما يستقبل من الزمان ، فيه معنى الشرط . ما : زائدة . لقيت : فعل ماض
وفاعله . بني مالك : بني مفعول به . مالك : مضاف إليه . والجملة فعل للشرط . فصل . الفاء واقعة في جواب
إذا . سلم : فعل أمر ، وفاعله «أنت» على : حرف جر . أي : اسم موصول بمعنى الذي مبنى على الضم
في محل جر . والجار والمجرور متعلق بـ سلم . والهاء : مضاف إليه ؛ والميم علامة الجمع . أفضل : خبر مبتدأ
محذوف تقديره «هو» والجملة صلة «أي» لاجل لها من الإعراب . والعائد الضمير المحذوف الواقع مبتدأ
وهو «هو» :

الشاهد : في قوله «أيهم» حيث بناها على الضم ولم يربها لأنها أضيفت ، وحذف صدر صلتها .
..وي «على أيهم» بالجر على لغة من أعربها وإن أضيفت وحذف صدر صلتها .

وهذا مستفاد من قوله : « أعربت ما لم تضيف » إلى آخر البيت : أى : وأعربت أى إذا لم تضيف فى حالة حذف صدر الصلة . فدخل فى هذه الأحوال الثلاثة السابقة ، وهى :

(أ) ما إذا أضيفت وذكر صدر الصلة .

(ب) أو لم تضيف ولم يذكر صدر الصلة .

(ج) أو لم تضيف وذكر صدر الصلة .

وخرجت الحالة الرابعة ، وهى ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة فإنها لا تعرب حينئذ .

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَبَا غَيْرِ أَيْ يَقْتَضِي
إِنْ يُسْتَظَلُّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَظَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوُا أَنْ يُحْتَزَلَ
إِنْ صَلَحَ الْبَاءُ فِي لِيَوْصَلَ مُكْمِلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُتَجَلِي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ : كَمَنْ تَرْجُو يَهَبُ

يعنى أن بعض العرب أعرب « أبا » مطلقا ، أى وإن أضيفت وحذف صدر صلتها فتقول ، يعجبنى أبيهم قائم ، ورأيت أبيهم قائم ، ومررت بأبيهم قائم . وقد قرئ : « ثم لنزعه من كل شيعة أبيهم أشد » بالنصب . وروى : « فسلكم على أبيهم أفضل » بالجر .

وأشار بقوله : « وفى ذا الحذف أبا » . . . إلى آخره ، إلى المواضع التى يحذف فيها العائد على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعا أو غيره . فإن كان مرفوعا لم يحذف إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد ، نحو « وهو الذى فى السماء إله » . و« أبيهم أشد » . فلاتقول جاء اللذان قام ، ولا اللذان ضرب ، لرفع الأول بالفاعلية ، والثانى بالنيابة ، بل يقال : قاما وضربا .

وأما المبتدأ فيحذف مع أى ، وإن لم تطل الصلة كما تقدم من قولك : يعجبنى أبيهم قائم ، ونحوه . ولا يحذف صدر الصلة مع غير « أى » إلا إذا طالت الصلة نحو : جاء الذى هو ضارب زيدا ، فيجوز حذف هو ، فتقول : جاء الذى ضارب زيدا . ومنه قوله :

ما أنا بالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا

التقدير : بالذبي هو قائل لك سوء .

فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل . وأجازه الكوفيون قياسا ، نحو : جاء الذي قائم ،
التقدير : جاء الذي هو قائم . ومنه قوله تعالى : « تماما على الذي أحسن » في قراءة الرفع
والتقدير : « هو أحسن » .

وقد جوزوا في « لا سيأ زيد » إذا رفع « زيد » ، أن تكون « ما » موصولة وزيد خبر
مبتدأ محذوف ، التقدير : لا مسمى الذي هو زيد . فحذف العائد الذي هو المبتدأ وهو قولك
« هو » وجوبا . وهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير « أي » وجوبا . ولم تطل
الصلة ، وهو مقبوس ، وليس بشاذ . وأشار بقوله :

..... وأبو أن يخيزل
..... إن صلح الباقي ليوصل مكمل

إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحا لأن يكون صلة ، كما
إذا وقع بعده جملة ، نحو : جاء الذي هو أبوه منطلق ، أو : هو منطلق ، أو ظرف ،
أو جار ومجرور تامان ، نحو : جاء الذي هو عندك ، أو هو في الدار ، فإنه لا يجوز في
هذه المواضع حذف صدر الصلة ، فلا تقول : جاء الذي أبوه منطلق ، نغنى الذي هو
أبوه منطلق ، لأن الكلام يتم دونه ، فلا يدري أحذف منه شيء أم لا . وكذلك بقية
الأمثلة المذكورة . ولا فرق في ذلك بين « أي » وغيرها . فلا تقول في « يعجبني أيهم هو
يقوم » « يعجبني أيهم يقوم » لأنه لا يعلم المحذوف . ولا يخص هذا الحكم بالضمير إذا
كان مبتدأ ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه ، لم يجز حذف العائد ،
وذلك كما إذا كان في الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده على الوصول
نحو : جاء الذي ضربته في داره ، فلا يجوز حذف الماء من ضربته . فلا تقول : « جاء
الذي ضربت في داره » لأنه لا يعلم المحذوف .

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإبهام ، فإنه لم يبين أنه متى صلح ما بعد الضمير
لأن يكون صلة ، لا يحذف ، سواء كان الضمير مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا . وسواء
كان الموصول « أيا » أو غيرها . بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير
المرفوع ، وبغير « أي » من الموصولات ، لأن كلامه في ذلك ، والأمر ليس كذلك ،
بل لا يحذف مع « أي » ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم ، نحو :
جاء الذي هو أبوه منطلق ، ويعجبني أيهم هو أبوه منطلق . وكذلك المنصوب والمجرور

نحو : جاء الذي ضربته في داره ، ومررت بالذي مررت به في داره . ويعجبني أيهم ضربته في داره . ومررت بأيهم مررت به في داره .
وأشار بقوله :

والحذف عندهم كثير منجلى . الخ .

إلى الفائد المنصوب . وشرط جواز حذفه أن يكون متصلا منصوبا بفعل تام ، أو موصف نحو : جاء الذي ضربته ، والذي أنا معطيكه درهم . فيجوز حذف « الماء » من ضربته ، فتقول : جاء الذي ضربت . ومنه قوله تعالى :
« ذرني ومن خلقت وحيدا » وقوله تعالى : « أهذا الذي بعث الله رسولا »
التقدير : خلقت ، وبعثه .

وكذلك يجوز حذف « الماء » من « معطيكه » فتقول : الذي أنا معطيك درهم ، ومنه قوله :

٣٧ - مَالَهُ مُؤَلِّكَ فَتَضَلُّ فَأَجِدْتَهُ بِهِ
فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

٣٧ - من البسيط ، لم يعرف قائله .

الذي : أحمد الله على ما أعطاك وإن كان قليلا ، لأن النفع والضرر بيده وحده سبحانه وتعالى ، لا بيد أحد سواه . فإذا سقطت فلن يحصل لك من غضب الله عاصم . وإذا رضيته وفكرت ، فقد يريك من الخير :

الإعراب : ما اسم موصول مجزئ الذي ، مبتدأ مبني على السكون في محل رفع . الله : لفظ الجلالة مبتدأ مؤمل لك . خبره ومضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول . وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره « هو » يعود على الله . ومفعوله الثاني ، المائد على « ما » محذوف . والخطة من المبتدأ والخبر صلها . فضل : خبر ما أي الذي الله مؤلك فضل ، أي خير . فأحدثته : الفاء واقعة في جواب شرط مقدر « تقديره » وإذا كان كذلك . « أحدثه » : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، ونون التوكيد ، حرف مبني على السكون لا محل لها من الإعراب وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنت » والهاء : مفعوله . به : جار ومجرور متعلق بأحدثته : فا : الفاء للتعليل : ما : نافية ملغاة لا عمل لها ، لدى : ظرف مكان بمعنى عند متعلق بمحذوف تقديره « يحصل » خير مقدم . غيره : مضاف ومضاف إليه . نفع : مبتدأ مؤخر . ولا : الزاوة اللطف . لا : نافية . ضرر : مفعول على « نفع » وإنما يطال عمل « لا » لعدم الترتيب .

للتأني : في قوله « مؤلك » حيث حذف منه الضمير المتصل المنصوب بالوصف المائد إلى المرسول وهو قليل ؛ والبكثير حذفه مع الفعل التام نحو قوله تعالى « ذرني ومن خلقت وحيدا » والتقدير « خلقت »

تقديره : « الذي الله موليكه فضل » فحذفت « الهاء » .
وكلام المصنف يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور .

وأما الوصف فالحذف منه قليل .
فإن كان الضمير منفصلا لم يحذف نحو : جاء الذى إياه ضربت . فلا يجوز حذف إياه .

وكذلك يمنع الحذف إذا كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف ، وهو الحرف نحو : « جاء الذى إنه منطلق » فلا يجوز حذف « الهاء » .

وكذلك يمنع الحذف إذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص ، نحو : « جاء الذى كأنه زيد »

* * *

كذلك حذف ما يوصف خفضا كانت قاض ، بعد أمر من : قضى
كذلك الذى جر بـ « ما » الموصول جر كمر بالذى مررت فهو جر

لا فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب ، شرع فى الكلام على المجرور .
وهو إما أن يكون مجرورا بالإضافة أو بالحرف . فإن كان مجرورا بالإضافة ، لم يحذف ،
إلا إذا كان مجرورا بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : جاء الذى أنا ضارب
الآن أو غدا ، فتقول : جاء الذى أنا ضارب ، يحذف « الهاء » .

وإن كان مجرورا بغير ذلك ، لم يحذف نحو : جاء الذى أنا غلامه : أو أنا مضروبه ،
أو أنا ضاربه أمس ، وأشار بقوله : « كانت قاض » إلى قوله تعالى : « فاقض ما أنت
قاض » التقدير : ما أنت قاضيه ، فحذف « الهاء » . ركان المصنف استغنى بالمثال عن
أن يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإن كان مجرورا بالحرف فلا يحذف إلا إن دخل على الموصول حرف مثله لفظا
ومعنى ، واتفق العامل فيهما مادة ، نحو : مررت بالذى مررت به ، أو أنت مار به .
فيجوز حذف « الهاء » فتقول : مررت بالذى مررت . قال الله تعالى : « ويشرب مما
نشربون » أى منه . وتقول : مررت بالذى أنت مار ، أى به . ومنه قوله :

٣٨ - وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمَاءَ حَقِيقَةً

فَبُحِّحَ لِأَنَّ مِثْلَهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ

أَيَّ « أَنْتَ بَائِحٌ بِهِ » .

فإن اختلف الحرفان ، لم يحذف الحذف ، نحو : مررت بالذى غضبت عليه ، فلا يجوز حذف « عليه » . وكذلك : مررت بالذى مررت به على زيد ، فلا يجوز حذف « به » . منه لاختلاف معنى الحرفين ، لأن الباء الداخلة على الموصول للأصاق ، والداخلية على الضمير للسببية .

وإن اختلف العاملان ، لم يحذف أيضا ، نحو : مررت بالذى فرحت به ، فلا يجوز حذف « به » . وهذا كله هو المشار إليه بقوله : « كذا الذى جر — بما الموصول جر » أى كذلك يحذف الضمير الذى جر بمثل ما جر به الموصول ، لا نحو : « مر بالذى مررت فهو جر » . أى : بالذى مررت به . فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التى سبق ذكرها ، والله أعلم .

المعرف بأداة التعريف

أَلْ : حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، أَوِ اللَّامُ فَقَطْ . فَنَمَطٌ عَرَّفَتْ قُلُوبُ فِيهِ النَّمَطُ . اختلف النحويون فى حرف التعريف فى « الرجل » ونحوه . فقال الخليل : المعرف هو « أَل » . وقال سيبويه : هو اللام وحدها .

٣٨ — من الطويل ، قاله عترة العنسى من قصيدة مطلعها :

طربت وهاجتك الطباء السوانح غداة غدت منها سنيح وبارح

المعنى : قد كنت تكلم هيامك بمحبوبتك سمراء مدة من الزمن ، فأعلن الآن عن حبك لها وهيامك بها ، لأنه لم يعد هناك ما يقدم لهذا المكان .

الإعراب : الواو موطئة لقسم محذوف ، تقديره « والله » قد : حرف تحقيق . كنت : كان فعل ماض ناقص وانشاء : اسمها . تحقق : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الباء منع ظهورها بالقل والفعل « أَنْتَ » حب : مفعوله . سمراء : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث المملوذة . حقيقة : ظرف زمان متعلق بتخفى . وجملة « فى محل نصب خبر » « كان » فيج : الفاعلة فى جواب شرط مقدر ، تقديره « وإذا كان كذلك » . بيع : فعل أمر واقع « أَنْتَ » والجملة لاجل هاتين الإعراب جواب للشرط المقدر . لأن : لغة فى « الآن » ظرف زمان متعلق ببيع . منها : جار ومجرور متعلق ببيع . بالذى : جار ومجرور متعلق ببيع . أنت : مبتدأ . بائع : خبره .

الشاهد : فى قوله « بالذى أَنْتَ بَائِحٌ » حيث حذف المائدة المحرور بالحرف لوجود الشرطين ، وهما جره بحرف مائل لما جر الموصول ، واتفاق العامل فيها مادة . والأصل « بائع به » .

فالهمزة عند الخليل ، همزة قطع ، وعند سيديويه همزة وصل ، اجتنبت للنطق بالساكن
 ١ - والألف واللام المعرفة تكون للعهد ، كقولك : لقيت رجلاً فأكرمته الرجل .
 وقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول » .
 ٢ - ولاستغراق الجنس نحو : « إن الإنسان لني خسر » .
 وعلامتها أن يصلح موضعها « كل » .
 ٣ - ولتعريف الحقيقة ، نحو : الرجل خير من المرأة ، أى : هذه الحقيقة خير من
 هذه الحقيقة .

والنقط : ضرب من البسط ، والجمع : أنماط ، مثل سبب وأسباب . والنقط أيضا
 الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد . كذا قاله الجوهري .

وقَدْ تَزَادُ لَازِمًا كَاللَّاتِ ، وَالْآنَ ، وَالسَّيِّدِينَ ، ثُمَّ اللَّاتِ
 وَلَا ضَطْرَّكَ : كَيْسَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا وَ « طَبِيتَ النَّفْسَ بِأَقْيَسِ السَّرِيِّ »
 ذكر المصنف في هذين البيتين : أن الألف واللام تأتي زائدة ، وهي في زيادتها على
 تحمين : (١) لازمة . (٢) وغير لازمة .

ثم مثل للزائدة اللازمة باللات ، وهو اسم صنم كان بمكة . وبالآن ، وهو ظرف
 زمان مبني على الفتح . واختلف في الألف واللام الداخلة عليه فذهب قوم إلى أنها التعريف
 الحضور ، كما في قولك : مررت بهذا الرجل . لأن قولك الآن بمعنى هذا الوقت .
 وعلى هذا لا تكون زائدة .

وذهب قوم منهم المصنف إلى أنها زائدة ، وهو مبنى لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام
 الحضور . ومثل أيضا بالدين واللات والمراد بهما : ما دخل عليه « أل » من الموصولات
 وهو مبنى على أن تعريف الموصول بالصلة فتكون الألف واللام زائدة وهو ملحق بقوم
 واختاره المصنف .

وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول « بال » إن كانت فيه نحو « الذى » ، وإن لم
 تكن فيه فينبئها نحو : من وما ، إلا « أيا » فإنها تعرف بالإضافة .
 فعل هذا المذهب ، لا تكون الألف واللام زائدة . وأما حذفها في قراءة من قرأ
 « صراط الدين أنعمت عليهم » فلا يدل على أنها زائدة ، إذ يحتمل أن تكون حذفت
 شذوذاً ، وإن كانت معرفة كما حذفت من قولهم : « سلام عليكم » من غير تنوين ، ويدون
 « السلام عليكم » .

وأما الزائدة ، غير اللازمة ، فهي الداخلة اضطرارا على العلم ، كقولهم ، في بنات
أوبر ، علم لضرب من السكاة ، بنات الأوبر . ومنه قوله :

٣٩ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْوَأَ وَعَسَاقِلًا

وَلَقَدْ تَهَيَّيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

والأصل « بنات أوبر » فزيدت الألف واللام . وزعم المبرد ، أن « بنات أوبر »
ليس بعلم ، فالألف واللام عنده غير زائدة .

ومنه : الداخلة اضطرارا على التمييز ، كقوله :

٤٠ - رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وُجُوهَنَا

صَدَدَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

٣٩ - من الكامل ، أنشده ابن جني ولم يعرف قائله .

جنيبتك : جنيتك . الأكوا ، جمع كم واحد السكاة ، اسم لبنات معروف . عساقيل : جمع عسقل ، كعصفور .
عرب من السكاة وهي السكايا البيضاء التي يقال لها شحمة الأرض . وبنات الأوبر . نوع من السكاه الصغيرة الرديئة .
المعنى : ولقد جنيت لك من هذا النبات ما كان جيدا كبيرا أبيض . وتهيئت ، عما كان منه صغيرا رديئا .
فلماذا أكلت من هذا الرديء وتشكو بعد ذلك مما أصابك ؟ .

الإعراب : ولقد : الواو ، حرف قسم زجر . ولفظ الجلالة المحلوف مقسم به مجرور ، وهو
معلق بأقسم محذوف ، والتقدير : والله أقسم به . واللام لتأكيد القسم . قد : حرف تحقيق . جنيبتك :
فعل وفاعله ومفعوله الأول . أكوا : مفعوله الثاني . عساقلا : معطوف على « أكوا » هيك : فعل ماض
وفاعله ومفعوله . عن بنات : جار ومجرور . الأوبر : مضاف إليه .

الشاهد : في قوله « بنات الأوبر » حيث زاد فيه الألف واللام زيادة غير لازمة لفردية ، لأن
« بنات أوبر » معرفة لا تحتاج إلى التعريف . وقال المبرد إن « بنات أوبر » نكرة ، فالألف واللام
عنده غير زائدة ، بل لتعريف ، وحل ذلك فلا شاهد فيه .

٤٠ - من الطويل ، قاله رشيد بن شهاب البشكري مخاطب به فيما المذكور في البيت .

المعنى : أهيئت لك حين عرفت ساداتنا وأعياننا ، أمرت عنا ، وطابت نفسك من جهتنا فيما يخص
بصديقك عمرو الذي قتلناه .

الإعراب : رأيتك ، بمعنى أهيئتك ، فعل ماض وفاعله ومفعوله . لما : حرف رابط وقيل إنها
حرف زمان بمعنى « حين » مبنى على السكون في محل نصب معلق برأيتك ، وهي متضمنة معنى الشرط .
أن : زائدة . عرفت وجوهنا : فعل ماض وفاعله ومفعوله وتضاف إليه . والجملة فعل الشرط لا محل لها
من الإعراب ، لأنها غير جازمة . صددت : فعل ماض وفاعله . النفس : مفعوله معطوف على التوسيع ، تقديره
« عنا » وهي جواب الشرط . وطبت : الواو المطفلة . طبت : فعل ماض وفاعله . النفس : تمييز محمول

والأصل : وطبت نفسا ، فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين . وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ، فالألف واللام عندهم غير زائدة . وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : « كينات الأوبر » وقوله « وطبت النفس » الخ .

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا
كَالْفَضْلِ ، وَالْحَارِثِ ، وَالنُّعْمَانِ فَدَكَرُ ذَا وَحَدَفَهُ سِبَانَ
ذكر المصنف فيما تقدم أن الألف واللام تكون معرفة ، وتكون زائدة ، وقد تقدم الكلام عليهما . ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة ، والمراد بها الداخلة على ما سمي به من الأعلام ، المنقولة مما يصلح دخول « أل » عليه ، كقولك في « حسن » « الحسن » وأكبر ما تدخل على المنقول من صفة ، كقولك في حارث : الحارث . وقد تدخل على المنقول من مصدر كقولك في « فضل » « الفضل » . وعلى المنقول من اسم جالس غير مصدر ، كقولك في « نعمان » « النعمان » وهو في الأصل من أسماء الدم . فيجوز دخول « أل » في هذه الثلاثة نظرا إلى الأصل ، وحذفها نظرا إلى الحال . وأشار بقوله : « للمح ما قد كان عنه نقلا » إلى أن فائدة دخول الألف واللام ، الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو ما في معناها .

وحاصله : أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه ، أنه إنما سمي به تفاؤلا بمعناه ، أثبت بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : الحارث ، نظرا إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل ، وهو أنه يعيش ويحور . وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه . وإن لم تنظر إلى هذا ، ونظرت إلى كونه علما ، لم تدخل عليه الألف واللام بل تقول : فضل ، وحارث ونعمان . فدخول الألف واللام ، أفاد معنى لا يستفاد بدونهما ، فليستا بـ « اثنتين » خلافا لمن زعم ذلك . وكذلك أيضا ليس حذفهما وإثباتهما على السواء ،

عن القائل ، أي وطابت نفسك . يا قيس : منادى مبنى على الضم في محل نصب عن عمرو : متعلق بطبت .

الشاهد : في قوله « النفس » حيث ذكره محرفا بالألف واللام ، وكان حقه أن يكون نكرة عند البصريين لأنه تمييز . وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة ، فهي عندهم غير زائدة . وقيل إن النفس في البيت مفعول لصددت ، وتمييز طبت محذوف تقديره « قلبا » أولا تمييز له ، وعلى هذا فلا شاهد فيه .

كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذف والإثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما وهو أنه إذا لمح الأصل ، جرى بالألف واللام ، وإن لم يلمح ، لم يؤت بهما .

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ « أَلْ » كَالْعَقَبَةِ
وَحَذَفُ « أَلْ » ذِي إِنْ تَبَادُرَ تَضَيُّفٌ

أَوْجِبَ فِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَّلَ حَذَفُ

من أقسام الألف واللام ، أنها تكون للغلبة ، نحو : المدينة ، والكتاب ، فإن حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت « المدينة » على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم . « والكتاب » على كتاب سيويوه رحمه الله تعالى ، حتى أنهما إذا أطلقا ، لم يتبادر إلى الفهم غيرهما .

وحكم هذه الألف واللام ، أنها لا تحذف إلا في النداء ، أو الإضافة ، نحو : يا صديق في الصديق . وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم . وقد تحذف من غيرهما شذوذاً واسعاً من كلامهم : « هذا عيوق طالعا » والأصل : العيوق ، وهو اسم نجم .

ويكون العلم بالغلبة ، أيضاً ، مضافاً كابن عمر ، وابن عباس ، وابن مسعود رضي الله عنهم . فإنه غلب على العبادة دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حقه الصدق عليهم ، لكن غلب على هؤلاء حتى إنه إذا أطلق ابن عمر ، لا يفهم منه غير عبد الله ، وكذلك ابن عباس وابن مسعود . وهذه الإضافة لانفارقة لافي نداء ولا في غيره ، نحو : يا ابن عمرو ، والله أعلم .

الابتداء

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ ، وَعَاذِرٌ خَبِيرٌ . إِنْ قُلْتَ « زَيْدٌ » عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَدَرَ
وَأَوَّلُ مُسْتَبْدَأٌ ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْسَى فِي « أَسَارِ ذَانِ »
وَقِسْهُ وَكَاسَتْفَهُامِ النَّفْثَى وَقَدْ يَحْمُوزُ ، نَحْوُ : فَاتِرٌ أَوَّلُ الرِّشْدِ
ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سد
مسد الخبر .

فمثال الأول : « زيد عاذر من اعتذر » والمراد به ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على

ما يذكرك في القسم الثاني . فزيد مبتدأ ، وغادر خبره . « ومن اعتذر » مفعول لغادر .

ومثال الثاني : أسار ذان ، فالهمزة : للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، وذان : فاعل سار .
سيد الخير .

ويقال على هذا ما كان مثله ، وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي : نحو :
أقام الزيدان ، وما قام الزيدان . فإن لم يعتمد الوصف ، لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب
البصريين إلا الأخفش . ورفع فاعلا ظاهرا ، كما مثل ، أو ضميرا منفصلا نحو « أقام
أنا » وتم الكلام به . فإن لم يتم به ، لم يكن مبتدأ نحو : أقام أبواه زيد ف « زيد » مبتدأ
مؤخر ، وقام : خبره مقدم . وأبواه : فاعل « قام » . ولا يجوز أن يكون « قام » مبتدأ
لأنه لا يستغنى بفاعله حيثل ، إذ لا يقال : أقام أبواه ، فيتم الكلام . وكذلك لا يجوز
أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرا مستترا ، فلا يقال في « مازيد قام ولا قاعد » إن
« قاعد » مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ، لأنه ليس بمنفصل . على أن في
المسألة خلافا ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل ، أو بالإسم كقولك :
كيف جالس العيران ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف ، كما مثل ، أو بالفعل ،
كقولك : ليس قام الزيدان . « فليس » : فعل ماض ، وقام : اسمه ، والزيدان : فاعل
سار . سيد خبر ليس . وقول : غير قام الزيدان « غير » : مبتدأ ، وقام : مخفوض بالإضافة
والزيدان : فاعل بقام ، سيد مسد خبر « غير » ، لأن المعنى : ما قام الزيدان ، مخفوض
« غير قام » معاملة « ما قام » ومنه قوله :

٤١ - غير لاه عداك فاطرح الله ، ولا تغتبر بعارض سلم .

٤١ - من الحقيف ، لم يعرف قائله . ومعناه : إن أعداك لم يتركوا أمرك ، ولم يتخلوا عن فكرة
الانتقام منك . فدع الهو جانبا ولا تغفل عنهم ، وكن حذرا محترسا ، ولا تنخدع بالصلح الذي عقده
مك ، فإما هو صلح مؤقت .

الإعراب : غير : مبتدأ . لاه : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
منع ظهورها الثقيل . والمتعلق بلاء محذوف ، تقديره « غير لاه عنك » عدا : فاعل بلاء ،
سيد مسد الخبر ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع ظهورها الثقيل . والكاف مضاف إليه . فاطرح :
الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، تقديره : « وإذا كان كذلك » . اطرح : فعل أمر مبني على السكون ،
والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره « أنت » . الهو : مفعول به . ولا : الواو المطفئة . لا : نافية .
تغتر : فعل مضارع مجزوم بلا النافية وعلامة جزمه السكون . والفاعل « أنت » . يمارض : جازو مجرور

«غير» مبتدأ ، ولاء : مخفوض بالإضافة ، وعداك : فاعل «بلاء» سد مسد خبر غير ، ومثله قوله :

٤٢ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقُضِي جَاهِلِيَّهَ وَالْحَزْنَ

«غير» مبتدأ ، ومأسوف : مخفوض بالإضافة ، «وعلى زمن» : جار ومجرور في موضع رفع «مأسوف» لثبائه مناب الفاعل ، وهو قد سد مسد خبر «غير» .

وقد سأل أبا الفتح بن جني ولده عن إعراب هذا البيت فارتبك في إعرابه . ومذهب البصريين ، إلا الأخفش ، أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام . وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك . فأجازوا : قائم الزيدان . «فقاوم» مبتدأ . والزيدان : فاعل سد مسد الخبر .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : «وقد يجوز ، نحو : «فاتر أولو الرشد» . أي ، وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام . وزعم المصنف أن سيئوبه يجيز ذلك على ضعف . ويجاور منه قوله :

٤٣ - فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِيُ الْمُشَوَّبُ قَالَ : يَا لَا

معلق بالفعل تتعذر . سلم : مضاف إليه ، وهو من باب إضافة الصفة للموصوف ، أي بدله عارض . الشاهد : في قوله : «غير لاه» حيث سد الفاعل وهو «عداك» سد الخبر لاعتماد الوصف ، وهو «لاه» على أن التثني بالاسم وهو «غير» . أو أن للشاهد في قوله «غير لاه» حيث اعتمد الوصف الذي أغنى مرفوعه عن الخبر ، على نفي بالاسم وهو كلمة «غير» .

٤٢ - من اللديد ، لابي نواس .

ومعناه : إذا كان الوقت يفرغ وينتهي بالهم والحزن ، فلا ينبغي الحزن عليه . الإعراب : غير : مبتدأ . مأسوف : مضاف لايه ، وهو اسم مقعول . على زمن : جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل لمأسوف سد مسد الخبر . ينقض : فعل مضارع ، والفاعل «هو» . والجملتان في محل جر صفة لزمن ، بالهم : جار ومجرور متعلق بمخلوف تقيده «مشوبا» جال من الضمير المستتر «ينقض» أو متعلق بـ ينقض . الحزن : معطوف على الهم .

الشاهد : في قوله «غير مأسوف» وهو مثل الشاهد السابق . وأبو نواس مولد لا يخرج بكلامه . والبيت هنا على سبيل المثال ، لأن كلامه مطابق كلام العرب .

٤٣ - من الوافر ، قاله زهير بن مسعود الضبي .

ومعناه : نحن عند الناس أفضل منكم وأحسن ، وإذا نادى المستصرخ المستغيث وقال : يا فلان دعيه فإني نادر إلى إجابة دعوته ، ولمصرح إلى إسماعله وإخائه .

« فخير » مبتدأ ، و « نحن » : فاعل سد مسد الخبر ، ولم يسبق « خير » نقي ولا استفهام ، وجعل من هذا قوله :

٤٤ - « خَيْرٌ بَنُو لُحَبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِيَا » مقالةٌ لِحَسْبٍ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ
ف « خير » مبتدأ ، « وبنو لُحَبٍ » : فاعل سد مسد الخبر .

الإعراب : فخير : الفاء حسب ما قبلها . خير : مبتدأ . نحن : فاعل سد مسد الخبر ، مبنى على الضم في محل رفع . عند : ظرف مكان متعلق بخير . الناس : مضاف إليه . منكم : جار ومجرور متعلق بخير أيضا ، والميم للجمع . إذا ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى للشرط . الداعي : فاعل بفعل محذوف يفهمه جواب الشرط المذكور ، أي إذا قال الداعي . والجملة فعل الشرط . المثوب : صلة لقوله « الداعي » . قال : فعل ماض ، وفاعله : « هو » والجملة جواب « إذا » . وجملة « يالا » في محل نصب مقول القول ، وأصله « يا فلان لي » فحذف المستغاث به ووقف على لامة بألف الإطلاق ، ثم حذف المستغاث له ولامة . يا : حرف نداء ، اللام : لام المستغاث به ، حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . فلان : مستغاث به مجرور بكسرة ظاهرة في آخره . والجار والمجرور متعلق بيا ، لأنها ثابت مناب « أدعو » على : اللام : لام المستغاث له . والياء ضمير مبنى على السكون في محل جر ، وهو متعلق بمحذوف تقديره « تعالوا لي » . وهذا الإعراب هو صريح كلام ابن مالك . ولك أن تقول تبعا لبعضهم : يا : حرف نداء . اللام : لام المستغاث به ، حرف جر زائد . فلان : مستغاث به منادى ، مبنى على ضم مقدر على آخره منع ظهوره بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد في قوله : « فخير نحن » حيث وقع الوصف وهو خير مبتدأ زائفا لفاعل أغنى عن الخبر ، من غير أن يعتمد على استفهام أو نفي على طريقة الأخفش والكوفيين ، وهو شاذ .

وأما البصريون - إلا الأخفش - فيمنعون ذلك ويجعلون « خير في البيت خبر مبتدأ محذوف تقديره « نحن خير » ونحن الظاهر في الكلام تأكيد لما في « خير » من ضمير المبتدأ المحذوف .

وفي البيت شقوذ آخر غير المتقدم ، وهو رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر .

٤٤ - من الطويل ، قاله رجل من الطائيين . ومعناه : إن بني لُحَب عالمون بالزجر والعيافة ، فلا تسكذب كلام رجل منهم حاف وزجر حين يمر عليه الطير .

الإعراب : خير : مبتدأ ، وهو اسم فاعل ، والمتعلق به محذوف ، تقديره : بالعيافة . بنو : فاعله سد مسد الخبر ، مرفوع بالواو نياية عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . والنون المحذوفة لأجل الإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد . لُحَب : مضاف إليه . فلا : الفاء واقعة في جواب شرط مقدر تقديره « وإذا كان كذلك » . لا : ناهية . تلك : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة التخفيف . إذ أصله « تكون » . واسم تلك (تكن) ضمير تقديره « أنت » . ملغيا : خبرها ، وهو اسم فاعل وفاعله تقديره « أنت » . مقالة : مفعوله . لُحَي : مضاف إليه . إذا ظرف لما يستقبل من الزمان . الطير : فاعل بفعل محذوف يفهمه المذكور ، أي إذا مرت الطير مرت . وجملة « مرت الطير »

والثاني مبتدأ ، وذا الوصف خبر . إن في سوي الأفراد طبعا استقر الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا أفرادا ، أو ثنية ، أو جمعا ، أو لا يتطابقا وهو قسمان ، جائز ، وممنوع .

فإن تطابقا أفرادا ، نحو : أقام زيدا ، جاز فيه وجهان :

أحدهما : أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر .

والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا ، ويكون الوصف خبرا مقدما . ومنه قوله

تعالى : « أراغب أنت عن آلهي يا إبراهيم » فيجوز أن يكون « أراغب » : مبتدأ

« وأنت » : فاعل سد مسد الخبر . ويحتمل أن يكون « أنت » مبتدأ مؤخرا ، « وأراغب »

خبرا مقدما .

والأول في هذه الآية أولى ، لأن قوله « عن آلهي » معمول « لأراغب » ، فلا يلزم

في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن « أنت » على هذا التقدير فاعل

« أراغب » ، فليس بأجنبي منه .

وأما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، لأن « أنت » أجنبي

عن « أراغب » على هذا التقدير ، لأنه مبتدأ ، فليس له « أراغب » عمل فيه ، لأنه خبر ،

والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح .

وإن تطابقا ثنية نحو : أقامان الزيدان ، أو جمعا نحو : أقامون الزيدون ، فما بعد الوصف

مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف « والثاني مبتدأ وذا الوصف » إلى

آخر البيت ، أي ، والثاني وهو ما بعد الوصف ، مبتدأ ، والوصف خبر عنه مقدم عليه إن تطابقا

في غير الأفراد ، وهو الثنية والجمع ، هذا على المشهور من لغة العرب . ويجوز على لغة

« أكلوني البراغيث » أن يكون الوصف مبتدأ . وما بعده فاعل أغنى عن الخبر .

وإن لم يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز ، كما تقدم — فنال الممتنع : أقامان زيدا ؟

وأقامون زيدا ؟ فهذا التركيب غير صحيح .

فعل الشرط . وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أي : فإلتك الخ . مرت : فعل ماضٍ والتاء للأنثى

مبنية على السكون ، وحركت للشمز . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره « هو » يعود على الطير .

والجملة مفسرة لا محل لها من الإعراب .

الشاهد في قوله : « خير بنو لخب » وهو مثل الشاهد السابق . وأجاب البصريون ، أيضا ، عن هذا

البيت بأن « خير » خبر : مقدم ، وبنو : مبتدأ مؤخر : وصح الإخبار به عن الجمع ، لأن خبره على وزن

« المصدر » صهيل ، والمصدر بخبر به عن المفرد والمثنى والجمع .

ومثال الجائز : أقام الزيدان ؟ وأقام الزيدون ؟ وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر .

ورَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعَ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ
مذهب سيويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ . والعامل في المبتدأ معنوى وهو : كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها . واحترز « بغير الزائدة » عن مثل « بحسبك درهم » ، فـ « بحسبك » مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ، ولم يتجرد عن الزائدة ، فإن الباء الداخلة عليه زائدة . واحترز « بشبهها » من مثل : رب رجل قائم . « فرجل » مبتدأ ، وقائم : خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه ، نحو : رب رجل قائم وامرأة . والعامل في الخبر لفظي ، وهو المبتدأ . وهذا هو مذهب سيويه رحمه الله :

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر ، الإبتداء . فالعامل فيهما معنوى .
وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ .
وقيل : ترافعا ، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ ، وأن المبتدأ رفع الخبر .
وأعدل هذه المذاهب ، مذهب سيويه ، وهو الأول ، وهذا الخلاف لا طائل تحته .

والخبرُ الجزءُ المُتِمُّ الفائدةُ كـ « الله » بَرٌّ ، والأيدى شاهدة
عرف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة ، ويرد عليه الفاعل ، نحو : قام زيد فإنه يصدق على زيد « أنه » الجزء المتم الفائدة .

وقيل في تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة . ولا يرد الفاعل على هذا التعريف ، لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة .
وخلاصة هذا أنه عرف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره . والتعريف ينبغى أن يكون مختصا بالمعرف دون غيره .

وَمُفْرَدًا يَأْتِي ، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ
وَأِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا : كُنْطَقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى
يتقسم الخبر إلى : مفرد وجملة . وسيأتي الكلام على المفرد .

فأما الجملة : فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى ، أو لا .

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى ، فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ . وهذا معنى
قوله : « حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ » . والرابط :

١ — إما ضمير يرجع إلى المبتدأ ، نحو : زيد قام أبوه . وقد يكون الضمير مقدرا لنحو :
السمن منوان بدرهم ، التقدير منوان منه بدرهم .

٢ — أو إشارة إلى المبتدأ ، كقوله تعالى : « وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ » في قراءة من
رفع « اللباس » .

٣ — أو تكرار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التفعيم ، كقوله تعالى :
« الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ » . و« الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ » .

وقد يستعمل في غيرها كقولك : زيد ما زيد .

٤ — أو عموم يدخل تحته المبتدأ ، نحو : زيد نعم الرجل .

وإن كانت الجملة الواقعة خبرا ، هي المبتدأ في المعنى ، لم تحتج إلى رابط ، وهذا معنى
قوله : « وَإِنْ تَكُنْ » إلى آخر البيت ، أى وإن تكن الجملة إياه ، أى المبتدأ في المعنى ،
اكْتَفَى بِهَا عَنْ الرِّابِط ، كقولك : نطقى الله حسبي . فـ « نطقى » مبتدأ . والاسم الكريم :
مبتدأ ثانٍ ، وحسبي : خبر عن المبتدأ الثاني . والمبتدأ الثاني وخبره ، خبر عن المبتدأ الأول ،
واستغنى عن الرابط ، لأن قولك : « الله حسبي » هو معنى « نطقى » وكذلك « قولى
لا إله إلا الله » .

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يَشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِينٌ

تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة . وأما المفرد ، فإما أن يكون جامدا ،
أو مشتقا .

فإن كان جامدا ، فذكر المصنف أنه يكون فارغا من الضمير ، نحو : زيد أخوك .
وذهب الكسائي والزمانى وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : زيد
أخوك هو .

وأما البصريون ففصلوا بين أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق أولا. فإن تضمن معناه نحو : زيد أسد ، أى شجاع ، تحمل الضمير ، وإن لم يتضمن معناه ، لم يتحمل الضمير كما مثل . وإن كان مشتقا ، فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير ، نحو : زيد قائم ، أى هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهرا .

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل .

فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من الأسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا . وذلك كالأسماء الآلة نحو : مفتاح ، فإنه مشتق من الفتح ، ولا يتحمل ضميرا . فإذا قلت : هذا مفتاح ، لم يكن فيه ضمير . وكذلك ما كان على صيغة مفعّل وقصد به الزمان أو المكان ، كرمى فإنه مشتق من الرمى ولا يتحمل الضمير . فإذا قلت : هذا مرمى زيد ، تريد مكان رميه أو زمان رميه ، كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه . وإنما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل ، الضمير ، إذا لم يرفع ظاهرا . فإن رفعه لم يتحمل ضميرا ، وذلك نحو : زيد قائم غلاماه . فـ « غلاماه » مرفوع بـ « قائم » فلا يتحمل ضميرا .

وحاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميرا عند البصريين ، إلا إن أوّل بمشتق . وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا ، وكان جاريا مجرى الفعل ، نحو : زيد منطلق ، أى هو . فإن لم يكن جاريا مجرى الفعل ، لم يتحمل شيئا ، نحو : هذا مفتاح ، وهذا مرمى زيد .

...

وأبرزته مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له مخصصا . إذا جرى الخبر المشتق على من هو له ، استتر الضمير فيه ، نحو : زيد قائم ، أى هو . فلو أتيت بعد المشتق بـ « هو » ونحوه ، وأبرزته فقلت : زيد قائم هو فقد جوز سيبويه فيه وجهين :

أحدهما : أن يكون « هو » توكيدا للضمير المستتر في « قائم » .

والثاني : أن يكون فاعلا بـ « قائم » . هذا إذا جرى على من هو له .

فإن جرى على غير من هو له ، وهو المراد بهذا البيت ، وجب إبراز الضمير ، سواء أمن اللبس ، أو لم يؤمن . فثال ما أمن فيه اللبس : « زيد هند ضاربها هو » ومثال ما لم

يؤمن فيه اللبس لولا الضمير : « زيد عمرو ضارب به هو » . فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين . وهذا معنى قوله : « وأبرزنه مطلقا » أى سواء أمن اللبس أو لم يؤمن . وأما الكوفيون فقالوا : إن أمن اللبس ، جاز الأمران كالمثال الأول ، وهو : زيد هند ضاربها هو . فإن شئت أثبت بـ « هو » وإن شئت لم تأت .

وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثانى . فإنك لو لم تأت بالضمير ، فقلت : « زيد عمرو ضارب » لا احتمال أن يكون فاعل الضرب زيدا ، وأن يكون عمرا . فلما أثبت بالضمير ، فقلت : زيد عمرو ضارب هو ، تعين أن يكون « زيد » هو الفاعل .

واختار المصنف فى هذا الكتاب مذهب البصريين . ولهذا قال : « وأبرزنه مطلقا » . يعنى سواء خيف اللبس أو لم يخف . واختار فى غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين . وقد ورد السماع بمذهبهم ، فمن ذلك قول الشاعر :

٤٥ - قَوْمِي ذُرًّا الْمَجْدُ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ

- بِكُنْهَ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ

٤٥ - من البسيط ؛ لم يعرف قائله .

ذرا : جمع ذروة بكسر الهمزة والفتح ، أعلا كل شئ . كنه : حقيقة . المعنى : قومى شبلوا أعلى المجد والكرم ، وأقاموا دعائم العز والشرف ، وهذه حقيقة تعرفها عدنان وقحطان . الإعراب : قومى : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع ظهورها اشتغال المحل بحركة التناسخ ، وياء المتكلم : مضاف إليه . ذرى : مبتدأ ثان ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره للتعذر . المجد : مضاف إليه . بانوها ، بانو : خبر المبتدأ الثانى « ذرا » ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم . و « ها » مضاف إليه . والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر عن المبتدأ الأول . والرابط محذوف تقديره : بانوها هم . وقد : الواو حرف جر وقسم ، والمقسم به محذوف تقديره « والله » . قدحرف تحقيق . علمت : فعل ماضى ، والتاء للتأنيث .

بكنه : جار ومجرور متعلق بـ علمت . ذلك : اسم إشارة مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر واللام للبعد ، واليكاف حرف خطاب . عدنان : فاعل . قحطان : معطوف على عدنان .

الشاهد فى قوله : « بانوها » . حيث ذكره على مذهب الكوفيين بدون إبراز الضمير المعاند على القوم ، فيكون الخبر جاريا على غير من هوله لأن اللبس ، لعلم بأن الذرى بنية لآبانية . ولو أبرز لقال على القصصى « بانهاهم » وعلى غير القصصى « بانوهاهم » . وأجاب البصريون عما تمسك به الكوفيون فى هذا البيت بأن « ذرى » معمول بوصف محذوف ، يدل عليه الوصف المذكور . والأصل : قَوْمِي بَانُونُ ذُرَى الْمَجْدُ بَانُوهَا . فلا شاهد فيه حينئذ لهم .

التقدير: بانوها هم ، فحذف الضمير لأن الملبس .

وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ . ناوين - معنى « كائن » أو استقر
تقدم أن الخبر يكون مفردا ويكون جملة . وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون
ظرفا ، أو جارا ومجرورا ، نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار . فكل منهما متعلق بمحذوف
واجب الحذف .

وأجاز قوم - منهم المصنف - أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو : « كائن »
أو « استقر » لأن قدرت كائنا ، كان من قبيل الخبر بالمفرد . وإن قدرت استقر ، كان
من قبيل الخبر بالجملة .

واختلف النحويون في هذا . فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن
كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسم فاعل ، التقدير : زيد كائن عندك ، أو
مستقر عندك ، أو في الدار . وقد نسب هذا لسيبويه .

وقيل لهما من قبيل الجملة ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، التقدير :
زيد استقر أو يستقر عندك أو في الدار . ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى
سيبويه أيضا .

وقيل يجوز أن يجعل من قبيل المفرد ، فيكون المقدر « مستقرا » ونحوه : وأن يجعل من
قبيل الجملة ، فيكون المقدر : « استقر » ونحوه . وهذا ظاهر قول المصنف : « ناوين معنى
كائن أو استقر » .

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه ، وليس من
قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة . نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات .
والحق خلاف هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف ،
وقد صرح به شذوذا كقوله :

٤٦ - لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ ، وَإِنْ يَهِنُ .

فَأَنْتَ لَدَى مُجْبُوحةِ الْهُونِ كَائِنُ

٤٦ — من الطويل ، لم يعرف قاله .

ومعناه : إنك قوى ومنيع مادام ناصر لك قويا ، وأما إذا كان ناصرك ذليلا حقيرا ، فقد حل بك الهوان والجوان .

وكما يجب حذف عامل الطرف والجار والمجرور إذا وقع خبرا ، كذلك يجب حذفه إذا وقع صفة نحو : مررت برجل عندك ، أو في الدار . أو حالا نحو : مررت بزيد عندك أو في الدار . أو صلة ، نحو : جاء الذي عندك أو في الدار . لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا ، والتقدير : جاء الذي استقر عندك ، أو في الدار .
وأما الصفة والحال فتحكمهما حكم الخبر كما تقدم .

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ ، وَإِنْ يُفِيدَ فَأَخْبِرًا
طرف المسكان يقع خبرا عن الجثة نحو : زيد عندك ، وعن المعنى نحو : القتال عندك .
وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بـ « في » نحو : القتال يوم الجمعة أرفى يوم الجمعة . ولا يقع خبرا عن الجثة ، قال المصنف ، إلا إن أفاد ، كقولهم : الليلة الهلال ، والرطب شهرى ربيع . فإن لم يفد ، لم يقع خبرا عن الجثة نحو : زيد اليوم . وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف .

وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقا . فإن جاء شيء من ذلك أوّل ، نحو قولهم : الليلة الهلال ، والرطب شهرى ربيع ، فإن التقدير : طلوع الهلال الليلة ، ووجود الرطب شهرى ربيع . هذا مذهب جمهور البصريين . وذهب قوم — منهم المصنف — إلى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك : نحن في يوم طيب ، وفي شهر كذا . وإلى هذا أشار بقوله : « وإن يفد فأخبرا » فإن لم يفد ، امتنع نحو : زيد يوم الجمعة .

* * *

الإعراب : لك : جار ومجرور متعلق بمحذوف ، تقديره « يحصل » خبر مقدم . العز : مبتدأ مؤخر . إن : حرف شرط جازم . مولاك : فاعل بفعل الشرط المحذوف الذي يقصره المذكور . والسكاف مضاف إليه . وجواب الشرط محذوف أيضا للدلالة ما قبله عليه ، أى إن عز مولاك فلك العز . عز : فعل ماضٍ ، والفاعل هو . وإن : الواو للعطف . إن : حرف شرط جازم . بين : فعل مضارع مجزوم . بيان فعل الشرط . فأنت : الفاء رابطة للجواب . أنت : مبتدأ . لدى : ظرف مكان متعلق بـ « كان » . محبوسة مضاف إليه . الهون : مضاف إلى محبوسة . كان : خبر المبتدأ . والجملة في محل جزم . بيان جواب الشرط . الشاهد في قوله : « كان » حيث صرح به شلوزا ، لأن الخبر إذا كان جارا ومجرورا ، أو ظرفا ، يكون كل منهما متعلقا بمحذوف واجب الحذف ، نحو : زيد عندك . أو الأصل : زيد استقر عندك ، أو مستقر عندك . وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره لسكونه أصلا .

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفْعَدْ : كَعِنْدَ زَيْدٍ تَمْرَةٌ
وَهَلْ فَتَى فَيْكُمْ قَمًا خِلٌ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ بَرٌّ يَزِينُ وَكَيْفُوسٌ مَا لَمْ يَقْلُ
الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة . وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن تفيد ونحصل
الفائدة بأحد أمور ، ذكر المصنف منها ستة .

أحدها : أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف ، أو جار ومجرور ، نحو : في الدار
رجل ، وعند زيد تمرة . فإن تقدم وهو غير ظرف ، ولا جار ومجرور ، لم يجوز ، نحو :
قام رجل .

الثاني : أن يتقدم على النكرة استفهام ، نحو : هل فتي فيكم ؟

الثالث : أن يتقدم عليها نفي نحو : ما خيلٌ لنا .

الرابع : أن يوصف ، نحو : رجل من الكرام عندنا .

الخامس : أن تكون عاملة نحو : رغبة في الخير خير .

السادس : أن تكون مضافة نحو : عمل برزين .

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب . وقد أنهاها غير المصنف إلى نيف وثلاثين
موضعا وأكثر من ذلك فذكر الستة المذكورة .

والسابع : أن تكون شرطا نحو : من يقيم أقم معه .

الثامن : أن تكون جوابا نحو أن يقال : من عندك ؟ فتقول : رجل . التعليل :
رجل عندي .

التاسع : أن تكون عامة ، نحو : كل يموت .

العاشر : أن يقصد بها التنويع ، كقوله :

٤٧ . فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَتَوْبٌ لَيْسَتْ وَتَوْبٌ أَجْرٌ

٤٧ من المتقارب ، ينسب لأمرئ القيس .

ومناه : فأقبلت من عند محبوبي زاحفا على الركبتين . وإن أردت أن أذكر لك حالتي وقتئذ ، فأقول لك :
إني كنت أحد ثوبي أو نسيتي لشغل قلبي بمحبوبي ، وسعيت لإخراجه على الأرض ليختفي الأثر على قصاصي الأثر .
الإعراب : فأقبلت : فعل ماضٍ وفاعله . زحفا : حال من الفاعل ، أو مفعول مطلق . على الركبتين :
جار ومجرور متعلق بزحفا . فتوب : الفاء : فاء الفصيحة . توب : مبتدأ . ليست : ليس فعل مضارع ، والتاء

فقوله «ثوب» مبتدأ ، و «لبست» خبره . وكذلك «أجر» .

الحادى عشر : أن تكون دعاء نحو «سلام على آل ياسين» .

الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التعجب ، نحو : ما أحسن زيدا .

الثالث عشر : أن تكون خلقا عن موصوف ، نحو : مؤمن خير من كافر .

الرابع عشر : أن تكون مصغرة ، نحو : رجيل عندنا ، لأن التصغير فيه فائدة

معنى الوصف ، تقديره : رجل حقير عندنا .

الخامس عشر : أن تكون فى معنى المحصور ، نحو : شرٌّ أهرَّ ذاناب . وشئٌ جاء

بك . التقدير : ما أهرَّ ذاناب إلا شرٌّ ، وما جاء بك إلا شئٌ ، على

أحد القولين . والقول الآخر ، أن التقدير : شر عظيم أهرَّ ذاناب .

وشئٌ عظيم جاء بك ، فيكون داخلا فى قسم ما جاز الابتداء به .

لكونه موصوفا ، لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهرا أو مقدورا .

وهو هنا مقدر .

السادس عشر : أن يقع قبلها واو الحال ، كقول الشاعر :

٤٨ - سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ قَدْ بَدَأَ

مُحِبَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

السابع عشر : أن تكون معطوفة على معرفة ، نحو : زيد ورجل قائمان .

الثامن عشر : أن تكون معطوفة على وصف ، نحو : تميمي ورجل في الدار .

التاسع عشر : أن يعطف عليها موصوف ، نحو : رجل وامرأة طويلة في الدار .

العشرون : أن تكون مبهمة ، كقول امرئ القيس :

فاهل . ومفعوله محذوف مع المتعلق ، أى لبيته عند المحبوبة . والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ . والرابط المفعول المحذوف . وثوب الثانى معطوف على ثوب الأول . فهو مبتدأ . أجر : فعل مضارع والفاعل «أنا» ومفعوله محذوف مع المتعلق أيضا ، أى أجره على الأرض . وجملة «أجر» فى محل رفع خبر ثوب الثانى . والرابط الهاء فى آخره .

الشاهد فى قوله : «ثوب» فى الموضعين ، حيث يوجب الابتداء بهما وهما نكرتان ، قصد التنويع والتقسيم ، وإثباته كان هذا مسوغا لوصول الفائدة به .

٤٨ — من الطويل ، ولا يعرف قائله .

ومعناه : سرنا ليلا على ضوء نجم قد أثار وأشرق . فحين ظهر وجهك أيتها المحبوبة ، حجب وسر

نوره ، فبرز كل نجم طالع ، أو كل كوكب مضى .

الإعراب : سرنا : فعل ماض وفاعله . ونجم : الواو للحال من الفاعل . نجم : مبتدأ . قد : حرف تحقيق . أضأه : فعل ماض ، وفاعله هو والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ . قد الفاء : زائدة لتزيين اللفظ .

قد : ظرف زمان متعلق بأخفى . بدأ : فعل ماض . محبك : فاعل ومضاف إليه . وجملة «بدأ» فى محل جر بإضافة «مبك» إليها . أخفى : فعل ماض . ضؤوه : فاعل ومضاف إليه . كل : مفعوله . شارق : مضاف إليه

٤٩ - مَرَسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْسَا
الحادى والعشرون : أن تقع بعد « لولا » كقوله :

٥٠ - لَوْلَا اضْطِيارٌ لِأَوْدَى كُلِّ ذِي مَقْبَةٍ

كَلَّمَا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِّ

الثانى والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم : إن ذهب غير فغير في الرباط .
الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لام الابتداء ، نحو : لرجل قائم .
الرابع والعشرون : أن تكون بعد « كم » الخبرية ، نحو قوله :

وجملة « أخى » في محل رفع خبر ثان للمبتدأ ؛ أو في محل نصب حال من الضمير المستتر في « أضاء » .

الشاهد في قوله : « ونجم » حيث سوغ الابتداء به وهو فكرة لوقوعه في أول الجملة الحالية ، وإنما كان هذا مسوغا لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيدا لما قبلها .

٤٩ — من المتقارب ، قاله أمروء القيس بن مالك النبرى ، موجه الخطاب إلى أخيه . المرسة : التهمة التي تعلق على مفصل الرسخ لتتمتع الشر . عسم : يمس في مفصل الرسخ تعوج منه اليد .

المعنى : ياهند ، لا تزوجى الجبان الذى يعلق تيممة على معصه خشية من الموت أو الحسد . ولا الذى يعلق في سانه تيممة للفرض المتقدم ، أو الذى يعلق في ساقه كعب أرب لتدفع عنه الجن .

الإعراب : مرسة : مبتدأ . بين : ظرف مكان متعلق بخبر المبتدأ . أرساغه : مضاف إليه ، والمضاف إلى « أرساغ » . به جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كأن » خبر مقدم . عسم : مبتدأ . يفتى : فعل مضارع والفاعل « هو » . أرنبا : مفعول به . والألف في أرنبا للإطلاق .

الشاهد في قوله : « مرسة » حيث سوغ الابتداء بها وهي فكرة قصد الإبهام ، إذ لم يرد بها معنى ، لأنه لا يريد مرسة دون أخرى . واعتراض بأن إبهام النكرة هو المقصود لعدم صحة الابتداء بها ، فكيف يكون منصوبا ؟ وأجيب بأن المراد قصد الإبهام كما علمت ، وهو من جملة مقاصد البلاغة . فإذا وجد في كلامهم فكرة مبتدأ بها ، ولم يظهر لها مسوغ ، جعل المسوغ قصد الإبهام .

وفيه شاهد آخر : وهو تقدم الخبر ، وهو جار ومجرور في قوله « به عسم » ، وهو مسوغ للابتداء بالنكرة أيضا . وروى ينصب « مرسة » على أنها صفة لبوهة في البيت السابق « لا تنكحى بوهة » . وحل ذلك فلا شاهد فيه .

٥٠ — من البسيط لم يعرف قائله . أودى : هلك . المقة : الحبة . استقلت : انتهت . الظعن : الرحيل .

ومعناه : لولا حبس النفس عن الجزع هلك كل صاحب حجة ، حين انتهت لإبله الرحيل والسفر . الإعراب : لولا : حرف امتناع لوجود ، فيه معنى الشرط . اضْطِيارٌ : مبتدأ ، والخبر محذوف وجودا لسد الجواب مسده ، تقديره : موجود ، أو حاصل . والجملة شرط « لولا » لا محل لها من الإعراب . لأودى : اللام داخلة على جواب « لولا » . أودى : فعل ماض . كل : فاعله . ذى : مضاف إلى « كل » . مقة : مضاف إلى « ذى » . لما : حرف رابط لوجود شيء بوجود غيره ، وقيل ظرف زمان متعلق بقوله « أودى » . وهى متضمنة معنى الشرط . استقلت : فعل ماض ؛ وتاء التانيث . مطاياهن : مضاف فاعله ، والهاء : مضاف إليه . وفون النسوة . للظعن : جار ومجرور متعلق بقوله « استقلت » وجملة فعل الشرط « لما » . وجوابها محذوف لدلالة ما قبله عليه .

الشاهد في قوله « اضْطِيارٌ » حيث سوغ الابتداء به ، وهو نكرة ؛ وقوعه بعد « لولا » . وإنما كان ذلك مسوغا لحصول الفائدة بتعليق امتناع الجواب على وجود الشرط .

٥١ - كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَحَالَةً فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتَ عَلَى عِشَارِي
وقد أنهى بعض التأخرين ذلك إلى نَيْفٍ وثلاثين موضعاً ، وما لم أذكره منها ، أسقطته
لرجوعه إلى ما ذكرته ، أو لأنه غير صحيح .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَجَّرَ وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَاضَرَّ
الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ، فاستحق
التأخير كالوصف . ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بتقديمه ضرر ، أي لبس أو نحوه على
ما سيبين . فتقول : قائم زيد ، وقام أبوه زيد ، وأبوه منطلق زيد ، وفي الدار زيد ،
وعندك عمرو . وقلو وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين : منع تقدم الخبر الجائز للتأخير
عند البصريين . وفيه نظر ، فإن بعضهم نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز

٥١ - من الكامل ، قاله الفرزدق من قصيدة طويلة يهجو بها جريراً .

فدعاء : المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة الحلب : المعنى : كثير من حماك يا جرير وخالاتك
المعوجات الأيدي من كثرة ما حلبن ، الحقيرات الهيئة والمنظر ، قد جنن إلى ملتصقات عندي عملاً يرتقرن
منه ، فاستندت إليهن مهمة حلب نياق وأنا كاره لأهن أحقر من أن يقمن لي بهذا العمل .
الإعراب : كم : خبرية بمعنى كثير ، مجداً مبنى على السكون . عمة : مضاف إلى كم ، تمييز لها ،
مجرورة بالكسرة الظاهرة . وقيل إنها مجرورة بمن مقدرة ، ويكون الكلام « كم لك من عمة » وقيل
إن « كم » استفهامية على سبيل التكميل والاستهزاء . مبتدأ : وعمة ، تمييز لها منصوب بالفتحة . وعلى جر
« عمة » ونصبها لا شاهد فيه . لك : جار ومجرور صفة لعمة . يا جرير : ياحرف نداء وجرير ، متنادي
مبنى على الضم في محل نصب . وجملة النداء معترضة بين المبتدأ والخبر . خالة : معطوفة على عمة . فدعاء :
صفة لخالة ، مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف لوجود ألف التأنيث الممنوعة
قد : حرف تحقيق . حلبت : فعل ماض ، وقاء التأنيث ، والفاعل هي يعود إلى « العمة » والجملة في محل
رفع خبر « كم » . والرابط هو الضمير المستتر في « حلبت » العائد إلى العمة . وصح أن يكون رابطاً وهو غير
حائذ على المبتدأ لأنه ضمير ميم « كم » وهو عمة . على : جار ومجرور متعلق بحلبت . عشاري : عشار :
مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناصبة ، وياء المتكلم مضاف
إليه . وجملة « قد حلبت على عشاري » في محل رفع خبر المبتدأ . وهو « كم » والرابط الضمير في « حلبت »
الشاهد : في قوله « عمة » حيث وقع مبتدأ وهو نكرة ، والمسوغ وقوعه بعد « كم » الخبرية على
ما تقدم ، وسبق أن هناك مسوغاً آخر ، وهو وصفه بقوله « لك » . وهذا كما رأيت على رواية « عمة »
بالرفع . وروى ، أيضاً ، بالجر على أن « كم » خبرية وعمة ميمها . وبالنصب على أنها للاستفهام التهكمي ،
وعمة ميمها . وكم على هاتين الروايتين هي المبتدأ ، وجملة قد حلبت خبرها . والمسوغ في الاستفهامية ،
العموم . وفي الخبرية إضافتها إلى تمييزها .

« في داره زيد » . فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح . هكذا قال بعضهم وفيه بحث . نعم ، منع الكوفيون التقديم في مثل « زيد قائم » و « زيد قام أبوه » و « زيد أبوه » منطلق .

والحق الجواز ، إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله : « وجوزوا التقديم » إلى آخر البيت : فتقول : قائم زيد ، ومنه قولهم : مشنوء من يشنؤك .

ف « من » مبتدأ ، و « مشنوء » خبر مقدم . وقام أبوه زيد . ومنه قوله :

٥٢ - قَدْ تَكَلَّمْتُ أُمَّهُ مَنْ كُنْتُ وَاجِدَهُ

وَبَاتَ مُنْتَشِبًا فِي بَرْثُنِ الْأَسَدِ

ف « من » كنت واجده « مبتدأ مؤخر . و « قد تكلمت أمه » خبر مقدم . وأبوه منطلق زيد .

ومنه قوله :

٥٣ - إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ كَلْبِيْبُ تُصَاهِرُهُ

٥٢ — من البسيط ، قاله حسان بن ثابت . برثن : مخلب .

ومعناه : إنك شجاع ، حتى أن كل من تلقاه تقتله فتفقد أمه ، ويضرب بمدتك لإيادها ما السباع تنهش بمخالبها . الإعراب : قد : حرف تحقيق . تكلمت : فعل ماض ، والتاء التانيث . أمه : فاعل ومضاف إليه والمفعول محلوب ، أي تكلمت . والجملة في محل رفع خبر مقدم . من : اسم موصول بمعنى الذي ، مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون . كنت : كان فعل ماض ناقص ، والتاء : اسمها . واجده : واجد : خبر كان ، والماء مضاف إليه . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . ويصح أن تكون الجملة صفة ل « من » على كونها تسكرة موصوفة بمعنى شيء ، مبتدأ مؤخر أيضا . وبات : الواو للعطف . بات : فعل ماض ناقص من أخوات كان ، واسمها ضمير مستتر جوازا فتقديره « هو » . منتشبا : خبرها . في برثن : جار متعلق ب « منتشبا » . الأسد : مضاف إليه .

الشاهد في قوله : « قد تكلمت أمه من » حيث تقدم الخبر ، وهو جملة فعلية ، على المبتدأ وهو جازئ خلافا للكوفيين ، لأنه لم يحصل بذلك ليس . ولهذا جاز عود الضمير في قوله « تكلمت أمه » على « من » لأنه وإن كان مؤخرا في اللفظ ، فهو في الرتبة مقدم ، فهو بمنزلة « قام أبوه زيد » .

٥٣ — من الطويل ، قاله الفرزدق ضمن قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان .

المعنى : أسوق طليق إلى ملك ، ليست جدته (أم أبيه) من قبيلة محارب ، ولم يكن بين أبيه وقبيلة كليب مصاهرة ولا نسب ، أي فهو ، والحالة هذه ، ملك عظيم عريق الحسب ، كريم النسب ، تشد إليه الرحال وتقصد الوفود . وبعد هذا البيت :

فـ «أبوه» مبتدأ مؤخر . و «ما أمه من محارب» خبر مقدم . ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجرى ، الإجماع من البصريين والكوفيين ، على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح . وقد قدمنا نقل الخلاف فى ذلك عن الكوفيين .

فامتنعه حين يستوى الجزآن عرفا ونكرا عادى بيان
كذا إذا ما الفاعل كان الخبرا أو قصد استعماله منحصر
أو كان مستندا لى لام ابتداء أو لازم الصدر كن لى منجدا
ينقسم الخبر ، بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه ، ثلاثة أقسام :

- ١ - قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره .
 - ٢ - وقسم يجب فيه تأخير الخبر .
 - ٣ - وقسم يجب فيه تقديم الخبر .
- فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع :
- الأول : أن يكون كل من المبتدأ والخبر معروفا ، أو نكوة صالحة لجعلها مبتدأ .
- ولا مبين للمبتدأ من الخبر ، نحو : زيد أخوك . وأفضل من زيد أفضل من عمرو .
- فلا يجوز تقديم الخبر فى هذا ونحوه ، لأنك لو قدمته ، قلت : أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد ، لكان المقدم مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه . فإن وجد دليل يدل على أن المقدم خبر ، جاز كقولك : أبو يوسف

ولكن أبوها من راحة ترقى بأيامه قيس على من تفاخره
فقالوا أغشنا إن بلغت يدعوة لنا عند خير الناس إنك زائر
الإصراب : إلى ملك ، جار ومجرور متعلق بقوله «أسوق مطبقى» فى البيت الذى قبله ، وهو :
راوى فنادوقى أسوق مطبقى بأصوات هلاك سقاب حرائر
ما : نافية بمعنى ليس . أمه : اسمها ومضاف إليه . من محارب : جار ومجرور متعلق بمحذوف ، تقديره «كانت» خبرا ، والجملة فى محل رفع خبر مقدم . أبوه : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه . والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لقوله «ملك» . ولا : الواو العطف . لا : نافية . كانت : فعل ماضى ناقص ، وتاء التانيث . كليب : اسم كان . تصاهره : فعل مضارع وفاعله «هو» والهاء : مفعوله ضمير مبنى على الضم فى محل نصب وسكنت لأجل الشعر . والجملة فى محل نصب خبر كان .

الشاهد فى قوله : (ما أمه من محارب أبوه) حيث قدم الخبر وهو جملة اسمية على المبتدأ ، وهو جائز ، خلافا للكوفيين لأن البس كما سبق ، فهو بمنزلة : أبوه متطلق زيد .

أبو حنيفة ، فيجوز تقديم الخبر ، وهو « أبو حنيفة » لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لاتشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف .
ومنه قوله :

٥٤ - بَنُونَا بَنُو أَبْنَانِنَا ، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدُ
فقوله « بنونا » خبر مقدم ، و « بنو أبنائنا » مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنينهم ، وليس المراد الحكم على بنينهم بأنهم كبنى أبنائهم .

الثاني : أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا ، نحو : زيد قام : فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد ، ولا يجوز التقديم . فلا يقال : قام زيد ، على أن يكون « زيد » مبتدأ مؤخرا ، والفعل خبرا هادما ، بل يكون « زيد » فاعلا . « قام » ، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل . فلو كان الفعل رافعا لظاهر نحو : زيد قام أبوه ، جاز للتقديم ، فتقول : قام أبوه زيد . وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك .

وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا بارزا ، نحو : الزيدان قاما . فيجوز أن تقدم الخبر ، فتقول : قاما الزيدان ، فيكون « الزيدان » مبتدأ مؤخرا ، « وقاما » خبرا مقدما . ومنع ذلك قوم .

وإذا عرفت هذا ، فقول المصنف : « كذا إذا ما الفعل كان الخبرا » يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقا . وليس كذلك ، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا كما تقدم .

٥٥ - من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : أن بنى أبنائنا ينسبون إلينا كأبنائنا . وأما بنو بناتنا فلا ينسبون إلينا بل إلى آبائهم إلا بقاب الإعراب : بنونا : بنو ، خبر مقدم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم والنون ملحقة للإضافة . نا : مضاف إليه . بنو الثانية مبتدأ . أبنائنا : أبناء مضافة إلى « بنو » ونا : مضافة إلى أبنائنا . وبناتنا : الواو ، للعطف . بناتنا : بنات : مبتدأ . نا : مضاف إلى بنات . بنوهن : مبتدأ ثان . والهاء مضاف إليه . ونون النسوة . أبناء : خبر عن المبتدأ الثاني : والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول . الرجال : مضاف إليه . الأبعاد : صفة للرجال .

الشاهد في قوله : « بنونا بنو أبنائنا » حيث أجاز النحويون في هذا ونحوه ، تقديم الخبر على المبدأ مع استوائهما في التعريف لوجود القرينة المعنوية ، وهي ظهور أن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنينهم لا العكس . والاصل « بنو أبنائنا بنونا » .

الثالث : أن يكون الخبر محصوراً بـ « إنما » نحو : إنما زيد قائم ، أو بـ « إلا » نحو : ما زيد إلا قائم ، وهو المراد بقوله : « أو قصد استعماله منحصرًا » فلا يجوز تقديم الخبر على « زيد » في المثالين . وقد جاء التقديم مع « إلا » شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٥ - فَيَارَبَّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى

عَلَيْنِهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْوَلُ ؟

الأصل : « وهل المعول إلا عليك ؟ » فقدم الخبر .

الرابع : أن يكون خبراً مبتدأً قد دخلت عليه لام الابتداء . نحو : لزيد قائم ، وهو المشار إليه بقوله : « أو كان مسنداً للذي لام ابتداء » فلا يجوز تقديم الخبر على اللام ، فلا تقول : قائم لزيد ، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً كقول الشاعر :

٥٦ - خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ
يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمُ الْأَخْوَالَ

٥٥ — من الطويل ؛ للكثير من قصيدة يمدح بها زيد بن علي .

ومعناه : ما الإعانة على الأعداء ترتجي وتطلب إلا بك ، ولا الاعتدال في الأمور إلا عليك يارب .

الإعراب : فيارب : الفاء حسب ما قبلها . يا : حرف نداء . رب : متاذي منصوب بمشقة مقدرة على ما قبل ياء التشكيم المحذوفة للتخفيف ، منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . وياء التشكيم مضاف إليه . هل : حرف استفهام . إلا : أداة حصر ملغاة لا عمل لها . بك : جار ومجرور متعلق بـ « يرتجي » . النصر : مبتدأ . يرتجي : فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بضمه مقدرة . ونائب الفاعل تقديره « هو » والجملة خبر المبتدأ . وبناء على هذا فالمقدم المحصور فيه ، معمول الخبر لا الخبر ، فلا شاهد في الشطر الأول إلا على احتمال أن يكون « بك » خبراً المبتدأ ، ويرتجي : حال من النصر ، ففيه الشاهد عليهم : جار ومجرور متعلق بـ « يرتجي » . والميم : علامة الجمع . وهل إلا : الواو للعطف . هل إلا : سبق إعرابها . عليك : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . المعول : مبتدأ . وآخر . الشاهد : في قوله : « هل إلا بك النصر » وقوله « هل إلا عليك المعول » حيث قدم الخبر المحصور على المبتدأ شذوذاً .

٥٦ — من السكامل ، لم يعرف قائله . ومعناه : إنك أيها الرجل العظيم خالي ، ومن يمكن جرير خاله ، يعظم قدره ، ويدرك بنسبته إليه الشرف والرفعة ويكرم أخواله ، أو يعامله الناهن بالإكرام رعاية لأخواله ، أو من حيث نسبتته إليهم .

الإعراب : خالي : خبر مقدم ومضاف إليه . لانت ، اللام للابتداء . أنت مبتدأ . ومن : الواو للعطف . من : يصح أن تكون شرطية مبتدأ . وفعل الشرط كان الثانية المحذوفة ، واسمها ضمير الشأن

فـ «لأنت» مبتدأ مؤخر ، وخالي : خير مقدم .

الخامس . أن يكون المبتدأ له صدر الكلام . كأسماء الاستفهام ، نحو : من لي منجدا
« من » : مبتدأ ، و « لي » : خبر ، و « منجدا » حال . ولا يجوز تقديم الخبر على « من »
فلا نقول : لي من منجدا .

ونحو عِنْدِي دِرْهَمٌ ، وَلِي وَطَرٌ مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ
كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنٌ يُخْبِرُ
كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ : كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا
وَتَخْبِرُ الْمَحْضُورَ قَدَّمَ أَبَدًا : كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ

أشار هذه الآيات إلى القسم الثالث ، وهو وجوب تقديم الخبر ، فذكر أنه يجب في
أربعة مواضع .

الأول : أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار
ومحورور ، نحو : عندك رجل ، وفي الدار امرأة ، فيجب تقديم الخبر هنا ، فلا نقول :
« رجل عندك » ولا « امرأة في الدار » ، فأجمعت النحاة والعرب على منع ذلك ، وإلى
هذا أشار بقوله : « ونحو عندي درهم ولي وطر » البيت . فإن كان للنكرة مسوغ ، جاز
« الأمران » ، نحو : رجل ظريف عندي ، وعندي رجل ظريف .

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو : في الدار صاحبها .
فـ « صاحبها » مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من الخبر ، فلا يجوز

استتروا وجوبا تقديره « هو » جرير : مبتدأ . خاله : خبر ومضاف إليه . والجملة من المبتدأ والخبر في
حقل نصب خبر كان . والجملة من كان واسمها وخبرها ، في محل رفع خبر عن المبتدأ وهو « من » على
الراجع ، والرابط الضمير في « خاله » . ينل : فعل مضارع مجزوم بمن جوابها ، وعلامة جزمه السكون .
وقاعله « هو » . البلاء : مفعول ينل ، يكرم : معطوف على ينل . وقاعله « هو » يرجع إلى « من » أيضا
الأخوالا : مفعوله . ويصح أن يكون الفعل « يكرم » مبنى للمجهول ، وعلى ذلك فيقال إن « الأخوالا »
متصوب بنزع الخافض ، أي للأخوال . أو متصوب على التمييز على مذهب السكوفيين الذين لا يشترطون
تثنيته .

الشاهد في قوله : « خالي لأنت » حيث قدم الخبر على المبتدأ الذي دخلت عليه لام الابتداء لعلها
وكان الواجب تأخيرها ، لأن لام الابتداء لها صدر الكلام ، وتقديم الخبر عليها يخرجها عما فستحقه ،
وهو مفعول ، فقليل إن أصله « لخالي أنت » فأخزت اللام للشم ، وقيل إنها زائدة .

تأخير الخبر ، نحو : صاحبها في الدار ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . وهذا مراد المصنف بقوله : « كذا إذا عاد عليه مضمرا » البيت ، أى كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمرا مما يخبر بالخبر عنه ، وهو المبتدأ ، فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحة ، لأن الضمير في قولك « في الدار صاحبها » ، إنما هو عائد على جزء من الخبر ، لا على الخبر ، فينبغي أن تقدر مضافا محذوفا ، في قول المصنف « عاد عليه » التقدير : « كذا إذا عاد على ملايسه » ، ثم حذف المضاف الذي هو ملابس ، وأقيم المضاف إليه ، وهو « الهاء » مقامه ، فصار اللفظ « كذا إذا عاد عليه » ومثل قولك « في الدار صاحبها » ، قولهم « على التمرة مثلها زيدا » ومنه قول الشاعر :

٥٧ - أهابك إجلالا ، وما بك قدرة

على ولكن ملء عين حبيبها

ف«حبيبها» مبتدأ مؤخر ، « وملء عين » خبر مقدم . ولا يجوز تأخيرها ، لأن الضمير المتصل بالمبتدأ وهو « ها » عائد على عين ، وهو متصل بالخبر . فلو قلت « حبيبها ملء عين » عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

وقد جرى الخلاف في جواز « ضرب غلامه زيدا » مع أن الضمير فيه عائد على متأخر

٥٧ — من الطويل ، قاله نصيب بن رباح الأكر ، وكان عبدا أسود ، شاعرا إسلاميا حجازيا من شعراء بني أمية . وامثال بالغة وحسن السيرة ، ولم يشب قط إلا بامرأته ، وبعد هذا البيت ، قوله : وما هجرتك النفس أنك عندها قليل ولكن قل منك نصيبها

المعنى : أخافك تحرد الإجلال والتعظيم ، لا لاقتدارك على ، ولكن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل المهابة . فالسبب في الإجلال ، ملء العين بالحبيب .

الإعراب : أهابك : فعل مضارع وفاعله أنا ، وكاف الخطاب مفعوله . إجلالا : مفعول لأجله أو مفعول مطلق ، لأن معنى « أهابك » أجلك لأن من هاب أحدا فقد أجله . أو منصوب على الحال من الضمير المستتر في « أهابك » بمعنى « محلا » . وما : الواو للحال من الكاف . ما : نافية . بك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم . قدرة : مبتدأ مؤخر . على : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقدرة : أى ومائتت بك قدرة تطرأ منك على ، ولكن : الواو للعطف . لكن : حرف استدراك . ملء : خبر مقدم . عين : مضاف إليه . حبيبها : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه .

الشاهد في قوله : « ملء عين حبيبها » حيث قدم الخبر على المبتدأ وجوبا ، إذ لو أخره عنه لزم عليه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لا يجوز .

لفظاً ورتبة ، ولم يجر خلاف فيما أعلم في منع « صاحبها في الدار » ، فإ الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر فليأمل ، والفرق بينهما : أن ما عاد عليه الضمير ، وما اتصل به الضمير ، اشتراكاً في العامل في مسألة « ضرب غلامه زيدا » بخلاف مسألة « صاحبها في الدار » ، فإن العامل فيما اتصل به الضمير ، وما عاد عليه الضمير مختلف .

الثالث : أن يكون الخبر له صدر الكلام ، وهو المراد بقوله : « كذا إذا يستوجب التصديرا » نحو : أين زيد ؟ « فزيد » مبتدأ مؤخر ، « وأين » : خبر مقدم ، ولا يؤخر فلا يقول : زيد أين ، لأن الاستفهام له صدر الكلام . وكذلك « أين من علمته نصبراً ؟ » : « فأين » خبر مقدم ، « ومن » مبتدأ مؤخر ، « وعلمته نصبراً » صلة « من » .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصوراً ، نحو : إنما في الدار زيد ، وما في الدار إلا زيد ، ومثله « ما لنا إلا اتباع أحملنا » .

وَحَدَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا

تَقُولُ « زَيْدٌ » بَعْدَ « مَنْ » عِنْدَ كَمَا ؟

وَفِي جَوَابِ كَيْفُ « زَيْدٌ ؟ » قُلْ : « دَفَّ »

فَزَيْدٌ اسْتَعْنَى عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دل عليه دليل جوازاً أو وجوباً . فذكر في هذين البيتين الحذف جوازاً . فمثال حذف الخبر أن يقال : مَنْ عندك ؟ فتقول : زيد ، التقدير : زيد عندنا . ومثله ، في رأى ، « خرجت فإذا السبع » ، التقدير : فإذا السبع حاضر . قال الشاعر :

٥٨ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُتَخَلِّفٌ

٥٨ - من المنسرح : قاله قيس بن الخطيم ، شاعر مخضرم ، توفي بهذه فتح مكة .

المعنى : نحن راضون بما عندنا ومختارون له ، وأنت كذلك ، والرأي بيننا مختلف ، لأن كلانا له عقل وتبدير مخالف لكل الآخر وتديبه .

الإعراب : نحن ، مبتدأ . بما : الباء حرف جر . وما : اسم موصول بمعنى الذي ، مبنى على السكون في محل جر ، والجار والخبر متعلق بمحذوف تقديره « راضون » خبر المبتدأ . عندنا : عند ظرف مكان

التقدير : نحن بما عندنا راضون .

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : كيف زيد ؟ فتقول : صحيح ، أى هو صحيح ، وإن شئت صرحت بكل واحد منهما ، فقلت : زيد عندنا ، وهو صحيح . ومثله قوله تعالى : « من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليه » أى من عمل صالحا ، فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليه .

قيل ، وقد يحذف الجزآن ، أعني المبتدأ والخبر ، للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : « واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن » أى فعدتهن ثلاثة أشهر .

فحذف المبتدأ والخبر وهو « فعدتهن ثلاثة أشهر » لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذفنا لوقوعهما موقع مفرد . والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : واللاتى لم يحضن كذلك وقوله : « واللاتى لم يحضن » معطوف على « واللاتى يئسن » . والأولى أن يمثل بنحو قولك : نعم ، فى جواب ، أريد قائم ؟ إذ التقدير : نعم ، زيد قائم .

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ	حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ إِذَا اسْتَقَرَّ
وَبَعْدَ وَأَوَّ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعَ	كَيْثَلٌ : كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ
وَقِيلَ حَالٌ لَا يَكُونُ خَيْرًا	عَنِ الَّذِي خَيْرُهُ قَدْ أَضْمَرَا
كَضَرْبِ الْعَبْدِ مُسَيِّئًا وَأَتَمَّ	تَبَيَّنَى الْحَقُّ مَنُوطًا بِالْحِكْمِ

حاصل ما فى هذه الآيات ، أن الخبر يجب حذفه فى أربعة مواضع :

الأول : أن يكون خبرا للمبتدأ بعد «لولا» نحو : لولا زيد لأنتك ، التقدير : لولا زيد موجود .

ثاني : محذوف تقديره « وجد » صلة ما ، والمائد الضمير المستتر فى وجد الواقع نائب فاعل لوجد . فإضاف إلى . وأنت : الواو للعطف . أنت مبتدأ . ما : جار ومجرور متعلق براض . متعلق وعند متعلق بمحذوف صلة « ما » والكاف مضاف إليه . راض خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين منع ظهورها الثقل . والرأى : الواو للحال من الخبر . الرأى : مبتدأ مختلف : خبره مرفوع ، وسكن الشعر .

الثالث : قوله : « نحن بما عندنا » حيث حذف خبر المبتدأ وهو « راضون » وهو متعلق بقليل . والكثير المحذوف من الثانى لدلالة الأول عليه .

لأثبتك . واحترز بقوله « غالباً » مما ورد ذكره شذوذا كقول الشاعر :
 ٥٩ - لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتَ إِلَيْكَ مَعَدُّ بِالْمَقَالِيدِ
 « فعمر » مبتدأ ، « وقبله » خبر . وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من
 أن الحذف بعد « لولا » واجب إلا قليلاً هو طريقة لبعض النحويين .
 والطريقة الثانية : أن الحذف واجب دائماً ، وأن ماورد من ذلك بغير حذف في
 الظاهر مؤول .

والطريقة الثالثة : أن الخبر إما أن يكون كونا مطلقاً ، أو كونا مقيداً . فإن كان كونا
 مطلقاً ، وجب حذفه ، نحو : لولا زيد لكان كذا ، أى لولا زيد موجود . وإن كان كونا
 مقيداً ، فلما أن يدل عليه دليل ، أو لا ، فإن لم يدل عليه دليل ، وجب ذكره ، نحو : لولا
 زيد محسن . إلى ما أتيت . وإن دل عليه دليل ، جاز إثباته وحذفه ، نحو أن يقال : هل
 زيد محسن إليك ؟ فنقول : لولا زيد هلكت ، أى لولا زيد محسن إلى . فإن شئت
 حذف الخبر ، وإن شئت أثبتته . ومنه قول أبي العلاء المعري :

٦٠ - يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ۖ فَكَلَوْلَا الْغِمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَلَا

٥٩ — من البسيط ، نسب لأفصح بين يسار مولي بئى أسد ، شاعر مخضرم ، وقيل لغيره .

ومعناه : لولا ظم إليك زيد ، وظلم جدك عمر بن هيرة ، لأطاعتك قبيلة معد ، وولتلك أمرها .
 الإعراب : لولا حرف امتناع لوجود ، فيها معنى الشرط . أبوك : مبتدأ ومضاف إليه . وخبره
 محذوف وجوبا تقديره : قد ظلم الناس في ولايته . والجملة شرط لولا . ولولا : الواو للعطف . لولا سبق
 إمرأها . قبله : ظرف زمان ، ومضاف إليه متعلق بتقديره « قد ظلم الناس في ولايته » خبر مقدم .
 فهو وإن كان الخبر محذوفاً كما سبق ، لكن معموله مذكور ، ومأثرت لمعمول الخبر ، يثبت للخبر . فكان الخ
 مذكور ، عمر : مبتدأ مؤخر . وجملة « قبله عمر » شرط لولا الثانية . ألق : فعل ماض والتاء التانيث . إليك
 متعلق به . معه : فاعل ألق . بالمقاليد : جار ومجرور متعلق بالقت . وجملة « ألق » جواب لولا الأولى ، وحذف جواب
 الثانية للدلالة عليه بجواب الأولى .

الشاهد في قوله : « ولولا قبله عمر » حيث أظهر فيه خبر المبتدأ بعد لولا شذوذاً ، إذ الواجب حذفه
 بعدما علم به وسد جراحها مسده .

وفيه شاهد آخر وهو أنه حذف الخبر بعد « لولا » الأولى وجوبا .

٦٠ — من البسيط ، قاله أبو العلاء المعري . وهو لا يحتاج بشعره ، والمراد هنا مجرد التمثيل

لا الاستشهاد .

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب .

الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نصا في اليمين ، نحو : لعمرك لأفعلن ، التقدير : لعمرك قسمي . « فعمرك » مبتدأ ، « وقسمي » خبره .

ولا يجوز التصريح به . قبل ومثله : يمين الله لأفعلن ، التقدير : يمين الله قسمي . وهو لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبرا لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير : قسمي يمين الله بخلاف «لعمرك» ، فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا ، لأن لام الابتداء قد دخلت عليه وحققها المدخول على المبتدأ .

فإن لم يكن المبتدأ نصا في اليمين ، لم يجب حذف الخبر ، نحو : عهد الله لأفعلن ، التقدير : عهد الله على ، « فعهد الله » مبتدأ ، « وعلى » خبره . ولك إثباته وحذفه .

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ « واو » هي نص في المعية ، نحو : كل رجل وضيعته . « فكل » مبتدأ ، وقوله « وضيعته » معطوف على « كل » والخبر محذوف ، والتقدير : كل رجل وضيعته مقترنان : ويقدر الخبر بعد « واو المعية » .

وقيل لا يحتاج إلى تقدير الخبر ، لأن معنى « كل رجل وضيعته » : كل رجل مع ضيعته . وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر . واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح .

المعنى : هذا السيف تلوب منه السيوف القواطع خوفا وفزعا وهي في أعقادها . ولولا أن أعقادها تحبسها وتمتصها من السيلان ، لسالت وجرت من شدة خوفها من المملوح وهوسيف الدولة الحمداني . الإعراب : يذيب : فعل مضارع مرفوع . الرعب : فاعله . منه : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « صادرا » حال من الرعب . كل : مفعول يذيب . غضب : مضاف إليه . فلولا : -الفاء للعطف . لولا : حرف امتناع لوجود يتضمن معنى الشرط . الغمد : مبتدأ . يمسكه : فعل وفاعل ومفعول به . والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الغمد . والجملة من المبتدأ والخبر شرط لولا : لسالا : اللام واقعة في جواب « لولا » . سال : فعل ماضٍ مبني على الفتح والالف للإطلاق . والفاعل هو يعود على « كل غضب » .

الشاهد في قوله : « لولا الغمد يمسكه » حيث أثبت الخبر بعد لولا ، وهو جائز لدلالة المبتدأ عليه ، لأن من شأن الغمد أن يمسك السيف . وقد ورد كل هذا في شعر العرب ، مثال ذلك قول الشاعر :
لولا زهير جفاني كنت مبتدرا ولم أكن جافحا للملح لو جنحوا

فلان لم تكن الواو نصا في المعية ، لم يحذف الخبر وجوبا ، نحو : زيد وعمرو قائمان .
الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مصدرا وبعده حال سدت مسد الخبر ، وهي لا تصلح
أن تكون خبرا ، فيحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسده . وذلك نحو : ضربني العبد مسيئا
« فضرني » مبتدأ « والعبد » معمول له ، « ومسيئا » حال سدت مسد الخبر ، والخبر محذوف وجوبا
والتقدير : ضربني العبد إذا كان مسيئا ، إن أردت الاستقبال . وإن أردت الماضي ، فالتقدير :
ضربني العبد إذا كان مسيئا . « فسيئا » حال من الضمير المستتر في « كان » المفسر بالعبد .
« وإذا كان » أو « إذ كان » ظرف زمان نائب عن الخبر .

وثبه المصنف بقوله : « وقبل حال لا يكون خبرا » على أن المحذوف مقدر قبل الحال
التي سدت مسد الخبر كما تقدم تقريره .

واحترز بقوله : « لا يكون خبرا » عن الحال التي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ
المذكور ، نحو ما حكى الأخفش « رحمه الله » من قولهم : زيد قائما . « فزيد » مبتدأ ،
والخبر محذوف . والتقدير : ثبت قائما . وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا . فتقول : زيد
قائم ، فلا يكون الخبر واجب الحذف بخلاف « ضربني العبد مسيئا » فإن الحال فيه لا تصلح أن
تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها : فلا تقول : ضربني العبد مسيئا ، لأن الضرب لا يوصف
بأنه مسيئا .

والمضاف إلى هذا المصنف ، حكمه كحكم المصنف ، نحو : أتم تبيني الحق منوطا
بالحكم فـ « أتم » مبتدأ ، و « تبيني » مضاف إليه ، و « الحق » مفعول « تبيني »
« ومنوطا » حال سدت مسد خبر « أتم » والتقدير : أتم تبيني الحق إذا كان أو إذ كان
منوطا بالحكم .

ولم يذكر المصنف المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا ، وقد عدها في غير هذا
الكتاب ، أربعة :

الأول : النعت المقطوع إلى الرفع في : مدح نحو ، مررت بزيد الكريم . أو ذم ، نحو :
مررت بزيد الخبيث . أو ترحم ، نحو : مررت بزيد المسكين . فالمبتدأ محذوف في هذه
المثل ونحوها وجوبا ، والتقدير : هو الكريم ، وهو الخبيث ، وهو المسكين .

الموضع الثاني : أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بش نحو : نعم الرجل زيد ،
ويش الرجل عمرو . فـ « زيد » و « عمرو » خبران لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : هو
زيد ، أي المدحوح ، وهو عمرو ، أي المذموم .

الموضع الثالث : ما حكى الفارسي من كلامهم : في ذمّي لأفعلن : « في ذمّي » خبر
لمبتدأ محذوف واجب الحذف ، والتقدير : في ذمّي يمين ، وكذا ما أشبهه ، وهو ما كان
الخبر فيه صريحاً في القسم .
الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل . نحو : صبر جميل ،
التقدير : صبري صبر جميل : « صبري » مبتدأ و « صبر جميل » خبره . ثم حذف المبتدأ
الذي هو « صبري » وجوبا .

وَأَخْبَرُوا بِأَشْيَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ : كَهُمْ سَرَّاءُ شُعْرًا
اختلف النحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو : زيد قائم
ضاحك . فذهب قوم ، منهم المصنف ، إلى جواز ذلك ، سواء كان الخبران في معنى خبر
واحد ، نحو : هذا حلو حامض ، أى مُزٌّ ، أم لم يكونا كذلك كالمثال الأول .
وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد . فإن
لم يكونا كذلك تعين العطف . فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف ، قدر له مبتدأ
آخر . كقوله تعالى : « وهو الغفور اللودود ذو العرش المجيد » .
وقول الشاعر :

٦١ - مَنْ يَكُ ذَا بَيْتٍ فَهَذَا بَيْتِي مَقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشَشَى

٦١ — من الرجز ، قاله رؤبة . البيت : الطيلسان أو الثوب . ومعناه : من يك صاحب طيلسان يحفظه من الحر والبرد ،
خالفه . لأن هذا الطيلسان يكتفي لقيظي وصيفي وشتائي ، فأحفظ به أيضاً نفسي من الحرارة والبرودة .
الإعراب : من شرطية مبتدأ . يك : فعل مضارع مجزوم بمن ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون
على التنوين المحذوف للشعر . واسمها ضمير تقديره « هو » يعود على « من » . ذا : خبر « يك » منصوب بالالف
خبرية عن الفتحمة لأنه من الأسماء الخمسة . بيت : مضاف إليه . وحلقة « يك » في محل رفع خبر للمبتدأ « من »
الشرطية . وجوابها محذوف تقديره ، « فأنا مثله » . فهذا : الفاء للتعليل ، ها : حرف تنبيه ، ذا : اسم
لإشارة مبتدأ . بي : خبر ومضاف إليه . مقيط مصيف مشى : أخبار عنه . وقيل يقدر لكل واحد مبتدأ ،
أى : أنا مقيط ، أنا مصيف ، أنا مشى .
الشاهد في قوله : « فهذا بي الخ » حيث تعددت فيه لفظاً ومعنى الأخبار التي ليست في معنى خبر واحد
بغير عطف . وبعضهم يقدر مبتدآت لهذه الأخبار المتعددة .

وقوله :

٦٢ - يَنَامُ بِأَحَدَيْ مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَابِي فَهُوَ يَقْظَانُ نَامٌ
وزعم بعضهم أنه لا يتعدد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد . كأن يكون الخبران
مثلا مفردين ، نحو : زيد قائم ضاحك . أو جملتين نحو : زيد قام ضحك . فأما إذا كان
أحدهما مفردا ، والآخر جملة ، فلا يجوز ذلك . فلا تقول : زيد قائم ضحك ، هكذا
زعم هذا القائل . ويقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا . ومنه
قوله تعالى : « فإذا هي حية تسعى » جوزوا كون « تسعى » خبرا ثانيا . ولا يتعين ذلك لجواز
كونه حالا .

٦٢ — من الطويل ، قاله حميد بن ثور الحلالي من قصيدة طويلة يصف بها الذئب . وقبله :
وبت كنوم الذئب في ذى حفيظة أكلت طعاما دونه وهو جائع
المعنى : زعم العرب أن الذئب لحرسه وحذره ، إذا نام أخفض عينه وترك الأخرى مفتوحة ، حتى إذا
دعه خطر تنبه إليه وأسرع هاربا . فهو نائم ومستيقظ في وقت واحد .
الإعراب : ينام : فعل وفاعله يعود على الذئب المحذوف الواقع مبتدأ . وجملة ينام في محل رفع خبر
المبتدأ . بإحدى : جار ومجرور متعلق بينام . مقليته : مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى . والنون
المحذوفة للإضافة عوض عن التثنية في الاسم المفرد . والضمير في مقليته ، مضاف إليه . ويتق : الواو
المعطف . يتق : فعل مضارع وفاعله . بأخرى : جار ومجرور متعلق بيقظ . المنايا : مفعول به ليتق .
فهو : الفاء السببية . هو : مبتدأ . يقظان : خبر أول . نائم : خبر ثان : أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره
« وهو نائم » . والمناسيب للقصيدة « حاجج » لأنها كلها عينية .

الشاهد في قوله : « يقظان نائم » وهو كالسابق . ولكن الخبر هنا تعدد لفظا ومعنى ، لأن المراد
يقظان من ناحية ، ونائم من ناحية أخرى . ولك أن تجعله ما تعدد فيه الخبر لفظا فقط ، بناء على أن المراد بين
اليقظان والنائم ، أى اجتماع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم ، كما في قولك : هذا مر ، أى يصلح بين
الحلاوة والحموضة .

كان وأخواتها

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ
كَكَانَ ، ظَلَّ ، بَاتَ ، أَضْحَى ، أَصْبَحَا
أَمْسَى ، وَصَارَ ، لَيْسَ ، زَالَ ، بَرَحَا
فَتَى ، وَانْفَكَ ، وَهَدَى الْأَرْبَعَةُ لَشِبْهِه نَقْيَ أَوْ لِنَقْيِ مُتْبِعَهُ
وَمِثْلُ كَانَ : دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دَرَاهِمًا
لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر ، شرع في ذكر نواسخ الابتداء ، وهي قسمان
أفعال ، وحروف .

فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن وأخواتها .

والحروف : ما وأخواتها ، ولا إلى لنقي الجنس ، وإن وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر « كان وأخواتها » وكلها أفعال اتفاقا ، إلا ليس ، فذهب الجمهور
إلى أنها فعل ، وذهب الفارسي في أحد قوليه ، وأبو بكر بن شقير في أحد قوليه ،
إلى أنها حرف ، وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره . ويسمى المرفوع بها اسما لها ،
والمنصوب بها خبرا لها .

وهذه الأفعال قسمان :

منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، وهي كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح
وأمسى ، وصار ، وليس .

ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط ، وهو قسمان :

القسم الأول : ما يشترط في عمله أن يسبقه نقي لفظا أو تقديرا ، أو شبه نقي ، وهو
أربعة : زال ، وبرح ، وفَتَى ، وانفك .

فثالث النقي لفظا : ما زال زيد قائما .

ومثاله تقديرا قوله تعالى : « قالوا تالله تفنؤ تذكر يوسف » ، أي لا تفنؤ ، ولا يحذف

الثاني معها قياسا إلا بعد القسم ، كآية الكريمة . وقد يشذ الحذف بدون القسم كقول

للشاعر :

٦٣ - وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتظقا مجيدا
 أي لا أبرح منتظقا مجيدا ، أي : صاحب نطاق وجواد ما أدام الله قومي . وعنى بذلك
 أنه لا يزال مستغنيا مابق له قومه وهذا أحسن ما حمل عليه البيت :
 ومثال شبه النفي ، والمراد به ، النهي ، كقولك : لا تنزل قائما . ومنه قوله :
 ٦٤ - صاح شمر ولا تنزل ذاكر الموت
 ت ، فتسبانه ضلال مبين

٦٣ — من الوافر ، قاله خلد أش بن زهير .

المعنى : لا يزال بحمد الله مدة حياة قومي ، أجيء القول ، مستمدا من مجدهم القدرة على الفخر بهم
 والتعنى بمناقبهم .

الإعراب : وأبرح أصلها « ولا أبرح » الوار : حسب ما قبلها . لا : نافية . أبرح : فعل مضارع
 ناقص من أخوات كان . واسمها ضمير تقديره « أنا » . ما : مصدرية ظرفية . أدام : فعل ماض بإلته قاعلة .
 قومي : مفعوله ومضاف إليه . بحمد : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم « أبرح » أي وأبرح حالة
 كوفي جامدا على ذلك . حمد : مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه . منتظقا مجيدا : خبران عن قوله « أبرح »
 بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر في هذا الباب . أو الثاني نعمت للأول بناء على مقابله .
 الشاهد في قوله : « وأبرح » حيث علمت لأنها مسبوقة بالنفي تقديرا كما سبق ، وهو شاذ ، لأن النافي
 لا يحذف معها كزوال وإفك وقى ، إلا بعد القسم .

وقال بعض النحاة : إن أبرح في البيت غير منفي في التقدير فالمرغوع فاعل ، والمنصوب حال .
 ومعناه : استغنى بحمد الله عن أن أكون منتظقا مجيدا ما أدام قومي ، لأنهم يكفونني ذلك . وهل هذا
 فلا شاهد فيه .

٦٤ — من الخفيف ، لم يعلم قائله .

ومعناه : استمد يا صاحبي للموت ولا تترك ذكره أصلا ، لأن نسيانه زلل ظاهر عن طريق الرشاد ،
 وحذول بين عن منهج الاستقامة والسداد .

الإعراب : صاح : منادى مرغم ، وحرف النداء محذوف ، والتقدير : يا صاحبي ، والتعظيم هنا شاذ
 لأنه ليس بعلم بل هو صفة ، فإذا كان أصله « صاحب » فيكون مبنيا على النعم على الحرف المحذوف أو الخيم
 في محل نصب على لغة من ينتظر ذكر الحرف المحذوف . أو مبني على النعم على الحرف المذكور في محل نصب
 على لغة من لا ينتظر . ويمكن أن يقال إنه مرغم « صاحبي » وحينئذ يكون منصوبا بفتحة مقدرة على ما قبل
 ياء التكلم منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . وياء التكلم : مضاف إليه . ولكن إذا كان
 صاح مرغم صاحب ، ففيه شذوذ واحد ، وهو كونه غير علم . وإذا كان مرغم « صاحبي » ففيه شذوذان : كونه
 غير علم ، وكونه مضافا . شمر : فعل أمر ، والفاعل « أنت » والمتعلق محذوف ، أي الموت . ولا : الواو
 المنطقت . لا : ناهية . نزل : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية . واسمها ضمير مستتر فيها وجوبا تقديره

والدعاء ، كقولك : لا يزال الله محسنا إليك . وكقول الآخر :
٦٥ - ألا يا أسلمي ياداري على البيت ولا زال منتهلا بجرا عاتك القطر

وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله : « وهذي الأربعة » إلى آخر البيت :

القسم الثاني : ما يشترط في عمله أن يسبقه « ما » المصدرية الظرفية : وهو « دام »
كقولك : أعط مادمت مصيبادرهما . أى أعط مدة دوامك مصيبا درهما . ومنه قوله تعالى :
« وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا » أى : مدة دوامى حيا .

ومعنى « ظل » اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا . ومعنى « بات » : اتصافه به ليلا .
و « أضحى » : اتصافه به في الضحى . و « أصبح » اتصافه به في الصباح . و « أمسى »
اتصافه به في المساء . ومعنى « صار » : التحول من صفة إلى صفة أخرى . ومعنى « ليس » :
النتي وهي عند الإطلاق لنتي الحال ، نحو ليس زيد قائما ، أى الآن ، وعند التقييد بزمن
على حسبه ، نحو : ليس زيد قائما غدا .

« أنت » ذاكرة : خبرها الموت : مضاف إليه . فتسببه : الفاء لتعليل ، نسبائه : مبتدأ ومضاف إليه
خلال خبر المبتدأ . مبين صفة ضلال ، مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد في قوله : « ولازل » حيث أجراها بحرى « كان » في رفع المبتدأ ونصب الخبر ، لتقدم
شبه النتي وهو النسي عليها إذ شرط عملها كأخواتها أن لا تفارق النتي أو شبهه .

٦٥ — من الطويل ، قاله ذو الرمة غيلان .

والمنحى : يدعو الشاعر لدار منى بالسلامة والخلاص من صروف الدهر التي تلبسها حتى تتلاشى وتفتنى ،
ويأن المطر يستمر منسكبا في جرعائها أي يحيط بها من الرمال حتى تصبح خضرة وطبة ؛ ولا يهاب عليه بأن
هوام المطر يؤدي إلى التلف ، لأنه قدم الاحتراس في قوله « أسلمي » .

الإعراب : ألا : أداة استفتاح وتنبية . يا : حرف نداء ، والمنادى محذوف تقديره « يا هذه » مثلا
« يا » حرف نداء . هذه : منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء
الأصل في محل نصب . أو يا : حرف تنبيه مؤكد للحرف « ألا » الاستفتاحية . أسلمي : فعل أمر مبنى
على حذف النون والياء فاعله . ياداري : مضاف إليه ويجرور مفتحة نيابة عن السكرة
لأنه ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي . على الليل : جار ومجرور متعلق بقوله « أسلمي » . ولا : الواو
المطفة : لا : نافية لفظا دعائية معنى . زال : فعل ماض ناقص من أخوات كان . منهل : خبرها مقدم
يجر عاتك : جار ومجرور متعلق بقوله : « منهل » . القطر : اسمها مؤخر .

الشاهد في قوله : « ولا زال » حيث أجراها بحرى كان في عملها الرفع والنصب لوجود الشرط وهو
تقدم شبه النتي ، وهو الدعاء عليها .

ومعنى « مازال » وأخواتها ، ملازمة الخبر الخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال ،
نحو : مازال زيد ضاحكا . وما زال عمرو أزرق العينين . ومعنى « دام » : بقي واستمر .

وغير ماضٍ مثلهُ قد عملا إن كان غير الماض منه استعملنا
هذه الأفعال قسما :

أحدهما : ما يتصرف ، وهو ما عدا ليس ودام .

والثاني : ما لا يتصرف وهو : ليس ودام .

ففيه المصنف بهذا البيت ، على أن ما يتصرف من هذه الأفعال ، يعمل غير الماضي منه
عمل الماضي . وذلك هو المضارع ، نحو : يكون زيد قائما . قال الله تعالى : « ويكون
الرسول عليكم شهيدا » .

والأمر نحو : كونوا قائمين بالقسط . قال الله تعالى : « كونوا حجارة أو حديدًا » .

واسم الفاعل نحو : زيد كأن أخاك . قال الشاعر :

٦٦ - وما كل من يبدي البشاشة كائنا

أخاك إذا لم تلقه لك منجدا

٦٦ — من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : ليس أخوك الذي يقابلك بوجه ضاحك ، ونحيا طلق ، فهذا لا يكنى ، وإنما أخوك الحق
هو الذي يساعدك في وقت الشدة ، ويعينك في ساعة الضيق .

الإعراب : وما : الواو حسب ما قبلها . ما : نافية بمعنى ليس . كل : اسمها . من : اسم موصول
بمعنى الذي مضاف إليه . يبدي : فعل وفاعله . البشاشة : مفعول به . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة
الموصول . كائنا : خبر . « ما » يعمل عمل كان الناقصة . واسم « كائنا » مستتر تقديره هو . أخاك : خبر
كائنا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف مضاف إليه . إذا : ظرف
لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط . لم : حرف نفي وجزم وقلب . تلقه : فعل مضارع مجزوم
بلم وعلامة جزمه حذف الياء وفاعله « أنت » والضمير في « تلقه » مفعول به أول . لك : جار ومجرور متعلق
بمنجدا . منجدا : مفعول ثان للفعل « تلقى » . والجملة فعل الشرط ، والجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه ،
أى : فاكل من الخ .

الشاهد في قوله : « كائنا أخاك » حيث أجراه مجرى كان الناقصة في عمله للرفع والنصب ليكون

اسم فاعل منها

والمصدر كذلك . واختلف في « كان » الناقصة : هل لها مصدر أم لا ؟ والصحيح أن لها مصدرا . ومنه قول الشاعر :

٦٧ - بَبَذَلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَسَى

وَكُونُكَ إِنَاءُهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وما لا يتصرف منها ، وهو : دام ، وليس ، وما كان النفي أو شبه شرط فيه ، وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر .

وفي جميعها تَوْسُطَ الْخَبَرِ أَجَزُ وَكُلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرَ مراده أن أخبار هذه الأفعال ، إن لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه ، يجوز توسطها بين الاسم والفعل . فمثال وجوب تقديمها على الاسم ، قولك : كان في الدار صاحبها ، فلا يجوز هاهنا تقديم الاسم على الخبر ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم ، قولك : كان أخي رفيقي ، فلا يجوز تقديم « رفيقي » على أنه خبر ، لأنه لا يعلم ذلك ، لعدم ظهور الإعراب .

ومثال ما توسط فيه الخبر ، قولك : كان قائما زيد . قال الله تعالى : « وكان حقا علينا نصر المؤمنين » .

وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره ، يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور . ونقل صاحب الإرشاد خلافا في جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ،

٦٧ — من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : أن الإنسان لا يجوز فضيلة السيادة والشرف في قومه ، إلا بالسباحة والعطاء ، والصفتح عن الجاني والستر عليه . ومن الجهل عليك أن تتصف بفضيلتي السكرم والحلم .

الإعراب : ببذل : جار ومجرور متعلق بساد ، وقدم عليه للحصر . حلم : معطوف على ببذل . ساد : فعل ماضٍ في قومه . جار ومجرور ، متعلق به ، ومضاف إليه . الفتى : فاعل للفعل « ساد » . وكونك الواو للعطف . كون : مبتدأ يعمل عمل كان الناقصة . والكاف : مضاف إلى كون ، وهي في نفس الوقت اسمها . فهي في محل جر بالإضافة ، وفي محل رفع اسم كون . إياه : خبر « كون » مبنى على السكون في محل نصب والماء مضاف إليه . عليك جار ومجرور متعلق بيسير . يسير : خبر « كون » .

الشاهد في قوله : « وكونك إياه » حيث دل على أن كان الناقصة لها مصدر يعمل عملها ، وهو صحيح .

والصواب جوازه . قال الشاعر :

٦٨ - سَلَىٰ إِن جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ

فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلُولٌ

وذكر ابن معطي أن خبر « دام » لا يتقدم على اسمها ، فلا تقول ، لا أصبحك

ما دام قائما زيد . والصواب جوازه . قال الشاعر :

٦٩ - لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ

لَدَائِهِ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

وأشار بقوله : « وكل سبقه دام حظز » إلى أن كل العرب ، أو كل النحاة ، منع سبق

خبرا « دام » عليها . وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على « ما » المتصلة بها نحو :

لا أصبحك قائما ما دام زيد ، فسلم .

وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على « دام » وحدها ، نحو : لا أصبحك ما قائما دام

زيد ، وعلى ذلك حملة ولده في شرحه ، ففيه نظر . والذي يظهر أنه لا يمنع تقديم خبر

٦٨ — من الطويل ، قاله السموأل بن عاديات يخاطب امرأة خطيبها هو وآخر ، فمالت للأخر

فخاطبها بهذا البيت .

معناه : سلى الناس عنا . ونعم إن جهلت حالنا وحالهم ، لأن العالم بالشيء والجاهل به ليسا متوحيين .

الإعراب : سلى ، فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل . إن : حرف شرط جازم . جهلت :

فعل ماض مبني على السكون ، والياء ضمير المخاطبة فاعله مبني على السكرة في محل رفع . ومفعوله محذوف .

تقديره : « حالنا وحالهم » . الثاني : مفعول لقوله « سل » عنا : متعلق بسلى . منهم : متعلق بسلى المحذوفة

لدلالة الفعل الأول عليها . والميم ، في منهم ، ميم الجمع . وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أي

فلسي الخ . فليس : الفاء للتعليل . ليس : فعل ماض ناقص من أخوات كان الناقصة . سواء : خبرها مقدم .

عالم : اسمها مؤخر . جهول : معطوف على « عالم » .

الشاهد في قوله : « فليس سواء عالم وجهول » حيث وسط الخبر بين ليس واسمها ، وهو جائز .

٦٩ — من البسيط ، لم يعرف قائله .

ومعناه : لالة الحياة ما دام ذكر الكبير وما يرتب عليه من ضعف وهجر ، وذكر الموت ، وينفص

علينا ميتتنا .

الإعراب : لا : نافية للجنس تعمل عمل إن . طيب : اسمها مبني على الفتح في محل نصب . فليس : خبر

ومحذوف متعلق بمحذوف تقديره « حاصل » خبرها . ما : مصدرية ظرفية . دامت : فعل ماض ناقص

والياء لتأنيث . منغصة : خبرها مقدم . لذاته : اسمها مؤخر والهاء : مضاف إليه ضمير مبني على الضم في محل جر .

بادكار : جار ومجرور متعلق بمنغصة . الموت : مضاف إليه . الحرم : معطوف على الموت .

الشاهد في قوله : « ما دامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر « دام » على اسمها وهو جائز .

« دام » على « دام » وحدها . فنقول : لا أصبحك ما قائما دام زيد ، كما نقول : لا أصبحك ما زيدا كلمت .

كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ *** فَجِئْتُ بِهَا مَتَلُوءَةً لَا تَالِيَةَ
يعنى أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على « ما » النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان :
أحدهما : ما كان النفي شرطا في عمله ، نحو : « ما زال » وأخواتها . فلا نقول : ما زال زيد . وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس .

والثاني : ما لم يكن النفي شرطا في عمله ، نحو : ما كان زيد قائما . فلا نقول : قائما ما كان زيد . وأجازه بعضهم . ومفهوم كلامه ، أنه إذا كان النفي بغير « ما » يجوز التقديم فنقول : قائما لم يزل زيد ، ومنطلقا لم يكن عمرو ، ومنعهما بعضهم . ومفهوم كلامه ، أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده ، إذا كان النفي بـ « ما » نحو : ما قائما زال زيد . وما قائما كان زيد ، ومنعه بعضهم .

وَمَنْعُ سَبَقِ خَيْرٍ لَيْسَ اصْطِفَى وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفَى
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي فَتَى ، لَيْسَ ، زَالَ ، دَائِمًا قُنِيَ
اختلف النحويون في جواز تقديم خبر « ليس » عليها ، فذهب الكوفيون ، والمبردة والراجح ، وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف ، إلى المنع .
وذهب أبو علي الفارسي ، وابن برهان ، إلى الجواز ، فنقول : قائما ليس زيد . واختلف النقل عن سيوييه . فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع .

ولم يرد من لسان العرب تقدم خبر « ليس » عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقديم معمول خبرها عليها ، كقوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » .
وبهذا استدلل من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره : أن « يوم يأتيهم » معمول الخبر الذي هو « مصروفا » وقد تقدم على « ليس » .

قال : ولا يتقدم معمول إلا حيث يتقدم العامل .
وقوله : « وذو تمام ألخ » معناه : أن هذه الأفعال ، انقسمت إلى قسمين :
الأول : ما يكون تاما وناقصا .

والثاني : ما لا يكون إلا ناقصا .
والمراد بالتام ، ما يكتفي بمرفوعه . وبالنقص ما لا يكتفي بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى المنصوب . وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة إلا « قىء » ، و « زال » التي مضارعها « يزال » لا التي مضارعها « يزول » فإنها تامة ، نحو : زالت الشمس . و « ليس » فإنها لا تستعمل إلا ناقصة . ومثال التام قوله تعالى : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » أي وإن وجد ذو عسرة .

وقوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السموات والأرض » .
وقوله تعالى : « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » .

• • •

ولا يَلِيَّ العَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا آتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ .
يعنى أنه لا يلي كان وأخواتها ، معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور .
وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم ، ويكون الخبر مؤخرا عن الاسم ،
نحو : كان طعامك زيد آكلًا . وهذه ممنوعة عند البصريين ، وأجازها الكوفيون .

الثاني : أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم ، ويتقدم المعمول على الخبر ، نحو : كان طعامك آكلًا زيد . وهى ممنوعة عند سيبويه ، وأجازها بعض البصريين .
ويخرج من كلامه ، أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم ، وقدم الخبر على المعمول ، جازت المسألة ، لأنه لم يل « كان » معمول خبرها ، فتقول « كان آكلًا طعامك زيد » ولا يمنعها البصريون .

فإن كان المعمول ظرفا ، أو جارًا ومجرورًا ، جاز إيلأؤه « كان » عند البصريين
والكوفيين . نحو : كان عندك زيد مقبلا . وكان فيك زيد راغبا .

• • •

وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا اِنْوَيْنَ وَقَعَ مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ اِشْتَبَعَ .
يعنى أنه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه ولى « كان » وأخواتها معمول خبرها ،
فأولئكة على أن فى « كان » ضميرا مستترا ، هو ضمير الشأن . وذلك نحو قول الشاعر :

٧٠ - قَنَافِدُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ

بِمَا كَانَ لِإِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

فهذا ظاهره أنه مثل « كان طعامك زيد آكلا » ويتخرج على أن في « كان » ضميرا مستترا ، هو ضمير الشأن ، وهو اسم كان .

ومما ظاهره أنه مثل « كان طعامك آكلا زيد » ، قول الشاعر :

٧١ - فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ

وَلَيْسَ كُلُّ التَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينَ

٧٠ — من الطويل ، للفرزدق يهجو قوم جرير . قنافة : جمع قنفذة ، حيوان ينام نهارا ويصحو ليلا . هداجون : جمع هداج ، وهو الذي يمشي مشية الرجل الضعيف .

المعنى : يقول الفرزدق ، إن قوم جرير اشتهروا بالخيانة والفجور ، وأنهم أشبهوا القنافة لأنهم ينامون نهارا ويصحون ليلا ، فيمشون حول بيوتهم مشية الشيخ الكبير الضعيف حتى لا يشعر بهم أحد من يريدون خيانتهم . ويقول إنهم اكتسبوا هذه الصفة القبيحة من عطية أبي جرير ، لأنه علمهم إياها وعوذهم عليها . الإعراب : قنافة : خبر مبتدأ محذوف تقديره « قوم جرير » قنافة . هداجون : صفة لقنافة مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد . وفاعله ضمير تقديره « هم » . حول : ظرف مكان متعلق بهداجون على أنه مفعول ، وهداجون تعمل عمل الفعل لأنها من صيغ المبالغة . بيوتهم : بيوت مضافة إلى « حول » وإلها في بيوتهم مضاف إلى بيوت ، والميم للجمع . بما : الباء حرف جر وهي السببية . ما : اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر . كان : فعل ماض ناقص . إياهم . إيا : مفعول أول لقوله « عودا » . وهم : مضاف إليه . والمفعول الثاني محذوف تقديره « به » . عطية : اسم كان . عودا : فعل ماض وفاعله « هو » والألف للإطلاق . وجملة « عودا » في محل نصب خبر « كان » . وجملة « كان » لا محل لها من الإعراب .

الشاهد في قوله : « كان لإياهم عطية عودا » حيث ولي « كان » معمول خبرها ، وهو ليس بظرف ولا جار مجرور على رأى السكوفيين . والبصريون يمتنعون ذلك ويقولون البيت بأن في « كان » ضمير الشأن محذوف وهو اسمها . وإياهم : مفعول أول مقدم للفعل « عود » والمفعول الثاني محذوف تقديره « به » . عطية : مبتدأ . وجملة « عود » خبر ، والرابط الضمير في « عود » والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب « كان » وجملة « كان » صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره « به » أو يقولون إن « كان » زائدة فلا اسم لها ولا خبر .

٧١ — من البسيط ، لحميد بن ثور بن أرقط : أحد البخلاء المشهورين ، وكان هجاء للضعفان .

ومعناه : إن هؤلاء المسافرين قد وضعت بين أيديهم تمرا كثيرا ، فأكاهه كله ، ولكثرة ما أكلوا حل عليهم الصباح وعندهم قوى كثير جدا قد ارتفع على المحل الذي زلوا فيه . ومع ذلك فإنهم لم يطرخوا كل التوى ، بل لشدة جوعهم كانوا يبتلعون بعضه ويتركون بعضه الآخر .

إذا قرئ « بالتاء المثناة من فوق ، فيخرج البيتان على أن في « كان » ضميراً مستترا ، هو ضمير الشأن . والتقدير في « الأول بما كان هو » : أى الشأن فضمير الشأن اسم « كان » و « عطية » مبتدأ و « عودا » خبره . و « إياهم » مفعول « عودا » . والجملة من المبتدأ والخبر ، خبر « كان » . فلم يفصل بين « كان » واسمها معمول الخبر ، لأن اسمها مضمّر قبل المعمول ، والتقدير في البيت الثانى ، وليس « هو » أى الشأن . فضمير الشأن ، اسم ليس . و « كل النوى » مفعول لـ « تلقى » . وتلقى المساكين : فعل وفاعل . والمجموع خبر « ليس » .

هذا بعض ما قبل في البيتين :

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَسْوٍ : كَمَا كَانَ أَصَحَّ عَلِمَ مَنْ تَقَدَّمَ
كان ، على ثلاثة أقسام :

أحدها : الناقصة .

والثانى : التامة . وقد تقدم ذكرهما .

والثالث : الزائدة ، وهي المقصودة بهذا البيت . وقد ذكر ابن عصفور أنها تزداد بين الشئيين المتلازمين كالمبتدأ والخبر ، نحو : زيد كان قائم . والفعل ومرفوعه ، نحو : لم يوجد كان مثلك . والصلة والموصول ، نحو : جاء الذى كان أكرمه .

الإعراب : فأصبحوا : الفاء حسب ما قبلها . أصبحوا ، فعل وفاعله ، لأن أصبح هنا تامة بمعنى دخلوا في الصباح . النوى : مبتدأ . على : خبره . ممرسهم : ممرس : مضاف إلى على . وهم : مضاف إلى « ممرس » . وليس : الواو للحال من فاعل « أصبحوا » ويحتمل أن تكون للعطف أو للاختلاف . ليس : فعل ماض ناقص . كل : مفعول مقدم لتلقى . النوى : مضاف إليه . تلقى : فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على آخره للثقل . وفاعله « هم » . والجملة في محل نصب خبر « ليس » . المساكين : اسم ليس مؤخر .

الشاهد في قوله : « وليس كل النوى تلقى المساكين » حيث ولى العامل معمول الخبر الذى ليس ظرفا ولا جاراً ومجروراً ، على رأى الكوفيين وبعض البصريين ، وهو : ابن السراج ، والفارسي ، وابن عصفور فإنهم يجوزون « كان طعامك يا كل زيد » . وهو مؤول عند جمهور البصريين بأن اسم ليس ضمير الشأن ، لا المساكين .

وفي البيت شاهد آخر في قوله : « فأصبحوا » حيث استغنت بالمرفوع عن المنصوب ، كما هو الأصل لأد مال ، لأنها تامة كاتقدم ذكره .

والصفة والموصوف ، نحو : مررت برجلٍ كان قائم .
وهذا يفهم أيضا ، من إطلاق قول المصنف . « وقد نَزادَ كان في حشو » وإنما
تفاسر زيادتها بين « ما » وفعل التعجب نحو : « ما كان أصح علم من تقدما » ولا نَزادَ
في غيره إلا سماعا .

وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بُنْتُ الْخُرْشُبِ .
الْأَمَارِيَّةُ الْكَمَلَةُ من بنى عيسى ، لم يوجد - كان - أفضل منهم .

وقد سمع ، أيضا ، زيادتها بين الصفة والموصوف ، كقوله :

٧٢ - فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ
وشد زيادتها بين حرف الجر ومجروره ، كقوله :

٧٣ - سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَاجِي عَلَى - كَان - الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ

٧٢ — من الوافر ، للفرزدق من قصيدة طويلة يمدح بها هشام بن عبد الملك .
المعنى : يتعجب من الحالة التي تكون عليها وقت مروك بديار قومنا وجيراننا الموصوفين
بالكرم والنفوس .

الإعراب : فكيف : الفاء حسب ما قبلها . كيف : خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : كيف حالك ،
وكيف هنا تعجبية . إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان تتضمن معنى الشرط . مررت : فعل ماضٍ وفاعله .
والجملة فعل الشرط لا محل لها من الإعراب . بدار : جار ومجرور متعلق بالفعل « مر » قوم : مضاف
إليه . جيران : مفعول على قوم . لنا : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : كائنين ، صفة أولى
لجيران . كانوا : كان زائدة لا تعمل شيئا . واللواو حينئذ تأكيده للضمير المستتر في متعلق « لنا » وذهب
جمهور النحويين إلى أن « كان » هنا تامة ، ترفع فقط . ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو « الكون »
إن لم يكن المرفوع ظاهرا أو ضميرا بارزا كما هنا ، فهو مرفوعها . كرام : صفة ثانية لجيران . وجواب
« إذا » محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أى فكيف حالك . وقيل هو الجواب ، فلا محل له من الإعراب .
الشاهد في قوله : « كانوا » حيث زيدت « كان » بين الموصوف ، وهو جيران ، وصفته وهى كرام .
وهى سماعية لا قياسية .

٧٣ — من الوافر ، لم يعرف قائله .

ومعناه : سادات بنى أبي بكر يركبون جياد الخيل .

الإعراب : سرأة ، مبتدأ . بنى : مضاف إليه ، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ،
والنون المحذوفة لأجل الإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد . بنى ، مضاف وأبى مضاف إليه ، مجرور
بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة . أبى ، مضاف وبكر مضاف إليه . « تسامى » : فعل مضارع
أصله « تتسامى » مرفوع ، وفاعله « هى » يعود على سرأة . والجملة خبر المبتدأ . على : حرف جر . كان :

وأكثر ما تزداد بلفظ الماضي ، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه :

٧٤- أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْحَسْبَ وَبَعْدَ «إِنْ» وَ«لَوْ» كَثِيرًا إِذَا اشْتَهَرَ
تُحذفُ كان مع اسمها ، ويبقى خبرها كثيرا بعد إن . قال الشاعر :

٧٥- قَدْ قِيلَ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا

فَمَا اعْتَدَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا

زائدة . المسومة : مجرور بعل ، وهي صفة أول لموصوف محذوف تقديره : على الجليل « المسومة » .
الإعراب : صفة ثانية لها .

الشاهد في قوله : « على - كان - المسومة » حيث زاد « كان » بين على ومجرورها شذوذا .

٧٤ - من الرجز ، ينسب لأم عقيل بن أبي طالب ، كانت تقول له ذلك وهي تلاعبه وترقصه في صغره .

ومعناه : أنت كريم شريف .

الإعراب : أنت مبتدأ . تكون : زائدة ، فعل مضارع مرفوع بالضممة . ماجد : خبر أول المبتدأ .

نبيل : خبر ثان . إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط . تهب : فعل مضارع مرفوع .
شمال : فاعل تهب . بليل : صفة شمال . وجملة « تهب » فعل الشرط « إذا » وجوابها محذوف لدلالة
ما قبله عليه ، أي فأنت تكون ألخ .

الشاهد في قوله « أنت تكون ماجد » حيث زادت « تكون » بين المبتدأ وخبره وهي بلفظ المضارع
وهو قليل ، لأنه يشترط في زيادة « كان » أن تجيء بلفظ الماضي ، وأن تكون في محمولا غيره للاختصاص به ،
خلافا للفراء في إجازته زيادتها آخرها ، وأن يكون الزائدة هي لا غيرها من أخواتها ، خلافا لأبي علي في
إجازته زيادة أصبح وأمسى . وخلافا لبعضهم في إجازته زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى .

٧٥ - من البسيط ، قاله النعمان بن المنذر المكنى بأبي قابوس . والمخاطب في البيت نديمه الربيع
ابن زياد .

المعنى : إن كان الذي قد قيل فيك صدقا أو كذبا ، فقد جرت الألسنة به ، وشاع وذاع ، فلا فائدة
من الشكوى والاعتذار .

الإعراب : قد : حرف تحقيق . قيل : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على الفتح . ما : اسم
موصول ، نائب فاعل للفعل « قيل » . قيل الثانية كالأولى في إعرابها . وجملة « قيل » الثانية لا محل لها
من الإعراب صلة الموصول . إن : شرطية . صدقا : خبر كان المخوفة مع اسمها الواقعة فعلا للشرط . وجوابه

التقدير : إن كان المقول صدقا وإن كان المقول كذبا .

وبعد « لو » كقولك : ائتنى بدابة ولو حمرا ، أى ولو كان المأتى به حمرا .

وقد شذ حذفها بعد « لئن » كقوله :

٧٦ — * من لد شولا فإلى إتلاها *

التقدير : من لد أن كانت شولا .

* * *

وَبَعْدَ « أَنْ » تَعْوِضُ « مَا » عَنْهَا إِرْتُكِبَ

كَيْثَلٍ « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبَ »

ذكر في هذا البيت أن « كان » تحذف بعد « أن » المصدرية ، ويعوض عنها « ما » ويبقى اسمها ونحوها نحو : أما أنت برا فاقترَب . والأصل : إن كنت برا فاقترَب . فحذفت « كان » فانفصل الضمير المتصل بها وهو « التاء » فصار : أن أنت برا . ثم أتى بـ « ما »

محذوف لدلالة ما قبله عليه . والتقدير : إن كان المقول صدقا فقد قيل ما قيل . إن كذبا : تعرب كقوله « إن صدقا » . فا : الفاء للعطف . ما : اسم استفهام مبتدأ . اعتذارك : خبره ومضاف إليه . من قول : جار ومجرور متعلق به . إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط . ولجملة « قيل » من الفعل ونائب الفاعل المائد على القول ، فعل الشرط لا محل له من الإعراب ، وألفه للإطلاق ، وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه . أى فا اعتذارك من قول قيل فا الخ هو الجواب .

الشاهد في قوله : « إن صدقا وإن كذبا » حيث حذف فيه « كان » واسمها لأنه كثير بعد « إن » .

٧٦ — من الرجز : لم يعرف قائله ، وهو يجرى على ألسنة العرب كالمثل السائر .

السائل : الذى ترفع ذنبها . أتلت : جاء تاليا بعدها .

ومعناه : علمت كذا وكذا من زمن رفعت الناقة ذنبها لطلب القحاح إلى وقت تبعية ولدها لها .

الإعراب : من : حرف جر . لد : ظرف مستعمل هنا للزمان ، مبنى على الضم في محل جر بمن . والجار والمجرور متعلق بمحذوف . شولا : خبر كان المحذوف مع اسمها والتقدير : علمت كذا وكذا من لد أن كانت الناقة شولا ، أى من زمن كونها شولا ، وهذا تقدير سبويه . واعتراض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفى وصلته وإبقاء معمولها وهو ممنوع ، على أنه لا يجوز حذف « إن » وحدها على الراجح . وأجيب بأنه حل معنى أى فيه بـ « أن » فرارا من قلة إضافة « لد » إلى الجملة . وحل الإعراب من « لد » كانت « بحدف » أن . فالق : الفاء ، زائدة . إلى : حرف جر . إتلاها : مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أى تبها ، مجرور بإلى ومضاف إليه . وهو متعلق به ، والجار والمجرور قبله وهو « علمت » .

الشاهد في قوله : « من لد شولا » حيث حذف كان مع اسمها بعد « لد » شلوا . وقيل لا شاهد في

البيت لأن « شولا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، لا خبر لكان . والتقدير : من لد شالت الناقة شولا .

عوضا عن «كان» فصار : أن ما أنت برا ، ثم أدغمت النون في الميم ، فصار : أما أنت برا . ومثله قول الشاعر :

٧٧ - أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَقْصِرٍ فَإِنَّ قَوِيَّ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

فإن مصدريه ، و«ما» زائدة عوضا عن «كان» . وأنت : اسم كان المحذوفة . وذانفر خبرها . ولا يجوز الجمع بين «كان» و«ما» لكون «ما» عوضا عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض .

وأجاز ذلك المبرد ، فيقول : أما كنت منطلقا انطلقت . ولم يسمع من لسان العرب حذف «كان» وتعويض «ما» عنها ، وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب ، كما مثل به المصنف . ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو : أما أنا منطلقا انطلقت . والأصل أن كنت منطلقا ، ولا مع الظاهر ، نحو : أما زيد ذاهبا انطلقت . والقياس جوازهما ، كما جاز مع المخاطب . والأصل : أن كان زيد ذاهبا انطلقت . وقد مثل سيديويه ، رحمه الله في كتابه بـ «ما زيد ذاهبا» .

* * *

٧٧ — من البسيط ، قاله العباس بن مرداس السلمى الصحافى ، يخاطب أبا خراشة ، وهو كنية الشاعر من شعراء قيس وأحد فرسانها ، وأحد أغربة العرب . واسمه خفاف بن ندبة ، وهو صحافى . المعنى : أعلم يا أبا خراشة أنك إذا كنت تشعر بالقوة والبأس لأنك تعيش في قوم امتازوا بالكثرة . فلا تفخر على بذلك ، فإن لى قوما كقومك فى القوة والغنى والمنعة .

الإعراب : أبا : منادى حذفته منه ياء النداء ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة . خراشة : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث اللفظى . أما : أن مصدريه عند البصريين . وذهب الكوفيون إلى أنها شرطية بدليل الفاء ، لأنهم يجوزون فتح همزة إن الشرطية . ما : زائدة عوض عن «كان» المحذوفة التى جعلتها صلة «أن» لا محل لها من الإعراب . أنت : اسم كان . ذا : خبرها منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة . نقر : مضاف إليه . وقيل العاقل نفس «ما» لنيابتها عن كان . فالاسم والخبر لها . و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام الامة المحذوفة تقديره «لكونك» وهو متعلق بفتخرت . فإن : الفاء للتعليل ، والمعلل محذوف لدلالة المقام عليه أيضا ، تقديره «لا تفخر على» . وقيل إنها زائدة دخلت تشبيها بقاء الجواب ، لأن الأول سبب والثانى مسبب . إن : حرف توكيد . قوى : اسمها ومضاف إليه . لم : حرف نفي وجزم وقلب . تأكلهم : فعل مضارع مجزوم بلم . والهاء مفعوله ، والميم للجمع . الجميع : فاعل للفعل «تأكل» الشاهد فى قوله : «أما أنت ذانفر» حيث حذف «كان» وحدها بعد «أن» المصدريه ؛ وعوض عنها «ما» الزائدة . وهذا الحذف واجب إذ لا يجوز الجمع بين المعوض والمعوض عنه ، كما لا يجوز حذفها بما ، فلا يقال : «أن أنت ذانفر» . وأجاز المبرد الجمع ، فقال «أما كنت منطلقا انطلقت» .

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ مُحَذَفُ نُونٍ ، وَهُوَ حَذَفُ مَا لُتَزِمُ
إذا جزم الفعل المضارع من « كان » قيل : لم يكن . والأصل : يكون .

فحذف الجازم الضمة التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون . فحذفت الواو
لالتقاء الساكنين ، فصار اللفظ : لم يكن . والقياس يقتضي ألا يحذف منه بعد ذلك شيء
آخر ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال . فقالوا : لم يك ، وهو
حذف جائز لالازم : ومذهب سيبويه ومن تابعه : أن هذه النون لا تحذف عند ملاقة ساكن
فلا تقول : لم يك الرجل قائما . وأجاز ذلك يونس . وقد قرئ شاذا « لم يك الذين كفروا »
ومثل الآية قوله :

٧٨ - فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً

فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرَاةُ جَبْهَةً ضَيِّغَمَ

وأما إذا لاقى متحركا ، فلا يخلو . إما أن يكون ذلك المتحرك ضميرا متصلا أولا ،
فإن كان ضميرا متصلا ، لم تحذف النون اتفاقا ، كقوله صلى الله عليه وسلم ، لعمر ،
رضي الله تعالى عنه ، في ابن صياد : « إن يكن فلا تسلط عليه ، وإن لا يكن فلا خير لك
في قتله » فلا يجوز حذف النون ، فلا تقول : إن يكن وإلا يكنه .

وإن كان غير ضمير متصل ، جاز الحذف والإثبات ، نحو : لم يكن زيد قائما . ولم
يك زيد قائما .

وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين « كان » الناقصة والتامة . وقد قرئ :
« وإن تك حسنة يضاعفها » برفع « حسنة » وحذف النون ، وهذه هي التامة .

٧٨ - من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : إذا كانت المرأة لم تبد جمال المدح ، فإنها أظهرت قوته التي تشبه قوة الأسد . فالممدوح

وإن لم يكن جميلا ، إلا أنه قوى شجاع .

الإعراب : فإن ، الفاء حسب ما قبلها . إن : شرطية . لم : حرف نفى وجزم . تك : فعل مضارع مجزوم
بمحكون على النون المحذوفة ، أصلها « تكن » . المرأة : اسم تكن . أبدت : فعل ماضٍ وتاء التانيث والفاعل « هي »
يعود على المرأة . وسامة : مفعول به . والجملة من الفعل والفاعل خبر « تكن » . فقد : الفاء جواب الشرط . قد :
حرف تحقيق . أبدت فعل ماضٍ وتاء التانيث . المرأة فاعل جبهة : مفعول به . ضيغم مضاف إليه .

الشاهد في قوله : « فإن لم تك المرأة » حيث حذف النون من « تكن » مع أن بعدها ساكنا . ومذهب سيبويه
ومن تابعه ، أنها لا تحذف عند ملاقة الساكن . وأجاز ذلك يونس .

فصل

في : ما ، ولا ، ولات ، وإن المشبهات بليس

إِعْمَالُ «لَيْسَ» أَعْمِلْتَ «ما» دُونَ «إن»

مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكُونِ
وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ «كَمَا» فِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

تقدم في أول باب «كان وأخواتها» أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى : أفعال ، وحروف
وسبق الكلام على «كان» وأخواتها ، وهي من الأفعال الناسخة . وسيأتي الكلام
على الباقي .

وذكر المصنف في هذا الفصل من الحروف الناسخة ، قسما يعمل عمل «كان» وهو :
ما ، ولا ، ولات ، وإن . أما «ما» فلعنة تميم أنها لا تعمل شيئا ، فتقول : ما زيد قائم .
«فزيد» مرفوع بالابتداء . وقائم : خبره . ولا يعمل لما في شيء منهما . وذلك لأن «ما»
حرف لا يختص ، لدخوله على الاسم ، نحو : ما زيد قائم . وعلى الفعل نحو : ما يقوم زيد .
ومالا يختص لا يعمل .

ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل «ليس» ، لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند
الإطلاق . فيرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر ، نحو : ما زيد قائما . قال الله تعالى :
«ما هذا بشرا» . وقال تعالى : «ما هن أمهاتهم» .
وقال الشاعر :

٧٩ - أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنَّفُو آبَائِهِمْ حَنَقُوا الصُّدُورَ وَمَاهُمُ أَوْلَادُهَا

٧٩ — من السكايد ، لم يعرف قائله .

ومعناه : أن رجال هذه القبيلة جلموا محذقين بأبائهم . وآباؤهم قد امتلأت صدورهم غيظا على العدو
فالأبناء والآباء قد أجمعوا على الانتقام من خصومهم . وهؤلاء الرجال ليسوا على الحقيقة أبناء تلك القبيلة
ولما أضيفوا إليها لأنهم يقومون بحمايتها .

الإعراب : أبناؤها : مبتدأ ومضاف إليه . متكنفو : خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم .
والتون المحلوقة للإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد ومتكنفو : اسم فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جواز تقديره : هم . آبائهم : آباء ، مضاف إليه . وإلهاء : مضاف إلى آباء ، والميم للجمع . وفي بعض النسخ

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة ، ذكر المصنف منها أربعة :
الأول ، أن لا تراد بعدها « إن » فإن زيدت بطل عملها ، نحو ما إن زيد قائم ، برفع
« قائم » ولا يجوز نصبه . وأجاز ذلك بعضهم .

الثاني : أن لا ينتقض النفي بإلا ، نحو : ما زيد إلا قائم . فلا يجوز نصب « قائم »
كقوله تعالى : « ما أنتم إلا بشر مثلنا - وما أنا إلا نذير » خلافا لمن أجازاه .

الثالث : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف ، ولا جار ومجرور . فإن تقدم
وجب رفعه نحو : ما قائم زيد . فلا تقول : ما قائما زيد .

وفي ذلك خلاف . فإن كان ظرفا ، أو مجرورا ، وقدمته ، فقلت : ما في الدار زيد
وما عندك عمرو . فاختلف الناس في « ما » حينئذ ، هل هي عاملة أم لا ؟ فن جعلها
عاملة ، قال : إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها . ومن لم يجعلها عاملة قال :
إنهما في موضع رفع ، على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما .

وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف . فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد
« ما » على الترتيب الذي زكن . وهذا هو المراد بقوله : « وترتيب زكن » أي علم . ويعنى
به أن يكون المبتدأ مقدما ، والخبر مؤخرا . ومقتضاه : أنه متى تقدم الخبر ، لا تعمل
« ما » شيئا سواء كان الخبر ظرفا أو جاراً ومجرورا ، أو غير ذلك . وقد صرح بهذا في
غير هذا الكتاب .

الشرط الرابع : أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، وهو غير ظرف ولا جار
ومجرور ، فإن تقدم بطل عملها نحو : ما طعامك زيد آكل . فلا يجوز نصب « آكل »

« متكفون أباهم » فأبا : مفعول به ، وأصله آباء ، فقصرته همزته الأولى ، وحذفت الثانية للشعر ، فهو
والحالة هذه ، منصوب بالفتحة الظاهرة في آخره . حنوق : خبر ثان للمبتدأ مرفوع بالواو . فهو مثل « متكفون »
الصدور مضاف إليه . وما : الواو الحال من الضمير المستتر في الخبر . ما : نافية تعمل عمل ليس . هم : اسمها
مبنى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة . وحركة الميم بالضم للإشباع
أولادها : خبر ومضاف إليه .

الشاهد في قوله : « وما هم أولادها » حيث رفع الاسم ونصب الخبر : « ما » التي بمعنى ليس على لغة
أهل الحجاز . وعلى هذا مذهب البصريين . وأما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعد « ما » مبتدأ ، والمنصوب إن وجد
خبره ، ونصبه بنزع الخافض ، والخافض هو الباء التي تراد بعد النفي ، فالمنصوب مرفوع تقديره كحالة
وجود البناء . وهكذا قال يئوتيم . قال الكوفيون ويئوتيم متفقون في هذا الموضوع .

ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر ، يجوز بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى ، لتأخر الخبر . وقد يقال : لا يلزم ذلك ، لما في الأعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله . وهذا غير موجود مع تقدم الخبر . فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، لم يبطل عملها ، نحو : ما عندك زيد مقياً . وماي أنت معنا ، لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها . وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بـ « ما » إذا كان المعمول ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً .

الشرط الخامس . أن لا تتكرر « ما » فإن تكررت بطل عملها ، نحو : ما مازيد قائم . فالأولى نافية ، والثانية نفيت النفي ، فبقى إثباتاً ، فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم .

الشرط السادس : أن لا يبدل من خبرها موجب ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : مازيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به . فـ « بشيء » في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو « زيد » ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن « ما » ، وأجازه قوم . وكلام سيبويه ، رحمه الله تعالى ، في هذه المسألة ، يحتمل القولين المذكورين ، أعنى القول باشتراط أن لا يبدل من خبرها موجب ، والقول بعدم اشتراط ذلك . فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور وهو « مازيد بشيء الخ » (استوت اللغتان) يعنى لغة الحجاز ولغة تميم ، واختلف شراح الكتاب فيما يرجع إليه قوله (استوت اللغتان) فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل « إلا » والمراد : أنه لا عمل لـ « ما » فيه ، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع . وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال « ما » أن لا يبدل من خبرها موجب .

وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد « إلا » والمراد : أنه يكون مرفوعاً ، سواء جعلت « ما » حجازية أو تميمية . وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال « ما » أن لا يبدل من خبرها موجب .

وتوجيه كل من القولين ، وترجيح المختار منهما ، وهو الثاني ، لا يليق بهذا المختصر .

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِـ «لَكِنَّ» ، أَوْ بِـ «بَلْ»
مِنْ بَعْدِ مَنصُوبٍ بِمَا الزَّمَّ حَيْثُ حُلْ

إذا وقع بعد خبر «ما» عاطف ، فلا يخلو : إما أن يكون مقتضيا للإيجاب ، أولا .
فإن كان مقتضيا للإيجاب ، تعين رفع الاسم الواقع بعده ، وذلك نحو بل ، ولكن
فتقول : ما زيد قائما لكن قاعد . أو بل قاعد ، فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ
محذوف ، والتقدير : لكن هو قاعد ، وبل هو قاعد . ولا يجوز نصب «قاعد» عطفا
على خبر «ما» لأن «ما» لا تعمل في الموجب .

وإن كان الحرف العاطف غير مقتض للإيجاب ، كالواو ، ونحوها ، جاز الرفع والنصب
والخيار النصب نحو : ما زيد قائما ولا قاعدا . ويجوز الرفع ، فتقول : ولا قاعد . وهو
خبر مبتدأ محذوف ، التقدير : ولا هو قاعد .

ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بـ «ما» إذا وقع الاسم بعد «بل» و«لكن»
أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما .

* * *

وَبَعْدَ «ما» وَ «لَيْسَ» جَرَّ «الباء» الخبر
وَبَعْدَ «لا» وَتَقَى «كان» قَدْ يُجَرُّ
تراد الباء كثيرًا في الخبر المنفي بـ «ليس» و«ما» نحو قوله تعالى : «أليس الله بكاف
عبده» و«أليس الله يعزبز ذى انتقام» و«ما ربك بغافل عما يعملون» و«ما ربك
بظلام للعبيد» .

ولا تخلص زيادة «الياء» بعد «ما» بكونها حجازية ، خلافا لقوم ، بل تراد بعدها
وبعد التميمية . وقد نقل سيبويه والقراء رحمهما الله تعالى ، زيادة «الياء» بعد «ما» عن
بنى تميم ، فلا التفات إلى من منع ذلك ، وهو موجود في أشعارهم .
وقد اضطرب رأى الفاروسى فى ذلك ، فمرة قال : لا تراد الباء إلا بعد الحجازية .
ومرة قال : تراد فى الخبر المنفى .

وقد وردت زيادة «الياء» قليلا فى خبر «لا» كقوله :

٨٠ - فَكُنْ لِي شَقِيْعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ

بِمَعْنَى فَتِيْلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

وَفِي خَبَرٍ مُضَارِعٍ «كَانَ» الْمُنَى «يَلْمُ» كَقَوْلِهِ :

٨١ - وَإِنْ مُدَّتِ الْيَدَى إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعَ الْقَوْمَ أَعْجَلَ

* * *

٨٠ - من الطويل ، قاله سواد بن قارب السدوسي الصحافي رضى الله عنه .

المعنى : كن لي يارسول الله شافعا يوم القيامة حيث لا ينفعني أحد .

الإعراب : فكُنْ ، الفاء : المطف . كن : فعل أمر ، واسمها ضمير مستتر وجوبا تقديره «أنت» . لي : جار ومجرور متعلق بشقيعا . شقيعا : خبر كن . حين : ظرف متعلق بشقيعا . لا : نافية تعمل عمل ليس . ذو : اسمها مرفوع بالواو نياية عن الضمة لأنه من الأسما الخمسة . شفاعا : مضاف إليه . بمعن : الباء حرف جر زائدة . معن : خبر ما ، منصوب بفتحة مقدرة على الباء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . ومعن ، اسم فاعل ، فاعله «هو» . فتيلًا : نائب عن المفعول المطلق ، إذ الأصل : بمعن إغناء قدر فتيل . فحذفت المضاف إليه وموصوفه ، وأذاب المضاف إليه مناب ذلك المحذوف فانتصب انتصابه . من سواد جار ومجرور متعلق بمعن ، وفيه التفات من التكلم إلى الغيبة . ابن : صفة لقوله «سواد» قارب مضاف إليه . وجملة «لاذو الخ» في محل جر بإضافة يوم إليها .

الشاهد في قوله : «معن» حيث أدخل الباء الزائدة في خبر «لا» كما تدخل في الخبر المنى : «ليس» و «ما» وهو قليل . وهذه الباء - عند الكوفيين - لتأكيد النفي . وعند البصريين لدفع توهم الإليات . وقيل إن الباء زائدة لوزن الشعر أو السجع .

٨١ - من الطويل ، قاله عمرو بن براق الشنفرى الأزدي .

المعنى : إن القوم إذا مدوا أيديهم إلى الطعام ليطعموه ، أو إلى الغنيمة ليحوزوها ، لم أسرع أنا إلى تناولها ، لأن الإسراع في ذلك من أشد الحرص ، وهو وصف ذميم لا يقوم إلا بكل وغد لئيم .

الإعراب : وإن : الواو ، حسب ما قبلها . إن : حرف شرط جازم . مدت : فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح في محل جزم بإن ، فعل الشرط ، والتاء للتأنيث . الأيدي : نائب عن فاعله . إلى الزاد : جار ومجرور متعلق بمدت . لم أكُنْ : جازم ومجزوم . واسم أكُنْ ضمير تقديره «أنا» بأعجلهم : الباء حرف جر زائد . أعجل : خبر «أكُنْ» منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد . والهاء : مضاف إليه . والميم للجمع ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، إذ لا تحليل أجشع : مبتدأ . القوم : مضاف إليه . أعجل : خبر المبتدأ .

الشاهد في قوله : «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائدة في خبر «أكُنْ» المنفية ولم وهو قليل .

وفيه شاهد آخر ، وهو : استعمال صيغة أفعل التفضيل في غير التفضيل .

في النكيرالت أعملت كلينس «لا» وقد تلى «لات» و«إن» ذآ العملا
ومال «لات» في سري «حين» عمل وحذف ذى الرفع فشاو العكس قل
تقدم أن الحروف العاملة عمل «ليس» أربعة ، وتقدم الكلام على «ما» . وذكر هنا
لا ، ولات ، وإن .

أما «لا» فمذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليس» ومذهب تميم إعمالها ، ولا تعمل
عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة .

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو : لارجل أفضل منك . ومنه قوله :
٨٢ - تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله وأقيا
وقوله :

٨٣ - نصرتك إذ لصاحب غير خاذل
فبوئت حصنا بالكماة حصينا

٨٢ — من الطويل لم يعرف قائله .
ومعناه : اصبر على ما أصابك فإنه لا ينوم شيء على وجه الأرض . وليس هنا ملجأ يلتجئ إليه
الإنسان فيحفظه مما قضاه الله .

الإعراب : تمز ، فعل أمر مبنى على حذف الألف نياية عن السكون . وفاعله «أنت» . فلا : الفاء
للتحليل . لا : نافية تعمل عمل ليس . شيء : اسمها . على الأرض : جار ومجرور متعلق بباقيا . باقيا :
خبرها منصوب بالفتحة . ولا : الواو للمطف . لا : نافية تعمل عمل ليس . وزر : اسمها . مما : من
حرف جر . ما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر . والجار والمجرور متعلق بواقيا . قضى : فعل
ماض . الله : فاعل . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والعائد محذوف تقديره «قضاء»
مفعول به . واقيا : خبر «لا» .

الشاهد في قوله : «لا» حيث أعملها عمل «ليس» في الموضعين ، وجعل معموليها نكرتين على لغة أهل
الحجاز دون تميم .

٨٣ — من الطويل ، لم يعرف قائله .
ومعناه : أعتك وقوتك وقت أن خذلك الأصحاب وتركوا إعانتك ، فكانت إعانتك سببا في كونك سكنت
محلا متيعا بالشجران الشاكين للسلح ، بحيث لا يقدر أحد على الظهور عليك ولا يمكنه الوصول إليك .
الإعراب : نصرتك : فعل ماض وفاعله ومفعوله . إذ ظرف للزمان الماضي متعلق بنصرتك .
لا : نافية تعمل عمل ليس . وصاحب : اسمها . غير : خبرها منصوب للزومه للإضافة . خاذل : مضاف
إليه . فبوئت : الفاء للسببية . بوئت : فعل ماض مبنى للمجهول . وتاء التأنيث نائب فاعل ، وهو المفعول
الأول . حصنا : مفعول ثان للفعل بوئت . بالكماة : جار ومجرور متعلق بنصرتك أو بوئت . والياء
في قوله «بالكماة» للسببية أو الاستعانة . حصينا : صفة لقوله «حصنا» .

الشاهد في «لا» وهو كالشاهد السابق .

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للنايعة :

٨٤ - بَدَتْ فِعْلٌ ذِي وَدٍّ فَلَمَّا تَبِعَتْهَا

تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنِّ حُبُّهَا مُتَرَاخِيَا

واختلف كلام المصنف في هذا البيت ، فمرة قال : إنه مؤول ، ومرة قال : إن القياس

عليه سائق .

الشرط الثاني : أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فلا نقول : لا قائما رجل .

٨٤ - من الطويل ، قالها النايعة الجعدى ، قيل وهو من الصحابة .

المعنى : ظهرت هذه العشيقة حالا كونها مبدية فعل صاحب المودة والمحبة من كل ما يطمع العاشق ، ويقوى رجاء المحب . فلما طمعت ومشيت خلفها ، أعرضت عني ، وأبقت حاجتي في قلبي فلم أقف منها وطرا . ومع ذلك حلت في حبة الفؤاد ، فلا أنطلب غيرها ، ولا أنوفى في حبها .

الإعراب : بدت : فعل ماض . والتاء التانيث . وفاعله تقديره « هي » . فعل : منصوب بفاعل من محنوف حال من الفاعل ، أى بدت حال كونها مظهرة ، أو فاعلة مثلا فعل ذى ود ، لا مفعول لبدت لأنه لازم لا يتعدى إلا بالهمزة . ذى : مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة : ود : مضاف إليه . فلما : الفاء ، للمطف . لما : حرف رابط لوجود شيء بوجود غيره . وقيل إنها ظرف زمان بمعنى « حين » . تبعتها : فعل ماض وفاعله ومفعوله . تولت : فعل ماض وفاعله هي . والتاء تانيث ومفعوله محنوف ، أى : عني . بقت : معطوف على تولت . وفاعله تقديره « هي » . حاجتي : مفعول به ومضاف إليه . في فؤادي : جار ومجرور متعلق بقوله : « بقت » وفؤاد مضاف وباء المتكلم مضاف إليه . حلت : معطوف على تولت وفاعله هي . سواد القلب : سواد منصوب بنزع الخافض . القلب : مضاف إليه . لا : تعمل عمل ليس . أنا : اسم لا في محل رفع . باغيا : خبر لا ، وهو اسم فاعل فاعله تقديره « أنا » . سواها : مفعول به ومضاف إليه . ولا : الواو للمطف . لا : تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف دل عليه ما قبلها . في حبها : متعلق بقوله « متراخيا » ومضاف إليه . متراخيا : خبر لا . الشاهد في « لا » في الموضعين ، أو في الأولى فقط كما علمت ، حيث أعملها كإعمال « ليس » في المعرفة وهو الضمير . وهذا مذهب أبي الفتح بن جني ، وابن الشجري ، مستبدلين بهذا البيت .

ومذهب الحجازيين أنها لا تعمل إلا بشرط أن يكون الاسم والخبر نكرتين . وتردد رأي الناطم في هذا البيت ، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه ، أى أنها تعمل في المعارف كما تعمل في النكرات . وتأوله في شرح الكافية كالحجازيين بأن أنا : مرفوع على النياية عن الفاعل بفعل مضمّر ناصب باغيا على الحال ، تقديره « لا أرى باغيا » . فلما حذف الفعل وهو « أرى » برز الضمير وانفصل . وهذا على أن « أرى »

الشرط الثالث : أن لا ينتقض النفي : « إلا » . فلا تقول : لا رجل إلا أفضل من زيد .
بتنصيب أفضل ؛ بل يجب رفعه .

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين .

وأما « إن » النافية : فذهب أكثر البصريين والفرّاء ، أنها لا تعمل شيئا . ومذهب الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل عمل « ليس » . وقال به من البصريين أبو العباس المبرّد ، وأبو بكر ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني . واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيبويه ، رحمه الله تعالى ، إشارة إلى ذلك . وقد ورد السماع به . قال الشاعر :

٨٥ - إن هو مستوليا على أحدٍ إلاّ على أضعف المجانين

وقال آخر :

٨٦ - إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكنّ بأن يُبغى عليه فيُخذلا

بصرية . وإلاّ «أنا» مفعول أول . وباغيا : مفعول ثان . والاول أولى ، لأن حذف غير القلب أكثر من حذف القلب .

ويحتمل أن يجعل « أنا » مبتدأ ، ويقدر بعده خبر فاصب باغيا على الحال ، أى أنا لا أرى باغيا ، وإنما قدر بعده لأنه يجب تأخير الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدأ . وهذا الوجه الثانى من باب سدّ الخلل سدّ الخبر العلام فيها لدلالتها عليه .

٨٥ — من المنسرح . لم يعرف قائله .

ومعناه : أن هذا الرجل ليس مستوليا على أحد إلا على قوم هم أشدّ المجانين فى الضعف .

الإعراب : إن بكسر الهمزة ؛ نافية تعمل عمل ليس . هو : اسمها . مستوليا : خبرها . على أحد : جار ومجرور متعلق به . على أضعف : جار ومجرور يدل من الجار والمجرور الذى قبله ، يدل بعض من كل . المجانين : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فى قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية عمل ليس .

وفيه شاهد آخر وهو : أن انتقاض النفي بالنسبة إلى مفعول الخبر لا يبطل عمل إن .

٨٦ — من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : ليس الإنسان ميتا بسبب انتهاء أجله ، أى لا يعد بذلك ميتا لأنه قد فارق الدنيا . وإنما الميت

هو الذى يقع عليه الظلم ، فلا يجد ناصرا ومعينا ، لأنه فى هذه الحالة يتجرع الآلام .

الإعراب : إن نافية تعمل عمل ليس . المرء : اسمها . ميتا : خبرها . بانقضاء : جار ومجرور متعلق بقوله « ميتا » والباء للسببية . حياته : حياة مضاف إلى انقضاء . والضمير فى حياته : مضاف إلى

وذكر ابن جني، في المحتسب، أن سعيد بن جببر، رضي الله عنه، قرأ: «إن الذين يندعون من دون الله عبادا أمثالكم» بنصب العباد . ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول إن رجل قائما. وإن زيد قائما، وإن زيد قائما.

وأما «لات» فهي «لا» النافية زيد عليها تاء التأنيث مفتوحة. ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل «ليس» فرفع الاسم وتنصب الخبر، لكن اختلفت بأنها لا يذكّر معها الاسم والخبر معا، بل إنما يذكّر معها أحدهما. والكثير في لسان العرب حذف اسمها وإبقاء خبرها. ومنه قوله تعالى «ولات حين مناص». بنصب «الحين» فحذف الاسم وبقي الخبر. والتقدير: ولات الحين حين مناص: فالحين: اسمها، وحين مناص: خبرها. وقد قرئ شذوذا: «ولات حين مناص» برفع الحين، على أنه اسم «لات» والخبر محذوف والتقدير: ولات حين مناص لهم. أي: ولات حين مناص كائنا لهم. وهذا هو المراد بقوله: «وحذف ذي الرفع» إلى آخر البيت. وأشار بقوله: «وما للات في سوى حين عمل» إلى ما ذكره سيبويه من أن «لات» لا تعمل إلا في الحين. واختلف الناس فيه. فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه: كالساعة ونحوها. وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان. فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان. ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر:

٨٧ - نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرَّتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

حياة. لكن: حرف استدراك. بأن: الباء حرف جر للسببية. أن: حرف مصدرى ونصب. ينبغي بالبناء للمجهول: فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. عليه: في محل رفع نائب فاعل. وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف، أو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: «ولكن يموت» أو «موتة بالبغي عليه» فيحذو: الفاء المعطف. يحذو: بالبناء للمجهول، فعل مضارع منصوب. ونائب فاعله تقديره «هو» والألف في «يحذو» للإطلاق. الشاهد في قوله: «إن المرء ميتا» وهو كالشاهد السابق.

٨٧ — من السكمل، قاله محمد بن عيسى التميمي، وقيل إنه لشاعر من طي.

المعنى: ندم الظالمون في وقت القصاص، وحزنوا على ما فعلوا. ولم يكن الوقت الذي ندموا فيه، وقت ندلة. وإن عاقبة البغي سيئة، ونهاية البغاة قبيحة.

الإعراب: ندم فعل ماض. البغاة: فاعل. ولات: الواو للحال من البغاة. لات: هي لا النافية للجنس، تعمل عمل ليس، زيدت عليها تاء التأنيث. واسمها محذوف حرازا تقديره «ولات الساعة»

وكلام المصنف محتمل للقولين ، وجزم بالثاني في التسهيل . ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئا . وأنه إن وجد الاسم بعدها منصوبا ، فناسبه فعل مضمر ، والتقدير : لات أرى حين مناص . وإن وجد مرفوعا ، فهو مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : لات حين مناص كائن لهم ، والله أعلم .

أفعال المقاربة

ككان ، كاد ، وعسى ، لكن ندر ، غير مضارع . هذين خبر . هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء . وهو كاد وأخواتها . وذكر المصنف منها أحد عشر فعلا . ولا خلاف في أنها أفعال ، إلا عسى ، فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف ، ونسب أيضا إلى ابن السراج ، والصحيح أنها فعل يدلل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها نحو : عسيت ، وعسيت ، وعسيت . وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة . وليست كلها للمقاربة ، بل هي على ثلاثة أقسام : أحدها : مادل على المقاربة وهي : كاد ، وكرب ، وأوشك . والثاني : مادل على الرجاء وهي : عسي ، وحري ، وأخلو لي . والثالث : مادل على الإنشاء وهي : جعل ، وطلق ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ . فتسميتها بأفعال المقاربة ، من باب تسمية الكل باسم البعض . وكلها تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ اسما لها ، ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب . وهذا هو المراد بقوله : « ككان كاد ، وعسى » لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعا ، نحو : كاد زيد يقوم ، وعسى زيد أن يقوم . وندر مجيء اسما بعد « عسى » ، وكاد ،

وحذف اسم لات وإبقاء خبرها كثيرا . وأما العكس فقليل جدا . ساعة : متدم : مضاف إليه . جاعلها بأن « لات » لا تعمل إلا في نكرة ، وقد عملت هنا في معرفة . وأجيب بأن محله إذا كان ما تعمل فيه ظاهرا لا مقدرا ، وهو هنا مقدر . والبي : الواو الحال . البني : مبتدأ أول . مرتبه : مبتدأ ثان ومضاف إليه . وخيم : خبر المبتدأ الثاني . والجملة من المبتدأ الثاني وخبره ، خبر المبتدأ الأول . الشاهد في قوله : « ولات ساعة مندم » حيث عملت « لات » قيما رادف لفظ الحين من أسماء الزمان وهو الساعة ، فلم أنها تعمل في الحين وما رادفه وهو الصحيح . وقيل لا تعمل إلا في لفظ الحين . وفيه شاهد آخر وهو : زيادة التاء بعد « لا » التي بمعنى ليس .

قوله :

٨٨ - أَكْثَرَتْ فِي الْعَدَلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنَّ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا

وقوله :

٨٩ - فَأَبَيْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آثِبًا وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَمَنْ تَصْفِرُ

وهذا هو مواد المصنف بقوله : « لكن ندر » إلى آخره . لكن في قوله : « غير مضارع » إنهم ، فإنه يدخل تحته الاسم ، والظرف ، والجار والمجرور ، والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر محي . هذه كلها خبرا عن « عسى » و « كاد » بل

٨٨ — من الرجز ، لا يعرف قائله . ومعناه : أكثر من لوى في شدة إلحاح . فأمسك بالملك لومك ، إلى أرجو ألا أسمعه .

الإعراب : أكثرت : فعل ماض وفاعله . في العدل : جار ومجرور متعلق بأكثرت . ملحا : حال من التاء في أكثرت . دائما : صفة لمصدر محذوف واقع مفعولا مطلقا للملحا ، أي ملحا إلحاحا دائما . لا : نافية . تكثرون : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، في محل جزم بلا نفعية وفاعله تقديره « أنت » والمتعلق محذوف تقديره من العدل . إلى : إن واسمها . عسيت : فعل ماض ناقص جامد ، دل على الرجاء والطمع . وقيل إنها لاترجى كعلم . والتاء : اسمها . صائما ، أي مسكا عن سباح كلامك ، خبرها . والجملة في محل رفع خبر إن .

الشاهد في قوله : « صائما » حيث استعمل خبر « عسى » اسما مفردا وهو قليل ، والكثير أن يكون خبرها فعلا مضارعا لأنه يقبل الحال والاستقبال .

٨٩ — من الطويل ، قاله ثابت بن جابر الملقب بياض شرا . وفهم : اسم قبيلة . المعبر : رجعت إلى هذه القبيلة بعد أن كنت بعيدا عن رجوعي لها ، وكثير من القبايل المشابهة لما قد فارقتها وهي خاوية العمران ، خالية من السكان .

الإعراب : فأبت . الفاء لوصل الكلام . أبت : فعل ماض وفاعله إلى فهم : جار ومجرور متعلق بأبت . وما : الواو للحال من التاء في أبت . ما : نافية . وكنت : فعل ماض ناقص ، والتاء : اسمها . آثبا : خبرها . وكم : الواو للعطف . كم : خبرية مبتدأ . مثلها . مثل مضاف إلى كم . والهاء : مضاف إلى مثل . ومثل تمييز لكم . وصح كون « مثل » تمييزا مع أنه مضاف للضمير ، فيكون معرفة ، وشرط التمييز أن يكون نسكرة ، وذلك لأن « مثل » بما لا يتعرف بالإضافة ، ولذلك لمعت بالنسكرة . ويصح أن يكون صفة لموصوف محذوف تقديره « كم قبيلة مثلها » . فارقتها : فعل ماض وفاعله ومفعوله . والجملة خبر « كم » . وهي : الواو للحال من الهاء في فارقتها . هي : مبتدأ . تصفر : فعل مضارع والفاعل هي . والجملة في محل رفع خبر هي .

الشاهد في قوله « وما كدت آثبا » وهو كالشاهد السابق .

الذى ندر محي الخبر اسما . وأما هذه فلم يسمع مجيها خبرا عن هذين .

وَكُونُهُ يَدُونِ « أَنْ » بَعْدَ « عَسَى » نَزَرٌ وَكَأَدَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا
أى اقتران خبر « عسى » بـ « أَنْ » كثير ، وتجريده من « أَنْ » قليل . وهذا مذهب
سيبويه ، ومذهب جمهور البصريين ، أنه لا يتجرد خبرها من « أَنْ » إلا فى الشعر . ولم
يرد فى القرآن إلا مقترنا بـ « أَنْ » قال الله تعالى : « فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ » . وقال
عز وجل : « عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ » .
ومن ورود ، بدون « أَنْ » قوله :

٩٠ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

٩٠ - من الوافر ، لهدية بن خشرم العنبرى ، كان شاعرا عظيما من يادية الحجاز فى عصر معاوية ،
وكان قد قتل ابن عمه زياد بن زيه العنبرى ، فحبس بالمدينة مدة . وزاره فى الحبس ، صديق له يقال له
أبو نمر ، فقال هدم القضية وأولها :

طربت وأنت أحيانا طروب وكيف وقد نغشاك المشيب

المعنى : أرى أن يكشف الله عنى قريبا هذا الهم الذى تراكم على :

الإعراب : عسى ؛ فعل ماض ناقص . الكرب : اسمها : الذى : اسم موصول صفته مبنى على
السكون فى محل رفع . أمست : فعل ماض ناقص ، والتاء : اسمها . فيه : جار ومجرور متعلق بمحذوف
تقديره « كأن » خبرها . وجملة « أمست فيه » صلة الموصول ، لا محل لها من الإعراب . والمائد الضمير
فى قوله « فيه » . يكون : فعل مضارع ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازا تقديره « هو » يعود
على الكرب . وراءه : ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره « كأن » خبر مقدم . والهاء : ضمير مضاف
إليه . فرج : مبتدأ مؤخر . والجملة فى محل نصب خبر « يكون » . وجملة « يكون » فى محل نصب خبر
« عسى » . قريب : صفة لفرج . ولا تمر بـ « وراءه » خبرا مقدما ليكون ، وفرج اسما مؤخرا لها ،
لأن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلا مضارعا رافعا للضمير يعود على اسمها . وقيل يجوز أن يعرب الفعل
« يكون » على أنه تام . وفاعله ضمير الكرب . والجملة الاسمية تمر بـ حالا .

الشاهد : فى قوله : « يكون وراءه فرج قريب » حيث وقع خبرا للفعل « عسى » مجردا من « أَنْ »
وهو قليل ، والكثير اقترانه بها ضمرا ونفرا ، وهذا مذهب سيبويه . ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد
خبرها من « أَنْ » إلا فى الشعر .

وقوله :

٩١ - عَسَىٰ فَرَجٌ يَّاتِي بِهِ إِلَهُ أَنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلْقِيَّتِهِ أَمْرٌ
وأما «كاد» فذكر المصنف أنها عكس «عسى» فيكون الكبير في خبرها أن يتجود من
«أن» ويقل اقترانه بها . وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها
بـ «أن» مخصوص بالشعر . فمن تجرده من «أن» قوله تعالى : « فذبحوها وما كادوا يفعلون »
وقال : « من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم »
ومن اقترانه بـ «أن» قوله صلى الله عليه وسلم :
« ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب » وقوله :

٩٢ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشَوَ رِبْطَةً وَبَرُودَ

•••

« وَكَعَسَى ، حَرَى ، وَلَكِنْ جُعِلَا خَيْرُهَا حَتْمًا » بَيَّنَّ ، مُتَّصِلًا
وَالْتَزَمُوا « اَخْلَوْتُ » « أَنْ » مِثْلَ « حَرَى » وَبَعْدَ « أَوْشَكَ » انْتَفَا أَنْ نَزَرَا

٩١ - من الطويل ، ورد ضمن قصيدة لم يعرف قائلها . وقوله :

عليك إذا ضاقت أمورك والتوت يصبر فإن الضيق مفتاح الصبر
ولا تشكون إلا إله الله وحده فن عنده ثاقى القواله واليشر

عسى فرج الخ

وبعده :

إذا لاح صبر فارح يسرا فإنه قضى الله أن الصبر يعقبه يسر

ومعناه : أرجو الله أن يكشف عنا الهم والحزن ، لأنه جل وعلا ، لكل يوم في مخلوقاته أمر وشأن .
الإحراب : عسى : فعل ماض ناقص . فرج : اسمها . يأتي : فعل مضارع . به : جار ومجرور
متعلق بيأتى . الله : فاعله . وجملته يأتي به الله ، في محل نصب خبر « عسى » وإنه : إن حرف توكيد
ونصب . والضمير اسمها . له : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كأن » خبر مقدم . كل :
منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته لظرف الزمان . له : متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله .
في خليقته : جار ومجرور ومضاف إليه . والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم تقديره « كأن » .
ويصح أن يكون محذوف من ضمير الخبر . أمر : مبتدأ مؤخر . والجملته في محل رفع خبر إن .
الشاهد في قوله : « يأتي به الله » وهو كالشاهد السابق .

٩٢ - من الخفيف ، لم يعرف قائله .

والنص : قاربت أنه أموت حزنا على هذا الرجل الذي أدرج في أكفانه .
الإحراب : كادت : فعل ماض ناقص . وثاء للتانيث . النفس : اسم كاد . أن : حرف مصدرى

يعنى أن (حرى) مثل (عسى) في الدلالة على رجاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ «أن» نحو: حرى زيد أن يقوم. ولم مجرد خبرها من «أن» لافي الشعر ولا في غيره. وكذلك «أخلق» نلزم «أن» في خبرها نحو: أخلق السماء أن تمطر، وهو من أمثلة سيبويه.

وأما أو شك فالكثير اقتران خبرها بـ «أن» ويقل حذفها. فمن اقترانه بها قوله:

٩٣ - وَلَوْ سَمِعَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا

لِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلِكُوا وَيَمْنَعُوا

ونصب: تقيض: فعل مضارع منصوب بأن. وفاعله تقديره «هي» يعود على النفس. و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر تقديره «القيض» خبر كانه. عليه: جاز ويجزوه متعلق بكاد. إذ: ظرف زمان متعلق بكاد. غدا: فعل ماضى ناقص، واسمها ضمير مشترك فيها جوازا تقديره «هو» يعود على الميت: عشو: خبر غدا. ربطة: مضاف إليه. برود: معطوف على ربطة.

الشاهد في قوله «أن تقيض» عليه: حيث جاء خبرا لكاد مقرونا بأن وهو قليل، والكثير تجريده منها، فهي مكس صى.

٩٣ — من الطويل: لم يعرف قائله.

المعنى: لو سئل الناس التراب الذي لا قيمة له، لسموا وضجروا، وذلك لما طبع عليه النفوس من هدم الإعطاء للمائل.

الإعراب: الواو: الواو حسب ما قبلها. لو: حرف شرط غير جازم، أو حرف امتناع لامتناع. مثل: فعل ماضى مبنى للمجهول. الناس: نائب فاعله وهو مفعوله الأول. التراب: مفعول ثان لسئل. والجملة فعل الشرط لا محل لها من الإعراب. لأوشكوا: اللام واقعة في جواب «لو». وجواب «لو» لا محل له من الإعراب. أوشكوا: أو شك: فعل ماضى ناقص، والواو: اسمها. إذا ظرف لما يستقبل من الزمان يتضمن معنى الشرط. قيل: فعل ماضى مبنى للمجهول. نائمه فاعله محذوف الملم به تقديره «لم» وجملة «قيل» فعل الشرط، وهو إذا، وجوابها محذوف دل عليه ما قبله. والتقدير «فلأوشكوا الخ» علقوا: فعل أمر مبنى على حذف النون والواو فاعل. والمفعول محذوف تقديره «للتراب» والجملة في محل نصب مفعول القول. أن: حرف مضارfc ونصب. علوا: فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون. والواو فاعل. والمتعلق محذوف تقديره «من السؤال» والجملة في محل نصب خبر «أوشك». وهما: معطوف على علوا ومفعوله محذوف، أى الإعطاء. الشاهد في قوله «أن علوا» حيث جاء خبرا لأوشك مقرونا بأن وهو الكثير، والليل حذفها منه، فهي مكس صى.

ومن تجرده منها قوله :

٩٤ - يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِصْرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

ومثل « كاد » في الأصح « كربا » وترك « أن » مع ذى الشروع وجبا كأنشأ السائقُ يَحْدُو ، وطفق . كذا جعلت وأخذت وأعلقت . لم يذكر سيويه في « كرب » إلا تجرد خبرها من « أن » . وزعم المصنف أن الأصح خلافه ، وهو أنها مثل « كاد » فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من « أن » ويقل اقترانه بها . فمن تجرده قوله :

٩٥ - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوِشَاءُ هِنْدُ غَضُوبُ
وسمع من اقترانه بها قوله :

٩٤ — من المنسرح ، قاله أمية بن أبي الصلت اللثقي .

ومعناه : أن من يهرب من الموت طالبا للنجاة لنفسه ، يلقي حتفه في بعض غفلاته .

الإعراب : يوشك : فعل مضارع ناقص مرفوع . من : اسم موصول بمعنى الذي ، اسم يوشك . قر : فعل ماضٍ وفاعله هو . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . من منيته : جان ومجورر ومضاف إليه ، متعلق بقر ، وله متعلق آخر محذوف تقديره « في الحرب مثلا » . في بعض : متعلق بيوافقها . غراته : مضاف إليه والهاء : مضاف إلى غرات . يوافقها : فعل مضارع ، والفاعل هو ، والهاء : مفعول به . والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر « يوشك » . الشاهد في قوله : « يوافقها » حيث جاء خبرا ليوشك مجرّدا من « أن » وهو قليل ، والكثير اقترانه بها .

٩٥ — من الخفيف ، قاله كلعبة البربوعي .

ومعناه : قرب قلبى يسيل من الحرقه وشدة الوجد ، حين قال الساهون بالقصاد ، إن هندا مجربتك غاضبة عليك .

الإعراب : كرب : فعل ماضٍ ناقص يدل على المقاربة . القلب : اسمها . من جواه : جان ومجورر ومضاف إليه ، والجار والمجورر متعلق بيلوب . وجملة يذوب في محل نصب خبر كرب . حين : ظرف زمان متعلق بيلوب . قال : فعل ماضٍ . الوشاة : فاعله . والجملة في محل جر بإضافة « حين » إليها . هند : مبتدأ . غضوب : خبره . والجملة في محل نصب مفعول القول .

الشاهد في قوله : « يذوب » حيث جاء خبرا للكرب غير مقرون بأن وهو كثير . والقليل اقترانه بها ، فهي مثل « كاد » خلافا لسيويه فإنه لم يذكر في كرب إلا تجرد خبرها من أن .

٩٦ - سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظُّمَأِ
وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقْطَعَ

والمشهور في «كرب» فتح الراء، ونقل كسرهما أيضا، ومعنى قوله «وترك أن مع ذي الشروع وجبا» أن ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ «أن»، لما بينه وبين «أن» من المنافاة، لأن المقصود به الحال، و«أن» للاستقبال. وذلك نحو: أنشأ السائق يحدو، وطفق زيد يدعو. وجعل يتكلم، وأخذ ينظم، وعلق بفعل كذا.

وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَا وَشَكَا وَكَادَ لَاغِيرُ ، وَزَادُوا مُوشِكَا
أفعال هذا الباب لا تنصرف إلا «كاد» و«أوشك» فإنه قد استعمل منهما المضارع نحو قوله تعالى: «يكادون يسطون» وقول الشاعر:
يُوشِكُ مِنْ قِرٍّ مِنْ مَنِيَّتِهِ (١)

وزعم الأصمعي أنه لم يستعمل «يوشك» إلا بلفظ المضارع، ولم تستعمل «أوشك» بلفظ الماضي، وليس مجيد، بل قد حكى الخليل استعمال الماضي، وقد ورد في الشعر كقوله:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الثَّرَابَ لَا وَشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلِكُوا وَيَمْنَعُوا (٢)
نعم، الكثير فيها استعمال المضارع وقل استعمال الماضي. وقول المصنف «وزادوا موشكا» معناه: أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من «أوشك» كقوله:

٩٦ - من الطويل، قاله أبو زيد الأسدي.

المعنى: يهجو الشاعر جماعة فيقول: إنهم كانوا على غاية من العاقة والفقر حتى بلغت بهم الشدة إلى ما يقرب من الهلاك، فكان مثلهم كمثل هروق الجسد الخافة التي لشدة يبسها أشرفت أطرافها على الانفصال، أو كمثل خيل خفت لحوم عوارضها حتى كادت عظامها تظهر. ثم أقاص عليهم وهم في تلك الحال المولدة قوم كرام - العطايا - وأغلقوا عليهم النعم، فهم حديثون في الغنى واليسار والنعمة.

الإعراب: سَقَاهَا: فعل ماضٍ ومفعول به. ذَوُو: فاعل يسقى. مَرْفُوعٌ: بالواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجميع المذكر السالم، والذون المحذوفة للإضافة عوضا عن التنوين في الاسم المفرد. الْأَحْلَامُ: مضاف إليه. سَجَلًا: مفعول ثانٍ للفعل «سقى». عَلَى الظُّمَأِ: جار ومجرور متعلق بسقى. وَقَدْ: الزاوة الحال. قَدْ: حرف تحقيق. كَرَبَ: فعل ماضٍ ناقص وتاء التأنيث. أَعْنَاقُهَا: اسمها ومضاف إليه. أَنْ: حرف مصدرى وقصب. تَقْطَعُ: أصله تنقطع. فاعل مضارع منصوب بأن. وَقَامِلُهُ تَقْدِيرُهُ: هي وألفه الإطلاق.

الشاهد في قوله: «أن تقطعا» حيث جاء خبرا للفعل «كرب» مقرونا بأن وهو قليل، والكثير يخرج منه عنها. وفيه رد على سيبويه، فإنه زعم أن خبر «كرب» لا يقرون بأن كما سبق.

(١) تقدم هذا الشاهد في رقم ٩٤ (٢) تقدم هذا الشاهد في رقم ٩٣.

٩٧ - قَوْشِكَةُ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا خِلَافَ الْأَيْسِ وَحُوشًا يَسْبَا
وقد يشعر تخصيصه «أوشك» بالذكر، أنه لم يستعمل اسم الفاعل من «كاد»، وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله :

٩٨ - أَمُوتْ أُمِّي يَوْمَ الرِّجَامِ وَأَنْتَى بَقِينَا لِرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَاهِدٌ
وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب. وأفهم كلام المصنف أن غير «كاد»

٩٧ - من المطالب ، قاله أبو نهم الهذلي .

المعنى : إن بلاد الشام ، أكثر من أن تكون خالية من السكان والعمران ، بعد أن كانت آهلة ومحتل
إن المراد أن الشاعر يرى بلاده هكذا بعد فراق محبوبه الذي كان يسكن قلبه .

الإعراب : قَوْشِكَةُ : الفاء بحسب ما قبلها . مَوْشِكَةُ : غير مقدم . أَرْضُنَا : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ،
واسم « مَوْشِكَةُ » ضمير تقديره « هي » يعود على الأرض . أَنْ : حرف مصدري ونصب . تَعُودَا : فعل مضارع
منصوب ، وألفه للإطلاق . وَ : « وَأَنْ » وما دخلت عليه في تأويل مصدر تقديره « فمَوْشِكَةُ أَرْضُنَا عودا » .
غير « مَوْشِكَةُ » واسم « يعود » ضمير متبوع فيها جواز تقديره « هي » يعود على الأرض . خِلَافَ : متناها بعد « ظرف
زمان متعلق بـ تَعُودَا » . الْأَيْسِ : مضاف إليه . وَحُوشًا : على حذف مضاف ، غير تعود « يابا معطوف على « وَحُوشًا »
على حرف الطلغ للشعر . ويجوز أن يكون قوله « فمَوْشِكَةُ » مبتدأ أرضنا : اسمها وسد مسد خبرها من حيث التمهيد
للإبتدائية . وَأَنْتَى : مضاف إليه . وَأَنْ تَعُودَا : أَنْ وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبرها من حيث التمهيد
للقاعدة في قوله : « فمَوْشِكَةُ » حيث استعمل اسم فاعل من أَوْشَكَ وهو نادر . وذكر ابن هشام أن بعضهم
حكى هذا مصدرا وهو « إيشاك » .

٩٨ - من الطويل ، قاله كبير بن عبد الرحمن .

المعنى : كدت أموت حزنا وغما في يوم وقعة الرجام . وَإِنِّي بَأَنِي لَأَجْأَلِي مَا هُوَ مَقْدُورِي وَمَا لِقَوْمِي
الإعراب : أَمُوتْ : فعل مضارع والفاعل : أَنَا . وَأَبْلَغُ : في محل نصب خبر عن قوله « وكنت »
في البيت السابق وهو :

رَكِبْتُ وَقَدْ سَأَلْتُ مِنَ الْبَيْنِ عِيرَةً سَهَا عَائِدَ مَهَا وَأَسْبَلَ عَائِدَ

أَسْبَلَ : مجهول لأجله أو تحييز . يَوْمَ : ظرف زمان متعلق بـ أَمُوتْ . الرِّجَامِ : مضاف إليه وعلى حذف
مضاف ، أي يوم وقعة الرجام . وَإِنِّي : الواو الحال من فاعل « أَمُوتْ » وإن حرف توكيد ونصب ، والثمن
لوقاية . وَالْيَاءُ : اسمها . بَقِينَا : حال ويجوز أن تكون صلة لمصدر محذوف أي « وَإِنِّي لِرَهْنٍ دَجْنَا بِقِينَا »
أي « لِمَنْ لَا مَبْلَغَ لِفِعْلِ مُحذوف أي وَإِنِّي آيَقَنْتُ بِقِينَا » . لِرَهْنٍ اللام للإبتداء وعن : غير إن . بِالَّذِي : متعلق به .
أَنَا : مبتدأ . كَاهِدٌ : اسم فاعل خبره . واسم « كَاهِدٌ » ضمير تقديره « أَنَا » والخبر محذوف تقديره « أَنِي » وبالحيلة
لا يحل لها من الإعراب صلة الموصول .

القاعدة في قوله : « كَاهِدٌ » حيث استعمل اسم الفاعل من « كَادَ » ، وقيل لإشادة في البيت لأجله « كَاهِدٌ »
اسم فاعل من كَادَ الشاعرة ، أي « بِالَّذِي أَنَا قَرِيبٌ مِنْ قَبْلِهِ » ، وكلامنا في الناقصة .

و «أوشك» من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل . وحكى غيره خلاف ذلك . فحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من «عسى» قالوا : عسى يعسى فهو عاس . وحكى الجوهري مضارع « طفق » وحكى الكسائي مضارع جعل .

بَعْدَ «عَسَى» «اِخْلَوْلِقْ» «أَوْشِكْ» قَدْ يَرِدُ

عَسَى «بَأَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ قَدْ

اختصت عسى ، واخْلَوْلِقْ ، وأوشك ، بأنها تستعمل ناقصة وثامة . فأما الناقصة فقد سبق ذكرها . وأما الثامة فهي المستندة إلى «أَنْ» والفعل ، نحو : عسى أن يقوم واخْلَوْلِقْ أَنْ يَأْتِي ، وأوشك أن يفعل . و «أَنْ» والفعل في موضع رفع فاعل «عسى» واخْلَوْلِقْ ، وأوشك . واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها ، وهذا إذا لم يل الفعل الذي بعد «أَنْ» اسم ظاهر يصح رفعه به ، فإن وليه نحو : عسى أن يقوم زيد ، فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين ، إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد «أَنْ» و «أَنْ» وما بعدها فاعل بـ «عسى» وهي تامة ولا خبر لها .

وذهب المبرد ، والسيرائي ، والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين ، وتجويز وجه آخر ، وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد «أَنْ» مرفوعاً بـ «عسى» اسماً لها . وأن الفعل في موضع نصب بـ «عسى» وتقدم على الاسم والفعل الذي بعد «أَنْ» فاعله ضمير يعود على فاعل «عسى» وجاز عوده عليه وإن تأخر ، لأنه مقدم في الرتبة .

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول ، على مذهب غير الشلوبين : عسى أن يقوموا الزيدان . وعسى أن يقوموا الزيدون . وعسى أن يقمن الهندات . فتأتي بضمير في الفعل ، لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع بـ «عسى» . وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول : عسى أن يقوم الزيدان . وعسى أن يقوم الزيدون . وعسى أن تقوم الهندات . فلتأتي في الفعل بضمير ، لأنه رفع الظاهر الذي بعده .

• • •

وَجَرَّدَ «عَسَى» أَوْ أَرْفَعَ مُضْمَرًا .

اختصت «عسى» من بين صائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق . وهذه لغة نعيم ، وجاز تجريدتها عن الضمير ،

وهذه لغة الحجاز . وذلك نحو : زيد عسى أن يقوم ، فعلى لغة نعيم يكون في « عسى » ضمير مستتر يعود على « زيد » ، « وأن يقوم » في موضع نصب « بعسى » . وعلى لغة الحجاز ، لا ضمير في « عسى » ، « وأن يقوم » في موضع رفع « بعسى » ، وتظهر فائدة ذلك في التانيث والتثنية والجمع . فتقول على لغة نعيم : هند عست أن تقوم . والزيدان عسيا أن يقوموا ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، والهندات عسين أن يقمن .

وتقول على لغة الحجاز : هند عسى أن تقوم . والزيدان عسى أن يقوموا . والزيدون عسوا أن يقوموا . والهندات عسى أن يقمن .

وأما غير « عسى » من أفعال هذا الباب ، فيجب الإضمار فيه . فتقول : الزيدان جعلنا ينظمان . ولا يجوز ترك الإضمار . فلا تقول : الزيدان جعل ينظمان ، كما تقول : الزيدان عسى أن يقوموا .

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ

نَحْوِ «عَسَيْتُ» وَأَنْتِفِ الْفَتْحَ وَكُنْ

إذا اتصل « بعسى » ضمير مرفوع وهو لتكلم نحو : عسيتُ ، أو مخاطب نحو : عسيتَ وعسيتا ، وعسيتُم ، وعسيتن ، أو لغائبات ، نحو : عسين ، جاز كسر سينها وفتحها ، والفتح أشهر . وقرأ نافع : « فهل عسيتُم إن توليتُم » بكسر السين ، وقرأ الباقر بفتحها .

إن وأخواتها

« إِنْ » أَنْ ، لَيْتَ ، لَكِنَّ ، لَعَلَّ ، كَأَنَّ ، عَكْسُ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ .
 كَلِمَةٌ زَيْدًا عَالِمٌ بَاتِي ، كُفٌّ ، وَلَكِنَّ أَبْنَهُ ذُو ضِعْفَيْنِ .
 هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي ستة أحرف : إِنْ ، وَأَنْ ،
 وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ . وعددها سببوية خمسة ، فأسقط « أَنْ » المفتوحة ، لأن
 أصلها إِنْ المكسورة ، كما سيأتي .

ومعنى إِنْ ، وَأَنْ : التوكيد ، ومعنى « كَأَنَّ » : التشبيه . « وَلَكِنَّ » للاستدراك .
 « وَلَيْتَ » للتمنى ، « وَلَعَلَّ » للترجى والإشفاق . والفرق بين الترجى والتمنى : أَنْ التمنى
 يكون في الممكن ، نحو : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ . وفي غير الممكن ، نحو : « لَيْتَ الشَّبَابَ
 يَعُودُ يَوْمًا » . وَأَنْ الترجى لا يكون إلا في الممكن . فلا تقول : لعل الشَّبَابَ يعود .
 والفرق بين الترجى والإشفاق : أَنْ الترجى يكون في المحبوب ، نحو : لعل الله يرحمنا
 والإشفاق في المكروه ، نحو : لعل العدو يقدم .

وهذه الأحرف تعمل عكس عمل « كَأَنَّ » فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو : إِنْ زَيْدًا
 قَائِمٌ . فهي عاملة في الجزأين . هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيون أنهما
 لا عمل لهما في الخبر ، وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول « إِنْ » وهو
 خبر مبتدأ .

وَرَأَى ذَا التَّرتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي « كَلِمَتٌ » فِيهَا ، أَوْ هُنَا ، غَيْرَ الْبَدْيِ
 أى يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر ، إلا إذا كان الخبر ظرفًا ، أو جارًا
 ومجرورًا ، فإنه لا يلزم تأخيرهما . ونحو هذا قسمان :

أحدهما : أنه يجوز تقديمه وتأخيرهما . وذلك نحو : لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَدْيِ . أَوْ لَيْتَ هُنَا
 غَيْرَ الْبَدْيِ ، أى الوقع . فيجوز تقديم « فِيهَا » « وَهُنَا » على « غَيْرَ » وتأخيرهما عنها .
 والثاني : أنه يجب تقديمه نحو : لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا ، فلا يجوز تأخير « فِي الدَّارِ »

ثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور ، نحو : إن زيدا أكل طعامك . فلا يجوز : إن طعامك زيدا أكل ، وكذا إن كان المعمول ظرفا ، أوجارا ومجرورا نحو : إن زيدا واثق بك ، أو جالس عندك . فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم ، فلا تقول : إن بك زيدا واثق . أو : إن عندك زيدا جالس . وأجازه بعضهم ، وجعل منه قوله :
 ٩٩ - فلا تَلَحَّحْنِي فِيهَا فَإِنَّ مَحَبَّتَهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلَةٍ

...

وَهَمَزَ «إِنَّ» افْتَحَ لِسِدِّ مَصْدَرٍ مَسْدَهَا فِي سِوَى ذَاكَ أَكْثَرُ
 «إِنَّ» لَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ :

(١) وجوب الفتح (٢) ووجوب الكسر (٣) وجواز الأمرين .

فيجب فتحها إذا قدرت بمصدر ، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل ، نحو :
 يحبني أنك قائم ، أي قيامك . أو منصوبة ، نحو : عرفت أنك قائم ، أي قيامك . أو
 في موضع مجرور حرف ، نحو : عجبت من أنك قائم ، أي من قيامك .

وإنما قال لسد مصدر مسدها ، ولم يقل لسد مفرد مسدها ، لأنه قد يسد المفرد مسدها
 ويجب كسرها نحو : ظننت زيدا إنه قائم . فهذه يجب كسرها وإن سد مسدها مفردا ، لأنها
 في موضع المفعول الثاني . ولكن لا تقدر بالمصدر إذ لا يصح : ظننت زيدا قيامه . فإن لم

٩٩ — من الطويل ؛ لم يعرف قائله .

ومعناه : أيها اللائم ، لا تلحن على حب هذه المرأة ، فإن أخاك - يقصد نفسه - مصاب القلب بسبب حبه
 وقد كثرت همومه ووساوسه من أجلها .

الإعراب : فلا : الفاء حسب ما قبلها . لا : ناهية . تلحن : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة
 جزمه حذف الألف نيابة عن السكون ، والفتحة قبلها دليل عليها . والفاعل تقديره «أنت» والتائب
 الوقاية . وبادء المتكلم مفعول به ، فيها : متعلق به . فإن : الفاء لتعليل النسي . إن حرف توكيد . مجبها متعلق بمصاب
 ومضاف إليه . وبادء السببية : أخاك اسم إن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف
 مضاف إليه . مصاب : خبر «إن» . القلب مضاف إليه . جيم : خبر ثان لأن . بلابله : فاعل جيم لأنه مصدر
 جيم . والماء مضاف إليه . ويجوز أن تكون «بلابله» مبتدأ مؤخر ، وجيم خبرا مقدما . وإنما صح الإخبار
 جيم عن بلابل ، لأنه مصدر ، والمصدر لا يثنى ولا يجمع . وتكون جملة «جم بلابله» في محل رفع لها خبر
 آخر لأن ، أو بدل من مصاب القلب ، بدل كل من كل .

الشاهد في قوله : «محبا» حيث قدم معمول خبر «إن» على اسمها لكونه جارا ومجرورا . وكل ذلك
 للتركيب في موضعها ، وهو جائز عند بعضهم كالمصنف خلافا للجمهور .

يجب تقديرها بمصدر ، لم يجب فتحها ، بل تكسر وجوبا أو جوازا على ماسيين . ونحت
هنا قسما :

أحدهما : وجوب الكسر .

والثاني : جواز الفتح والكسر . فأشار إلي وجوب الكسر بقوله :

فَاكْسِرْ فِي الْإِبْتِدَاءِ فِي بَدْءِ صَلَتهُ وَحَيْثُ «إِنَّ» لِيَمِينٍ مُكْمِلَةٍ
أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ خَالَ كَرَرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْصِلٍ عَلَقًا بِاللَّامِ كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو نُقْىِ
فذكر أنه يجب الكسر في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت «إن» ابتداء ، أى في أول الكلام ، نحو : إن زيدا قائم ، ولا
يجوز وقوع المفتوحة ابتداء ، فلا نقول : أنك فاضل عندي ، بل يجب التأخير ، فنقول
عندي أنك فاضل ، وأجاز بعضهم الابتداء بها .

الثاني : أن تقع «إن» صدر صلة ، نحو : جاء الذي إنه قائم . ومنه قوله تعالى :
«وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ» .
الثالث : أن تقع جوابا للقسم ، وفي خبرها اللام نحو : والله إن زيدا لقائم «وسياق
الكلام على ذلك .

الرابع : أن تقع في جملة محكية بالقول ، نحو : قلت إن زيدا قائم . قال تعالى : «قال إني
عبد الله» فان لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن ، فتحت ، نحو : أنقول أن زيدا قائم ؟ أى أنظن ؟
الخامس : أن تقع في جملة في موضع الحال ، كقوله : زرتة وإني ذو أمل . ومنه
قوله تعالى : «كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون» .
وقول الشاعر :

١٠٠ - مَا أَعْطَيْتَنِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِنِي كَرَمِي

١٠٠ - من المشرح ، قاله كثير عزة المتوفى سنة ٨١ هـ .

ومعناه لم يمنحني شيئا ، ولم أسألهما ، لأن كرمي معنى من قبول عطائهم ، وردني من ذلك السؤال ، فهو
مجدح نفسه بالعبقة وشرف النفس .

الإعراب : ما أعطيتني : ما : نافية . أعطى فعل ماض . وألف الاثنين فاعله والنون للوقاية ، والياء
مفعوله الأول . ولا : الواو للعلف . لا : نافية . سألتهما : فعل ماض . والتاء فاعل . والهاء مفعول أول ، والهم

السادس : أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام ، نحو : علمت
إن زيدا قائم . وسنبين هذا في باب « ظن » . فإن لم يكن في خبرها اللام ، فتحت : نحو
علمت أن زيدا قائم .

هذا ما ذكره المصنف . وأورد عليه ، أنه نقص مواضع يجب كسر « إن » فيها .
الأول : إذا وقعت بعد « ألا » الاستفتاحية ، نحو : ألا إن زيدا قائم . ومنه قوله تعالى
« ألا إنهم هم السفهاء » .

الثاني : إذا وقعت بعد حيث نحو : اجلس حيث إن زيدا جالس .

الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين نحو : زيد إنه قائم اه .

ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع لدخولها تحت قوله : « فاكسر في الابتداء » لأن
هذه إنما كسرت لتكونها أول جملة مبتدأ بها .

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ ، أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ يُعْنِي
مَع تِلْوَ فَالْجَزَاءُ ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنْ أَحْمَدُ »
يعني أنه يجوز فتح « إن » وكسرها إذا وقعت بعد « إذا » الفجائية ، نحو خرجت
فلذا أن زيدا قائم . فن كسرها جعلها جملة ، والتقدير : خرجت فلذا زيد قائم . ومن فتحها
جعلها مع صلتها مصدرا وهو مبتدأ خبره « إذا » الفجائية . والتقدير : فلذا قيام زيد ،
أي في الحضرة قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفا ، والتقدير : خرجت فلذا
قيام زيد موجود . وبما جاء بالوجهين قول الشاعر :

حرف محذوف ، والألف حرف دال على التثنية . والمفعول الثاني لأعطي وسأل محذوف تقديره « شيئا » لإفادة
استثناء . والمستثنى الحال التي بعد « إلا » أي لم يقع منهما ما ذكر في جميع الأحوال إلا والحال التي حازم
كرمى عن قبول عطائهما وعن سؤالهما : الواو للحال . إن حرف توكيد ونصب والياء : اسمها . الحازمي : اللام
للإشياء . حازمي : خبرها ومضاف إليه . وجملة « إن » في محل نصب حال من مفعول « أعطي » . عند الكوفيين
وحذف نظيرها من سأل أو من فاعل سأل عند البصريين وحذف نظيرها من أعطى .

الشاهد في قوله : « وإن » حيث كسرها وجوبا ، لأنها وقعت في جملة في موضع الحال .

١٠١ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا

إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

روى بفتح « أن » وكسرهما . فن كسرهما ، جعلها جملة . والتقدير : إذا هو عبد القفا واللهازم . ومن فتحها جعلها مصدرا والفعل مبتدأ . وفي خبرها الوجهان السابقان . والتقدير على الأول : فإذا عبوديته ، أى فى الحضرة عبوديته وعلى الثانى : فإذا عبوديته موجودة .

وكذلك يجوز فتح « أن » وكسرهما إذا وقعت فى جواب قسم ، وليس فى خبرها اللام نحو : حلفت أن زيدا قائم ، بالفتح والكسر . وقد روى بالوجهين قول الشاعر :
١٠٢ - لَتَتَقَعْدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِي مَتَى ذِي الْقَادُورَةِ الْمَقِيلِ
أَوْ تَخْلُقِي بِرَبِّكَ الْعَلِيَّ أَتَى أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيَّ

١٠١ - من الطويل لم يعرف قائله . واللهازم : طرف الحلقة من الأعلى ، وقيل عظم ثاقب فى اللحم تحت الأذن . المعنى : كنت أظن زيدا سيذا كفايل عنه ذلك ، فلما نظرت له : تبين لى أنه ذليل خسيس ، لظهور أثر المذلة على قفاه ولما زمه من الصنع واللكز والكم .

الإعراب : وكنت : الواو حسب ما قبلها . كان فعل ماض ناقص . والتاء : اسمها . أرى : فعل مضارع معنى أظن . زيدا : مفعوله الأول . سيذا : مفعوله الثانى . وأرى يجوز أن تكون مبنية للمعلوم ويجوز أن تكون مبنية للمجهول . فالفاعل أو نائبه تقديره « أنا » وجملة أرى فى محل نصب خبر « كان » كذا قيل : وهى جملة متوضعة بين مفعول أرى . الكاف : جارة لما الموصولة أو ما مصدرية . و « ما » ولذى دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف التى معنى اللام . والجواز والمجرور متعلق بمحذوف صفة للمفعول مطلق بقوله « أرى » أى وكنت أظن زيدا غنا موافقا للذى قيل أو لقولهم . قيل : فعل ماض مبنى للمجهول . ونائب فاعله ضمير مستتر به جوارا تقديره « هو » يعود على « ما » إن كانت موصولة ، أو محذوف تقديره كفايل فيه ذلك إن كانت مصدرية . وجملة « قيل » صلة « ما » سواء كانت موصولا اسميا أو حرفيا ، لاحتل لها من الإعراب . إذا : حرف مفاجأة مبنى على السكون . أنه حرف توكيد وإهداء اسمها . عبد : خبرها . القفا : مضاف إليه باللهازم : معطوف على القفا .

الشاهد فى قوله : « إنه » حيث روى بكسر « إن » وفتحها ، فدل على جواز الأمرين إذا وقعت به . إذا : الفجائية . فن كسرهما جعلها جملة كاملة مذكورا طرفها ، وكأنه قال « وكنت أرى زيدا كما قيل سيذا » ، فإذا هو عبد القفا واللهازم . ومن فتحها جعلها مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مبتدأ . خبره محذوف . والتقدير : فإذا عبوديته حاصلة . وهذا كالمبنى قبله مبنى على أن « إذا » حرف مفاجأة ، وهو قول ابن مالك

١٠٢ - من الرجز قالهما رؤبة . ومعناها : والله لتقعدين أيتها المرأة بحيدة عنى فى المسكان الذى يقعد فيه الشخص المسكروه من الناس ، نظرا لقرازقه . أو سوء أدبه ، إلا أن تقسمي بالله أنى أنا أبو هذا الولد الصغير

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح « إن » وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبره اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية ، والفعل فيها ملفوظ به ، نحو : حلفت إن يزيدا قائم . أو غير ملفوظ به ، نحو : والله إن زيدا قائم . أو اسمية نحو : لمصرك إن زيدا قائم .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « إن » بعد فاء الجزاء . نحو : من يأتي فإنه مكرم . فالكسر على جعل « إن » ومعمولها جملة أوجب بها الشرط . فكأنه قال : من يأتي فهو مكرم .

والفتح على جعل « أن » وصلتها مصدرا مبتدأ والخبر محذوف . والتقدير : من يأتي فأكرامه موجود . ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوفا . والتقدير : فجزاؤه الإكرام .

وحديث فلا مانع من جلوسك معي . وقد روى أن قاتل هذين البيتين ، قدم من سفر فوجد امرأته قد ولعت فألكر الولد وقال لها البيتين .

الإعراب : لتعلمن : اللام موطة لقسم محذوف تقديره « والله » . تعلمن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لئلا يأتى الهمزة . والياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعله . مقعد منصوب على أنه ظرف مكان متعلق بتعلمن . أو محذوف مطلق على أنه بمعنى القعود . القصي : مضاف إليه وهو صفة محذوف ، أي الشخص القصي . من : متعلق بمحذوف حال من فاعل تعلمن . أي حال كونك بعيدة عني . أو متعلق بالقصي . ذي صفة أول لقوله « القصي » مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة . القانورة : مضاف إليه . المثل : صفة ثانية للقصي . أو تخلي : أو ، حرف عطف بمعنى « إلا » لأن ما بعدها ينقض دقة واحدة تخلي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد « أو » التي معناها « إلا » وعلامة نصبه حذف النون والياء فاعله . و « أو » عطفت مصدرا مؤولا على مصدر مقدر ، والتقدير : ليكن منك قعود أو حلف . بربك : متعلق بتعلمن ومضاف إليه . العمل : صفة للرب . إن : إن واسمها . أبو : خبرها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة . ذياك : اسم إشارة مضاف إليه مجيء على السكون في محل جر ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب مبني على الكسر لا محل له من الإعراب . وهو تصغير « ذك » شذوذا لأن التصغير من خواص الأسماء المتكئة من حيث أنها تقع صفة وبوصوفة . الصبي : بدل من اسم الإشارة أو عطفت بيان أو قمت .

الشاهد في قوله : « إن » حيث رويت بكسر الهمزة وفتحها ، فدل ذلك على جواز الوجهين إذا وقعت في جواب فعل القسم الظاهر ، ولم يقرن خبرها باللام . فمن كسرها جعلها جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب . ومن فتحها جعلها مع مدحوظها في تأويل مصدر معمول الفعل القسم بإسقاط الخافض ، مدح مدح الجواب ، أي تخلي بربك العمل على أبوق لذلك الصبي .

ومما جاء بالوجهين ، قوله تعالى : « كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا فجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم » .

قريء « فإنه » بالفتح والكسر . فالكسر على جعلها جملة جوابا لـ « من » والفتح على جعلها مصدرا مبتدأ خبره محذوف . والتقدير فالغفران جزاؤه ، أو على جعلها خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فجزاؤه الغفران .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت « إن » بعد مبتدأ هو في المعنى قول ، وخبر « إن » قول ، والقبائل واحد ، نحو : خير القول أني أحمد الله . فمن فتح ، جعل « أن » وصلتها مصدرا خبرا عن « خير » والتقدير : خير القول حمد الله ، « خير » مبتدأ ، و « حمد الله » خبره .

ومن كسر جعلها جملة خبرا عن « خير » كما تقول : أول قراءتي « سبح اسم ربك الأعلى » . فأول « مبتدأ » ، « وسبح اسم ربك الأعلى » جملة خبر عن « أول » ، وكذلك « خير القول » مبتدأ ، و « إني أحمد الله » خبره ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط ، لأنها نفس المبتدأ في المعنى . فهو مثل : نطقى الله حسبي ومثل سيديوه هذه المسألة بقوله أول ما أقول إني أحمد الله . وخرج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره ، وهو أنه من باب الإخبار بالجميل ، وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالبريد ، والزجاج ، والسيوطي ، وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين .

...

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصْحَبُ الْخَبْرُ لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ : إِنِّي لَوَزَرٌ

يجوز دخول « لام الابتداء » على خبر « إن » المكسورة . نحو : إن زيدا قائم ، وهذه « اللام » ، حقها أن تدخل على أول الكلام ، لأن لها صدر الكلام ، فتحقق أن تدخل على « إن » نحو : لأن زيدا قائم . لكن لما كانت اللام للتوكيد ، « وإن » للتوكيد ، كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد . فأخروا « اللام » إلى الخبر .

ولا تدخل هذه « اللام » على خبر باقي أخوات « إن » فلا تقول : لعل زيدا قائم وأجاز السكوتيون دخولها في خبر « لكن » وأنشدوا :

١٠٣ - يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

وخرج على أن « اللام » زائدة ، كما شذ زيادتها في خبر « أمسي » نحو قول الشاعر :

١٠٤ - مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا كَيْفَ سَيِّدُكُمْ

فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمْجَهُودًا

أي : أمسي مجهودا .

١٠٣ — من الطويل ، لا يعرف قائله .

ومعناه : يعنفني العوازل في حب ليلي ، ولكن لومهم لم يؤثر في شيئا ، ولقد أمرضني حبا .

الإعراب : يلوموني : فعل مضارع مرفوع ، والواو فاعله . والنون للوقاية . وياء المتكلم : مفعول به . ليل : مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة منع ظهورها لتعلن لأن « ليلي » تمنع من الصرف للملحمة والتأنيد اللفظي . عوازل : بدل من الواو في « يلوموني » ، وبدله « كل » ومضاف إليه . ويصح أن تكون الواو في « يلوموني » حرفا دالا على الجمع على لغة « أكلوف البراغيث » وعواذلي : فاعله . ولكنني : الواو للعطف . لكن : حرف استدراك ، والنون للوقاية . والياء : اسمها . من حبا : متعلق بقوله « لعמיד » وإلغاء : مضاف إليه . لعמיד : لام الابتداء . لعمد : خبر « إن » .

الشاهد في قوله : « لعמיד » حيث دخلت عليه لام الابتداء وهو خبر لكن على رأى السكوفيين لا البصريين ، لأنه ممنوع عندهم . وخرجوه على أن اللام زائدة . أو أن الأصل لكن « أنا » فحذفت الهمزة ، وأدغمت النون في النون ، فلا شاهد فيه حيث أنه ، لأن اللام داخلة على خبر المبتدأ ، لا خبر لكن ، وهو بعيد كما قال بعضهم ، أي لأنه لو كان كذلك لقال « لسكتا » . وأوله الزحشرى وهو الأقرب بأن الأصل لكن أنفي . فنقلت حركة الهمزة إلى نون لكن ، ثم حذفت الهمزة ، فاجتمع أربع نونات ، فحذفت الأولى ، فصار « لسكتني » فاللام داخلة على خبر إن ، لا خبر لكن .

١٠٤ — من البسيط ، لم يعرف قائله .

ومعناه : مر أصحاب السيد مسرعين يسألون عن حال صاحبهم من أتباعه . فسألوهم عن حاله ، وقالوا لهم كيف حال سيدكم ، فأجابوهم بقولهم : سيدنا بلغت به المشقة منتهاها .

الإعراب : مروا : فعل ماض وفاعله . عجال : حال من الفاعل . فقالوا : الفاء للعطف . قالوا : فعل ماض وفاعله . كيف : اسم استفهام عن الحال خبر مقدم ، مبنى على الفتح في محل رفع . سيدكم : سيد : مبتدأ مؤخر والكاف مضاف إليه والميم للجمع . والجملة في محل نصب مفعول القول ، فقال : الفاء المبيية . قال : فعل ماض . من : اسم موصول بمعنى الذي فاعله . سئلوا : فعل ماض مبنى المجهول . والواو نائب عن فاعله إن كان مبني المجهول . وفاعله إن كان مبني للمعلوم . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب

وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذا ، كقول الشاعر :

١٠٥- أُمُّ الْخُلَيْسِ لِعَجْوزٍ شَهْرَبَةٍ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ
وأجاز المبرد دخولها على خبر « أن » المفتوحة . وقد قرئ شاذاً : « ألا أنهم ليأكلون
الطعام » بفتح « أن » ويتخرج أيضا على زيادة اللام .

وَلَا يَلِي ذُو اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيا وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَّ ضِيا
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَانَ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِذَا مُسْتَحْوِذَا
إذا كان خبر « إن » منفيا ، لم تدخل عليه اللام . فلا تقول : إن زيدا لما يقوم . وقد
ورد في الشعر كقوله :

١٠٦- وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيًا وَتَرْكًا لَكَ مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ

أسمى . فعل ماض ناقص . واسمها مستتر فيها جوازا تقديره « هو » يعود على السيد . مجهودا . للام للابتداء .
مجهودا : خبر أسمى . والجملة في محل نصب مقول القول .

الشاهد في قوله : « لمجهودا » حيث أدخل عليه اللام ، وهو خبر لأسمى شذوذا لأنها لا تدخل على خبر
غير إن المسكورة عند البصريين ، وخرجوه على أن اللام زائدة .

١٠٥ — من الرجز لرؤبة .

ومعناه : هذه المرأة عجوز فانية ترضى من اللحم بأعظم الرقبة ، أو ترضى بعظمها بدلا منه .
الإعراب : أم . مبتدأ . الخليس . مضاف إليه . لعجوز : لام الابتداء . وعجوز خبر المبتدأ « أم »
شهرية : صفة لعجوز . ومعناها فانية . وجملة ترضى من الفعل والفاعل وما تعلق به في محل رفع صفة ثانية
لعجوز ، أو خبر بعد خبر . من اللحم : متعلق بترضى . بعظم الرقبة : كلام إضافي . والباء بمعنى بدل ،
ويقدر مضاف بينهما أيضا ، أي ترضى بدل اللحم بمزقة عظم الرقبة ، وعليه فقوله « بعظم » متعلق بترضى .
الشاهد في قوله : « لعجوز » حيث أدخل عليه اللام ، وهو خبر للمبتدأ شذوذا لما مر . وخرج على أن
اللام زائدة . وقيل إن اللام داخلية على مبتدأ مقدر ، والجملة في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول ، والرباط
الضمير المحذوف ، فلا تكون اللام داخلية على خبر غير إن المسكورة .

١٠٦ — من الوافر ، قاله غالب أبو حزام .

ومعناه : إني أجزم بأن التسليم على الناس وتركه ، أو تسليم الأمر لهم وتركه غير متساويين
وغير متقاربين .

الإعراب : أعلم : فعل مضارع وفاعله « أنا » أن : حرف توكيد . تسلياً : اسمها . وتركاً :
معطوف على « تسلياً » . المتشابهان : لام الابتداء . ولا : نافية . متشابهان : خبر « أن » مرفوع بالالف

وأشار بقوله : « ولا من الأفعال ما كر ضيا » إلى أنه إذا كان الخبر ماضيا منصرفا غير مقرون « قد » لم تدخل عليه اللام ، فلا تقول ، إن زيدا الرضى . وأجاز ذلك الكسائي وهننام .

فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه اللام ، ولا فرق في ذلك بين المتصرف نحو : إن زيدا ليرضى ، وغير المتصرف نحو : إن زيدا ليلد الشر . هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف . فإن اقترنت نحو ، إن زيدا سوف يقوم ، أو سيقوم ، ففي جواز دخول اللام عليه خلاف : فيجوز إذا كان « سوف » على الصحيح . وأما إذا كانت السين فقليل . وإن كان ماضيا غير متصرف ، فظاهر كلام المصنف ، جواز دخول اللام عليه . فتقول : إن زيدا لنعم الرجل . وإن عمرا لبئس الرجل . وهذا مذهب الأخفش والقراء . والمتقول أن سيبويه لا يجيز ذلك . فإن قرن الماضي المتصرف بـ « قد » جاز دخول اللام عليه . وهذا هو المراد بقوله : « وقد يليها مع قد » نحو : إن زيدا لقد قام .

وَتَصَحَّبَ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلَ وَأَسْمَا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ
تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسط بين الاسم والخبر ، نحو : إن زيدا لطعامك آكل . وينبغي أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا . فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه ، لم يصح دخولها على المعمول ، كما إذا كان الخبر فعلا ماضيا منصرفا غير مقرون بـ « قد » لم يصح دخول اللام على المعمول . فلا تقول : إن زيدا لطعامك آكل . وأجاز ذلك بعضهم .

وإنما قال المصنف « وتصحب الواسط » أى المتوسط تنبيها على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر . فلا تقول : إن زيدا آكل لطعامك .

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط ، لا تدخل على الخبر .

لأنه مثنى . والتون موضع من التنوين في الاسم المفرد . ولا سواء : معطوف على « متشابهان » فهو خبر « أن » أيضا ، لأن المعطوف على الخبر خبر .

للقاعدة في قوله : « لامتشابهان » حيث أدخل اللام على خبر « أن » المثنى بلا وهو شاذ ، لأنها تدخل على التثنية والخبر مثنى ، وبينهما تضاد . وفيه شذوذ آخر وهو تعليق للفعل باللام عن العمل ، حيث كثرت « إن » وكان القياس أن لا يعلق بها ، لأن الخبر المثنى ليس صالحا لها ، وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه « لا » بغير ، وأدخل عليها اللام .

فلا تقول : إن زيدا لطعامك لا كل . وذلك من جهة أنه تخصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط . وقد سمع ذلك قليلا . حكى من كلامهم : إني لبحمد الله لصالح . وأشار بقوله : « والفصل » إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ، نحو : إن زيدا هو القائم . قال الله تعالى : « إن هذا هو القصص الحق » .

ف « هذا » اسم « إن » و « هو » ضمير الفصل ، دخلت عليه اللام . و « القصص » خبر « إن » وسمى ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة . وذلك إذا قلت : زيد هو القائم . فلو لم تأت بـ « هو » لاحتمل أن يكون القائم صفة لـ « زيد » وأن يكون خبرا عنه . فلما أتيت بـ « هو » تبين أن يكون القائم خبرا عن زيد . وشرط ضمير الفصل ، أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ، نحو : زيد هو القائم . أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو : إن زيدا هو القائم .

وأشار بقوله « واسما حل قبله الخبر » إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر نحو : إن في الدار لزيدا . قال الله تعالى : « وإن لك لأجرا غير ممنون » . وكلامه يشعر أيضا بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل ، أو على الاسم المتأخر ، لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك . فلا تقول : إن زيدا هو القائم . ولا : إن في الدار لزيدا . ومقتضى إطلاقه في قوله : إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر ، أن كل معمول إذا توسط ، جاز دخول اللام عليه ، كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال . وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال . فلا تقول : إن زيدا لصاحكا راكبا .

ووصل « ما » بذي الحروف مبطل . إنما هنا . وقد يبقَى العَمَلُ إذا اتصلت « ما » غير الموصولة بـ « أن » وأخواتها ، كفتها عن العمل ، إلا « ليت » فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال . فتقول : إنما زيد قائم . ولا يجوز نصب « زيد » وكذلك أن ، وكأن ، وليكن ، ولعل . فتقول : ليتما زيد قائم . وإنه شئت نصبت « زيدا » فتقول : ليتما زيدا قائم .

وظاهر كلام المصنف أن « ما » إذا اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل ، وقد تعمل قليلا ، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي ، وابن السراج . وحكى الأحمش

والكسائي «إنما زيد قائم» والصحيح المذهب الأول، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلا لبيت .
وأما ما حكاه الأخفش والكسائي، فشاذا . واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة، فإنها
لا تكفيها عن العمل، بل تعمل معها . والمراد بالموصولة التي بمعنى الذي . نحو : إن ما عندك
حسن ، أي إن الذي عندك حسن . والتي هي مقدره بالمصدر نحو : إن ما فعلت حسن ،
أي : إن فعلك حسن .

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ «إِنْ» بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ
أي إذا أتى بعد اسم «إن» وخبرها يعطف ، جاز في الاسم الذي بعده وجهان :
الأول : النصب عطفا على محل اسم «إن» نحو : إن زيدا قائم وعمر .
والثاني : الرفع ، نحو : إن زيدا قائم وعمر . واختلف فيه ، فالمشهور أنه معطوف
على محل اسم «إن» ، لأنه في الأصل مرفوع ، لكونه مبتدأ . وهذا يشعر به ظاهر
كلام المصنف .

وهذه قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف . فالتقدير : وعمر كذلك ، وهو الصحيح
لأن كان العطف قبل أن تستكمل «إن» أي قبل أن تأخذ خبرها ، تعين النصب عند
جمهور النحويين . فتقول : إن زيدا وعمر قائمان . وإنك وزيدا ذاهبان . وأجاز
بعضهم الرفع .

وَالْحَقِيقَةُ بَانَ ، لَكِنَّ وَأَنْ مِنْ دُونَ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ
حكم «أن» المفتوحة و«لكن» في العطف على اسميهما ، حكم «إن» المكسورة . فتقول
ولغني أن زيدا قائم وعمر ، برفع «عمر» ونصبه . وتقول : علمت أن زيدا وعمر قائمان
بالنصب فقط عند الجمهور . وكذلك تقول : ما زيد قائما لكن عمرا منطلقا وخالدا ،
بنصب «خالدا» ورفعه . وما زيد قائما لكن خالدا وعمر منطلقان ، بالنصب فقط .
وأما «ليت» و«ولعل» و«وكان» فلا يجوز معها إلا النصب ، سواء تقدم المعطوف
أو تأخر . فتقول : ليت زيدا وعمر قائمان . وليت زيدا قام وعمر ، بنصب «عمر»
في المثالين ، ولا يجوز رفعه . وكذلك «كأن» و«ولعل» ، وأجاز القراء الرفع فيه مقدما
ومتأخرا مع الأحرف الثلاثة .

وَحَقَّقَتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تَهْتَلُ
وَرُبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَأَ مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا
إِذَا خَفَّتْ « إِنْ » فَلَا كُفْرَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ إِهْمَالُهَا . فَقَوْلُ : إِنْ زَيْدٌ لِقَائِهِ .

وَإِذَا أَهْمَلَتْ لِزَمَّتْهَا اللَّامُ فَارْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ « إِنْ » النَّافِيَةِ ، وَيَقُلْ إِعْمَالُهَا ، فَقَوْلُ : إِنْ
زَيْدًا قَامَ . وَحَكَى الْإِعْمَالُ سَيُوبَةَ وَالْأَخْفَشُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَا تَلْزِمُهَا جِيئَتْ
اللَّامُ ، لِأَنَّهَا لَا تَلْتَبِسُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ « إِنْ » النَّافِيَةِ ، لِأَنَّ النَّافِيَةَ لَا تَنْصَبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ
الْمَنْعُورَ ، وَإِنَّمَا تَلْتَبِسُ بِالنَّافِيَةِ إِذَا أَهْمَلَتْ ، وَلَمْ يَظْهَرْ الْمَقْصُودُ بِهَا . فَإِنْ ظَهَرَ الْمَقْصُودُ بِهَا ،
فَقَدْ اسْتَغْنَى عَنِ اللَّامِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

١٠٧ - وَتَحْنُ أُبَاةُ الضَّمِّ مِنْ آلِ مَالِكٍ

وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامُ الْمُعَادِي

التقدير : وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ . فَحُذِفَ اللَّامُ لِأَنَّهَا لَا تَلْتَبِسُ بِالنَّافِيَةِ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى
الْإِثْبَاتِ ، وَهَذَا هُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ :

« وَرُبَّمَا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَأَ » إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ .

وَاخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي هَذِهِ اللَّامِ : هَلْ هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ أَدْخَلْتَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ « إِنْ » النَّافِيَةِ
« وَإِنْ » الْمَخْفِضَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، أَمْ هِيَ لَامُ أُخْرَى اجْتَلَبْتَ لِلْفَرْقِ . وَكَلَامُ سَيُوبَةَ يَدُلُّ عَلَى
أَنَّهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ أَدْخَلْتَ لِلْفَرْقِ . وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ جَرَتْ بَيْنَ ابْنِ أَبِي الْعَافِيَةِ

١٠٧ — مِنَ السَّكَامِ ، قَالَهُ الطَّرْمَاحُ ، وَاسْمُهُ الْحَكِيمُ بْنُ حَكِيمٍ ، مِنْ فُرْسَانَ الْخَوَارِجِ وَشِعْرَاهُمْ
عَاشَ فِي زَمَنِ بَنِي أُمَيَّةَ .

وَمَعْنَاهُ : نَحْنُ الْقَوْمُ الْمَانِعُونَ لِلظُّلْمِ ، أَيْ لَا نَظْلِمُ أَحَدًا . وَمِنْ أَهْلِ رَجُلٍ عَظِيمٍ ، وَهُوَ مَالِكُ أَبِي قَبِيلَتِنَا .
وَقَدْ اتَّصَفَتْ قَبِيلَتُنَا بِأَنَّهَا طَبِيبَةُ الْأَصُولِ ، وَعَرَفَتْ بِكِرَامِ أَخْلَاقِهَا .

الْإِعْرَابُ : وَنَحْنُ : الْوَاوُ حَسِبَ مَا قَبْلُهَا . نَحْنُ مُبْتَدَأٌ . أُبَاةُ : خَبَرٌ . الضَّمُّ : مُضَافٌ إِلَيْهِ . مِنْ
آلِ : جَارٌ وَمَجْرُورٌ خَبَرُ ثَانٍ لِلْمُبْتَدَأِ ، أَوْ حَالٌ مِنَ أُبَاةِ الضَّمِّ . أَوْ يَدُلُّ كُلٌّ مِنْ كُلٍّ ، وَعَلَى كُلِّ فَهْوٍ يَصْلُقُ
بِمَعْدُوفٍ . مَالِكُ : مُضَافٌ إِلَيْهِ . وَإِنْ : الْوَاوُ لِلْعَطْفِ . إِنْ : مَخْفِضَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ مَهْمَلَةٌ . مَالِكُ : مُبْتَدَأٌ
(وَالْمَقْصُودُ هُنَا الْقَبِيلَةُ ، وَلَمْ يَمْنَعْهَا مِنَ الصَّرْفِ الشَّعْرُ) . كَانَتْ : فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ . وَتَالِثُ الْتَّائِيَةِ هِيَ اسْمُهَا
فَقَدْ بَدَأَ « هِيَ » كِرَامُ : خَبَرٌ . الْمَعَادِي : مُضَافٌ إِلَيْهِ . وَجَعَلَتْ : كَانَتْ « فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمَجْهُولِ »

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : « وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ » حَيْثُ تَوَكَّدَ فِيهِ اللَّامُ الْفَارِقَةُ الَّتِي تَفَرِّقُ بَيْنَ « إِنْ » الْمَخْفِضَةِ مِنَ
الثَّقِيلَةِ وَبَيْنَ « إِنْ » النَّافِيَةِ ، وَالتَّقديرُ « وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ » . لِأَنَّهَا لَا تَلْتَبِسُ هُنَا بِإِنْ النَّافِيَةِ لِظُهُورِ الْمَعْنَى
الْمُرَادِ ، بِسَبَبِ وَجُودِ الْقَرِينَةِ الْمَعْنَوِيَةِ ، وَهُوَ كَوْنُ الْمَقَامِ مَقَامَ مَدْحٍ وَإِثْبَاتٍ ، لَا نَقْصٍ .

واين الأخضر ، وهى قوله صلى الله عليه وسلم : « قد علمنا ان كنت مؤمنا ، فمن جعلها لام الابتداء ، أوجب كسر » ان ، ومن جعلها لاما أخرى اجتلبت للفرق فتح « ان » . وجرى الخلاف قبلهما في هذه المسألة بين أبى الحسن على بن سليمان البندادى الأخضر الصغير ، وبين أبى على الفارسى . فقال الفارسى : هى لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وبه قال ابن أبي العافية . وقال الأخضر الصغير إنما هى لام الابتداء أدخلت للفرق . وبه قال ابن الأخضر .

وَالصَّيْلُ إِنْ كَمْ يَكُ نَاسِيخًا فَلَا تَلْفِيهِ غَالِبًا إِنْ ذِي مُوَصَّلًا
إذا خففت « ان » فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء ، نحو كان وأخواتها ، وظن وأخواتها . قال الله تعالى : « وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله » وقال الله تعالى : « وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم » . وقال الله تعالى : « وإن جعلناهم لناطين » .

وقد يلحق غير الناسخ ، وإليه أشار بقوله : « غالبا » ومنه قول بعض العرب : « لا إن يؤينك لنفسك ، وإن يشينك ليه » وقولهم : « إن قنعت كاتبك لسوطا » .
وأما الأخضر : إن قام لأنا ، ومنه قول الشاعر :

١٠٨ - شَكَلْتُ بِمِثْلِكَ إِنْ قَتَلْتُ مُسْلِمًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عِقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وَأَنْ تَحَقَّقَ « أَنْ » فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ والخبر اجْعَلْ « جُمْلَةٌ مِنْ بَعْدِ أَنْ »
إذا خففت « أَنْ » بقيت على ما كان لها من العمل لكن لا يكون اسمها إلا ضمير

١٠٨ من السكامل ، قالت عائكة بنت زيد ، وكان زوجها الزبير بن العوام قد قتل منها ، فخطبت بذلك قتله عمرو بن جرموز .

المعنى : أبطأ الله حركة يدك ، وأصابها بالشلل ، لأنك قتلت مسلما ، وقد يجب أن تقتل بجيذه لحكم الله .

الإيمزالية : قلت : بفتح الشين وهو أقصص من ضمها فعل ماضى . والتمام للتأنيث . يملك : فاعله ومضات إليه . إن بكسر الهجزة مخففة من الثقيلة . مهلة : قلت : فعل ماضى وفاعله . مسلما : اللام فارقة بين إن المخففة من الثقيلة وإن النافية : مسلما : مفعول به . حلت : فعل ماضى ، والتمام للتأنيث عليك : متعلق به : حقوبة : فاعل . والمتعلق مضاف إليه :

الشأن محذوفاً ، وخبرها لا يكون إلا جملة . وذلك نحو : علمت أن زيد قائم ، « فإن »
مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن وهو محذوف ، والتقدير : علمت أنه زيد قائم .
وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقول الشاعر :

١٠٩ - فلكو أنك في يوم الرخاء سألتني

طلاقك لم أخل وأنت صديق

وإن يكن فعلاً ولم يكن دُعَاً ولم يكن نصريه مُتَّبِعَاً
فالأحسن الفصل بقده ، أو نقي ، أو

تنقيس ، أو لو ، وقليل ذكر « لو »
إذا وقع خبر « أن » المخففة جملة اسمية ، لم تحتج إلى فاصل ، فتقول : علمت أن
زيد قائم ، من غير حرف فاصل بين « أن » وخبرها إلا إذا قصد النفي ، فيفصل بينهما
بحرف النفي ، كقوله تعالى : « وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون » :

وإن وقع خبرها جملة فعلية ، فلا يخلو إما أن يكون الفعل متصرفاً ، أو غير متصرف
فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل ، نحو قوله تعالى : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى »

الشاهد في قوله : « إن قتلت لسلمة » حيث ولي « إن » المخففة فعل غير ناسخ للإبتداء وهو قادر
ولا يقاس عليه ، نحو « إن قام هو » ، وإن قدم لزيد « خلافاً للاختفاء » والكثير أن يليها فعل ناسخ له
نحو قوله تعالى : « وإن كانت لكبرة إلا على الذين هدى الله » .
١٠٩ — من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومنه : لو أنك أيتها المرأة طليت مني الطلاق في زمن سعة العيش لأجيبك إلى ذلك ، مع ما أنت
عليه من الصداقة وصدق المودة . والمراد أن يقول إنه كرم لا يرد سائلاً ، حتى لو سأله صديقه الذي يهر عليه
فراقه ، الفراق لأجابه .

الإعراب : قلر : الفاء حسب ما قبلها . لو : حرف امتناع لامتناع . أنك . بفتح الهمزة مخففة
من الثقيلة والسكاف اسمها . في يوم : متعلق بسألتني . الرخاء : مضاف إليه . سألتني : فعل ماض وفاعله
مبنى على التكسر في محل رفع والنون الوقاية . وياء المتكلم مفعول به أول للفعل : « سألت » . طلاقك : مفعول
ثاني ومضاف إليه . والجملة في محل رفع خبر أن ، وجملة « أن » فعل الشرط لاجل لها من الإعراب . لم
أخل : جازم ومجزوم وفاعله تقديره « أنا » والمعلق محذوف ، والتقدير « لم أخل به » والجملة جواب
الشرط . وأنت : الواو الحال من تاء سألتني . أنت : مبتدأ . صديق : خبر .

الشاهد في قوله : « أنك » حيث خففت « أن » المفتوحة ، وبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن
وهو قليل لأن الواجب فيه أن يكون المحذوف ضمير الشأن ، ويكون خبرها جملة كما سبق .

وقوله تعالى: «وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ أَقْرَبَ أَجْلُهُمْ» .

وإن كان متصرفاً ، فلا يخلو إما أن يكون دعاء أولاً ، فإن كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى : «والخامسة أن غضب الله عليها» في قراءة من قرأ «غضب» بصيغة الماضي وإن لم يكن دعاء ، فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً . وقالت فرقة منهم المصنف : يجوز الفصل وتركه ، والأحسن الفصل ، والفاصل أحد أربعة أشياء : الأول : «قد» كقوله تعالى : «ونعلم أن قد صدقنا» .

الثاني : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف : فمثال السين قوله تعالى : «علم أن سيكون منكم مرضى» .

ومثال «سوف» قول الشاعر :

١١٠ - وَأَعْلَمْتُ فَعَلِمْتُ الْمَرْءَ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا

الثالث : النفي ، كقوله تعالى «أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا» وقوله تعالى : «لن نجعل الإنسان أن لن نجعل عظامه» وقوله تعالى : «أحسب أن لم يره أحد» .

الرابع : لو ، وقيل من ذكر كونها فاصلة من النحويين . ومنه قوله تعالى «وأن لو استقاموا على الطريقة» . وقوله تعالى : «أو لم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم» .

١١٠ — من الكامل ، لم يمزج قائلة .

والمعنى : يتيقن أن كل ما قدره الله سوف يقع ؛ وأن علم المرء هو صله إلى مقصوده ومطلوبه . الإعراب : وأعلم : الراو حسب ما قبلها . أعلم : فعل أمر والفاعل أنت . فعل : الفاء للتعليل . علم : مبتدأ . المرد : مضاف إليه . وجمله ينفعه من الفعل والفاعل والمفعول به في محل رفع خبر المبتدأ . أن : مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن مخوف تقديره «أنه» أي والجمال والشأن . سوف : حرف تسويق . يأتي فعل مضارع مرفوع . كل : فاعله . ما : فاعله موصوفة بمعنى شيء ، أو اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه جنى على السكون في محل جر . قدرا بالبناء المجهول وتخفيف الدال فعل ماضٍ ونائب فاعله ضمير تقديره «هو» وألفه للإطلاق ، والجملة في محل جر صفة لما ، أولا محل لما من الإعراب صلتها . وجمله «يأتي كل ما قدر» في محل رفع خبر «أن» . والجملة من «أن» واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي «أعلم» وحسنه قوله «فلم المرء ينفعه» جملة معترضة بين «أعلم» و«أن سوف» لاجل لما من الإعراب .

الشاهد في قوله : «سوف» حيث فصل بها بين «أن» المخففة من الثقيلة ، وبين خبرها الذي هو جملة فعلية فعلها متصرف وليس بدعاء .

ومما جاء بدون فاصل قول الشاعر :

١١١ - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يَسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وقوله تعالى « لمن أراد أن يتم الرضاعة » في قراءة من رفع يتم في قول ، والقول الثاني أن « أن » ليست مخففة من الثقيلة ، بل هي الناصبة للفعل المضارع ، وارفع « يتم » بعده شذوذا .

وَحُفِّقَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوسَى مَتَّصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُؤَى إِذَا خَفِضَتْ « كَأَنَّ » نوى اسمها وأخبر عنها بجملة اسمية نحو : كأن زيد قائم :

أو جملة فعلية مصدرية : « لم » كقوله تعالى « كأن لم تكن بالأمس » .

أو مصدرية : « قد » كقول الشاعر :

١١٢ - أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَنَزَّلَ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدَ

١١١ — من الخفيف ، لم يعرف قائله .

ومعناه : علموا أن الناس يرجون منهم الخير ، فأحسنوا إليهم قبل أن يسألهم أحد ؛ وبدلوا لهم

أعظم المطام .

الإعراب : علموا ، فعل ماض وفاعله : أن المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف أوضحير القوم المحدث منهم . يؤملون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون . والواو نائب فاعله . والجملة في محل رفع خبر « أن » وجملة « أن » واسمها وخبرها في محل نصب سبب مسد مقعولي « علموا : فجادوا » اتفاقا لتبعية جادوا : فعل وفاعله . قبل : ظرف زمان متعلق بجادوا . أن حرف مصدرى ونصب . يسألوا : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن : وعلامة نصبه حذف النون ، والواو نائب الفاعل وهي المفعول الأول . والمفعول الثاني محذوف . و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة « قيل » إليه ، كقوله تعالى « قد أوتيت سؤلك ياموسى » . بأعظم : جار ومجرور متعلق بقوله « يسألوا » . سؤل : مضاف إليه .

الشاهد في قوله : « أن يؤملون » حيث وقع خبر « أن » المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف وليس بدعاء ، ولم يفصل بينهما فاصل ، وهو قليل ، والكثير أن يأتي بالفاصل ، ويقول « سيؤملون » . ١١٢ — هو الكلام عليه مستوفى في رقم ٢ والشاهد في قوله : « وكأن قد » حيث خففت كأن حملا

على أن المفتوحة فعلت اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية فعلها متصرف وليس بدعاء ، وفصل بينهما « بقَدَ » إذا الأصل وكأنه : أى الخلق والشأن أو وكأنتها ، أى الركاب قد زالت ، فالهاء : اسمها ، وجملة قد زالت في محل رفع خبرها وهذا الخذف كثير ، والفصل بقَدَ قليل وإجب ، وقيل حسن كاتقدم لليلة السابقة في أن .

أي وكان قد زالت . واسم « كان » في هذه الأمثلة محذوف ، وهو ضمير الشأن والتقدير : كأنه زيد قائم . وكأنه لم تكن بالأمس . وكأنه قد زالت : والجملتان التي بعدها خبر عنها . وهذا معنى قوله : « فنوى منصوبها » . وأشار بقوله : « وثابتاً أيضاً بروى » إلى أنه قد روى إثبات منصوبها ، ولكنه قليل . ومنه قوله :

١١٣ - وَصَيْدِي مُشْرِقِ النَّحْرِ كَانَ ثَدْيِيَّهِ حَقَّانِ
« ثدييه » : اسم كان ، وهو منصوب بالياء ، لأنه مثنى و « حقان » خبر « كان » وروى « كان ثدياه حقان » فيكون اسم « كان » محذوفاً وهو ضمير الشأن . والتقدير : كأنه ثدياه حقان . « ثدياه حقان » مبتدأ وخبر ، في موضع رفع خبر « كان » . ويحتمل أن يكون « ثدياه » اسم كان ، وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها .

١١٣ - من المخرج لم يعرف قائله .

والمنى : ورب صدر يضئ منه موضع القلادة كان ثدييه حقان في الاستدارة والصغر . الإعراب : وصدور : الواو ، وأو : « رب » . صدر : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد وجملة « كان ثدييه حقان » في محل رفع خبر المبتدأ . وقال ابن هشام إنه أي صدر مرفوع لفظاً ، وخبره محذوف تقديره « ولها صدر » فتكون الواو حينئذ استئنافية أو عاطفة : مشرق النحر صفة لصدر مضاف إليه . كان مخففة من الثقيلة . ثدييه : اسمها منصوب بالياء لأنه مثنى . والنون المحذوفة للإضافة عرض عن التنوين في الاسم المفرد والهاء : مضاف إليه . حقان : خبرها مرفوع بالألف لأنه مثنى . الشاهد في قوله : « كان ثدييه » حيث ذكر اسمها وهو قليل ، والكثير حلفه . وروى « كان ثدييه حقان » فيه الشاهد أيضاً على أن « ثدياه » اسم كان . وجاء بالألف على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة . وحقان : خبرها .

لا التي لنفي الجنس

عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ لَيْلًا فِي نَكِيرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً
هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي لا التي لنفي الجنس ،
والمراد بها « لا » التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله . وإنما قلت
التنصيص احترازا من التي يقع الاسم بعدها مرفوعا ، نحو : لا رجل قائما ، فإنها ليست
فصا في نفي الجنس ، إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس . فيتقدير إرادة نفي الجنس ، لا يجوز
« لا رجل قائما ، بل رجلان » . ويتقدير إرادة نفي الواحد ، يجوز : لا رجل قائما بل رجلان ،
وأما « لا » هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا ، فلا يجوز : لا رجل قائم بل رجلان
وهي تعمل عمل « إن » فتنصب المبتدأ اسمها ، وترفع الخبر خبرها . ولا فرق في هذا
العمل بين المفردة ، وهي التي لم تتكرر ، نحو : لا غلام رجل قائم . وبين المكررة نحو :
لا حول ولا قوة إلا بالله .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة ، فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك
مؤول بشكرة لقولهم : قضية ولا أبا حسن لها . والتقدير : ولا يسمى بهذا الاسم لها .
ويدل على أنه معاملة النكرة ، وصفه بالنكرة ، كقولك : لا أبا حسن خللا
لها ، ولا يفصل بينها وبين اسمها .. فإن فصل بينهما ، ألغيت ، كقوله تعالى :
« لا فيها غول » .

...

فَانْصَبَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرِ أَذْكَرُ رَافِعَةٌ
وَرَكِبَ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا : كَلَّا حَيُولَ وَلَا قُوَّةَ وَالثَّانِ اجْعَلَا
مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا ، لَا تَنْصِيبُهَا
لَا يَخْلُو اسْمُ « لا » مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ :

١ - الحال الأول : أن يكون مضافا ، نحو : لا غلام رجل حاضر .

٢ - الحال الثاني : أن يكون مضارعا للمضاف ، أي مشابها له ، والمراد به كل اسم له
تعلق بما بعده : إما بعمل نحو : لا طالعا جبلا ظاهرا . ولا خيرا من زيد وراكب . وإما

بعطف نحو : لا ثلاثة وثلاثين . عندنا ويسمى المشبه بالمضاف : ومطولا ومطولا ، أى ممدودا .

وحكم المضاف والمشبه به ، النصب لفظا كما مثل .

٣- والحال الثالث : أن يكون مفردا ، والمراد به هنا : ما ليس بمضاف ، ولا مشبه بالمضاف ، فيدخل فيه المثنى والمجموع . وحكمه البناء على ما كان ينصب به ، وتركبه مع « لا » وصيرورته معها كالشيء الواحد . فهو معها خمسة عشر ، ولكن محله النصب ، « لا » لأنه اسم لها . فالمفرد الذى ليس بمثنى ولا بمجموع يبنى على الفتح ، لأن نصبه بالفتحة نحو : « لاحول ولا قوة إلا بالله » . والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به ، وهوالياء نحو : « لاسلمين لك » ، ولا مسلمين لزيد « مسلمين » و « مسلمين » يبنيان لتركبهما مع « لا » كما بنى « رجل » لتركبه معها .

وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن « رجل » فى قولك : « لارجل » معرب ، وأن فتحته ، فتحة إعراب ، لافتحة بناء .

وذهب المبرد إلى أن « مسلمين » و « مسلمين » معربان .

وأما جمع المؤنث السالم ، فقال قوم : يبنى على ما كان ينصب به ، وهو الكسرة ، فتقول : لاسلمات لك ، بكسر التاء ، ومنه قوله :

١١٤ - إِنْ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَكَدٌ وَلَا لَذَاتٌ لِلشَّيْبِ

١١٤ — من البسيط ، قاله سلامة بن جندل السعدي .

ومعناه : إن الشباب الذى تكون عواقبه محمودة ، هو الوقت الذى تمتع به بكل ماله وطالب . ولما سن الشيخوخة ، فإن الإنسان فيه يضعف ولا يمكنه أن يشعر بلذة أو متعة .

الإعراب : إن : حرف توكيد . الشباب : اسمها . الذى : اسم موصول صفة للشباب مبنى على السكون فى محل نصب . مجد : خبر مقدم . عواقبه : مبتدأ ومضاف إليه . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وفى مجد لسكونه مصدرا ضمير مستتر جوازا تقديره « هي » يعود على المواقب المتأخرة لفظا لا رتبة . وتليه : متعلق بثلث . نكد : فعل مضارع وفاعله تقديره « نحن » والجملة فى محل رفع خبر « إن » ولا : الواء للطف . لا : نافية للجنس تعمل عمل إن . لذات : اسمها مبنى على الكسر فى محل نصب . وإنما بنى لتضمنه معنى « من » الاستغراقية . للشيب : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائنة » خبر « لا » .

الشاهد فى قوله : « ولا لذات » حيث بنى جمع المؤنث السالم مع « لا » على ما كان ينصب به وهو

وأجاز بعضهم الفتح نحو : لأمسلات لك . وقول المصنف : « وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه » .

معناه : أنه يذكر الخبر بعد اسم « لا » مرفوعا ، والرافع له « لا » عند المصنف وجاعة ، وعند سيبويه ، الرافع له « لا » إن كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف .
وإن كان الاسم مفردا ، فاختلف في رافع الخبر ، فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعا بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن « لا » واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده في هذه الصورة إلا في الأسم .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة في الجزأين ، كما عملت فيهما مع المضاف والمشبّه به . وأشار بقوله : « والثان اجعلا » إلى أنه إذا أتى بعد « لا » والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة ، وتكررت « لا » نحو : لاحول ولا قوة إلا بالله : يجوز فيه خمسة أوجه : وذلك لأن المعطوف عليه إما أن يبنى مع « لا » على الفتح أو ينصب أو يرفع . فإن بنى مع « لا » على الفتح ، جاز في الثاني ثلاثة أوجه : الأول : البناء على الفتح لركبه مع « لا » الثانية . وتكون « لا » الثانية عاملة عمل « إن » نحو : لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

الثاني : التنصب عطفا على محل اسم « لا » وتكون « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ، نحو : لاحول ولا قوة إلا بالله .
ومنه قول الشاعر :

١١٥ - لَانَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خِلَّةً اتَّسَعَ الْحَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

الكسرة . (وروى أيضا بالفتح كما في الأشموني ، وأوجه ابن عصفور . وقال الناطم : الفتح أولي -
عبد المنعم الجرجاني ص ٨١ ط مصطلح الحلبي) .

١١٥ — من السريع ، قاله أئبن بن عباس بن مرداس من الشعراء الفرسان .
المعنى : لا قرابة اليوم ولا صداقة : فإن الأمر قد تفاقم بحيث لا يرجى خلاصه ، فهو كالخرق الواسع في الثوب ، لا يقبل رفع الرافع .

الإعراب : فلا : الفاء حسب ما قبلها . لا : نافية للجنس تعمل عمل إن . نسب : اسمها جنس على الفتح في محل نصب . اليوم ظرف زمان متعلقا بمحذوف تقديره « كائن » خبرها . ولا : الواو للعطف . لا : زائدة للتأكيد بين العاطف والمعطوف وهو « خلة » فإنه بالتنصب معطوف على محل اسم « لا » عند المصنف

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا » واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بلا ابتداء عند سيوريه ، وحينئذ تكون « لا » زائدة .

الثاني : أن تكون « لا » الثانية عملت عمل « ليس » .

الثالث : أن يكون مرفوعاً بلا ابتداء وليس له « لا » عمل فيه ، وذلك نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله . ومنه قوله :

١١٠ - هَذَا لِعَمَرُكُمْ الصَّغَارُ بَعِيْنُهُ

« لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ »

وأما عند غيره فهو معطوف على اللفظ ، وهو وإن كان مبنياً ، لم تكن حركته تشبه بحركة الإعراب في العروض وعلى هذا فالحركة إتيائية ، والإعراب مقدر . وغيرها محذوف لدلالة الأول عليه ، أي ولا خلة اليوم . النسخ الحرق : فعل ماضٍ وفاعله . فل الرافع : جار ومجرور متعلق بالمفعول . الشاهد في قوله : « ولا خلة » حيث نصبه عطفاً على محل اسم « لا » الأولى بجمل « لا » الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد .

١١٦ - من السكامل ، قاله ضمرة ، وكان له أخ يسمى جندبا ، وكان أبواهما وأهلها يفضلون جندبا على ضمرة . فإذا جاءت الحرب ، دفعوا إليها ضمرة . وإذا جاء الأكل قدموا جندبا عليه . وهذا خلق عظيم عنده ، فأنت من ذلك ، وقال قصيدة جاء فيها :

هجا تلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أصعب

فإذا تكون كربة أدمى لها وإذا يحاس الحيس يدي جندب

عالم لمعرك .

المعنى : أقسم بحياتيكم أن إشارتي جندب على ، هو بالنسبة لي للدليل والهوان بعينه ، فإن وجد هذا الأمر الذي أوجب لي ما ذكر ، فلا أم لي ولا أب ، أي أكون ساقط النسب .

الإعراب : هذا : ها ، حرف تنبيه . ذا : اسم إشارة مبتدأ . لمعرك : لام الابتداء . عركم : مفعول مبتدأ ومضاف إليه ومع الجمع . والخبر محذوف وجوبا تقديره « قسى » . الصغار : خبر المبتدأ « ذا » . بعينه : البناء . زائدة . عيته : توكيد الصغار ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائدة . وقيل حال من الصغار بمعنى حقا . لا : نافية للنفس . أم : اسمها . لي : متعلق بمحذوف تقديره « كالتة » خبرها . إن : حرف شرط جازم . كان : فعل ماضٍ تام بمعنى وجد ، مبنى على الفتح في محل عزم بأن فعل الشرط . ذاك : فاعل كان والكاف حرف خطاب ، أو خبرها محذوف ، أي حاملا على أنها ناقصة . وجواب « إن » محذوف لدلالة ما قبله عليه أي « إن كان ذاك فلا أم لي إلخ » وهذه الجملة معترضة بين المعطوف عليه والمعطوف وهو قوله : « ولا أب » فإنه معطوف على محل « لا » واسمها .

وإن نصب المعطوف عليه ، جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة ، أعني البناء والنصب ، والرفع ، نحو : لا غلام رجل ولا امرأة . ولا امرأة . ولا امرأة .
وإن رفع المعطوف عليه ، جاز في الثاني وجهان :
الأول : البناء على الفتح ، نحو لا رجل ولا امرأة ، ولا غلام رجل ولا امرأة .
ومنه قوله :

١١٧ - فَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْتِيمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ
والثاني : الرفع ، نحو : لا رجل ولا امرأة ، ولا غلام رجل ولا امرأة . ولا يجوز النصب
لِلثَّانِي ، لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على اسم « لا » و« لا » هنا ليست بناصبة فيسقط النصب
ولهذا قال المصنف : « وإن رفعت أولا ، لا تنصبا » .

وَمُفْرَدًا نَعْنَا لِمَبْنِيٍّ يَلِ وَافْتَحَ أَوَانَصِينِ، أَوَارَفَعَ، تَعْدِلِ

لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، نظرا لصيرورتهما بالتركيب كأنهما شيء واحد . وتكون حينئذ
« لا » زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفي ، ولهما خبر واحد : أى لا أم ولا أب كائنان لى ،
فهو جملة واحدة . ويجوز أن تكون عاملة عمل ليس ، وخبرها محذوف ، أى وليس أب كائنان لى .
ويجوز أن تكون ملغاة ، وأب : مبتدأ وخبره محذوف أيضا ، أى : ولأب كائن لى . وسوغ الابتداء
فيه وهو فكرة وقوعه بعد حرف النفي .

الشاهد في قوله : « ولا أب » حيث رفع بالأوجه الثلاثة كما سبق .

١١٧ — من الوافر ، قاله أمية بن أبى الصلت من قصيدة طويلة يذكر فيها أوصاف الجنة .
والمعنى : ليس في الجنة كلام باطل ، ولا تركب فيها معاصي وليس فيها موت ، بل أهلها كلهم
مخلدون .

الإعراب : ولا : الواو ، حسب ما قبلها . لا : نافية ملغاة . لعو : مبتدأ . ويجوز أن تكون
« لا » عاملة عمل ليس ، ولعو اسمها . ولا : الواو المعطف . لا : تعمل عمل إن . تأتيم : اسمها . فيها :
جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر المبتدأ ، أو متعلق بمحذوف تقديره « كائنا » خبر
« لا » العاملة عمل ليس . وخبر « لا » النافية للجنس محذوف لدلالة ما قبله عليه . والتقدير : ولا تأتيم
كائن فيها . وما : الواو المعطف . ما : اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ . وجملة « فاهوا » صلة الموصول
لا محل لها من الإعراب . به : متعلق بفاهوا والهاء : عائدة على « ما » . أبدا : ظرف زمان متعلق بمقيم .
حقيق : خبر المبتدأ .

الشاهد في قوله : « ولا لعو ولا تأتيم فيها » حيث رفع الاسم الأول المعطوف عليه ، وهو لعو ، وبني
« تأتيم » المعطوف ، وهو « تأتيم » على الفتح .

جاز في النعت ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح لتركبه مع اسم « لا » نحو : لارجل ظريف .

الثاني : النصب مراعاة لخل اسم « لا » نحو : لارجل ظريفاً .

الثالث : الرفع مراعاة لخل « لا » واسمها لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم ،

نحو : لارجل ظريف .

وَعَبَّرَ مَا يَلِي ، وَعَبَّرَ الْمَفْرَدَ لَا تَبْنَ وَأَنْصَبُهُ ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدْ
تقدم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، وواجه
النعت ، جاز في النعت ثلاثة أوجه . وذكر في هذا البيت أنه إذا لم يل النعت المفرد ،
المنعوت المفرد ، بل فصل بينهما بفواصل ، لم يجز بناء النعت ، فلا تقول : لارجل فيها ظريف ،
بناء ظريف ، بل يتعين رفعه ، نحو : لارجل فيها ظريف ، أو نصبه نحو : لارجل فيها
ظريفاً . وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز عند عدم الفصل ، لتركب النعت مع
الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيب ، كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد
نحو : لاطالما جبلاً ظريفاً .

ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفرداً
كما مثل ، أو غير مفرد . وأشار بقوله « غير المفرد » إلى أنه إذا كان النعت غير مفرد ،
كالمضاف ، والمشبّه بالمضاف ، يتعين رفعه أو نصبه ، فلا يجوز بناؤه على الفتح ،
ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً ، أو غير مفرد ، ولا بين أن يفصل بينه
وبين النعت ، أو لا يفصل . وذلك نحو : لارجل صاحب بر فيها ، ولا غلام رجل فيها
صاحب بر .

وحاصل ما في البيتين : أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم يفصل
بينهما ، جاز في النعت ثلاثة أوجه ، نحو : لارجل ظريف ، وظريفاً ، وظريف .
وإن لم يكونا كذلك ، تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

وَالْعَطْفُ إِنَّمَا تَتَكَرَّرُ « لا » احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَسَبِي

تقدم أنه إذا عطف على اسم « لا » نكرة مفردة ، وتكررت « لا » ، يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه : الرفع والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو : لا رجل ولا امرأة ، ولا امرأة ولا امرأة .

وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تكرر « لا » يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول . وقد تقدم في البيت الذي قبله أنه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح ، فتقول : لا رجل وامرأة وامرأة . ولا يجوز البناء على الفتح . وحكي الأخفش : لا رجل وامرأة ، بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرير « لا » فكأنه قال : لا رجل ولا امرأة . ثم حذف « لا » . وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد ، لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب ، سواء تكررت « لا » نحو : لا رجل ولا غلام امرأة . أو لم تتكرر نحو : لا رجل وغلام امرأة . هذا كله إذا كان المعطوف نكرة . فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع على كل حال ، نحو : لا رجل ولا زيد فيها . أو : لا رجل وزيد فيها .

وأعط « لا » مع هـزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام إذا دخلت هـزة الاستفهام على « لا » النافية للجنس ، بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها . فتقول : ألا رجل قائم ؟ وألا غلام رجل قائم ؟ وألا طالعا جيلا ظاهرا ؟ .

وحكم المعطوف والصفة بعد دخول هـزة الاستفهام كحكمهما قبل دخولها . هكذا أطلق المصنف ، رحمه الله تعالى ، هنا وفي كل ذلك تفصيل وهو أنه : إذا قصد بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام عن النفي ، فالحكم كما ذكر من أنه يبقى عملها ، وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الإلغاء . فمثال التوبيخ قولك : ألا رجوع وقد شئت ، ومنه قوله :

١١٨ - ألا ارعوا لمن ولت شبيبته ؟

وَأَذَنْتُ بِمَشِيبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ

١١٨ - من البسيط ، لم يعرف قائله .

ومطناه : ألا ينهي عن القبايح هذا الذي تجاوز أيام الشباب ، وبدأ رأسه يشغل شيئا .

ومثال الاستفهام عن النقي ، قولك : ألا رجل قائم ؟ ومنه قوله :

١١٩ - ألا اضطبار لسلمى أم كها جلد ؟

إذا ألقى الذبي لاقاه أمثالي

وإن قصد « بألا » التمني ، فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام وعليه يتمشى إطلاق المصنف . ومذهب سيبويه أنه لم يبق لها إلا عملها في الاسم ، ولا يجوز إلغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء . ومن استعمالها التمني قولهم : ألاماء ماء

الإعراب : ألا : همزة للاستفهام التوبيخي : لا : نافية للجنس تعمل عمل «إن» . أروعاء : اسمها مبنى على الفتح في محل نصب . لمن : اللام حرف جر . من : اسم موصول بمعنى الذي مبنى على السكون في محل جر . والجاء والمجرور متعلق بمحذوف تقديره « موجود » خبرها . ويحتمل أنه متعلق بأروعاء . والخبر محذوف ، أي موجب أو حاصل . وجملة « ولت شيبته » من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . والضمير في « شيبته » مضاف إليه . آذنت : معطوف على « رأت » أو حال من الفاعل على تقدير « قد » . بمشيب متعلق بآذنت . بعده : ظرف زمان متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . والماء : مضاف إليه . هرم : مبتدأ مؤخر . والجملة في محل جر صفة لمشيب .

الشاهد في قوله : « ألا أروعاء » حيث وقعت « لا » بعد همزة الاستفهام التوبيخي وبقية على ما كان لها من العمل .

١١٩ — من البسيط ، لمجنون ليلي ، ويزوى « ليل » بدل « سلمى » .

المعنى : هل تصبر ليلي أو سلمى وتجلد إذا ماتت كما مات أمثالي .

الإعراب : ألا : همزة للاستفهام عن النقي . لا : نافية للجنس : اضطبار : اسمها . سلمى أو ليلي : جار ومجرور ، وعلامة جره الفتحة المقدرة على الألف نافية عن السكرة لأنه ممنوع من الصرف ، لألف التأنيت المقصورة ، وهو متعلق بمحذوف تقديره « موجود » خبر « لا » ، ويحتمل أنه متعلق باضطبار ، والخبر محذوف ، أي موجود أو حاصل . أم : عاطفة لجملة اسمية مثبتة على مثلها متفية . وهي إما متصلة فيكون المطلوب بها وبأمر تعيين أحد الاستفهامين . وإما منقطعة فتكون إضراباً عن الاستفهام عن عدم الصبر إلى الاستفهام عن الصبر . لها : متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . جلد : مبتدأ مؤخر . إذا : ظرف للزمان المستقبل فيه معنى الشرط . ألقى : فعل مضارع وفاعله « أنا » . الذي : اسم موصول مفعول به . وجملة « لاقاه أمثالي » صلة الموصول لا محل لها من الإعراب . وجملة « ألقى الذي لاقاه أمثالي » فعل الشرط ، وجوابه محذوف لدلالة التقدم عليه .

الشاهد في قوله : « ألا اضطبار » حيث وقعت « لا » بعد همزة الاستفهام عن النقي ، وبقية على ما كان لها من العمل ، وهو قليل ، حتى توهم أبو علي الثلويين أنه لم يقع في كلام العرب ، وبه رد عليه (الجرجاني ٨٥)

باردا . وقول الشاعر :

١٢٠ - أَلَا عُمَرُ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

فِيرَأَبُ مَا أَثَّاتَ يَدُ الْعَقَلَاتِ

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ . إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سَقُوطِهِ ظَهَرَ .
إذا دل دليل على خبر « لا » النافية للجنس ، وجب حذفه عند التميميين والطائيين ،
وكثر حذفه عند الحجازيين . ومثاله أن يقال : هل من رجل قائم ؟ فتقول : لا رجل .
وتحذف الخبر وهو قائم ، وجوبا عند التميميين والطائيين ، وجوازا عند الحجازيين .
ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ، ولا جار ومجرور ، كما مثل ، أو ظرفا
أو مجرورا نحو أن يقال : هل عندك رجل ؟ أو : هل في الدار رجل ؟ فتقول : لا رجل .
فإن لم يدل على الخبر دليل ، لم يجر حذفه عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم
« لأحد أغير من الله » وقول الشاعر :

١٢٠ - من الطويل ، لم يعرف قائله . يرأب : يصلح . أثأت : أفسدت .

المعنى : أتمنى أن يرجع الزمن الذي مضى حتى أتدرك ما فرط مني في الزمن الماضي من المفاسد .

الإعراب : ألا : حرف تنهى . وقيل إن الهمزة للاستفهام دخلت على « لا » التي لنفي الجنس ، ولكن قصد
بالاستفهام التمنى . عمر : اسمها مبنى على الفتح في محل نصب . ولي : فعل ماض وفاعله . والجملة في محل
نصب صفة أولى لعمر . مستطاع : خبر مقدم . رجوعه . مبتدأ مؤخر والهاء : مضاف إليه . والجملة صفة
ثانية لعمر . وألا هذه عند الخليل وسيبويه بمنزلة « أتمنى » وأتمنى لا خبر له ، وكذلك ما هو فيها معناه وخالفهما
المازى والمبوء ، وقالوا : إن لها خبرا ولا حاجة لهما في البيت ، إذ لا يتعين كون « مستطاع » خبر لـ « ألا » أو صفة
لاسمها ورفع مراعاة للحل « لا » مع اسمها والخبر على هذا محذوف أى راجع . رجوعه : نائب فاعل « مستطاع » والهاء
مضاف إليه . ويجوز كون « مستطاع » خبرا مقدما ، ورجوعه مبتدأ مؤخرا ، والجملة صفة ثانية ، ولا خبر هناك
كما سبق . ومستطاع هو الخبر . يرأب : الفاء السببية وإقامة في جواب التنهى . ويرأب : فعل مضارع منصوب
بأن مضمره وجوب بعد فاء السببية . وفاعله تقديره « هو » يعود على « عمر » . ما : اسم موصول بمعنى الذى
مبنى على السكون في محل نصب مفعول « يرأب » . أثأت : فعل ماض وتاء للتأنيث . يد : فاعل . العقلات
مضاف إليه . والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

الشاهد في قوله : « ألا » حيث أريد بها التمنى .

١٢١ - وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحٌ

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المراد مع سقوطه ظهر »

واحتقر بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ، فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم .

ظن ، وأخواتها

انصب بفعل القلب جزأي ابتداء

أعني : رأى ، خال ، علمت ، وجد

ظن ، حسبت ، وزعمت ، مع عد

حجا ، درى ، وجعل اللد كاعتقد

وهب ، تعلم ، والتي كصيرا أيضا بها انصب مبتدأ وخبرا

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو : ظن وأخواتها . وتنقسم

إلى قسمين :

أحدهما : أفعال القلوب .

والثاني : أفعال التحويل .

١٢١ - من البسيط ، وهو صيريت قول لحاتم الطائي ، وقيل لغيره .

والبيت هو :

إذا اللقاح غدت ملق أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

الملقى : في الوقت الذي جفت فيه ضرور النياق . وغطيت بالخرق حتى يكف أولادها من الرضاعة فلما أصبح الصباح ، جاء إليها أولادها ليرضعوا كما دهم فلم يقدرُوا .

الإعراب : إذا ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط . اللقاح : فاعل لفعل علوف يملأ عليه

الملكورة ، والتقدير : غدت اللقاح غدت غدت : فعل ماض ناقص ، والهاء للتأنيث ، واسمها يرجع

إلى اللقاح . ملق تنازعه غدت المحنونة والملكورة ، فأعملت الأولى فيه لتقدمها ، وأهملت عنه الثانية

وعملت في صيرته كاستراه . فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحنونة لالتقاء الساكنين منع ظهورها

التعذر . أصرتها : نائب فاعل لقوله « ملق » وهو جمع صرار ككتاب : الخيط يشد به ضرور الناقة لئلا

يرضعها ولبعها . وإنما يترك ويلقى عند عدم وجود اللبن . وجملة « غدت » المحنونة فعل الشرط وجوابه محذوف

للدلالة على مقابلة عليه والتقدير « إذا غدت اللقاح غدت إياه ملق أصرتها رد جازهم الخ » . وجملة « غدت »

الملكورة مفسرة لأجل ما من الإعراب . ولا : الواو للعطف . لا : نافية للجنس . كريم : اسمها مبنى على الفتح

في محل نصب . من الولدان : جار ومجرور متعلق بكريم . مصبوح : خبرها .

الشاهد في قوله : « مصبوح » الواقع خبرا لا : من حيث إنه يجب ذكره ، لأنه لو حذف لم يعلم لعدم وجود ما يدل عليه .

فأما أفعال القلوب ، فتنقسم إلى قسمين .
أحدهما : ما يدل على اليقين . وذكر المصنف منها خمسة : رأى ، وعلم ، ووجد ،
ودرى ، وتعلم .

والثاني منهما : ما يدل على الرجحان . وذكر المصنف منها ثمانية : خال ، وظن ، وحسب ،
وزعم ، وعد ، وحجا ، وجعل ، وهب .
ومثال رأى ، قول الشاعر :

١٢٢ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا
فاستعمل « رأى » فيه اليقين . وقد تستعمل « رأى » بمعنى « ظن » كقوله تعالى :
« إنهم يرونه بعيدا » أى يظنونوه .

ومثال « علم » : علمت زيدا أخاك . وقول الشاعر :
١٢٣ - عَلِمْتُكَ الْبَازِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثَ
إِلَيْكَ بِي وَأَجِيفْتُ الشُّوقَ وَالْأَمَلَ
ومثال « وجد » قوله تعالى : « وإن وجدنا أكبرهم لفاسقين » :

١٢٢ - من الواقف ، قاله عداش بن زهير .

المعنى : الله سبحانه وتعالى أعظم قوة من كل ما فى هذا السكون وأكثر جنودا .

الإعراب : رأيت ، أى تيقنت ، فعل ماض . والتاء فاعل . الله : منصوب على التثنية . أكبر :
مفعول ثان لرأى . كل : مضاف . شئ : مضاف إلى كل ، محاولة . تمييز . أكثرهم : معطوف على
أكبر ، جنودا ، تمييز لاكثر .

الشاهد فى قوله : « رأيت » حيث جاءت بمعنى اليقين ، فلذلك نصبت مفعولين . ونجى قليلا بمعنى
« الظن » . وقد اجتمعا فى قوله تعالى « إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا » أى يظنونوه بعيدا وتيقنوه قريبا .

١٢٣ - من البسيط ، لم يعرف قائله .

المعنى : تيقنت أنك كريم محسن ، فحملتني إليك آمالى فى كرمك وأشواقى إلى إحسانك .
الإعراب : علمتك (أى تيقنتك) فعل ماضى وفاعله ومفعوله الأول . البازل : مفعوله الثانى . المعروف :
إما أن تكون بالنسب ، فعرب مفعولا به لا سم الفاعل « البازل » . وفاعل « البازل » تقديره « أنت »
وإما أن تكون بالجر على اعتبار أنها مضافة إلى اسم الفاعل « البازل » . فانبعثت : الفاء للحيوية أو للتعليل .
انبعثت : فعل ماضى ، والتاء للتأنيث . إليك ، ونى : متعلقان بالفعل « انبعثت » . واجيفات : فاعل للفعل
« انبعثت » . الشوق : مضاف إليه . الأمل : معطوف على الشوق .

الشاهد فى قوله : « علمتك » حيث جاءت بمعنى اليقين ، فلذلك نصبت مفعولين وهو كثير . ونجى
بمعنى الظن وهو قليل نحو : « فإن علمتموهن مؤمنات » أى ظننتموهن .

ومثال « درى » قوله :

١٢٤ - دُرَيْتَ الْوَقَى الْعَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ

فإنَّ اغْتَبِطًا بِالْوَقَاءِ حَمِيدٌ

ومثال : تعلم وهى التى بمعنى « علم » قوله :

١٢٥ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَالِغٌ بِلَطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ

وهذه مثل الأفعال الدالة على اليقين .

١٢٤ — من الطويل ، لم يعلم قائله .

ومعناه : قد تيقن للناس ياعروة أنك تقي باليهود والمواثيق ، وحيث كان الأمر كذلك ، فليحطك غيرك ، بحيث يمتنى الغير مثل مالك من هذه الصفة المحمودة التى هى الوفاء باليهود ، لأن الاغتباط بوفاء العهد أمر محمود .

الإعراب : دريت : أى تيقنت بالبناء للمجهول : فعل مضارع . وطاء المخاطب : نائب فاعله ، وهى المفعول الأول . الوقى : المفعول الثانى ، وهو صفة مشبهة . العهد : إما بالنصب على التشبيه بالمفعول به ، وإما الجر على أن « الوقى » مضاف وهو مضاف إليه . وإما بالرفع على أنه فاعل بالوقى . والفاعل على الأولين ضمير تقديره « أنت » مستتر وجوبا . والنصب أرجحها ، والرفع أضعفها . ياعرو : يا حرف نداء عرو : منادى مرنم يحذف التاء ، وأصله ياعروة ، مبنى على الضم على الحروف المحذوف للترخيم وهو التاء فى محل نصب على لغة من ينتظر . أو مبنى على الضم على الحرف المذكور وهو الواو فى محل نصب على لغة من لا ينتظر . فاغتبط : الفاء داخلة على جواب شرط مقدر ، تقديره : وإذا كنت كذلك فاغتبط . اغتبط : فعل أمر وفاعله « أنت » . فإن الفاء للتعليل لقوله فاغتبط . إن : حرف توكيد . اغتباطا : اسمها . بالوفاء : متعلق به . حميد : خبرها .

الشاهد فى قوله : « دريت » حيث جاءت بمعنى اليقين فلذلك نصبت مفعولين ، وهو قليل . والكثير أنها تنمى إلى واحد بالياء نحو : دريت بكذا .

١٢٥ — من الطويل ، قاله زياد بن يسار بن عمرو بن جابر ، كان شاعرا جاهليا مباحرا

للنفاة .

المعنى : اعلم وتيقن أن شفاء النفس من داء الغضب والغيط ، هو قهرها لعدوها ، وظفرها به . وحيث كان الأمر كذلك فينبغى لك أن تبذل الجهد مع اللطف والرفق فى الحيلة والمخادعة وتبدير المكاييد . الإعراب : تعلم أى اعلم وتيقن : فعل أمر لا يتصرف إلا بصيغة الأجر . وفاعله « أنت » . شفاء : مفعول أول لتعلم والنفس مضاف إليه . قهر : مفعول ثان لتعلم . علوها : مضاف إلى قهر ، والهاء مضاف إلى علوه . فبالغ : الفاء داخلة على جواب الشرط المقدر ، وتقديره « وإذا كان الأمر كذلك فبالغ » وقيل إنها المعطف على « تعلم » . بالغ : فعل أمر وفاعله « أنت » بلطف : جار مجرور متعلق ببالغ . فى التحيل : متعلق ببالغ . المكر : معطوف على التحيل .

الشاهد فى قوله : « تعلم » بمعنى اعلم حيث نصبت مفعولين ، وهو قليل ، والكثير المشهور دخلوها على « أن » وصلتها فتسد مسد مفعولها .

ومثال الدالة على الرجحان، قولك: خلت زيدا أخاك . وقد تستعمل «حال» لليقين .
كقوله :

١٢٦- دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهْنِ وَخَلَّتْنِي
لِي أَسْمٌ ، فَلَا أَدْعِي بِهِ وَهَوِ أَوَّلُ
وظننت زيدا صاحبك . وقد تستعمل لليقين ، كقوله تعالى : «وظنوا أن لا ملجأ من
الله إلا إليه» .

وحسبت زيدا صاحبك . وقد تستعمل لليقين كقوله :
١٢٧- حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ
رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا

١٢٦ — من الطويل ، قاله النمر بن تولب من الصحابة رضوان الله عليهم .
المعنى : دعاني النساء الحسن بقولهن ، يا عبي : والحال أني عالم متيقن أن لي إسما كنت ادعى به سابقا .
فلم لا ادعى به الآن مع أنه أول اسم لي .
الإعراب : دعاني : فعل ماض . والنون للوقاية . وباء المتكلم مفعول أول له . الغواني ؛ فاعله . عمن
مفعول ثاني للفعل دعا . والهاء مضاف إليه والنون علامة النسوة . وقد يتعدى الفعل له بالياء . وحذف تاء
التأنيث من الفعل لأن التفاعل جميع مكرر ، فيجوز معه في الفعل الأمران . وخلتني : الواو للحال من الياء
في «دعاني» خالي : فعل ماض والتاء ، فاعله . والنون للوقاية . والياء مفعوله الأول ، وقد عمل «خال»
في ضميرين وهما التاء والياء شيء واحد وهو المتكلم ، وذلك خاص بأفعال القلوب . لي جار ومجرور متعلق
بمخبروف تقديره «كأن» خبر مقدم . اسم : مبتدأ مؤخر . والجملة في محل نصب مفعوله الثاني . فلا ادعى
به ، على تقدير همزة الاستفهام الإنكاري ، أي أفلا ادعى به . والتاء لمطف الجملة التي بعدها على جملة قبلها
مخلوقة والتقدير : أيترك الاسم فلا ادعى به . لا : نافية . ادعى : فعل مضارع مبني للمجهول ونائب فاعله
ضمير تقديره «أنا» به : جار ومجرور متعلق بأدعى . وهو : الواو للحال من الهاء في «به» . هو : مبتدأ .
أول : خبره .

الشاهد في قوله : «وخلتني» حيث جاءت بمعنى اليقين . فلذلك نصبت مفعولين وهو قليل ، وتجيء
بمعنى الظن وهو كثير نحو : خلت زيدا أخاك .

١٢٧ — من الطويل ، قاله لبيد بن ربيعة العامري .
ومعناه : علمت وتيقنت أن تقوى الله والجدود لها أحسن تجارة من حيث الربح والفائدة ، أي أهمها
أعظم نفعا للإنسان إذا صار ميتا .

الإعراب : حسبت : فعل ماض والتاء : فاعل . للتق : مفعول أول لحسب . الجود : مفعول
على التق . خير مفعول ثان لحسب . تجارة : مضاف إليه . وإنما لم يثن «خير» لأنه اسم تفضيل مضاف

ومثال « زعم » قوله :

١٢٨ - « فَاِنْ تَزْعُمِيْنِي كُنْتُ اَجْهَلُ فَيْكُمْ »

فَلَا تَزْعُمِيْنِي كُنْتُ اَجْهَلُ فَيْكُمْ

ومثال « عد » قوله :

١٢٩ - « فَلَا تَعْدُ الْمَوْتَى شَرِيكَكَ فِي الْغَيِّ »

وَلَكِنَّمَا الْمَوْتَى شَرِيكَكَ فِي الْعَدَمِ

لنكرة ، فيلزمه الإفراد والتذكير . وبإحاطة تمييز خبر محمول عن المفعول . إذا : ظرف مستقبل يتضمن معنى الشرط ما : زائدة . المرد : اسم لأصبح المخلوقة ففسرها أصبح المذكورة والتقدير : إذا أصبح المرد . أصبح : فعل ماضٍ ناقص . واسمها تقديره « هو » يعود على المرد . ثاقلا : خبر لأصبح المخلوقة . وخبر أصبح المذكورة مخلوف لدلالة خبر أصبح المخلوقة عليه . وجملة « أصبح » الأولى فعل الشرط لاجل لما من الإعراب جوابه مخلوف لدلالة ما قبله عليه . أى حسبك الخ . وجملة أصبح الثانية مفسرة لاجل لما من الإعراب أيضا . الشاهد في قوله : « حسبك » حيث جاءت بمعنى اليقين ، فلذا نصبت مفعولين وهو قليل ، ونحو : بمعنى الظن ، وهو كثير : نحو : « حسبك زيدا صاحبك » .

١٢٨ - من الطويل ، قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد .

المعنى : إن كنت أيها المرأة تظنني أني موصوف فيكم بالغضب والحق ؛ فإن الآن بدد فراقل قد تركت هذه الصفات القبيحة ، واستبدلت بها صفات أخرى من العقل والكمال والهدوء والأدب الخ . الإعراب : فإن : الفاء بحسب ما قبلها . إن : حرف شرط جازم . تزعمين . فعل مضارع مجزوم بإن فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف النون . والتون الموجودة الوقاية ، والياء مفعوله الأول . كنت : فعل ماضٍ ناقص ، والتاء اسمها . أجهل : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله « أنا » . فيكم : جار ومجرور متعلق بأجهل ، والياء علامة الجمع . وجملة « أجهل » في محل نصب خبر كان . وجملة « كان » في محل نصب مفعول تزعم الثاني . فإن : الفاء داخلة على جواب الشرط . إن : حرف توكيد ونصب . والياء : اسمها : شريت : فعل ماضٍ ناقص وفاعله . الحلم : مفعوله . بعدك : ظرف مكان متعلق بشريت . والكاف مضاف إليه . بالجهل : متعلق بشريت أيضا وجملة « شريت » في محل رفع خبر « إن » وجملة « إن » في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد في قوله : « تزعمين » حيث جاءت بمعنى الظن ؛ فلذا نصبت مفعولين ، وهو قليل ، والكثير المشهور دخول زعم على « أن » وصلتها ، فتسد مسد مفعولها ، نحو قوله تعالى : « زعم الذين كهروا أن هن يبعثوا » .

١٢٩ - من الطويل ، قاله النعمان بن بشير الصنعاني رضي الله عنه .

ومعناه : فلا تظن أن صاحبك هو الذي يحاطك ويمشرك في حالة إيمارك ، بل الصاحب هو الذي يرافقتك ويصاحبك في حالة إيمارك .

ومثال « حجا » قوله :

١٣٠ - قَدْ كُنْتُ أَخْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَائِقَةً
حَتَّى أَلَّتْ بِنَا يَوْمًا مَلِمَاتٌ

ومثال « جعل » قوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا » .

وقيد المصنف « جعل » بكونها بمعنى « اعتقد » احترازاً من « جعل » التي بمعنى « ضمير » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب !

ومثال « هب » قوله :

١٣١ - فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا مالكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امراً هالِكاً

الإعراب : فلا : الفاء حسب ما قبلها . لا : ناهية . تعدد : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وفاعله « أنت » . المولى : مفعوله الأول . شريكك : مفعوله الثاني ومضاف إليه . في الفئ : جار ومجرور متعلق بشريكك . ولكم : الواو : للعطف . لكم : حرف استدراك وهي مكفوفة عن العمل بما الزائدة . المولى : مبتدأ . شريكك : خبره ومضاف إليه . في العدم : جار ومجرور متعلق بشريكك .

الشاهد في قوله : « فلا تعدد » حيث جاءت بمعنى الظن ، فلذلك نصبت مفعولين وهو كثير ، ونجى بمعنى حسب بفتح السين ، فتعدى لواحد وهو قليل ، نحو : عدد المال .

١٣٠ - من البسيط ، قاله تميم بن أبي مقبل .

ومعناه : قد كنت أظن أن هذا الرجل من يعتمد عليهم في الشدائد ، ويوثق بهم في أوقات الضيق ، ولكن الأيام أظهرت لي عكس ما ظننت فيه .

الإعراب : قد ، حرف تحقيق . كنت : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها . أخرجو : بمعنى أظن ، فعل مضارع مرفوع . وفاعله « أنا » : أبا عمرو : مفعوله الأول ، منصوب بالالف لأنه من الأسماء الخمسة ، وعمر : مضاف إليه . أجا : مفعوله الثاني منصوب بالفتحة . ثقة :صفة لقوله « أجا » أو بالإضافة إلى ثقة ، أي : أجا وثوق ، فيكون « أجا » منصوباً بالالف . حتى : للفاية . ألت : فعل ماض والتاء للتأنيث . بنا : جار ومجرور متعلق بألت . يوماً : ظرف متعلق بألت . مللمات : فاعل لفقعل ألت .

الشاهد في قوله : « أخرجو » حيث جاءت بمعنى الظن ، فلذلك نصبت مفعولين وهو كثير . ونجى بمعنى « قصد » فتعدى لواحد وهو قليل ، نحو : حجوت بيت الله ، أي قصدته بالزيارة .

١٣١ - من المتقارب ، قاله أبو همام السلولي .

ومعناه : فقلت أغثنى وأمنى ما أخاف منه يا أبا مالك ، وإن لم تفعل ذلك فظننى من الهالكين .

الإعراب : فقلت : الفاء حسب ما قبلها . قلت : فعل ماض والتاء فاعله . أجرينى : فعل أمر وفاعله « أنت » والتون للوقاية ، وباء التوكلم مفعوله ، والخملة في محل نصب مفعول القول . أبا : متاعى : مالك مضاف إليه . وإلا : الواو للعطف . إلا : أصلها إن الشرطية مدغمة في لا النافية بعد قلبها لاما . وفعل الشرط مخوف للدلالة ما قبله عليه : أي وإلا تجرنى . فهينى : الفاء داخلة على جواب الشرط . هب : فعل أمر وهو

ونبه المصنف بقوله « أعنى رأى » على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين ، وهو : رأى وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب . ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسان :

١ - لازم نحو : جبن زيد .

٢ - ومتعد إلى واحد ، نحو : كرهت زيدا .

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعال القلوب .

وأما أفعال التحويل ، وهى المرادة بقوله : « والتى كصيرا » إلى آخره ، فتتعدى أيضا إلى مفعولين ، أصلهما المبتدأ والخبر . وعددها بعضهم سبعة :

١ - صير ، نحو : صيرت الطين إبريقا .

٢ - وجعل ، نحو قوله تعالى : « وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا » .

٣ - ووهب كقولهم : وهبى الله فداك ، أى صيرنى .

٤ - واتخذ كقوله تعالى : « لتخذت عليه أجرا » .

٥ - واتخذ كقوله تعالى : « واتخذ الله إبراهيم خليلا » .

٦ - وترك كقوله : « وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض » .

وقول الشاعر :

١٣٢ - وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكَتُهُ

أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ

ملازم لصيغة الأمر . وقاعله « أنت » والنون للوقاية وياء المتكلم مفعوله الأول . امرأ : مفعوله الثانى والجملة فى محل جزم جواب الشرط . هالكا : صفة لقوله « امرأ » .

الشاهد فى قوله : « فهبى » حيث جاءت بمعنى الظن ، فلذلك نصبت مفعولين . ومثل ذلك « هب » أمر من الهبة فتتعدى لواحد ، نحو : هب زيدا ، وهو قليل .

١٣٢ - من الطويل ، قاله فرعان بن الأعرف فى ابنة العاق له واسمه منازل : وبعده :

تفعد حتى ظلما ولوى يدى لوى يده الله الذى هو غالبه

المعنى : وتمهدت لولى منازل بالخدمة لإصلاح شأنه وحاله ، حتى إذا كبر واستطاع أن يمسح شاربه بيده ، لأن الصغير لاقدرة له على ذلك ، أساء إلى ، وأنكر حتى عليه .

الإعراب : ور بيته : الواو حسب ما قبلها . ربيته : فعل ماض وقاعله ومفعوله . حتى : ابتدائية . إذا : ظرف للزمان المستقبل فيه معنى الشرط ، فى موضع نصب . والعامل فيه جوابه . ويجوز أن تكون « حتى » حرفا

٧ - ورد كقوله :

١٣٣- رَمَى الْحِدَثَانُ نَسْوَةَ آلِ حَرْبٍ
بِمَقْدَارٍ يَمْدَنُ لَهُ سُودًا
فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بَيْضًا
وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُدًّا

وَحْصٌ بِالْتَّعْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا . مِنْ قَبْلِ هَبْ ، وَالْأَمْرَ هَبْ قَدْ أَلْزَمَا
كَذَا تَعَلَّمَ ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ . سِوَاهُمَا أَجْعَلْ كُلَّ مَالِهِ زَكِينٌ
تقدم أن هذه الأفعال ، قسمان :

أحدهما : أفعال القلوب .

والثاني : أفعال التحويل .

فأما أفعال القلوب ، فنقسم إلى متصرفة ، وغير متصرفة . فالمتصرفة ماعدا « هب »

جاءا ، و « إذا » في موضع جر بها . ما : زائدة . تركته : فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول . أذا : مفعوله الثاني . القوم : مضاف إليه . والجملة فعل الشرط لا محل لها من الاعراب . وجوابه قوله بعده « فعمل حقي » . واستغنى : الواو للعطف على « ربيته » أو الحال من الغاء في تركته . استغنى فعل ماض . عن المسح : متعلق بالفعل « استغنى » شاربه : فاعل ومضاف إليه .

تشاهد في قوله : « تركته » حيث جاءت بمعنى التصيير ، فلذلك نصبت مفعولين . وقيل إن « أذا » حال من الضمير المنصوب في « تركته » وجاز ذلك لأنه وإن كان معرفة في اللفظ لإضافته لمعرفة ، ولكنه ذكر في المعنى ، لأنه لا يعنى بالقوم ، قوما بأعيانهم ، وإنما يريد ، تركته قويا لاحقا بالرجال الغير المعينين خلا شاهد فيه حينئذ .

١٣٣ - من الزاقي ، قالها عبد الله بن الزبير (بفتح الزاي وكسر الباء) الأسدي .

المعنى : رمت المصائب المتجددة نسوة آل حرب بما جعلهن يحزن حزنا شديدا . وترتب على هذه المصائب أن شعورهن من الهم والحزن قد اشتعلت شيئا ، في حين أن وجوههن التي كانت تمتاز بالجمال والبياض قد علاها السواد .

الإعراب : رمى : فعل ماض . الحدثان : فاعل مرفوع بالضم . نسوة مفعول به . آل : مضاف . حرب : مضاف إليه . بمقدار : متعلق برمي . ويمد : فعل ماض . ووفد النسوة فاعله . له : متعلق به . سمودا : مفعول مطلق ، والجملة في محل جر صفة لقوله : « بمقدار » . فرد الغاء للعطف . رد : فعل ماض والفاعل « هو » شعورهن : مفعول به والهاء : مضاف إليه . والنون علامة جمع النسوة . السواد : صفة للشعر . بياضا : مفعوله الثاني . وقوله « ورد وجوههن البيض سودا » : إعرابه كإعراب سابقه .

الشاهد في قوله : « رد » في الموضعين حيث جاءت بمعنى التصيير ، فلذلك نصبت مفعولين .

و «تعلم» فستعمل منها الماضي ، نحو : ظننت زيدا قائما . وغير الماضي ، وهو المضارع نحو : أظن زيدا قائما ، والأمر نحو : ظن زيدا قائما . واسم الفاعل نحو : أناظن زيدا قائما . واسم المفعول نحو : زيد مظنون أبوه قائما . ف «أبوه» هو المفعول الأول ، وارتفع لقيامه مقام الفاعل . وقائما المفعول الثاني . والمصدر نحو : عجبت من ظنك زيدا قائما . ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي .

وغير المتصرف اثنان ، وهما : هب ، وتعلم بمعنى اعلم . فلا تستعمل منهما إلا بصيغة الأمر ، كقوله :

١٣٤ - تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ

وقوله :

١٣٥ - فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً

واختصت القلبية بالتعليق والإلغاء .

فالتعليق : هو ترك العمل لفظا دون معنى المانع ، نحو : ظننت لزيدا قائم . فقوله : «لزيد قائم» لم تعمل فيه «ظننت» لفظا لأجل المانع لها من ذلك وهو اللام ، لكنه في موضع نصب ، بدليل أنك لو عطفت عليه لنصب نحو : ظننت لزيدا قائم وعمرا منطلقا . فهي عاملة في «لزيد قائم» في المعنى دون اللفظ .

والإلغاء ، هو ترك العمل لفظا ومعنى لالمانع نحو : زيد ظننت قائم . فليس لظننت عمل في «زيد قائم» لافي المعنى ولا في اللفظ .

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي ، نحو : أظن لزيدا قائم وزيد أظن قائم وأخواتها .

وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء . وكذلك أفعال التحويل ، نحو : صبر وأخواتها .

١٣٤ - سبق الكلام على هذا الشاهد (انظر رقم ١٢٥) وذكره هنا استدلالا على أن «تعلم» لا تستعمل إلا بصيغة الأمر .

١٣٥ - سبق الكلام على هذا الشاهد (انظر رقم ١٣١) وقد جاء ذكره هنا ليستدل به على أن «هب» لا تأتي إلا في صيغة الأمر .

وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ ، لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَنْتَ ضَمِيرُ الشَّيْءِ أَوْ لَمْ يَبْتَدَأْ
فِي مُوْهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقْدِمُ مَا
وَلَا ، لَمْ يَبْتَدَأْ أَوْ قَسَمَ كَذَا وَالْإِسْتِيفَاءُ ذَا لَهُ الْإِنْجَمُ
يَجُوزُ لِلْإِلْغَاءِ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَصَرِّفَةُ إِذَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ كَمَا إِذَا وَقَعَتْ وَسَطًا نَحْوُ
زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمًا . أَوْ آخِرًا ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ .

وإذا توسطت ، فقول : الإعمال والإلغاء سيان . وقيل الإعمال أحسن من الإلغاء .
وإن تأخرت فالإلغاء أحسن . وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ، فلا تقول :
ظننت زيدا قائمًا ، بل يجب الإعمال ، فتقول : ظننت زيدا قائما . فإن جاء من لسان العرب
ما يوهم إلغائها متقدمة ، أول على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :
١٣٦ - أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

١٣٦ — من البسيط ، قاله كعب بن زهير بن أبي سلمى ، الصحابي ، رضى الله عنه ، وهو من قصيدته
المشهورة التي أولها :

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيم إثرها لم يجر مكبول

المعنى : أرجو وأمل أن تمنحني سعاد حبها وودها كما منحتها ، ولكن ظني أنها لا تفعل ذلك ، ولا
تجيبني إلى ما أطلب .

الإضراب : أرجو : فعل مضارع ، والفاعل « أنا » . أمل : معطوف على أرجو . أن : حرف
مصدرى ونصب . تَدْنُو : فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقصورة على آخره منع من
ظهورها السكون العارض للشر . مودتها : فاعل ومضاف إليه . و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر
تقديره « دنو مودتها » مفعول « أرجو » لتقدمه . وأما « أمل » فأهملت عنه ، وعلت في قوله ، أى
« وأمله » . وما : الواو للظف . أما : نافية . إخال : فعل مضارع مرفوع . وفاعله « أنا » .
ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . و « نا » مضاف إليه . منك : حال من
الضمير في الخبر المخفوف . تنوِيلُ : تنوِيلٌ : مبتدأ مؤخر .

الشاهد في قوله : « وما إخال » حيث إلغاء وهو متقدم على مفعوله : مع أنه من الأفعال القلبية ،
وبذلك استدلل السكوفيون وتبعهم الأخفش وأبو بكر الزبيدي ، وقيل إنها ملغاة لتوسطها بين حرف النفي
وما بعده . وأجاب من منع إلغاء وهو متقدم ، وهم البصريون ، بأن هذا ونحوه مؤول على إضمار ضمير
الشأن ، أى وما إخاله ، فيكون هو المفعول الأول ، والجملة بعده سلات مسددة لمفعوله الثاني . وحيث فلا
إلغاء ولا تعليق . وقيل إنه مؤول على تقدير لَمْ يَبْتَدَأْ : أى وما إخال لدينا . فيكون من باب التعليق .
قال بعضهم : والظاهر امتناع اللام هنا لأنها لتأكيد الإثبات فتناقى النفي (انظر الجرجاني ص ٩٤) .

فالتقدير ما إخاله لدينا منك تنويل . فالهاء ضمير الشأن ، وهي المفعول الأول ،
« ولدينا منك تنويل » جملة في موضع المفعول الثاني . وحينئذ فلا إلغاء .
أو على تقدير لام الابتداء ، كقوله :

١٣٧ - كَذَلِكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي

أَنِّي وَجَدْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ

والتقدير : أنى وجدت لملاك الشيمة الأدب . فهو من باب التعليق وليس من باب
الإلغاء في شيء .

وذهب السكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره إلى جواز الإلغاء المتكلم فلا
يحتاجون إلى تأويل البيتين . وإنما قال المصنف « وجوز الإلغاء » لينبه على أن الإلغاء
ليس بلازم ، بل هو جائز . فحيث جاز الإلغاء ، جاز الإعمال كما تقدم . وهذا
بخلاف التعليق فإنه لازم . ولهذا قال : « والنزم التعليق فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل
« ما » النافية . نحو : ظننت مازيد قائم . أو « إن » النافية ، نحو : علمت إن زيد قائم .
ومثلوا له بقوله تعالى : « وتظنون إن لبثتم إلا قليلا » .

وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق في شيء ، لأن شرط التعليق أنه إذا
حذف المعلق : تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين ، نحو : ظننت مازيد قائم .
فلو حذف « ما » لقلت : ظننت زيدا قائما . والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك ، لأنك
لو حذف المعلق ، وهو « إن » ، لم يتسلط « تظنون » على لبثتم . إذ لا يقال : وتظنون

١٣٧ — من البسيط ، قاله بعض بنى فزارة .

ومنه : أدبى أهل فأحسنوا تأديي ، وصرت صاحب أخلاق فاضلة . وقد وجدت أن الأخلاق الفاضلة
هى الأساس الذى يقوم عليه بناء المجتمع : وتنهض به حركة العمران .

الإعراب : كذلك : الكاف حرف تشبيه وجر . ذا اسم إشارة مبنى على السكون في محل جر . والكاف
حرف خطاب . والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف واقع مفعولا مطلقا لقوله « أدبت »
أى أدبت أدها كائنا كذلك . أدبت : فعل ماضى مبنى للمجهول ، والهاء : نائب عن فاعله . حتى : ابتدائية
حسار : فعل ماضى ناقص . من خلق : خبرها مقدم ومضاف إليه . أنى : أن حرف توكيد ونصب ، والياء
اسمها . وجدت : فعل ماضى وفاعله . ملاك : مبتدأ . الشيمة : مضاف إليه . الأدب خبر « ملاك » .

الشاهد في قوله : « وجدت ملاك الخ . » وهو كالشاهد السابق . وروى بنصيب « ملاك » و « الأدب »
وعمل ذلك يسقط استدلال الكوفيين ومن تبعهم بهذا البيت .

لبنتم» هكذا زعم هذا القائل . ولعله يخالف لما هو كالجميع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره . وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك . وكذلك يعلق الفعل إذا وقع بعده « لا » النافية نحو : ظننت لازيد قائم ولا عمرو . أو « لام الابتداء » نحو : ظننت لازيد قائم . أو « لام القسم » نحو : علمت ليقومن زيد . ولم يعدها أحد من النحويين من المعلقات . أو الاستفهام ، وله صور ثلاث : الأولى : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو : علمت أيهم أبوك . الثانية : أن يكون مضافا إلى اسم استفهام نحو : علمت غلام أيهم أبوك . الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو . وعلمت هل زيد قائم أو عمرو .

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ أَتَهْمَةٍ تَعْدِيَّةٍ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٍ
إذا كانت « علم » بمعنى عرف ، تعدت إلى مفعول واحد ، كقولك : علمت زيدا
أى : عرفت . ومنه قوله تعالى : « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا » .
وكذلك إذا كانت « ظن » بمعنى « اتهم » تعدت إلى مفعول واحد ، كقولك : ظننت
زيدا ، أى اتهمته . ومنه قوله تعالى : « وما هو على الغيب بضنين » ، أى بمتهم .

وَلِرَأْيِ الرَّؤْيَا أَنَّهُمَا لِعِلْمَا طَالِبِ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتِشَا
إذا كانت « رأى » حليمية : أى للرؤيا فى المنام ، تعدت إلى المفعولين كما تتعدى إليهما
« علم » المذكورة من قبل . وإلى هذا أشار بقوله : « ولرأى الرؤيا أنم » أى انسب للرأى
الذى مصدرها « الرؤيا » مانسب لعلم المتعدية إلى اثنين ، فعبّر عن الحليمية بما ذكر ، لأن
الرؤيا وإن كانت تقع مصدرا لغير « رأى » الحليمية ، فالمشهور كونها مصدرا لها . ومثال
استعمال رأى الحليمية متعدية إلى اثنين ، قوله تعالى : « إني أراى أعصر خمرا » .
فألباء مفعول أول . وأعصر خمرا ، جملة فى موضع المفعول الثانى .
وكذلك قوله :

١٣٨ - أَبُو حَنْشٍ يُوَرِّقُنِي وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا

١٣٨ — من الوافر ، قاله عمرو بن أحمد الباهلى ، من قصيدة يذكر فيها أصحابه الذين فارقه
والحقوا بالشام .

المنى : إن هؤلاء الأصحاب قد أرققوا وأسهرقوا . وإذا تمت رآيتهم فى المنام مرافقين لى ، ومجتمعين .

أَرَاهُمْ رُفِقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَلَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوَرْدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يَدْرِكْ بِلَالًا
فَالِهَاءِ وَالْمِيمِ فِي «أَرَاهُمْ» الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَرُفِقَتِي هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي .

وَلَا يُجِزُّ هُنَا بِلَالٌ دَلِيلٌ سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ
لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ سَقُوطُ الْمَفْعُولَيْنِ ، وَلَا سَقُوطُ أَحَدِهِمَا إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى
ذَلِكَ . فَثَالِ حَذْفُ الْمَفْعُولَيْنِ لِلدَّلَالَةِ أَنْ يَقَالَ : هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا ؟ فَتَقُولُ : ظَنَنْتُ ،
التَّقْدِيرُ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا . فَحُذِفَتِ الْمَفْعُولَيْنِ لِلدَّلَالَةِ مَا قَبْلَهُمَا عَلَيْهِمَا . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :
١٣٩ - بَأَى كِتَابٍ أَمْ بَأَيَّةٍ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَى وَتَحْسِبُ

حَسْمَى ، حَتَّى إِذَا ذَهَبَ اللَّيْلُ وَزَالَ بَطْلُوعُ الْفَجْرِ ، أَحَدُ نَفْسٍ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ شَبَّهَا بِإِنْسَانٍ أَرَادَ وَرُودَ الْمَاءِ ،
وَرَأَى السَّرَابَ فَظَنَّهُ مَاءً فَصَارَ يَجْرِي نَحْوَهُ لِيَشْرَبَ وَيُرْوَى ، فَتَبَيَّنَ لَهُمْ خِلَافُ ظَنِّهِ ، وَلَمْ يَدْرِكْ مَعَهُ مَا يَبِيلُ
بِهِ حَقْلَهُ .

الإِعْرَابُ : أَبُو : مُبْتَدَأٌ مَرْقُوعٌ بِالْوَاوِ نِيَابَةٌ عَنِ الصَّمَةِ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحَمِيَّةِ . حَنْشٌ : مُضَافٌ
إِلَيْهِ . يُوْرَقِي : فِعْلٌ مُضَارِعٌ وَفَاعِلُهُ «هُوَ» وَالتَّوْنُ لِلْوَقَايَةِ . وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مَفْعُولٌ بِهِ . وَالْجُمْلَةُ فِي مَجَلِّ رَفْعٍ
خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ . وَطَلِقَ وَعَارَ وَأَثَالَ (أَصْلُهُ أَثَالَهُ وَرَخِمَ لِلشَّرِّ) مَعْطُوفٌ عَلَى «أَبُو حَنْشٍ» وَالْمَعْطُوفُ عَلَى
الْمُبْتَدَأِ مُبْتَدَأٌ . وَخَبَرُ الْجَمِيعِ مَحْذُوفٌ لِلدَّلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ وَالتَّقْدِيرُ «يُوْرَقُونِي» وَفَصْلٌ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ
الْأَخِيرِ بِالظَّرْفِ وَهُوَ قَوْلُهُ «أَوْتَهُ» وَالظَّرْفُ مَتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ أَيْ «يُوْرَقُونِي» . وَفِي الْبَيْتِ مَحْذُورَانِ :
أَوَّلُهُمَا التَّرْخِيمُ فِي خَبَرِ التَّنَادِ ، وَثَانِيَهُمَا الْفَصْلُ . أَرَاهُمْ : فِعْلٌ مَاضٍ وَالْفَاعِلُ أَنَا . وَالِهَاءُ : مَفْعُولٌ أَوَّلُ لِلْفِعْلِ
«أَرَى» وَالْمِيمُ لِلْجَمْعِ . وَرُفِقَتِي : مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَرَى وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ ، مُضَافٌ إِلَيْهِ . حَتَّى : ابْتِدَائِيَّةٌ . إِذَا
ظَلِمَ لَلزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ . مَا : زَائِدَةٌ . تَجَافَى : فِعْلٌ مَاضٍ . اللَّيْلُ : فَاعِلُهُ . أَنْخَزَلَ :
مَعْطُوفٌ عَلَى «تَجَافَى» وَفَاعِلُهُ «هُوَ» أَنْخَزَلَا : مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ . وَجُمْلَةُ «تَجَافَى الْخ» : فِعْلٌ الشَّرْطِ وَهُوَ
إِذَا الْأَوَّلَى . وَجَوَابُهُ جُمْلَةُ «إِذَا» الثَّانِيَةِ . إِذَا : حَرْفٌ مَقَاجَاةٌ . أَنَا : مُبْتَدَأٌ . كَالَّذِي : السَّكَافُ حَرْفٌ
تَشْبِيهِيٌّ وَجَر . الَّذِي : اسْمٌ مُوصُولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَجَلِّ جَرٍّ . وَهُوَ مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ «كَأَنِّي»
خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ . يَجْرِي : فِعْلٌ مُضَارِعٌ وَفَاعِلُهُ «هُوَ» . وَالْجُمْلَةُ لَا مَجَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صَلَةُ الْمَوْجُودِ لِوَرْدٍ :
مَتَعَلِّقٌ بِيَجْرِي أَيْضًا . إِلَى آلٍ : سَجَارٌ وَجَرُّورٌ مَتَعَلِّقٌ بِيَجْرِي . فَلَمْ : الْفَاءُ الْعَاطِفَةُ . لَمْ : حَرْفٌ نَقِيٌّ وَجَزْمٌ
وَقَلْبٌ . يَدْرِكُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ بِلَمْ ، وَفَاعِلُهُ «هُوَ» بِلَالًا : مَفْعُولٌ بِهِ لِلْفِعْلِ «يَدْرِكُ» .

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : «أَرَاهُمْ رُفِقَتِي» حَيْثُ نَصَبْتُ «أَرَى» الَّتِي هِيَ مِنَ الرُّوْيَا مَنَامًا ، مَفْعُولَيْنِ مَجَلِّ هَلَمْ
نَحْوُ : عَلِمْتَ زَيْدًا أَخَاكَ .

١٣٩ — مِنَ الطَّوِيلِ ، قَالَ الْكَلْبِيُّ بْنُ زَيْدٍ الْأَسَدِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٦ هـ يَمْدَحُ آلَ الْبَيْتِ .

الْمَعْنَى : يَا مَنْ يَمَيِّنُ فِي حُبِّ آلِ الْبَيْتِ — هَلْ وَجَدْتَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ فِي السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ ، أَنْ حُبَّ آلِ الْبَيْتِ
مِنَ الْعَارِ الَّذِي يُلصِقُ بِالْمَرْءِ حَتَّى جَعَلَ تَعْيِينِي .

أى ونحسب جهم عارا على . فحذف المفعولين وهما : جهم ، وعارا على ، للدلالة ما قبلهما عليهما .

ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال : هل ظننت أحدا قائما ؟ فنقول : ظننت زيدا أى : ظننت زيدا قائما . فتحذف الثانى للدلالة عليه : ومنه قوله :
١٤٠ - وَلَقَدْ نَزَّلْتَ فَلَا تَظُنِّيْ غَيْرَهُ

مَنِ بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

أى : فلا تظنى غيره واقعا . فغيره هو المفعول الأول ، وواقعا هو المفعول الثانى . وهذا الذى ذكره المصنف : هو الصحيح من مذاهب النحويين .

الإعراب : بأى : جار ومجرور متعلق بترى . وحذف نظيره من « تحسب » . أى : استشفاهية لها الصدارة فلذا قدمها على العامل . كتاب : مضاف إليه . أم : عاطفة توى المحذوفة على ترى المذكورة ، لأنها وإن كانت متأخرة لفظا لكنها متقدمة رتبة . بأية متعلق بقوى المحذوفة ، واكتسبت التأنيث من المضاف إليه وهو « ستة » . ترى : فعل مضارع ، وفاعله : « أنت » جهم : مفعوله الأول ومضاف إليه وميم الجمع عارا : مفعوله الثانى . على : متعلق بجارا . وتحسب : الواو المطف . تحسب : فعل مضارع مرفوع وفاعله « أنت » ومفعولاه محذوفان لدلالة مفعولي « ترى » عليهما . وجعل « الواو » فى « وتحسب » بمعنى « أو أبلغ » فى المعنى .

الشاهد فى قوله : « وتحسب » حيث حذف منه مفعوليه اختصارا لدلالة ما قبلهما عليهما كما عرفت وهو جائز بلا خلاف .

١٤٠ — من الكامل ، قاله عنتر العيسى .

ومنه : والله لقد نزلت أيتها المحبوبة منى فى منزلة الشئ المحبوب المكرم : فلا تظنى غير ذلك . الإعراب : ولقد : الواو موطئة لقسم محذوف ، تقديره « والله » واللام لمؤكد القسم . قد : حرف تحقيق . نزلت : فعل ماضى وفاعله . وجملة « لقد نزلت منى بمنزلة المحب المكرم » جواب القسم المحذوف لا محل له من الإعراب . فلا : الفاء : التفريع على ذلك القسم . لا : نافية . تظنى : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة مجزومه حذف النون . والياء فاعله . غيره مفعوله الأول . وإياه : مضاف إليه ، ومفعوله الثانى محذوف لدلالة المقام عليه ، تقديره « واقعا » . منى ، بمنزلة متعلقان بنزلت . والياء معنى « فى » ، وحيث قد قوله « فلا تظنى غيره » معترض بينهما . المحب : مضاف إليه . المكرم : صفة لمحب .

الشاهد فى قوله : « فلا تظنى غيره » حيث حذف مفعول « تظن » الثانى اختصارا لدلالة المقام عليه . وهو جائز عند الجمهور ومنه ابن جنيكون من المغاربة وبساعة ، وأجابوا عن هذا البيت بأن قوله « منى » متعلق بمحذوف ، لا ينزلت ، مفعول ثان لتظن ، أى فلا تظنى غيره كائننا منى . وأما إن لم يدل دليل على الحذف لم يحذف ، لا فيها ، ولا فى أحدهما باتفاق .

فإن لم يدل دليل على الحذف ، لم يجوز لافيهما ولا في أحدهما ، فلا تقول : ظننت ، ولا ظننت زيدا ، ولا ظننت قائما ، تريد : ظننت زيدا قائما .

وَكَتَّظُنُّ أَجْعَلُ «تَقُولُ» إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ
غَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ يَبْعُضُ ذِي فَصْلَتٍ يُحْتَمَلُ
القول ، شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تحكي نحو : قال زيد عمرو منطلق .
وتقول : أزيد منطلق ؟ لكن الجملة بعده في موضع نصب على المفعولية .
ويجوز إجراؤه مجرى الظن ، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين ، كما تنصيهما
« ظن » .

والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين :

أحدهما ، وهو مذهب عامة العرب : أنه لا يجرى القول مجرى الظن إلا بشروط ، ذكر المصنف منها أربعة وهي التي ذكرها عامة النحويين .

الأول : أن يكون الفعل مضارعا .

الثاني : أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله : « اجعل تقول » فإن « تقول » مضارع ، وهو للمخاطب .

الثالث : أن يكون مسبوqa باستفهام ، وإليه أشار بقوله : « إن ولي مستفهما به » .

الشرط الرابع : أن لا يفصل بينهما ، أي بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل . فإن فصل بأحدهما لم يضر . وهذا هو المراد بقوله : « ولم يفصل بغير ظرف » إلى آخره .

فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : أتقول عمرا منطلقا؟ ف « عمرا » مفعول أول . و « منطلقا » مفعول ثان . ومنه قوله :

١٤١ - مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِيَا يَحْمِلُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

١٤١ — من الرجز ، قاله هدية بن الحشر من شعراء الدولة الأموية : القلوص . الرواسم : النوق الشديدة البرية .

المعنى : في أي وقت تظن أن النوق الشديدة البرية تحمل إلى مجبوبي أم حازم وإبنيها حازما ، وتوصلهما إلي . الإعراب : متى ، اسم استفهام مبنى على السكون في محل نصب على أنه ظرف زمان متعلق بتقول أويحملن . تقول : فعل مضارع مرفوع والفاعل « أنت » . القلوص : مفعولة الأول . الرواسما : صفة

فلو كان الفعل غير مضارع نحو : قال زيد عمرو منطلق ، لم ينصب القول مفعولين عند هؤلاء . وكذا إن كان مضارعا بغير تاء ، نحو : يقول زيد : عمرو منطلق ، لم ينصب . أو لم يكن مسبوqa باستفهام نحو : أنت تقول : عمرو منطلق . أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ، ولا معمول له ، نحو : أأنت تقول : زيد منطلق . فإن فصل بأحدها ، لم يضر ، نحو : أعندك تقول زيدا منطلقا . و : أفي الدار تقول زيدا منطلقا ، وعمرا تقول منطلقا ؟ ومنه قوله :

١٤٢ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ
فـ « بنى » مفعول أول . و « جهالا » مفعول ثان .

وإذا اجتمعت الشروط المذكورة ، جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لـ « تقول » نحو : أتقول زيدا منطلقا ؟ وجاز رفعهما على الحكاية ، نحو : أتقول زيد منطلق .

* * *

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَطَنْ مُطْلَقًا عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوُ : قُلْ ذَا مُشْفِقًا

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول ، وهو مذهب سليم . فيجرون القول مجرى « الظن » في نصب المفعولين مطلقا ، أى سواء كان مضارعا ، أم غير مضارع ، وجدت فيه

القلص . يحملان : فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة وفون النسوة فاعل . أم : مفعول به قاسم : مضاف إلى أم . قاسما : معطوف على « أم » . وجملة « يحملان » في محل نصب مفعول « تقول » الثاني قبل .

الشاهد في قوله : « تقول » حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى « تظن » وقد وجدت الشروط الأربعة فيه

١٤٢ — من الواقف ، قاله السكيت بن زيد الأسدي ، يمدح مضر ويفضلهم على أهل اليمن .

ومعناه : بحياة أبيك خيرني : هل تظن أن قريشا لا يعلمون فضل المضرين على أهل اليمن ويجهلون حقيقة حالهم حتى استعملوا أهل اليمن على أعمالهم ، وآثروهم على المضرين مع فضلهم عليهم ، أم يعلمون الفضل وإنكهم أظهروا الجهل مع كونهم ليسوا بجهالين .

الإعراب : أجهالا : الهنزة للاستفهام . جهالا : مفعول ثان مقدم لتقول لأنه بمعنى تظن . تقول فعل مضارع مرفوع وفاعله « أنت » . بنى : مفعول أول مؤخر له منصوب بالياء نباية عن السكينة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . لؤى : مضاف إليه . لعمر : اللام للإبتداء . عمر : مبتدأ ، أبيك : مضاف إلى عمر

الشروط المذكورة، أم لم توجد. وذلك نحو: قل ذا مشفقاً. ف «ذا» مفعول أول.
و «مشفقاً» مفعول ثان. ومن ذلك قوله:

١٤٣ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلَا

فهذا: مفعول أول لـ «قالت» و «إسرائيلنا»: مفعول ثان.

والكاف مضاف إلى «أبي» وغير المبتدأ محذوف وجوبا تقديره «يمضي» أو «قسي» والجملة معترضة بين المحذوف والمحذوف عليه، لأن «أم» حرف عطف وهي معادلة للهمزة في الاستفهام بها. متبهاً لينا محذوف على «جهلاً» منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم وألفه للإطلاق.

الشاهد في قوله: «أجهلاً تقول» حيث فصل فيه بين الاستفهام والفعل بمعموله وهو مفتقر كما تقدم ذكره.

١٤٣ - من الرجز، قاله أعرابي صاد ضبا وأتى به إلى امرأته، فقالت هذا لعمر الله إسرائيلنا. ومعناه: أن امرأتى لما جئت إليها بالضرب قالت، وكنت رجلاً ذكياً أفهم ما تقول: إن هذا الضرب من مسخ الله من بني إسرائيل.

الإعراب: قالت. بمعنى ظننت، فعل ماضٍ وثاء التانيث والفاعل «هي». وكنت: الواو، اعتراضية كنت: فعل ماضٍ ناقص والثاء اسمها. رجلاً: خبرها. فطيناً: صفة لقوله «رجلاً». هذا: مفعول أول للفعل قالت. لعمر: اللام للابتداء. عمر مبتدأ. الله: مضاف إليه، وغيره محذوف وجوبا تقديره «تحيي». إسرائيلنا: مفعول ثان لقالت وألفه للإطلاق، وهو على حذف مضافين، أى مسوخ بنى إسرائيل. وجملة قوله «لعمر الله» معترضة بين معمولي «قالت» لا محل لها من الإعراب، كما أن قوله «وكنت رجلاً فطيناً» معترض بين القول ومعموله.

الشاهد: في قوله «قالت» حيث أجرى مجرى الظن في نصب المفعولين، مع أنها لم توجد فيه الشروط المذكورة على مذهب سليم.

أعلم ، وأرى

إلى ثلاثة رأي وعَلِمَا عَدَّوْا إِذَا صَارَ أَرَى ، وَأَعْلَمَا
أشار بهذا الفصل إلى ما يتبعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل . فذكر سبعة
أفعال منها :

١ - أعلم وأرى . فذكر أن أصلهما « علم » و « رأى » وأنهما بالهمزة يتعديان إلى
ثلاثة مفاعيل ، لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما ، كانا يتعديان إلى مفعولين ، نحو : علم
زيد عمرا متطلقا ، ورأى خالد بكرا أخاك . فلما دخلت عليهما همزة النقل ، زادتهما مفعولا
ثالثا ، وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة . وذلك نحو : أعلمت زيدا عمرا متطلقا ،
وأريت خالدا بكرا أخاك . فـ « زيدا » و « خالدا » مفعول أول ، وهو الذى كان فاعلا
حين قلت : علم زيد ، ورأى خالد . وهذا هو شأن الهمزة ، وهو أنها تصير ما كان فاعلا
مفعولا . فإن كان الفعل قبل دخولها لازما ، صار بعد دخولها متعديا إلى واحد ، نحو :
خرج زيد ، وأخرجت زيدا . وإن كان متعديا إلى واحد صار بعد دخولها متعديا إلى
الثنين ، نحو : ليس زيد جبة ، فتقول : ألبست زيدا جبة . وسياق بيان ما يتعلق به من
هذا الباب . وإن كان متعديا إلى الثنين ، صار متعديا إلى ثلاثة كما تقدم فى « أعلم »
و « أرى » .

• • •

وَمَا لِمَقْعُولَى عِلِمْتُ مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقُوقًا
أى يثبت للمفعول الثانى والثالث من مفاعيل « أعلم وأرى » ما ثبت لمفعولى « علم ورأى »
من كونهما مبتدأ وخبر فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن
جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل . ومثال ذلك : أعلمت زيدا عمرا
قائما . فالثنان والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو : عمرو قائم . ويجوز
إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : عمرو أعلمت زيدا قائما . ومنه قولهم : البركة أهلنا
الله مع الأكابر : فـ « نا » مفعول أول و « البركة » مبتدأ ، و « مع الأكابر » ظرف فى
موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : أعلمنا الله البركة مع الأكابر .
وكذلك يجوز التعليق عنهما ، فتقول : أعلمت زيدا لعمرو قائم .

ومثال حذفهما للدلالة ، أن يقال : هل أعلمت أحدا عمرا قائما ؟ .

فتقول : أعلمت زيدا . ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة :
أعلمت زيدا عمرا ، أى قائما . أو : أعلمت زيدا قائما ، أى عمرا قائما .

وإن تعدّيا لواحِد بلا هَمْزٍ فَلَا ثَنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا فَهَوَّ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو الثَّنَا
تقدم أن « رأى وعلم » ، إذا دخلت عليهما همزة النقل ، تعديا إلى ثلاثة مقاعيل . وأشار
في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين .
وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد ، كما إذا كانت « رأى » بمعنى « أبصر » نحو :
رأى زيد عمرا . و « علم » بمعنى « عرف » نحو : علم زيد الحق : فإنهما يتعديان بعد
الهمزة إلى مفعولين نحو : أريت زيدا عمرا . وأعلمت زيدا الحق . والثاني من هذين
المفعولين ، كالمفعول الثاني من مفعولي « كسا » و « أعطى » نحو : كسوت زيدا حبة .
وأعطيت زيدا درهما ، في كونه لا يوضح الإخبار به عن الأول . فلا تقول : زيد الحق ،
كما لا تقول : زيد درهم . وفي كونه يجوز حذفه مع الأول وحذف الثاني وإبقاء الأول ،
وحذف الأول وإبقاء الثاني وإن لم يدل على ذلك دليل . فنال حذفهما : أعلمت وأعطيت
ومنه قوله تعالى : « فأما من أعطى واتى » .

ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول : أعلمت زيدا . وأعطيت زيدا . ومنه قوله تعالى :
« ولسوف يعطيك ربك فترضي » .

ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو : أعلمت الحق ، وأعطيت درهما .

ومنه قوله تعالى : « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » . وهذا معنى قوله « والثاني
منهما » إلى آخر البيت .

* * *

وَكَا رَى السَّابِقِ « نَبَأَ » « أَخْبَرَ » « حَدَّثَ » « أَنْبَأَ » كَذَلِكَ « خَبَرَ »

تقدم أن المصنف عدّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مقاعيل سبعة .

وسبق ذكر « أعلم » و « أرى » وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية ، وهي :

١ - نبأ ، كقوله : نبأت زيدا عمرا قائما . ومنه قوله :

١٤٤ - نُبِّئْتُ زُرْعَةً وَالسَّفَاهَةَ كَاسَمَهَا

يَهْدِي إِلَى غَرَائِبِ الْأَشْجَارِ

٢ - وَأَخْبِرْ، كَقَوْلِكَ : أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مِنْطَلِقًا . وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

١٤٥ - وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنَفًا

وَعَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيَنِي

١٤٤ — من السكامل ، قاله التائيفة اللباني ، في هجاء زُرْعَة بن عمرو بن خويلد .

المعنى : بلغني أن زُرْعَة يقول في أشعارها ، وهي بالنسبة لصورها منه غريبة ، لأنه غير مشهور بالشعر ولا منسوب إليه . وما ذاك إلا لنقص في قواه العقلية ، التي هي وصف ذميم مثل اسمها وهو السفاهة .

الإعراب : نُبِّئْتُ بالبناء للمجهول ، فعل ماض ، والتاء فاعله وهو مفعوله الأول . زُرْعَة : مفعوله الثاني . والسفاهة : الواو اعتراضية . السفاهة : مبتدأ . كاسمها : جار مجرور متعلق بمحذوف خبر . والهاء : مضاف إليه . والتقدير : السفاهة قبيحة كاسمها . يهدي : فعل مضارع وفاعله « هو » . إلى : جار مجرور متعلق بالفعل « يهدي » . غرائب : مفعول به . الأشعار : مضاف إليه . وجملة يهدي الخ في محل نصب سد مسد مفعولي « نُبِّئْتُ » الثالث ، فحينئذ جملة « والسفاهة كاسمها » معترضة بين الثاني والثالث لا محل لها من الإعراب .

الشاهد في قوله : « نُبِّئْتُ » حيث تعدى كَأَرَى العلمية إلى الثلاثة مفاعيل .

١٤٥ — من البسيط ، قاله رجل من بني كلاب .

معناه : أينما الجبوية إذا أخبرت أن المرض لازمني وقد غاب زوجك يوما من الأيام ، فلا بأس ولا ضرر

عليك إذا جئت لزيارتي في هذا الوقت .

الإعراب : وما : الواو حسب ما قبلها . ما : نافية حجازية ، تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف جوازاً . عليك : متعلق بمحذوف خبرها ، والتقدير : ليس بأس كائناً عليك . ويجوز أن تكون « ما » اسم استفهام إنكاري تعرب مبتدأ . عليك : متعلق بمحذوف خبره ، أي : وأى بأس كائن عليك الخ . إذا : ظرف الزمان المستعمل فيه معنى الشرط ، متعلق بقوله « تعوديني » ، أي وما عليك أن تعوديني في هذا الوقت . أخبرتني بالبناء للمجهول : فعل ماض ، وتاء المخاطبة نائب عن فاعله وهي مفعوله الأول . والنون للوقاية . والياء : مفعوله الثاني . دنفًا : جملة فعل الشرط ، وجوابها محذوف دلالة ما قبله عليه . أي : فما عليك . وغاب : الواو للحال من تاء المخاطبة . غاب : فعل ماض . بعلك : فاعل ومضاف إليه . يوماً : ظرف زمان متعلق بغاب . أن : حرف مصدرى ونصب . تعوديني : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون ، والياء الأول فاعله ، والنون للوقاية . والياء الثانية مفعوله . و « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بنون محذوفة ، أي في عيادتي ، وهو متعلق بما تعلق به « عليك » . الشاهد في قوله : « أخبرتني » حيث تعدى كَأَرَى إلى ثلاثة مفاعيل .

٣- وحدت ، كقولك : حدثت زيدا بكرا مقبلا . ومنه قوله :

١٤٦- «أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ قَسْنَ حَدَّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ»

٤- وأنبأ ، كقولك : أنبأت عبد الله زيدا مسافرا . ومنه قوله :

١٤٧- «وَأُنْبِئْتُ قَتِيسَا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

٥- وخبر ، كقولك : خبرت زيدا عمرا غائبا . ومنه قوله :

١٤٦ — من الخفيف ، قاله الحارث بن حلزة الشكرى الشاعر الجاهل المعروف ، من مطلقه التي يطلبها :

أَذْنَتْنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ ثُلُو يَمِلُ مِنْهُ الثَّوَاءُ

المعنى : وإن منتم ما يطلب منكم من المهادنة ، فإن الذي حدثتم عنه أن له الرفعة علينا ، يعني لا رفة تقوم علينا ولا شرف ، فلا نعجز عن مقابلتكم بمثل صنيعكم .

الإعراب : أو : عاطفة . منتم : فعل ماضٍ وفاعله ومنم الجمع . ما : اسم موصول بمعنى الذي مفعول به . وجملة « تسألون » بالبناء للمفعول ، من الفعل ونائب الداعي ، لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . وعاكده محذوف ، أي منتم ما تسألونه بما طلب منكم . فن : الفاء للسببية . من : اسم استفهام مبتدأ . حدثتموه ، بالبناء للمفعول أيضا ، فعل ماضٍ ، وتاء المخاطبين نائب عن فاعله وهي مفعوله الأول . واللمع علامة الجمع . وإلهاء مفعوله الثاني . له جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . علينا : متعلق بملك المحذوف أيضا . الولاء : مبتدأ موخر والجملة سدت مسد مفعول « حدثتموه » الثالث . الشاهد في قوله : « حدثتموه » حيث تمدى ، كآرى ، إلى ثلاثة مفاعيل .

١٤٧ — من المتقارب ، قاله الأعشى وهو ميمون بن قيس من قصيدة مدح بها قيس بن معدى كرب .

ومعناه : قيل لي إن قيسا خير أهل اليمن ، وأنا لم أعتبر قيسا وأجرته ؛ لأنى لست في حاجة إلى ذلك ،

مع طعنى بأنه حقا خير أهل اليمن قبل أن يجزوني بذلك .

الإعراب : أنبت : بالبناء للمفعول : فعل ماضٍ وتاء المتكلم : نائب فاعله وهي مفعوله الأول . قيسا : مفعوله الثاني . ولم أبله : الواو للحال من الملاء في « أنبت » لم : حرف نفي وجزم . أبله : فعل . حصار مجزوم محذوف الواو . والفاعل : أنا . وإلهاء : مفعول به . كما : السكاف للتعليل . وما : موصولة وجملة « زعموا » من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والمائد محذوف . ويجوز أن تكون « ما » مصدرية . والجار والمجرور متعلق بالفعل « أبله » . خير : مفعول أنبت الثالث . فصيحة قوله « ولم أبله » جملة مترتبة بين الثاني والثالث . أهل : مضاف إليه . اليمن : مضاف إلى أهل . الشاهد في قوله : « أنبت » حيث تمدى ، كآرى ، إلى ثلاثة مفاعيل .

١٤٨ - وَخَبِرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً

فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِ بِمِصْرَ أَعْوُدُهَا

ولما قال المصنف : « وكأري السابق » لأنه تقدم في هذا الباب ، أن أرى تارة تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتارة تتعدى إلى اثنين . وكان قد ذكر أولاً « أرى المتعدية » إلى ثلاثة ، فغلب على أن هذه الأفعال الخمسة مثل « أرى » السابقة ، وهي المتعدية إلى ثلاثة ، لا مثل « أرى » المتأخرة ، وهي المتعدية إلى اثنين .

١٤٨ — من الطويل ، قاله العوام بن عقبة بن كعب بن زهير في « ليل » الملقبة بسوداء الغميم .
المعنى : بلغني أن ليل محبوبتي مريضة فلذلك تركت أهل بمصر ، وأسرت إليها لأزورها .
الإعراب : وخبرت : الواو حسب ما قبلها . وخبرت بالبناء للمجهول : فعل ماض ، والثاء نائب فاعله وهي مفعوله الأول . سوداء : مفعوله الثاني . الغميم : مضاف إليه . مريضة : المفعول الثالث للفعل « خبرت » . فأقبلت : الفاء : السببية . أقبلت : فعل ماض وفاعله . من أهل : متعلق بالفعل « أقبلت » .
وباء المتكلم في « أهل » مضاف إليه . بمصر : جار ومجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه منوع من التصرف العلمية والتأنيث ، متعلق بمحذوف حال من أهل ، أي حالة كونهم كائنين بمصر .
وجملة « أعودها » من الفعل والفاعل ، والمفعول ، في محل نصب حال من تاء « فأقبلت » وهو من الأحوال المقدرة ، أي : أقبلت مقدراً عيادتها .
الشاهد في قوله : « خبرت » حيث تعدى ، كأرى ، إلى ثلاثة مفاعيل .

الفاعل

الفاعلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي « أَتَى

زَيْدٌ » مُنِيرًا وَجْهَهُ « نِعَمَ الْفَتَى »

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء، شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع، وهو الفاعل أو نائبه، وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب. فأما الفاعل فهو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فَعَلَّ أو شَبَّهه. وحكمه الرفع. والمراد بالاسم ما يشمل الصريح، نحو: قام زيد. والمؤول به نحو: يعجبني أن تقوم، أي قيامك. فخرج بالمسند إليه، فعل ما أسند إليه غيره، نحو: زيد أخوك. أو جملة، نحو: زيد قام أبوه. أو زيد قام، أو ما هو في قوة الجملة نحو: زيد قائم غلامه. أو زيد قائم، أي هو.

وخرج بقولنا « على طريقة فَعَلَّ » ما أسند إليه فعل على طريقة « فَعِلَّ » وهو النائب عن الفاعل نحو: ضرب زيد. والمراد بشبه الفعل المذكور.

١ - اسم الفاعل نحو: أقائم الزيدان؟

٢ - والصفة المشبهة نحو: زيد حسن وجهه.

٣ - والمصدر نحو: عجبت من ضرب زيد عمرا.

٤ - واسم الفعل نحو: هيات العقيق.

٥ - والظرف، والجار والمجرور، نحو: زيد عندك غلامه. أو في الدار غلاماه.

٦ - وأفعال التفضيل، نحو: مررت بالأفضل أبوه. ف « أبوه » مرفوع بالأفضل.

وإلى ما ذكر، أشار المصنف بقوله: « كمرفوعى أتى » إلى آخره. والمراد بالمرفوعين، ما كان مرفوعا بالفعل، أو بشبه الفعل، كما تقدم ذكره.

ومثل للمرفوع بالفعل، بمثالين: ما رفع بفعل متصرف، نحو: أتى زيد. والثاني: ما رفع بفعل غير متصرف نحو: نعم الفتى.

ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله: منيرا وجهه.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَمْتَرَ
حكم الفاعل : المتأخر عن رافعه ، وهو الفعل أو شبهه ، نحو : قام الزيدان . وزيد قائم
غلامه . وقام زيد .

ولا يجوز تقديمه على رافعه ، فلا تقول : الزيدان قام . ولا : زيد غلاماه قائم . ولا :
زيد قام . على أن يكون « زيد » فاعلا مقدما ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعل بعده رافع
لضمير مستتر ، التقدير : زيد قام هو : وهذا مذهب البصريين .

وأما الكوفيون : فأجازوا التقديم في ذلك كله . وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة
الآخيرة ، وهي صورة الأفراد ، نحو : زيد قام . فتقول على مذهب الكوفيين : الزيدان
قام . والزيدون قام . وعلى مذهب البصريين ، يجب أن تقول : الزيدان قاما ، والزيدون
قاموا . فتأتى بألف وواو في الفعل ، ويكونان هما الفاعلين . وهذا معنى قوله : « وبعد فعل
فاعل » وأشار بقوله : « فإن ظهر » إلى آخره ، إلى أن الفعل وشبهه ، لا بد له من
مرفوع . فإن ظهر ، فلا إضمار نحو : قام زيد . وإن لم يظهر ، فهو مضمَر ، نحو : زيد
قام ، أى هو .

وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنَدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ « كَفَارَ الشَّهَدَا »
وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ
مذهب جمهور العرب ، أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع ، وجب تجريده
من علامة تدل على التثنية أو الجمع . فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد ، فتقول : قام
الزيدان . وقام الزيدون . وقامت المندبات . كما تقول : قام زيد ، ولا تقول على مذهب
هؤلاء : قاما الزيدان . ولا : قاموا الزيدون . أولا : فن المندبات . فتأتى بعلامة في الفعل
الرافع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به . وما اتصل بالفعل من الألف ،
والواو ، والنون ، حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه ، بل على أن يكون الاسم الظاهر
مبتدأ مؤخرا ، والفعل المتقدم وما اتصل به اسما في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر .
ويحتمل وجها آخر ، وهو : أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم .
وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة ، أعنى الألف ، والواو ، والنون .

ومذهب طائفة من العرب ، وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصقار في شرح الكتاب ، أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع ، أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع . فتقول : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقن الهندات . فتكون الألف ، والواو ، والنون ، حروفا تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في «قامت» هند حروفا تدل على التأنيث عند جميع العرب . والاسم الذي بعد الفعل المذكور ، مرفوع به كما اوضحته «هند» بـ «قامت» ومن ذلك قوله :

١٤٩ - تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مَبْعَدٌ وَحَمِيمٌ
وقوله :

١٥٠ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخْلِ يَلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ

١٤٩ — من الطويل ، قاله عبد الله بن قيس ، من قصيدة طويلة ، يرقى بها مصعب بن الزبير بن العوام . المعنى : إن مصعبا قاتل الخارجيين على الدين بنفسه ، ولم يقف بجواره أحد ، بل تخلى عنه البعيد والقريب .

الإعراب : قول : فعل ماضٍ ، والفاعل هو . قال : مفعوله . المارقين : مضاف إليه . بنفسه : الباء زائدة : نفسه : تأكيد للضمير المستتر في «تولى» ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها بحركة حرف الجر الزائد . والهاء : مضاف إليه . وقد : الواو للحال من فاعل تولى . قد : حرف تحقيق . أسلماه : فعل ماضٍ والألف حرف ذال على التثنية . الهاء : مفعوله مقدم . مبعده ، بصيغة اسم المفعول : فاعل مؤخر للفعل «أسلم» . وحميم : معطوف على مبعده . وهذا الإعراب على لغة «أكلوني البراغيث» . وعلى غيرها يقال : الألف في «أسلم» فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم . ومابعده مبتدأ مؤخر . والرابط الضمير في «أسلماه» أو أن مابعده بدل من الألف «أسلماه» بدل «كل» .

الشاهد في قوله : «أسلماه» حيث ألحق به ألف التثنية مع إسناده إلى المثنى على لغة بني الحارث بن كعب المسماة بلغة «أكلوني البراغيث» . ولو جرى على لغة جمهور العرب الفصحى ، لقال : «أسلمه» بالتجريد . ١٥٠ — من المقارب : قاله أمية بن أبي الصلت ، ونسب لغيره ، وقال بعض الشراح إنه لا يعرف قائله .

المعنى : يمتنعونى بسبب اشتراء النخيل ، وكل أهلى يلومونى على ذلك . الإعراب : يلومونى : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون . والنون الثانية للوقاية . والياء مفعوله . في اشتراء : متعلق به . النخيل : مضاف إليه . أهلى : فاعل ومضاف إليه . فكلمهم : الفاء للعطف . كل : مبتدأ . والهاء مضاف إليه . والميم للجمع . يعذِلُ . فعل مضارع مرفوع وفاعله «هو» والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ . الشاهد في قوله : «يلومونى» حيث ألحق به واو الجمع مع إسناده إلى اسم ظاهر ذال على الجمع ، وهو «أهلى» على لغة «أكلوني البراغيث» . ولو جرى على اللغة الفصحى ، لقال «يلومنى» بالتجريد .

وقوله :

١٥١- رأيت الغواني الشيب لاح بعارضي

فأعرضن عني بالحدود التواضير

فـ « بعد » و « جميع » مرفوعان بقوله « أسلماه » . والألف في « أسلماه » حرف يدل على كون الفاعل اثنين . وكذلك أهلى مرفوع بقوله « بلوموني » . والواو : حرف يدل على الجمع ، والغواني : مرفوع بـ « رأيت » . والتون : حرف يدل على جمع المؤنث . وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله : « وقد يقال سعدا وسعدوا » إلى آخر البيت ، ومعناه : أنه قد يؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع . فأشعر قوله : « وقد يقال » بأن ذلك قليل . والأمر كذلك .

وإنما قال : « والفعل للظاهر بعد مسند » لينبه على أن مثل هذا التركيب ، إنما يكون قليلا إذا جعلت الفعل مسندا إلى الظاهر الذي بعده . فأما إذا جعلته مسندا إلى الفعل المتصل به من الألف والواو والتون ، وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلا من المضمير ، فلا يكون ذلك قليلا . وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة « أكلوني البراغيث » . وعبر عنها المصنف في كتبه بلغة « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » . فـ « البراغيث » : فاعل أكلوني . وملائكة : فاعل يتعاقبون . هكذا زعم المصنف .

« وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمِرًا »

كَمَثَلِ « زَيْدٌ » ؟ فِي جَوَابِ : « مِنْ قَرَأَ »

١٥١ - من الطولي ، قاله أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتيبي .

المعنى : رأيت النساء الجميلات ماظهر في خدي من الشعر الأبيض ، فابتعدن عني بخدودهن الجميلة لكرهتهن في الشيب .

الإعراب : رأيت : أي أبيضرت ، فعل ماض والتون فون النسوة . الغواني : فاعله . الشيب : مفعوله . لاح : فعل ماض وفاعله « هو » والجملة في محل نصب حال من الشيب . بعارضي : جار ومجرور متعلق بلاح . وجاء المتكلم مضاف إليه . فأعرضن : أعرض . أعرض : فعل ماض ونون النسوة فاعله عني ، بالحدود : متعلقان بأعرض . التواضير : صفة للحدود .

الشاهد في قوله : « رأيت » حيث ألحق به علاقة جمع الإنث مع إسناده إلى الجمع الظاهر وهو « الغواني » على لغة « أكلوني البراغيث » ، ولو جرى على اللغة القصص لقال « رأيت » بالتجريد .

إذا دل دليل على الفعل ، جاز حذفه وإبقاء فاعله كما إذا قيل لك : من قرأ ؟ فتقول
 تريد ، التقدير : قرأ زيد . وقد يحذف الفعل وجوبا كقوله تعالى : « وإن أحد من
 المشركين استجارك » . ف « أحد » فاعل بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : وإن استجارك
 أحد استجارك .

وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد « إن » أو « إذا » فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ،
 ومثال ذلك في « إذا » قوله تعالى : « إذا السماء انشقت » ف « السماء » فاعل بفعل محذوف .
 والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت . وهذا مذهب جمهور النحويين . وسيأتي الكلام
 على هذه المسألة في باب الاشتغال إن شاء الله تعالى :

وتاءُ تَأْنِيثٍ . تَبَيَّنَ الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى « كَأَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى
 إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث ، لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثا ،
 ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي . نحو : قامت هند ، وطلعت الشمس .. لكن لما
 حالتان : حالة لزوم . وحالة جواز ، وسيأتي الكلام على ذلك .

وَلَا تَعْمَا تَتَلَزَمُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ مُتَّصِلٌ ، أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حَرٍ
 تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين :
 أحدهما : أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فرق في ذلك بين المؤنث
 الحقيقي والمجازي ، فتقول : هند قامت ، والشمس طلعت . ولا تقول : قام ولا طلع .
 فإن كان الضمير منفصلا ، لم يوث بالتالي . نحو : هند ما قام إلا هي .
 الثاني : أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقيا التأنيث ، نحو : قامت هند ، وهو المراد بقوله
 « أو مفهم ذات حر » وأصل « حر » حرج ، فحذفت لام الكلمة . وفهم من كلامه أن
 التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين ، فلا تلزم في المؤنث المجازي الظاهر ، فتقول : طلع
 الشمس ، وطلعت الشمس . ولا في الجمع على ما سيأتي تفصيله .

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ، فِي نَحْوِ : « أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ »

إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير « إلا » جاز إثبات التاء وحذفها ، والأجود الإثبات ، فنقول : أنى القاضى بنت الواقف . والأجود : أنت . ونقول : قام اليوم هند ، والأجود : قامت .

•••

والحذف مع فصل « بإلا » فضلا « كمازكا لإلا فتاة ابن العلاء »
إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ « إلا » لم يحز إثبات التاء عند الجمهور . فنقول :
ما قام إلا هند ، وما طلع إلا الشمس . ولا يجوز : ما قامت إلا هند ، ولا : ما طلعت
إلا الشمس . وقد جاء في الشعر كقوله :
١٥٢ - * فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجُرَاشِعُ *

فقول المصنف : إن الحذف مفضل على الإثبات ، يشعر بأن الإثبات ، أيضا ، جائز .
وليس كذلك ، لأنه إن أراد به أنه مفضل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم ، وأن

١٥٢ - من الطويل ، قاله ذو الرمة فيلان من قصيدة طويلة يصف فيها ناقته بالهزال من كثرة السفر . وأصل البيت :

طوى النحر والأجزاء ما في غروضها . فابقيت إلا الضلوع الجراشع
طوى : هزل . النحر : كثرة الدفع والنخس . الأجزاء : الأراضى اليابسة التى لا نبات فيها ، مفردتها
جرز . غروض : ما تحت أحزماتها . الجراشع : جمع جرشع ، وهى الضلوع الغليظة .
المعنى : لقد هزلت ناقى من كثرة دفعها ونخسها فى الأراضى اليابسة التى لا نبات فيها ، حتى دق
حازمت أحزماتها ، ولم يبق منها إلا الضلوع الغليظة ، وأما الرقيقة فقد ذهبت من الهزال .
الإعراب : طوى : فعل ماض . النحر : فاعله . والأجزاء : معطوف على النحر . ما : اسم موصول
يعمى الذى مفعول طوى . فى غروضها : جار ومجرور متعلق بمحذوف ، تقديره « ثبت » صلة الموصول .
والهال : مضاف إليه . فإ : الفاء للعطف . ما : نافية . بقيت : فعل ماض والتاء للتأنيث . إلا : أداة
حصر ملغاة . الضلوع : فاعله . الجراشع : صفة للضلوع .

الشاهد فى قوله : « بقيت » حيث أثبت التاء مع فصله بإلا من فاعله المؤنث المجازى وهى الضلوع ،
وهذا جائز عند ابن مالك نظما ونثرا . وقد أثبت ما ادعاه بقراءة بعضهم « فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم »
بالرفع على أنه نائب فاعل ترى ، وقد أثبت الفعل مع الفصل بإلا ، وقراءة بعضهم أيضا « إن كانت إلا
صبيحة » بالرفع ، ولكن الأحسن عنده حذف التاء . وأما الجمهور فلا يجوز عندهم إثبات التاء إلا فى
الشعر ، ويقولون : إن القراءتين فى الآيتين ليستا بسميتين فلا يحتج بهما - انظر الجرجاوى ص ١٠٥ .

الإثبات إنما جاء في الشعر ، فصحيح . وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات ، فغير صحيح ، لأن الإثبات قليل جدا .

وَالْحَذْفُ قَدْ بَأْتَى بِلا فَضْلٍ وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ
قد نحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جدا .
حكى سيبويه : قال فلانة . وقد نحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ،
وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٥٣ - فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ لِبَقَالِهَا

وَالْتَاءٌ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالْتَاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّيْنِ
وَالْحَذْفُ فِي «نِعْمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيْنُ
إذا أسند الفعل إلى جمع ، فإما أن يكون جمع سلامة للمذكر ، أو لا . فإن كان
جمع سلامة للمذكر ، لم يحز اقتران الفعل بالتاء . فتقول : قام الزيدون . ولا يجوز :
قامت الزيدون .

وإن لم يكن لجمع سلامة للمذكر ، بأن كان جمع تكسير للمذكر كالرجال ، أو للمؤنث
كالهنود ، أو جمع سلامة للمؤنث كالهندات ، جاز إثبات التاء وحذفها . فتقول : قام

١٥٣ — من المتقارب ، قاله عامر بن جوين الطائي يصف سحابة مطرة : وأرضا مخضرة .

المعنى : لم أو سحابة أغزر مطرا من هذه ، ولا أرضا أتت بمحصول وثير كهذه الأرض .

الإعراب : فلا : الفاء تعليلية محذوف سيأتي ذكره . لا : نافية ملغاة . مزنة : مبتدأ . ودقت : فعل ماضٍ
والتاء للتأنيث ، وفاعلها « هي » . ودقها : مفعول مطلق ، والهاء : مضاف إليه . وهو على حذف مضاف واقع
صفة لموصوف محذوف أي ودقا مثل ودقها . وجملة « ودقت » في محل رفع خبر المبتدأ ، أو صفة للمؤنة .
وخبر المبتدأ محذوف ، تقديره « موجودة » . ويصح أن تكون « لا » نافية تعمل عمل ليس . مزنة : اسمها . وجملة
« ودقت » في محل نصب خبرها ، أو في محل رفع صفة لمزنة ، وخبر « لا » محذوف أي « موجودة » . ولا
الواو المعطف . لا : نافية لتجنس تعمل عمل « إن » . أرض : اسمها مبنى على الافتتاح في محل نصب . أبقل لبقالها
يعرب إعراب « ودقت ودقها » وجملته في محل رفع خبر « لا » .

الشاهد في قوله : « أبقل » حيث حذف التاء منه أنه مسند إلى ضمير المؤنث المجازي ؛ فكان الواجب
إثباتها لأجل الشعر . وروى لبقالها بالرفع وعلى ذلك فلا شاهد فيه . وقال بعضهم : لا شاهد في النصب أيضا
عل أن يكون الأصل ، ولا مكان أرض ، فحذف المضاف ، وقال « أبقل » باعتبار المحذوف . وقاله
« لبقالها » باعتبار المذكور .

الرجال ، وقامت الرجال . وقام الهنود وقامت الهندات ، وقام الهندات وقامت الهندات .
 إثبات التاء لتأوله بالجماع ، وحذفها لتأوله بالجمع . وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى
 اللين » إلى أن التاء مع جمع التفسير وجمع السلامة مؤنث ، كالتاء مع الظاهر المجازي
 التأنيث « كلبنة » كما تقول : كسر اللبنة ، وكسرت اللبنة ، تقول : قام الرجال ، وقامت
 الرجال . وكذلك باقى ما تقدم . وأشار بقوله : « والحذف فى نعم الفتاة » إلى آخر البيت
 إلى أنه يجوز فى « نعم » وأحواتها إذا كان فاعلها مؤنثا ، إثبات التاء وحذفها ، وإن كان مفردا
 مؤنثا حقيقيا . فتقول : نعم المرأة هند ، ونعمت المرأة هند . وإنما جاز ذلك لأن فاعلها
 مقصود به استغراق الجنس ، فعومل معاملة جمع التفسير فى جواز إثبات التاء وحذفها ،
 لشبهه به فى أن المقصود به متعدد . ومعنى قوله « استحسنوا » أن الحذف فى هذا ونحوه
 حسن ، ولكن الإثبات أحسن منه .

والأصل فى الفاعل أن يتصلا والأصل فى المفعول أن يتفصلا
 وقد يجيء بخلاف الأصل وقد يجيى المفعول قبل الفعل
 الأصل أن يلى الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل ، لأنه كالجزء
 منه ، ولذلك يسكن له آخر الفعل ، إن كان ضمير متكلم أو مخاطب ، نحو : ضربت وضربت ،
 وإنما سكنوه كراهة توالى أربع متحركات . وهم إنما يكرهون ذلك فى الكلمة الواحدة
 فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالسكلمة الواحدة ، والأصل فى المفعول أن يفصل من
 الفعل بأن يتأخر عن الفاعل ، ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره فتقول : ضرب
 زيدا عمرو .

وهذا معنى قوله : « وقد يجاء بخلاف الأصل » وأشار بقوله : « وقد يجيى المفعول
 قبل الفعل » إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :
 أحدهما : ما يجب تقديمه ، وذلك كما إذا كان المفعول :

(١) اسم شرط ، نحو : أيا تضرب أضرب .

(٢) أولسم استفهام نحو : أى رجل ضربت ؟

(٣) أو ضميرا منفصلا لو تأخر لزم انصالة نحو : إياك نعبد . فلو أخرت المفعول ، لزم

الاتصال وكان يقال نعبدك ، فيجب التقديم ، بخلاف قولك : الدرهم إياه أعطيتك . فإنه

لا يجب تقديم « إياه » ، لأنك لو أخرته ، لجاز انفصاله وانفصاله على ما تقدم في باب المضمرات . فكنت تقول : الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه .

والثاني : ما يجوز تقديمه وتأخيره نحو : ضرب زيد عمرا . فتقول : عمرا ضرب زيد .

وأختر المفعول إن لبس حذر أو أضمير الفاعل غير منحصر . يجب تقديم الفاعل على المفعول ، إذا خيف الالتباس أحدهما بالآخر ، كما إذا خفي الإعراب فيهما ، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول ، وذلك نحو : ضرب موسى عيسى ، فيجب كون « موسى » فاعلا « وعيسى » مفعولا . وهذا مذهب الجمهور . وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه . واحتج بأن العرب لما غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين .

فإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول ، جاز تقديم المفعول وتأخيره ، فتقول : أكل موسى الكثيرى ، وأكل الكثيرى موسى . وهذا معنى قوله : « وأخر المفعول إن ليس حذر » ومعنى قوله : « أو أضمير الفاعل غير منحصر » أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور ، نحو : ضربت زيدا . فإن كان ضميرا محصورا وجب تأخيره نحو : ما ضرب زيدا إلا أنا .

وما بإلا أو بإئما المحصر أخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر يقول : إذا انحصر الفاعل أو المفعول « بإلا » أو « بإئما » وجب تأخيره . وقد تقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره . وذلك كما إذا كان المحصر « بإلا » فأما إذا كان المحصر « بإئما » فإنه لا يجوز تقديم المحصور ، إذ لا يظهر كونه محصورا إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور « بإلا » فإنه يعرف بكونه واقعا بعد « إلا » فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر .

فمثال الفاعل المحصور « بإئما » قولك : إنما ضرب عمرا زيد . ومثال المفعول المحصور « بإئما » قولك : إنما ضرب زيد عمرا .

ومثال الفاعل المحصور «بِإِلَّا» : ماضرب عمرا إلا زيد . ومثال المفعول المحصور «بِإِلَّا» ماضرب زيد إلا عمرا .

ومثال تقدم الفاعل المحصور «بِإِلَّا» قولك : ماضرب إلا زيد عمرا . ومنه قوله :

١٥٤ - فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

عَشِيَّةَ أَنْاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

ومثال تقديم المفعول المحصور : بـ «إِلَّا» قولك : ما ضرب إلا عمرا زيد . ومنه قوله :

١٥٥ - تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْثٍ بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ

فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفًا مَا بِي كَلَامُهَا

هذا معنى كلام المصنف .

١٥٤ — من الطويل ، لم يعرف قائله . أَنْاء : جمع نأى وهو البعد . وشامها : جمع وشم ، وهو ما يرسم على الجسم بالإبرة .

المعنى : إن الله وحده هو الذى يعلم ما أهانيه من آلام الحب وعذاب الفراق .

الإعراب : فلم : الفاء حسب ما قبلها . لم : حرف نفي وجزم وقلب ، يدرى فعل : مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة . إلا : أداة حصر ملغاة . الله : فاعل يدرى . ما : اسم موصول بمعنى الذى مفعوله الأول ، والثاني محذوف تقديره «حاصلا» . هيجت : فعل ماض . وتاء التأنيث . لنا : متعلق هيجت . عشية : ظرف زمان متعلق بالفعل «هيجت» أيضا . أَنْاء : مضاف إليه . وهو مضاف إلى الديار . وشامها بكسر الواو : فاعل هيجت . والهاء : مضاف إليه ، ومفعوله المائد على ما الموصولة محذوف ، تقديره هيجته ، والخمسة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فى قوله : «إلا الله ما هيجت» حيث قدم الفاعل المحصور فيه ، على غير المحصور فيه ، وهو المفعول والأصل «فلم يدر ما هيجت إلا الله» . وبه احتج الكسائى من الكوفيين وتبعه الناظم . ومنع جمهور البصريين والكوفيين تقديم المحصور فيه ، على غير المحصور فيه ، إن كان فاعلا ، لمفعولا ، لأنه فى نية التأخير : وأولوا هذا البيت بأن «ما هيجت» مفعول لمفعول محذوف ، وليس مفعولا للمذكور ، والتقدير : درى ما هيجت الخ فلم يتقدم الفاعل المحصور فيه . ومذهب بعض البصريين ، وبعض الكوفيين منع التقديم فاعلا كان أو مفعولا ، لأنهم حملوا «إلا» على معنى «وأما» وهو الأصح ، وأولوا هذا البيت كجمهور .

١٥٥ — من الطويل ، قاله مجنون ليلى .

ومعناه : تحدثت مع محبوبتى ليلى مدة ساعة لعل أطيب من علق وهى حبا . ولكن النتيجة كانت عكسية ، فإن كلالى معها بدلا من أن يخفف عنى آلامى ، زاد من ضغنى وسقائى .

الإعراب : تزودت ، فعل ماض . والتاء فاعل . من ليلى : جار ومجرور ، وعلامة جزمه فتحة مقدرة على آخره للتعذر ، فإبابة عن السكبرة ، لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث المقصورة . وهو متعلق بالفعل

واعلم أن المحصور بـ «إما» لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه . وأما المحصور بـ «إلا» ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها ، وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأنباري ، أنه لا يحل إما أن يكون المحصور بها فاعلا أو مفعولا . فإن كان فاعلا امتنع تقديمه ؛ فلا يجوز : ما ضرب إلا زيد عمرا . وأما قوله :

فلم يلز إلا الله ما هيجت لنا

فأول على أن «ما هيجت» مفعول بفعل محذوف ، والتقدير : درى ما هيجت لنا .

فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول ، لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور ، وإن كان المحصور مفعولا ، جاز تقديمه ، فتقول : ما ضرب إلا عمرا زيد .

الثاني وهو مذهب الكسائي ، أنه يجوز تقديم المحصور بـ «إلا» فاعلا كان أو مفعولا .

الثالث وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الجزولي والشلوبين : أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ «إلا» فاعلا كان أو مفعولا .

وَشَاعَ نَحْوُ : خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ وَشَدَّ نَحْوُ : زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرُ

أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر ،

وذلك نحو : خاف ربه عمر . فـ «ربه» مفعول ، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى عمر ،

وهو الفاعل . وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا ، لأن الفاعل منوى التقديم

على المفعول ، لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل ، فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظا .

فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على

الفاعل ؟ في ذلك خلاف ، وذلك نحو : ضرب غلامها جار هند . فمن أجازها ، وهو

الصحيح ، وجه الجوز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم ، كان كعوده

«تزوّدت» . وبشكل متعلق به أيضا . ساعة : مضاف إليه . فأ : الفاء العطف . ما : نافية . زاد : قبل

ماض . إلا : أداة حصر ملغاة . ضعف : مفعوله مقدم . ما : اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه .

في : متعلق بمحذوف تقديره «ثبت» صلتها . والعائد الضمير في «ثبت» . كلامها : فاعل ومضاف إليه .

الشاهد في قوله : «إلا ضعف ما في كلامها» حيث قدم المفعول المحصور فيه على غير المحصور فيه ، وهو

الفاعل ، والأصل «فأ زاد كلامها إلا ضعف ما في» .

على ما رتبته التقديم ، لأن المتصل بالمتقدم متقدم .
 وقوله : « وشذ الخ : أى وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ،
 وذلك نحو : زان نوره الشجر . فالهاء المتصلة بـ « نوره » الذى هو الفاعل ، عائدة على الشجر
 وهو المفعول . وإنما شذ ذلك ، لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، لأن الشجر
 مفعول ، وهو متأخر لفظا . والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ، فهو متأخر رتبة .
 وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين ، وما ورد من ذلك تأويله . وأجازها
 أبو عبد الله الطوال من الكوفيين ، وأبو الفتح بن جنى ، وتابعها المصنف . وما ورد
 من ذلك قوله :

١٥٦ - لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُضْعَبًا دُعِرُوا
 وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمُقْدُورُ يَنْتَصِرُ

وقوله :

١٥٧ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَنْوَابَ سُودُودٍ
 وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرِّ الْمَجْدِ

١٥٦ — من البسيط ، قاله أحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه لما قتل بدير الجاثليق سنة ٧١ هـ .
 المعنى : لما أبصر مصعبا أعداؤه الذين يريدون قتله ، فرعوا وخافوا منه ، وقد قارب أن ينتصر
 عليهم ، ولكن القدر لم يسوفه .

الإعراب : لما : حرف رابط لوجود شيء بوجود غيره . رأى : أى أبصر : فعل ماض . طالبوه : فاعل
 مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم . والنون المحذوفة لأجل إضافته إلى الهاء العائدة ، على
 مصعب ، عوض عن التنوين في الاسم المفرد . مصعبا : مفعول به . دُعِرُوا : فعل ماض ، والواو نائب
 عن فاعله . وكاد : ألواو للمطف على دُعِرُوا . كاد : فعل ماض واسمها « هو » . لو : حرف شرط غير
 جازم . ساعد : فعل ماض . المقذور : فاعله . ومفعوله محذوف والتقدير : لو ساعده . وهذه الجملة فعل
 الشرط ، وهى معترضة بين « كاد » وخبرها وهو جملة « ينتصر » . وجواب « لو » محذوف دل عليه
 خبر « كاد »

الشاهد في قوله : « طالبوه مصعبا » حيث عاد الضمير فيه من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر . وقد
 أجاز ذلك نظما ونثرا بعض السكونيين والأحفش وقليل من البصريين ، وتبعهم المصنف والرضى ،
 واستدلوا على ذلك بالسباع . والجمهور على منعه مطلقا ، لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .
 « أجازوا عن هذه الأبيات بأنه ضرورة أو شاذ » .

١٥٧ — من الطويل ، لم يعرف قائله . ومعناه : إن صاحب الحلم ، يكسوه حلمه أنوَابُ السيادة ،
 وصاحب العطاء والجود والبذل ، يرفقه عطاؤه إلى أعلى مراتب العز والشرف .

وقوله :

١٥٨ - وَلَوْ أَنَّ جَدًّا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى جَدُّهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقوله :

١٥٩ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَايَاتِ وَقَدْ فَعَّلَ

الإعراب : كسا : فعل ماض . حمله : فاعله ومضاف إليه . ذا مفعوله الأول منصوب بالفتحة لأنه من الأسماء الخمسة . الحلم : مضاف إليه . أثواب : مفعوله الثاني . سؤدد : مضاف إليه . ووقى : الواو للطف على كسا . رقى : فعل ماض . فداه : فاعله ومضاف إليه . ذا : مفعوله . الثدى : مضاف إليه . في ذرا : متعلق برقى . المحجد : مضاف إليه .

الشاهد في قوله « حمله » و « فداه » فإن ضميرهما عائد على متأخر لفظا ورتبة ، وهو المفعول الثاني هو « ذا » وهو جلتز أو ممنوع كاسبق .

١٥٨ — من الطويل ، قاله حسان بن ثابت الأنصاري ، يرى مطعما بن عدى ، من أشراف مكة . المعنى : لو ثبت أن الشرف أبقي في الدهر واحدا من الناس ، لأبقى الشرف طول الدهر مطعما ، ولكن الدهر لم يبق أحدا لأجل المحجد فلذلك لم يبقه .

الإعراب : ولو : الواو حسب ما قبلها . لو : حرف شرط ، أو حرف امتناع لامتناع . أن حرف توكيد . محجدا : اسمها . أخذ : فعل وقاعله . الدهر : مفعول فيه ظرف زمان متعلق بأخذ . واحدا : مفعوله ، والجملة في محل رفع خبر « أن » . وجملة « أن » في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف واقع فعلا للشرط ، وهو : « لو » التقدير : ولو ثبت خلود المحجد في الدهر واحدا من الناس الخ . من الناس : متعلق بمحذوف تقديره « كأنما » صفة لقوله « واحدا » . أبقي : فعل ماض . محجد : فاعله ، والهاء العائدة على « مطعما » مضاف إليه . الدهر متعلق به . مطعما بكسر العين : مفعوله ، والجملة جواب « لو » .

الشاهد في قوله : « محجد » حيث عاد الضمير منه وهو فاعل مقدم على « مطعما » وهو مفعول مؤخر .

١٥٩ — من الطويل ، ينسب للناطقة الدبياني ، ومعناه : دعوت الله أن يجزى عوضا عنى عدى بن حاتم ، جزاء كجزاء الكلاب الصائحات من ضرب الحمازة . وقد استجاب الله دعائى ، وفعل به ذلك الجزاء . وعدى رضى الله عنه صحابى ، ولعل هذا الشعر قيل في الحمازية .

الإعراب : جزى ربه : فعل وقاعله ، والهاء العائدة على عنى مضاف إليه . عنى : متعلق بجزى عنى : مفعوله . ابن صفة لقوله عدى بن حاتم مضاف إليه . جزاء : منصوب بنزع الخافض ، أى كجزاء ، أو مفعول مطلق لجزاء . الكلاب : مضاف إليه . العاويات : صفة لقوله : « الكلاب » . وقد : الواو الحال من ربه . قد : حرف تحقيق . فعل : فعل ماض وفاعله « هو » .

الشاهد في قوله : « ربه » حيث عاد الضمير منه وهو فاعل مقدم على « عدى » ، وهو مفعول مؤخر .

وقوله :

١٦٠ - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ
وَحَسُنَ فِعْلٌ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارٌ

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر ، امتنع
المسألة . وذلك نحو : ضرب بعلمها صاحب هند . وقد نقل بعضهم في هذه المسألة أيضا
خلافا ، والحق فيها المنع .

١٦٠ - من البسيط ، قاله فليط بن سعد .

ومعناه : أن أولاد أبي الغيلان بعد أن تقدمت به السن ، وبعد ما نحلهم منهم من المعروف والإحسان
جزوه جزاء سنار ، أي أنهم أضافوا إليه .

الإعراب : جَزَى ، فعل ماضٍ . بنوه : فاعله ، وإلهاء العائدة على قوله « أبا الغيلان » : مضاف إليه
أبا : مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة . الغيلان : مضاف إليه . عن كبر :
متعلق بجَزَى . حسن : معطوف على « كبر » فعل : مضاف إليه . كما : الكاف حرف تشبيه وجز ،
ما : مصدرية ، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف . أو اسم موصول بمعنى الذي مبنى
على السكون في محل جر . والجاء والخروج متعلق بمحذوف واقع مفعولا لمجرى ، أي جزاء كجزاء سنار ،
أو كالمجرى جزاء سنار ، ويجزى أي جزاء بالبناء المجهول فيها . سنار : نائب فاعل ، والخملة صلة « ما » .
الشاهد في قوله - « بنوه » حيث عاد الضمير منه وهو فاعل مقدم على « أبا الغيلان » وهو مفعول مؤخر

النائب عن الفاعل

يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَنْبِلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ
يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه، فيعطي ما كان للفاعل من لزوم الرفع، ووجوب التأخير عن رافعه وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: نبيل خير نائل. «خير نائل» مفعول قائم مقام الفاعل. والأصل: نال زيد خير نائل. فحذف الفاعل وهو «زيد» وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل. ولا يجوز تقديمه، فلا تقول: خير نائل نبيل، على أن يكون مفعولا مقدما، بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التي بعده، وهي «نبيل» والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر، والتقدير: نبيل هو. وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل» فتقول: نبيل.

فأَوَّلُ الْفِعْلِ اِضْمَنَّ، وَالْمُتَّصِلُ، بِالْآخِرِ اكْسَرَ فِي مُضِيِّ «كُوْصِلَ»
وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُفْتَتِحَةٍ كـ «يَنْتَحِي» الْقَوْلُ فِيهِ «يُنْتَحِي»
يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقا، أي: سواء كان ماضيا أو مضارعا، ويكسر ما قبل آخر الماضي، ويفتح ما قبل آخر المضارع. ومثال ذلك في الماضي قولك في «وَصَلَ» «وُصِلَ»، وفي المضارع قولك في «يَنْتَحِي» «يُنْتَحِي»..
وَالثَّانِي التَّالِي «تَأ» الْمُطَاوَعَةُ كَالأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلا مُطَاوَعَةٍ
وَالثَّالِثُ الَّذِي يَهْمَزُ الْوَصْلُ كَالأَوَّلِ أَجْعَلْنَاهُ كَاسْتَحْلِي
إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتتحا ببناء المطاوعة، ضم أوله وثانيه، وذلك كقولك في «تَدْحَرَجَ» «تُدْحَرَجَ» وفي «نَكْسَرَ» «نُكْسِرَ» وفي «تَطَافَلَ» «تُطَافَلُ»
«تُخَوِّفُ».

وإذا كان مفتتحا بهزة وصل، ضم أوله وثالثه، وذلك كقولك في «اسْتَحْلَى» «اسْتَحْلَى» وفي «اِفْتَدَرَ» «اِفْتَدَرَ» وفي «انْطَلَقَ» «انْطَلَقَ».

وَإِكْسَرَ أَوْ اِشْمِمْ «فَا» ثَلَاثِي أُعِلَّ

عَيْنًا وَضَمَّ «جَا» كَبُوعٍ فَاحْتُمِلْ

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين، فقد سمع في فائه ثلاثة أوجه:

١ — إخلاص الكسر نحو : قبل ، وبيع . ومنه قوله :

١٦١ حَبِكَتْ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تَحَاكَ تَحْتَنِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكَ

٢ — وإخلاص الضم نحو قول : قول ، وبوع . ومنه قوله :

١٦٢ لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ

وهي لغة بني دبير ، وبني فقعس ، وهما من فصحاء بني أسد . والإشمام وهو الإتيان بالقاء محركة بين الضم والكسر . ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ولا يظهر في الخط . وقد قرئ في السبعة قوله تعالى : « وقيل يا أرض ابلعي ماءك ، وباسماء أقلعي . وغبض الماء بالإشمام في « قبل » و « غبض » .

وَلَا بَشْكَلٍ خَيْفَ لَعَبْسٍ يُحْتَنَبُ وَمَا لِي بَاعَ قَدْ يَرَى لِنَحْوٍ : حَبْ

١٦١ — من الرجز ، لم يعرف قائله ، نيرين : مثني نير ، وهولمة الثوب ونسج الملابس على لعمتين يجعلها قوية .

ومعناه : هذه الملابس قد نسجت نسجا قويا محكما حتى إنها تعمر طويلا ، وإذا ضربت بالشوك ضربا شديدا ، فإنه لا يخرقها ولا يؤثر فيها .

الإعراب : حيك : فعل ماض مبني للمجهول . والتاء لتأنيث . ونائب الفاعل تقديره « هو أم هي » يعود على الرداء لأنه يذكر ويؤنث . على نيرين : جار ومجرور ، وعلامة جره الياء لأنه مثني ، متعلق بقوله « حيك » إذ : ظرف زمان متعلق بحيك . تحاك : فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير تقديره « هي » وكذلك يقال في « تشاك » . تحتبط : فعل مضارع و فاعله « هي » . الشوك : مفعوله ولا تشاك : الوار المعطف . لا : نافية . تشاك : فعل مضارع ونائب فاعله « هي »

الشاهد في قوله : « حيك » حيث أتى بالكسرة خالصة في فائه ، وذلك لأنه فعل ثلاثي معتل العين مبني للمجهول ، وهذه اللغة هي القصحي :

١٦٢ — من الرجز ، ينصب لرؤية . ومعناه : ليت الشباب يباع فأشتريه ، واسكن ليت في مثل ذلك لا ينفع لها .

الإعراب : ليت ، حرف تمن من أخوات إن ، تنصب الاسم وترفع الخبر . وهل : الواو للاعتراض هل : حرف استفهام . ينفع : فعل مضارع . شيئا : مفعول مطلق لينفع . ليت الثانية ، فاعل ينفع لقصد لفظها ، فهي مرفوعة بالضممة الظاهرة . وليت الثالثة مؤكدة للأولى ، فلا اسم لها ولا خبر . فحينئذ قوله : « وهل ينفع شيئا ليت » معترض بين المؤكد والمؤكد ، وبين ليت الأولى وأسمها وهو قوله « شبابا » . وجملة « بوع » بالبناء للمجهول من الفعل ونائب الفاعل المستتر العائد على الشباب ، في محل رفع خبرها . وأصل بوع ، بيع ، فلما ضمت الباء ، كان من المناسب أن تقلب الياء واوا . ومفعول « اشتريت » محذوف أي « اشتريته » .

الشاهد في قوله : « بوع » حيث أتى بالضممة خالصة في فائه ، وذلك لأنه فعل ثلاثي معتل العين مبني للمجهول .

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب ، فلما أن يكون واويا أو يائيا . فإن كان واويا نحو سام من السوم ، وجب عند المصنف كسر الفاء أو الإشمام ، فتقول : « سِمت » ولا يجوز الضم ، فلا تقول : « سِمت » لثلاثا يلتبس بفعل القاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو : سِمت العبد .

وإن كان يائيا نحو : « باع » من البيع ، وجب عند المصنف أيضا ضمها أو الإشمام ، فتقول : بُعت يا عبد ، ولا يجوز الكسر ، فلا تقول : بع ، لثلاثا يلتبس بفعل القاعل فإنه بالكسر فقط نحو : بع الثوب . وهذا معنى قوله : « وإن بشكل خيف لبس يجنب » أى وإن خيف اللبس في شكل من الأشكال السابقة ، أى الضم والكسر والإشمام ، عدل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه .

هذا ما ذكره المصنف . والذي ذكره غيره أن الكسر فى الواوى ، والضم فى اليائى ، والإشمام هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم فى الواوى ، والكسر فى اليائى . وقوله : « وه الباع قد يرى لنحو حب » معناه أن الذى ثبت لفاء « باع » من جواز الضم والكسر والإشمام ، يثبت لفاء المضاعف نحو : حب ، فتقول : حب وحب ، وإن شئت أشممت .

وَمَا « لِفَاءِ » بَاعَ لَمَّا الْعَيْنُ تَلَى

فى « اختار » و « انقاد » وشبهه « ينجل »

أى يثبت عند البناء للمفعول ، لما تليه العين ، من كل فعل يكون على وزن « افتعل » أو « انفعل » - وهو معتل العين - الذى ثبت « لفاء » باع من جواز الكسر والضم والإشمام وذلك نحو : اختار ، وانقاد وشبههما . فيجوز فى التاء والقاف ثلاثة أوجه :

١ - الضم نحو : اختور وانقود .

٢ - والكسر نحو : اختير وانقيد .

٣ - والإشمام ، وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف .

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرَّ بِنِيَابَةٍ جَرَى

تقدم أن الفعل إذا بنى لما لم يسم فاعله ، أقيم المفعول به مقام الفاعل .
وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف ، أو المصدر ،
أو الجار والمجرور مقامه . وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للتيابة : أى صالحاً لها ،
واحتراز بذلك مما لا يصلح للتيابة كالظرف الذى لا يتصرف ، والمراد به ما لزم النصب على
الظرفية نحو : سحر ، إذا أريد به سحر يوم بعينه . ونحو : عندك ، فلا تقول : يجلس
عندك ، ولا ركب سحر ، لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب ،
والمصادر التى لا تتصرف ، نحو : معاذ الله . فلا يجوز رفع «معاذ» لما تقدم في الظرف .
وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف ، والمصدر ، والجار والمجرور ، فلا تقول : سير وقت ،
ولا ضرب ضرب ، ولا يجلس في دار ، لأنه لا فائدة في ذلك .
ومثال القابل من كل منهما ، قولك : سير يوم الجمعة ، وضرب ضرب شديد .
ومر يزيد :

ولا ينوب بعض هدى إن وجد
في الألف مفعول به ، وقد يرد
مذهب البصريين إلا الأخفش ، أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله ، مفعول
به ، ومصدر ، وظرف ، وجار ومجرور ، تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل ، فتقول
ضرب زيد ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره . ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع
وجوده . وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول .
ومذهب الكوفيين ، أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود : تقدم أو تأخر ، فتقول : ضرب
ضرب شديد زيداً . وضرب زيداً ضرب شديد ، وكذلك الباقي . واستدلوا لذلك بقراءة
أبي جعفر : « ليُجزى قوم بما كانوا يكسبون » وقول الشاعر :

١٦٣ — لم يُعن بالعلباء إلا سيِّداً ولا شقى ذا الغى إلا ذو هدى

١٦٣ — من الرجز ، ينسب لرؤبة .

ومعناه : لم يشغل نفسه بطلب المعالي إلا الرجل العظيم النفس ، ولا يهدى الضال عن سواء السبيل ، إلا
الرجل الطيب الصالح .
الإعراب : لم : حرف نفي وجزم وقلب . يمن : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه
حذف الألف . بالعلباء : بالملياء : جار ومجرور في محل رفع نائب عن فاعل «يمن» . إلا : أداة استثناء ملغاة لأعمل لها

ومذهب الأخفش ، أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه ، جاز إقامة كل واحد منهما فتقول : ضرب في الدار زيدا . وضرب في الدار زيدا . وإن لم يتقدم تعيين إقامة المفعول به نحو : ضرب زيد في الدار ولا يجوز : ضرب زيدا في الدار .

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الذَّانِ مِنْ . باب « كَسَا » فَمَا التَّبَاسُّهُ أَمِنْ . إذا بنى الفعل المتعدي إلى مفعولين لما لم يسم فاعله ، فلما أن يكون من باب « أعطى » أو من باب « ظن » . فإن كان من باب « أعطى » وهو المراد بهذا البيت ، فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأول منهما . وكذلك الثاني للاتفاق . فتقول : كَسَى زيد جبة . وأعطى عمرو درهما . وإن شئت أقت الثاني ، فتقول : أعطى عمرا درهما . وكسى زيدا جبة . هذا إن لم يحصل لبس بإقامة الثاني . فإن حصل لبس ، وجب إقامة الأول وذلك نحو : أعطيت زيدا عمرا . فيتعين إقامة الأول . فتقول : أعطى زيد عمرا . ولا يجوز إقامة الثاني حينئذ لثلا يحصل لبس ، لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذا ، بخلاف الأول . ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس . فإن غنى به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم ، فليس يجيد ، لأن مذهب السكوتيين ، أنه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة ، تعين إقامة الأول ، فتقول : أعطى زيد درهما . ولا يجوز عندهم إقامة الثاني ، فلا تقول : أعطى درهما زيدا .

فِي بَابِ « ظَنَّ » وَ « أَرَى » الْمَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ . يعني أنه إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين ، الثاني منهما خبر في الأصل « كظن »

سيدا : مفعوله . ولا : الواو اللطف . لا : نافية . شئ : فعل ماض مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر . ذا : مفعوله مقدم منصوب بالآلف لأنه من الأسماء الخمسة . التي : مضاف إليه . ذو : فاعله مؤخر ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الخمسة . هدى : مضاف إليه . الشاهد في قوله : « بالعلماء » حيث أنيب عن فاعل « يعن » مع وجود المفعول به ، وهو قوله « سيذا » وهو جائز عند السكوتيين والأخفش ، ومنوع عند جمهور البصريين ، وأجابوا عن ذلك بأنه ضرورة أو شاذ .

وأخوانها ، أو كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل « كأرى » وأخوانها ، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ويمتنع إقامة الثاني في باب « ظن » والثاني والثالث في باب « أعلم » . فتقول : ظن زيد قائما . ولا يجوز : ظن زيدا قائم . وتقول : أعلم زيد فرسك مسرجا . ولا يجوز إقامة الثاني ، فلا تقول : أعلم زيدا فرسك مسرجا ، ولا إقامة الثالث ، فلا تقول : أعلم زيدا فرسك مسرج .

ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث ، ونقل الاتفاق أيضا ابن المصنف . وذهب قوم منهم المصنف إلى أنه لا يتعين إقامة الأول ، لافي باب « ظن » ولا في باب « أعلم » ليكن يشترط أن لا يحصل لبس ، فتقول : ظن زيدا قائم . وأعلم زيدا فرسك مسرجا .

وأما إقامة الثالث من باب « أعلم » فنقل ابن أبي الربيع ، وابن المصنف الاتفاق على منعه . وليس كما زعما ، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك ، فتقول : أعلم زيدا عمرو ، على أن عمرا هو المفعول الثاني . ولا : أعلم زيدا خالد منطلقا .

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عَلَّقَا بِالرَّافِعِ ، النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا
حكم المفعول القائم مقام الفاعل ، حكم الفاعل . فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلا واحدا ، فكذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولا واحدا . فلو كان للفعل معمولان فأكثر ، أقمنا واحدا منها مقام الفاعل ، ونصبت الباقي ، فتقول : أعطى زيد درهما . وأعلم زيد عمرا قائما . وضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره .

اشتغال العامل عن الممول

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلَ عَنْهُ : يَنْصَبُ لِقِطْعَةٍ أَوْ التَّحَلُّ
فَالسَّابِقُ انْصَبَ بِفِعْلٍ أَضْمِيرًا حَتْمًا ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَ
الاشتغال : أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ فِعْلٌ قَدْ عَمِلَ فِي ضَمِيرِ ذَلِكَ الْاسْمِ
السَّابِقِ أَوْ فِي سَبِيهِ ، وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَى ضَمِيرِ الْاسْمِ السَّابِقِ ، فَمِثَالُ الْمَشْتَغَلِ
بِالضَّمِيرِ : زَيْدًا ضَرَبْتَهُ . وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ . وَمِثَالُ الْمَشْتَغَلِ بِالسَّبِيحِ : زَيْدًا ضَرَبْتُ
غُلَامَهُ .

وهذا هو المراد بقوله : « إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ » الخ » والتقدير : إِنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسْمٍ
سَابِقٍ فِعْلًا عَنْ ذَلِكَ الْاسْمِ ، يَنْصَبُ الْمَضْمَرُ لِقِطْعَةٍ ، نَحْوُ : زَيْدًا ضَرَبْتَهُ . أَوْ يَنْصَبُهُ مَحَلًّا
نَحْوُ : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ . فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ « ضَرَبْتُ » وَ« مَرَرْتُ » قَدْ اشْتَغَلَ بِضَمِيرِ زَيْدٍ ، لَكِنْ
« ضَرَبْتُ » وَصَلَّ إِلَى الضَّمِيرِ بِنَفْسِهِ ، وَ« مَرَرْتُ » وَصَلَّ إِلَيْهِ بِحَرْفِ جَرٍّ ، فَهُوَ مَجْرُورٌ لِقِطْعَةٍ ،
مَنْصُوبٌ مَحَلًّا . وَكُلٌّ مِنْ « ضَرَبْتُ » وَ« مَرَرْتُ » لَوْ لَمْ يَشْتَغَلِ بِالضَّمِيرِ لَتَسَلَّطَ عَلَى زَيْدٍ ،
كَمَا تَسَلَّطَ عَلَى الضَّمِيرِ ، فَكُنْتُ تَقُولُ : زَيْدًا ضَرَبْتُ ، فَتَنْصَبُ زَيْدًا ، وَيَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ
بِنَفْسِهِ كَمَا وَصَلَ إِلَى ضَمِيرِهِ . وَتَقُولُ : بِزَيْدٍ مَرَرْتُ ، فَيَصِلُ الْفِعْلُ إِلَى « زَيْدٍ » بِأَلْبَاءٍ ،
كَمَا وَصَلَ إِلَى ضَمِيرِهِ . وَيَكُونُ مَنْصُوبًا مَحَلًّا كَمَا كَانَ الضَّمِيرُ . وَقَوْلُهُ :

« فَالسَّابِقُ انْصَبَ » إِلَى آخِرِهِ ، مَعْنَاهُ : أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْاسْمَ وَالْفِعْلَ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ ،
فَيَجُوزُ لَكَ نَصْبُ الْاسْمِ السَّابِقِ . وَاخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ فِي نَاصِبِهِ . فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ
نَاصِبَهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ وَجُوبًا ، لِأَنَّهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمُفَسَّرِ وَالْمُفَسِّرِ ، وَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمَضْمَرُ
مُوَافِقًا فِي الْمَعْنَى لِذَلِكَ الْمَظْهَرِ ، وَهَذَا بِشَمْلِ مَا وَافَقَ لِقِطْعَةٍ وَمَعْنَى ، نَحْوُ قَوْلِكَ فِي « زَيْدًا
ضَرَبْتَهُ » إِنْ التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ . وَمَا وَافَقَ مَعْنَى دُونَ لِقِطْعَةٍ . كَقَوْلِكَ
فِي « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » إِنْ التَّقْدِيرُ : جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ . وَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ .
وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ بَعْدَهُ ، وَهُوَ مَذْهَبُ كُوفِي . وَاخْتَلَفَ
هَؤُلَاءِ ، فَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهُ عَامِلٌ فِي الضَّمِيرِ وَفِي الْاسْمِ مَعًا . فَلِذَا قُلْتُ : زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، كَانَ
« ضَرَبْتُ » نَاصِبًا لَزَيْدٍ وَلِلْهَاءِ ، وَرُدَّ هَذَا الْمَذْهَبُ بِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ عَامِلٌ وَاحِدٌ فِي ضَمِيرِ
اسْمٍ وَمَظْهَرِهِ .

وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير ملغى . ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل .

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثَا

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه النصب .

والثاني : ما يجب فيه الرفع .

والثالث : ما يجوز فيه الأمران ، والنصب أرجح .

والرابع : ما يجوز فيه الأمران ، والرفع أرجح .

والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : « والنصب حتم » ومعناه : أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأداة الشرط نحو : إن وحيثما . فتقول : إن زيدا أكرمه أكرمه . وحيثما زيدا تلقه فأكرمه . فيجب نصب « زيدا » في المثالين وفيما أشبههما . ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ إذ لا يقع بعد هذه الأدوات .

وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها ، فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء ، كقول الشاعر :

١٦٤ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْقِسٌ أَهْلَكَتُهُ

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

١٦٤ — من الكامل ، قاله النمر بن تواب يخاطب زوجته وقد لامته على إسرافه .

ومعناه : لا تجزعي على المال النقيس إذا أنفقته مادامت صحيحة جيدة . وأما إذا مت فلك أن تجزعي . الإعراب : لا : ناهية . تجزعي : فعل أمر مجزوم بلا تاءية ، وعلامة مجزومة حذف النون ، والياء فاعل . إن شرطية . منقس : فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط . أهلكته : فعل وفاعل ومفعول والجملة لا محل لها من الإعراب ، لأنها مفسرة لجملة محذوفة ، والتقدير : « إن أهلكت منقسا أهلكته » . فإذا : الفاء عاطفة . إذا : ظرف المستقبل فيه معنى الشرط . هلكت : فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها . عند : ظرف متعلق بقوله : « فاجزعي » في آخر البيت وهو مضاف . ذلك : مضاف إليه واللام للبعد ، والكاف : حرف خطاب ، فاجزعي : فعل أمر ، وياها مخاطبة فاعل ، والجملة بجواب « إذا » لا محل لها من الإعراب .

الشاهد في قوله : « إن منقس » حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي « إن » ولا يليها إلا الفعل ، فأعرب قاعلا لفعل محذوف وجوبا .

تقديره : إن هلك منفس ، والله أعلم .

وَأَنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْأَبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ السَّرْمَهُ أَبْتَدَأَ
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا كَمْ يَرِدُ مَاقْبَلُ مَعْمُولًا لَمَّا بَعْدُ وَجِدُ
أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني ، وهو ما يجب فيه الرفع . فيجب رفع الاسم
المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء ، كـ « إذا » التي للمفاجأة ، فتقول :
خرجت فإذا زيد يضربه عمرو برفع « زيد » . ولا يجوز نصبه لأن « إذا » هذه لا يقع بعدها
الفعل : لا ظاهراً ، ولا مقدراً . وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير
أداة لا يعمل مابعداً فيها قبلها كأدوات الشرط ، والاستفهام ، وما النافية : نحو : زيد إن
لقيته فأكرمه . وزيد هل ضربته ؟ وزيد ما لقيته . فيجب رفع « زيد » في هذه الأمثلة
ونحوها ، ولا يجوز نصبه ، لأن ما لا يصلح أن يعمل فيها قبله ، لا يصلح أن يفسر عاملاً
فيما قبله . وإلى هذا أشار بقوله : « كذا إذا الفعل » الخ ، أى كذلك يجب رفع الاسم
السابق إذا تلا الفعل شيئاً لا يرد ما قبله معمولاً لما بعده ، ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات
فيما قبلها ، فقال : زيدا ما لقيته ، أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر ، فيقول :
زيداً ما لقيته .

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ
وَبَعْدَ مَا يُبْلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا
هذا هو القسم الثالث ، وهو ما يختار فيه النصب ، وذلك إذا وقع بعد الاسم فعل دال
على طلب : كالأمر ، والنهى ، والدعاء ، نحو : زيدا اضربه ، وزيدا لا تضربه . وزيدا
رحمه الله . فيجوز رفع زيد ونصبه . واختار النصب .
وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام
فتقول : أزيداً ضربته؟ بالنصب والرفع . واختار النصب .
وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ، ولم

يفصل بين العاطف والاسم ، نحو : قام زيد وعمرا كرمته . فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختار النصب لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية . فلو فصل بين العاطف والاسم ، كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء نحو : قام زيد وأما عمرو فأ كرمته . فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختار الرفع كما سيأتي . وتقول : قام زيد وأما عمرا فأ كرمه . فيختار نصب « عمرو » كما تقدم لأنه واقع قبل فعل دال على طلب .

وَأِنْ تَلَا الْمَعْطُوفَ فِعْلًا مُّخْتَبِرًا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفْنِ مُخْتَبِرًا
أشار بقوله : « فاعطفن مختبرا » إلى جواز الأمرين على السواء ، وهذا هو الذي تقدم أنه القسم الخامس ، وضبط النحويون ذلك ، بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين ، جاز الرفع والنصب على السواء ، وفسر والجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم ، وعجزها فعل ، نحو : زيد قام وعمروأ كرمته في داره . فيجوز رفع « عمرو » مراعاة للصدر ، ونصبه مراعاة للعجز :

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ فَمَا أُبِيحَ الْمَعْلُودَ دَعَا مَا لَمْ يُبَحَّ
هذا هو الذي تقدم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران ، ويختار الرفع . وذلك كل اسم لم يوجده معه ما يوجب نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولا ما يرجح نصبه ، ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء ، وذلك نحو : زيد ضربته ، فيجوز رفع « زيد » ونصبه . والمختار رفعه لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار . وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصب لما فيه من كلفة الإضمار وليس بشيء . فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية عن العرب ، وهو كثير . وأنشد أبو السعادات ابن الشجري في أماليه على النصب قوله :

١٦٥ - فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلَ

١٦٥ — من الرمل ينسب للعقمة . الزميل : الجبان . النكس : الضعيف . الوكل : الذي يكل أمره إلى غيره . ومعناه : إن هذا الفارس قد تركه أصحابه في ساحة القتال وحيدا ، وهم مطمئنون عليه ، لأنه فارس مغوار لا يتطرق إليه الضعف .

الإعراب : فارسا مفعول به للفعل محلوف يقصره المذكور ، أي غادروا فارسا ، ما : زائدة . وجملة « غادروه » من الفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، مفسرة للفعل المحلوف ، لا يحمل لما من الإعراب . ملحنا : مفعول ثان

ومنه قوله تعالى: « جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا » — يكسرتاء «جَنَّاتٍ» .

وَفَصْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي
يعنى أنه لافرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل الضمير بالفعل المشغول
به نحو : زيد ضربته ، أو ينفصل منه بحرف جر ، نحو : زيد مررت به . أو بإضافة
نحو : زيد ضربت غلامه ، أو غلام صاحبه . أو مررت بغلامه ، أو بغلام صاحبه ، فيجب
النصب في نحو : إن زيدا مررت به أكرمك . كما يجب في : إن زيدا أكرمته أكرمك .
وكذلك يجب الرفع في : خرجت فإذا زيد مر به عمرو . ويختار النصب في : أزيذا مررت
به ؟ ويختار الرفع في : زيد مررت به . ويجوز الأمران على السواء في : زيد قام وعمرو
مررت به . وكذلك الحكم في «زيد» ضربت غلامه ، أو مررت بغلامه ، والله أعلم .

وَسَوْفَ فِي ذَا النَّبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ
يعنى أن الوصف العامل في هذا الباب يجرى مجرى الفعل فيما تقدم . والمراد بالوصف
العامل : اسم الفاعل واسم المفعول : واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف
كاسم الفعل نحو : زيد دراهمه . فلا يجوز نصب «زيد» لأن أسماء الأفعال لا تعمل
فيما قبلها ، فلا يفسر عاملا فيه .

واحترز بقوله : « وصفا ذا عمل » من الوصف الذى لا يعمل ، كاسم الفاعل إذا كان
بمعنى الماضى نحو : زيد أنا ضاربه أمس . فلا يجوز نصب «زيد» لأن ما لا يعمل
لا يفسر عاملا .

ومثال الوصف العامل : زيدا أنا ضاربه الآن أو غدا .
والدرهم أنت معطاه . فيجوز نصب «زيد» و « الدرهم » ورفعهما ، كما كان
يجوز ذلك مع الفعل . واحترز بقوله : « إن لم يك مانع حصل » عما إذا دخل على الوصف

لغادروه . غير حال ؛ من الماء في غادروه . زميل : مضاف إليه . ولا : الواو للعطف . لا : نافية . فكس
مطلوب على زميل . وكل : صفة لنكس وسكن آخره الشعر . وهو اسم فاعل ، أو فعل ماضى إن كان بفتح الواو
والنكاف . وفاضله « هو » يعود على النكس ، ومفعوله محطوف مع المتعلق ، وتقديره : « وكل أمره
لغيره لصير » والحملة في محل جر صفة لقوله « فكس » .

الشاهد في قوله : « فارسا ماغادروه » حيث جاء الاسم السابق المشتغل عنه منصوبا ، وإن كان المختار الرفع ،
لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار ، وهو حجة على من يوجب الرفع ولا يجوز النصب ، لما فيه من كلفة الإضمار .

مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلت عليه الألف واللام ، نحو : زيد أنا الضاريه
فلا يجوز نصب « زيد » لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ، فلا يفسر عاملا
فيه ، والله أعلم .

وَعَلْقَةٌ حَاصِلَةٌ يَتَابِعُ كَعَلْقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ
تقدم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو : زيدا ضربته .
وبين ما فصل بحرف جر : نحو : زيدا مررت به . أو بإضافة نحو : زيدا ضربت غلامه .
وذكر في هذا البيت أن الملابس بالتابع كالملاسة بالسببي ، ومعناه : أنه إذا عمل
الفعل في أجنبي ، وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق من صفة ، نحو : زيدا ضربت
رجلا يحبه . أو عطف بيان نحو : زيدا ضربت عمراً أباه . أو معطوف بالواو خاصة ،
نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه . حصلت الملابس بذلك كما تحصل بنفس السببي ، فينزل
« زيدا ضربت رجلا يحبه » منزلة : « زيدا ضربت غلامه » وكذلك الباقي .
وحاصله : أن الأجنبي إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق ، جرى مجرى السببي ،
والله أعلم .

تعدى الفعل ولزومه

علامة الفعل المتعدى أن تتصل «ها» غير مصدر به نحو : عمل
ينقسم الفعل إلى متعد ولزوم . فالمتعدى هو الذى يصل إلى مفعوله بغير حرف جر ،
نحو : ضربت زيدا . واللازم ما ليس كذلك ، وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر
نحو : مروت يزيد . أو لا مفعول له نحو : قام زيد . ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه
فعلا متعديا ، وواقعا ، ومجاوزا . وما ليس كذلك يسمى لازما ، وقاصرا ، وغير متعد ، ومتعديا
بحرف جر .

وعلمة الفعل المتعدى أن تتصل به «هاء» تعود على غير المصدر ، وهى «هاء»
المفعول به نحو : الباب أغلقته . واحترز بـ «هاء» غير المصدر ، من «هاء» المصدر ، فإنها
تتصل بالمتعدى واللازم : فلا تدل على تعدى الفعل . فمثال المتصلة بالمتعدى . الضرب
ضربته زيدا ، أى : ضربت الضرب زيدا . ومثال المتصلة باللازم : القيام قمته ، أى
قمت القيام .

فانصب به مفعوله إن لم ينب عن فاعل ، نحو : تدبرت الكتب
شأن الفعل المتعدى أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله نحو : تدبرت الكتب .
فإن ناب عنه ، وجب رفعه كما تقدم نحو : تدبرت الكتب . وقد يرفع المفعول به ، وينصب
الفاعل عند أمن اللبس ، كقولهم : خرق الثوب المسمار . ولا ينقاس ذلك ، بل يقتصر فيه
على السماع .

والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام :

أحدها ، ما يتعدى إلى مفعولين وهى قسمان :

(أ) أحدهما : ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كـ «ظن» وأخواتها .

(ب) وثانيهما : ما ليس أصلهما ذلك كـ «أعطى» و «كسا» .

والقسم الثانى : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كـ «أعلم» و «أرى» .

والقسم الثالث : ما يتعدى إلى مفعول واحد كـ «ضرب» ونحوه .

وَلَا زِمٌ غَيْرُ الْمُعْدَى وَحُسْمٌ لَزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَّهُمْ
كَذَا أَفْعَلٌ وَالْمُضَاهِي أَفْعَنْسَسَا وَمَا أَقْتَضَى : نَظَافَةٌ ، أَوْ دَنَسًا
أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ كَمَدَّةٌ فَاْمْتَدَّ
اللازم هو ما ليس بمتعد ، وهو ما يتصل به «ها» ضمير غير المصدر ، ويتختم
اللزوم لكل فعل دال على سجية ، وهي الطبيعة نحو : شرف ، وكرم ، وظرف ، ونهم .
وكذا كل فعل على وزن «افعلل» نحو : اقشعر ، واطمأن ، أو على وزن «افعللل» نحو :
اقعنسس و احرنجم . أو دل على نظافة كظهور الثوب ونظف . أو على دنس ، كدنس
الثوب ، ووسخ . أو دل على عرض نحو : مرض زيد ، واحمر . أو كان مطاوعا لما
تعدى إلى مفعول واحد ، نحو : مددت الحديد فامتد . ودخرجت زيدا فتدحرج . واحترز
يقوله «لواحد» مما طأوع المتعدى إلى اثنين ، فإنه لا يكون لازما ، بل يكون متعديا إلى
مفعول واحد نحو : فهمت زيدا المسألة ففهمها . وعلمته النحو فتعلمه .

•••

وَعَدَّ لَا زِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُدِفَ فَالِنَصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلًا ، وَفِي «أَنَّ» وَ«أَنْ» يَطْبَرْدُ ' مَعَ أَمْنٍ لَيْسَ : كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُورَا
تقدم أن الفعل المتعدى يصل إلى مفعوله بنفسه . وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى
مفعوله بحرف جر نحو : مررت بزيد . وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه ،
نحو : مررت زيدا .
قال الشاعر :

١٦٦ - تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذْنٍ حَرَامٍ

١٦٦ — من الوافر ، قاله جرير بن عطية الخطمي من قصيدة مطلعها :

مَنْ كَانَ الْحَيَامُ بِلَيْ طُلُوحٍ سَقَيْتَ الْفَيْثَ أَيْهَا الْحَيَامِ

المعنى : تمرون على الديار ولم تدخلوا ، ومادام قد حدث منكم ذلك ، فقد حرمت على نفسي كلامكم .
الإعراب : تمرون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو فاعل . الديار : منصوب بترج المخافض
أي عندها ، وناصبه عند البصريين الفعل ، وعند الكوفيين ، النزع هو الناصب . قالباء للآلة . حينئذ .
ولم : الواو الحال من «واو» تمرون . لم : حرف نفي وجزم وقلب . تموجوا : فعل مضارع مجزوم . ولم
وهامة جزمه حذف النون والواو فاعله . كلامكم : مبتدأ ، والكاف مضاف إليه ، ومع الجمع . على :

أى تمرّون بالديار . ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير « أن »
و « أن » بل يقتصر فيه على السماع . وذهب أبو الحسن على بن سليمان البغدادي ، وهو
الأخفش الصغير ، إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً ، بشرط : تعيين الحرف ، ومكان
الحذف ، نحو : ريت القلم بالسكين . فيجوز عنده حذف الباء فنقول : ريت القلم
السكين . فإن لم يتعين الحرف ، لم يجر الحذف ، نحو : رغبت في زيد ، فلا يجوز حذف
« في » إذ لا يدري حينئذ : هل التقدير : رغبت عن زيد ، أو « في زيد » . وكذلك إن لم
يتعين مكان الحذف ، لم يجر ، نحو : اخترت القوم من بني تميم . فلا يجوز الحذف ،
فنقول : اخترت القوم من بني تميم ، إذ لا يدري : هل الأصل ، اخترت القوم من بني تميم ،
أو : اخترت من القوم بني تميم .

ولما « أن » و « أن » فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطرداً ، بشرط أمن اللبس ،
كقولك : عجبت أن يدوا . والأصل : عجبت من أن يدوا ، أى من أن يعطوا الهدية .
ومثال ذلك مع « أن » بالتشديد ، عجبت من أنك قائم ، فيجوز حذف « من » فنقول :
عجبت أنك قائم . فإن حصل كبس لم يجر الحذف ، نحو : رغبت في أن تقوم ، أو في
أنك قائم . فلا يجوز حذف « في » لاحتمال أن يكون المحذوف « عن » فيحصل اللبس .
واختلف في محل « أن » و « أن » عند حذف حرف الجر ، فذهب الأخفش إلى أنهما
في محل جر ، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب . وذهب سيدي به إلى تجويز الوجهين .
وحاصله : أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف الجر . ثم إن كان المجزوء غير
« أن » و « أن » لم يجر حذف حرف الجر إلا سماعاً . وإن كان « أن » و « أن » جاز ذلك
قياساً عند أمن اللبس ، وهذا هو الصحيح .

متعلق بحرام الواقع غير المبتدأ ، إذن : حرف جواب وجزاء لا عمل لها لتوقعها حشواً ، وهى جوابه
شرطاً مقدراً ، تقديره : وحينما مررت ولم تموجوا ، إذن كلاكم حرام على . وإذن تكتب بالالف عند البصريين
إشعاراً بصورة الوقف عليها ، إذ لا يوقف عليها إلا بالالف . وبالنون عند الكوفيين اعتباراً باللفظ ،
وتفريقاً بينها وبين « إذا » في الصورة .

الشاهد في قوله : « تمرّون الديار » حيث حذف حرف الجر من المفعول ، ووصل الفعل اللازم إليه بضمه ،
مع أنه لا يصل إليه إلا بحرف الجر ، وهو مقصور على السماع .

وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَسَنَ
مِنْ « أَكْبَسَنَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنَ »

إذا تعدى الفعل إلى مفعولين ، الثاني منهما ليس خبراً في الأصل ، فالأصل تقديم ما هو
فاعل في المعنى نحو : أعطيت زيدا درهما . فالأصل تقديم « زيد » على « درهم » لأنه
فاعل في المعنى ، لأنه الآخذ للدرهم . وكذا : كسوت زيدا أجبة ، وألبسن من زارك نسج
البن . فـ « من » مفعول أول . ونسج مفعول ثان .

والأصل تقديم « مَنْ » على نسج البن ، لأنه اللابس . ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً
معنى ، لكنه بخلاف الأصل .

وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِلتَّوَجُّبِ عَرَا وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلُ حَتَّى قَدْ يَرَى
أى يلزم الأصل وهو تقديم الفاعل في المعنى إذا طرأ ما يوجب ذلك ، وهو خوف
اللبس نحو : أعطيت زيدا عمرا . فيجب تقديم الآخذ منهما ، ولا يجوز تقديم غيره لأجل
اللبس ، إذ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْفَاعِلُ . وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى ،
وتأخير ما هو فاعل في المعنى . وذلك نحو : أعطيت الدرهم صاحبه . فلا يجوز تقديم
« صاحبه » وإن كان فاعلاً في المعنى ، فلا تقول : أعطيت صاحبه الدرهم ، لئلا يعود
الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممتنع ، والله أعلم .

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَ إِنْ لَمْ يَضُرَّ كَحَذَفَ مَا سَبَقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ
الفضلة خلاف العمدة . والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل . والفضلة : ما يمكن
الاستغناء عنه كالمفعول به . فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر كقولك في : « ضربت زيدا »
« ضربت » ، بحذف المفعول به ، وكقولك في : أعطيت زيدا درهما ، أعطيت . ومنه قوله تعالى :
« فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَانْتَى » .

وأعطيت زيدا . ومنه قوله تعالى : « وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَفَرَضْ » .
وأعطيت درهما . ومنه قوله تعالى : « حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ » التقدير والله أعلم : حتى
يعطوكم الجزية . فإن ضرحذف الفضلة ، لم يجر حذفها ، كما إذا وقع المفعول به في جواب

سؤال ، نحو أن يقال : من ضربت ؟ فتقول : ضربت زيدا .
أو وقع محصورا نحو : ما ضربت إلا زيدا . فلا يجوز حذف «زيدا» في الموضعين ،
إذا لا يحصل في الأول الجواب ، ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا ،
والمقصود نفيه عن غير «زيد» فلا يفهم المقصود عند حذفه .

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُ إِنْ عَلِمَ وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا
يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل ، نحو أن يقال : من ضربت ؟ فتقول :
«زيدا» التقدير : «ضربت زيدا» فحذف «ضربت» للدلالة ما قبله عليه . وهذا الحذف
جائز . وقد يكون واجبا كما تقدم في باب الاشتغال ، نحو : زيدا ضربته ، التقدير :
ضربت زيدا ضربته . فحذف «ضربت» وجوبا كما تقدم ، والله أعلم .

التنازع في العمل

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلْيُنَوَّاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَةٍ
التنازع عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد ، نحو : ضربت وأكرمت زيدا .
فكل واحد من « ضربت » « وأكرمت » يطلب « زيدا » بالمفعولية . وهذا معنى قوله « إن
عاملان » إلى آخره .

وقوله : « قبل » معناه : أن العاملين يكونان قبل المعمول ، كما مثلنا . ومقتضاه : أنه
لم تأخر العاملان ، لم تكن المسألة من باب التنازع .

وقوله « فللواحد منهما العمل » معناه أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر ،
والآخر يهمل عنه ويعمل في ضميره على ما سيذكره . ولا خلاف بين البصريين والكوفيين
أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ، ولكن اختلفوا في الأول
نهما ، فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه . وذهب الكوفيون إلى أن الأول
أولى به لتقدمه :

وَأَعْمَلَ الْمُهْمَلُ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمَ مَا التَزِمَا
كَيْحُسَيْنَانَ وَيُسَىءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ
أى إذا عملت أحد العاملين في الظاهر ، وأهملت الآخر عنه ، فأعمل المهمل في
ضمير الظاهر ، والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ، ولا يجوز حذفه كالفاعل ،
وذلك كقولك : يحسن ويسىء ابنك . فكل واحد من « يحسن » « ويسىء » يطلب « ابنك »
بالفاعلية . فإن عملت الثانى ، وجب أن تضمير فى الأول فاعله ، فتقول : يحسنان ويسىء
ابنك . وكذلك إن عملت الأول ، وجب الإضمار فى الثانى ، فتقول : يحسن ويسينان ابنك
ومثله « بغى واعتدى عبدك » .

وإن عملت الثانى فى هذا المثال ، قلت : بغى واعتدى عبدك . ولا يجوز ترك الإضمار ،
فلا تقول : يحسن ويسىء ابنك . ولا : بغى واعتدى عبدك : لأن تركه يؤدى إلى حذف
الفاعل ، والفاعل ملزم الذكر . وأجاز الكسائى ذلك على الحذف ، بناء على مذهبه فى جواز

حذف الفاعل . راجزه القراء على توجه العاملين معا إلى الاسم الظاهر ، وهذا بقاء منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني . فلا تقول : بحسنان ويسىء ابنك . وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة .

وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمَضْمَرٍ لَغَوِيٍّ رَفَعَ أَوْ هَبَلَا
بَلْ حَدَّثَهُ التَّرَمُّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ
وَأَخَّرَنَّهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

نقدم أنه إذا عمل أحد العاملين في الظاهر ، وأهمل الآخر عنه ، أعمل في ضميره ، ويلزم الإضمار إن كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه . ولا فرق في وجوب الإضمار حينئذ بين أن يكون المهمل الأول أو الثاني . فتقول : بحسنان ويسىء ابنك . وبحسن ويسينان ابنك .

وذكر هنا أنه إذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع ، فلا يخلو إما أن يكون علة في الأصل ، وهو مفعول « ظن وأخواتها » لأنه مبتدأ في الأصل ، أو خبر وهو المراد بقوله : « إن يكن هو الخبر » أولا ، فإن لم يكن كذلك ، فاما أن يكون الطالب له هو الأول أو الثاني . فإن كان الأول ، لم يجز الإضمار ، فتقول : ضربت وضربني زيد . ومررت ومررت به زيد . ولا تضمير ، فلا تقول : ضربته وضربني زيد . ولا مررت به ومررت به زيد . وقد جاء في الشعر كقوله :

١٦٧ - إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبُ

جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

١٦٧ — من الطويل ، لم يمررت قاللها .

ومعناها : إذا كان لديك صديق تحبه ومحبك ، فكُن مخلصا له في وقت غيابه عنك ، إخلاصك في وقت حضوره معك . واحذر من الذين يسمون بين الناس بالفساد ، لأن هؤلاء لا عمل لهم إلا إلقاء العداوة والفتنة بين الصديق وصديقه ، والأخ وأخيه .

الإعراب : إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط . كنت : كان فعل ماض ناقص ، والتاء : اسمها . وجملة « ترضيه » من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر « كان » والجملة فعل الشرط . ويرضيك ، الواو المطف على جملة « ترضيه » ويرضى : فعل مضارع مرفوع . وكأني بالخطاب مفعوله مقدم . صاحب : فاعله مؤخر . جهارا : ظرف متعلق بترضيه . فكُن : الفاء واقعة في جواب « إذا » . كن : فعل أمر ناقص ، واسمها « أنت » . في الغيب : متعلق بكن . أو بأحفظ ، وهو على

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَّمَا

بِحَاوِلٍ وَأَشَى غَيْرَ هِجْرَانٍ ذِي وَدٍّ

وإن كان الطالب له هو الثاني ، وجب الإضمار ، فتقول : ضربني وضربت زيد . ومر
بجاء ومررت به زيد . ولا يجوز الحذف فلا تقول : ضربني وضربت زيد . ولا مررت ومررت
زيد . وقد جاء في الشعر كقوله :

١٦٨ - بَعُكَاظَ يَعْشَى النَّاطِرِ نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

حذف مضاف أي في حالة الغيب ، أي غيبته أي الصباح . قال عوض عن المضاف إليه . أحفظ :
غير «كن» . للمهد : متعلق بأحفظ . وألغ : الواو للعطف على جملة «كن» أول الاستئناف . ألغ : فعل أمر
منى على حذف حرف العلة . وفاعله «أنت» ، أحاديث : مفعوله . الوشاة : مضاف إليه . فقلما :
القاء للتعليل . قل : فعل ماض لا فاعل لها لأنها اتصلت بها ما الحرفية الزائدة السكافة فكفتها عن العمل ،
وخاربت عوضا عن الفاعل ، وصار المقصود من «قلما» النفي . وقال بعضهم إن «ما» مصدرية تقول
مع ما بعدها مصدر هو الفاعل ، أي فقل محاولة إلغ . يحاول : فعل مضارع . وأش : فاعله مرفوع بضمة
مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل . غير : مفعوله . هجران : مضاف إليه
وهو مضاف إلى «ذو» فهي مجرورة بالياء نيابة عن السكرة لأنها من الأسماء الخمسة ، وهي مقادة
إلى ود .

الشاهد في قوله : «ترضيه ويرضيك صاحب» حيث تنازع كل منهما قوله «صاحب» فالأول يطلبه
جفعولا ، والثاني يطلبه فاعلا . فأعمل الثاني وأضمر في الأول ، ولم يحذف الضمير مع أنه غير مرفوع ، ولا عمدة
في الأصل ، فكان الواجب حذفه للشعر ، وإنما وجب حذفه لأنه فضلة فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر أي لفظا
ولا يتفق أنها منوية ، وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة إنما يهرب منه إذا كان الضمير ملفوظا به .

١٦٨ — من مجزوء السكامل ، قاله عائكة بنت عبدالمطلب .

ومعناه : أن هذا السلاح في سوق عكاظ ، له بريق شديد ، يصيب الناظرين إليه بما يشبه العمى ، إذا نظروا
إليه ليلا أو نهارا .

الإعراب : بعكاظ جار مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن السكرة لأنه ممنوع من الصرف
للعلمية والتأنيث . يعشى : فعل مضارع مرفوع . الناظرين : مفعول به مقدم ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة
لأنه جميع مذكر سالم ؟ والنون : عوض عن التنوين في الاسم المفرد . إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان
فيه معنى الشرط . وفعله محذوف يقصره المذكور ، والتقدير : إذا لحوا ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير .
وجوابها أيضا محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أي فيعشى الناظرين شعاعه . ويحتمل أن تكون «إذا» محذوف
الظرفية متعلقة بيعشى ، أي يعشهم في وقت لهم له ، وقيل إنها للمقابلة . هم : مبتدأ . «جملة «لحوا»
من الفعل والفاعل والمفعول المحذوف العائد على «شعاع» أي محووه ، في محل رفع خبره ، والرباط «الواو»
شعاعه : فاعل «يعشى» والهاء : مضاف إليه . والجملة صفة للسلاح الوارد في بيت سابق .

الشاهد في قوله : «يعشى» و «لحوا» و «شعاع» حيث تنازع للفعلان هذا المفعول ، فأعمل الأول
حيث رفع المفعول المذكور على الفاعلية ، وأضمر في الثاني ، وحذف الضمير للضرورة ، وهو شاذ .

الأصل : « نحوه » فحذف الضمير ضرورة وهو شاذ ، كما شد عمل المهمّل الأول في المفعول المضمّر الذي ليس بعمدة في الأصل .

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل . فإن كان عمدة في الأصل ، فلا يخلو : إما أن يكون الطالب له هو الأول ، أو الثاني . فإن كان الطالب له هو الأول ، وجب إضماره مؤخرا ، فنقول : ظننى ، وظننت زيدا قائما إياه . وإن كان الطالب له هو الثاني ، أضمرته متصلا أو منفصلا ، فنقول : ظننت وظننّيه زيدا قائما . وظننت وظننّى إياه زيدا قائما . ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول ، لم تأت معه بضمير غير مرفوع ، وهو المنصوب والحجور : فلا تقول : ضربته وضربنى زيد ، ولا : مررت به ومرنى زيد ، بل يلزم الحذف ، فنقول : ضربت وضربنى زيد . ومررت ومرنى زيد . إلا إذا كان المفعول خبرا في الأصل ، فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الإتيان به مؤخرا : فنقول : ظننى وظننت زيدا قائما إياه . ومفهومه ، أن الثانى يؤتى معه بالضمير مطلقا مرفوعا كان ، أو مجرورا ، أو منصوبا ، عمدة في الأصل أو غير عمدة .

وأظهر أن يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لَغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَ
نَحْوُ : أَظُنُّ وَيُظَنُّنَانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا
أى يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمّل ظاهرا إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره ، لكونه خبرا في الأصل عما لا يطابق المفسر ، كما إذا كان في الأصل خبرا عن مفرد ، ومفسره مفنى ، نحو : أظن ويظننانى زيدا وعمرا أخوين « فريدا » مفعول أول « لأظن » وعمرا معطوف عليه ، « وأخوين » مفعول ثان « لأظن » . والياء مفعول أول « ليظنان » . فيحتاج إلى مفعول ثان . فلو أتيت به ضميرا ، فقلت : أظن ويظنانى إياه زيدا وعمرا أخوين . لكان « إياه » مطابقا للياء فى أنهما مفردان . ولكن لا يطابق ما يعود عليه ، وهو « أخوين » لأنه مفرد . « وأخوين » مثنى ، فنقوت مطابقة المفسر للمفسر ، وذلك لا يجوز . وإن قلت : أظن ويظنانى إياها زيدا وعمرا أخوين ، حصلت مطابقة المفسر للمفسر ، وذلك لكون إياها مثنى « وأخوين » كذلك . ولكن نقوت مطابقة المفعول الثانى ، الذى هو خبر فى الأصل ، للمفعول الأول الذى هو المبتدأ فى الأصل ، لكون المفعول الأول مفردا

وهو الياء ، والمفعول الثاني مثنى ، وهو «إياها» ، ولا يد من مطابقة الخبر للمبتدأ . فلما تعذرت المطابقة مع الإضمار ، وجب الإظهار ، فتقول : أظن ويظناني أخا زيدا وعمرا أخوين « فـ » زيدا وعمرا أخوين « مفعولا » أظن « والياء مفعول أول لـ » يظنان « . و«أخا» مفعوله الثاني . فلا تكون المسألة حينئذ من باب التنازع ، لأن كلا من العاملين عمل في ظاهر ، وهذا مذهب البصريين .

وأجاز الكوفيون الإضمار مراعى فيه جانب الخبر عنه ، فتقول : أظن ويظناني إياه زيدا وعمرا أخوين . وأجازوا أيضا الحذف . فتقول : أظن ويظناني زيدا وعمرا أخوين .

المفعول المطلق

المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنَ مَدَّ لُؤْلَى الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ
 الفعل يدل على شيئين : الحدث ، والزمان . فقام يدل على قيام في زمن حاضر ،
 ويقوم : يدل على قيام في الحال أو الاستقبال . وقم : يدل على قيام في الاستقبال .
 فالقيام هو الحدث ، وهو أحد مدلولي الفعل وهو المصدر . وهذا معنى قوله « ما سوى
 الزمان من مدلولي الفعل » فكأنه قال : المصدر اسم الحدث كأمن ، فإنه أحد مدلولي
 « أمن » .

والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيدا لعامله ، أو بيانا لنوعه أو عدده ، نحو :
 ضربت ضربا . وسرت سيرا . وضربت ضربتين .

وسمى مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره
 من المفعولات ، فإنه لا يقع عليه من اسم المفعول إلا مقيدا كالمفعول به ، والمفعول فيه ،
 والمفعول معه ، والمفعول له .

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نَصِبٌ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ
 ينتصب المصدر بمثله ، أى بالمصدر ، نحو : عجبت من ضربك زيدا ضربا شديدا .
 أو بالفعل نحو : ضربت زيدا ضربا . أو بالوصف نحو : أنا ضارب زيدا ضربا .
 ومذهب البصريين أن المصدر أصل ، والفعل والوصف مشتقان منه . وهذا معنى
 قوله : « وكونه أصلا لهذين انتخب » أى المختار أن المصدر أصل لهذين ، أى الفعل
 والوصف .

ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل ، والمصدر مشتق منه .
 وذهب قوم إلى أن المصدر أصل ، والفعل مشتق منه . والوصف مشتق من الفعل .
 وذهب ابن طائفة إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ، وليس أحدهما مشتقا
 من الآخر .

والصحيح المذهب الأول ، لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة . والفعل والوصف

بالنسبة إلى المصدر كذلك ، لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة . فالفعل يدل على المصدر والزمان . والوصف يدل على المصدر والفاعل .

تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدًا كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ
المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم :
أحدها : أن يكون مؤكدا ، نحو : ضربت ضربا .
والثاني : أن يكون مبينا للنوع ، نحو : مرت سير ذي رشد . وسرت سيرا حسنا .
الثالث : أن يكون مبينا للعدد نحو : ضربت ضربة ، وضربتني ، وضربات .

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحَ الْجَذَلَ
قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه ، كـ « كل » و « بعض » مضافين إلى المصدر ،
نحو : جد كل الجد . وكقوله تعالى : « فلا تميلوا كل الميل » وضربته بعض الضرب .
وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور ، نحو : قعدت جلوسا . وافرَحَ الجذَل .
فالجلوس نائب مناب القعود لمراذفته له . والجذَل نائب مناب الفرح لمراذفته له أيضا . وكذلك
ينوب مناب المصدر اسم الإشارة نحو : ضربته ذلك الضرب . وزعم بعضهم أنه إذا ناب
اسم الإشارة مناب المصدر ، فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا ، وفيه نظر . فن أمثلة
سينويه : ظننت ذاك ، أى ظننت ذاك الظن . فـ « ذاك » إشارة إلى « الظن » ولم
يوصف به .

وينوب عن المصدر ، أيضا ضميره ، نحو : ضربته زيدا ، أى ضربت الضرب . ومنه
قوله تعالى : « لا أعذبه أحدا من العالمين » أى لا أعذب العذاب .
وعدده ، نحو : ضربته عشرين ضربة . ومنه قوله تعالى : « فاجلدوهم ثمانين جلدة » .
والآلة نحو : ضربته سوطا . والأصل : ضربته ضرب سوط ، فحذف المضاف ،
وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم .

وَمَا لِنَتَّوَكَّدَ فَوَحَّدَ أَبَدًا وَثَنًا وَاجْمَعَ غَيْرَهُ وَأَفْرَدَا

لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه . بل يجب إفراده فتقول : ضربت ضرباً .
 وذلك لأنه بمثابة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع .
 وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع ، فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه :
 فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه ، نحو : ضربت ضربتين ،
 وضربات .
 وأما المبين للنوع ، فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه ، نحو :
 سرت سرتى زيد الحسن والقيبح .
 وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً ، بل يقتصر فيه على السماع .
 وهذا اختيار الشلوبين .

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعُ وَفِي سِوَاهُ لِلدَّلِيلِ مُتَّسَعُ
 المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته ، والحذف
 منافي لذلك .

أما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازا ، أو وجوبا . فالحذف جوازاً
 كقولك : ستر زيد ، لمن قال : أى سير سرت ؟ و : ضربتين ، لمن قال : كم ضربت زيدا ؟
 والتقدير : سرت سير زيد ، وضربته ضربتين . وقول ابن المصنف ، إن قوله : « وحذف
 عامل المؤكد امتنع » سهو منه ، لأن قوله « ضرباً زيدا » مصدر مؤكد ، وعامله محذوف
 وجوباً كما سيأتى . ليس بصحيح .

وما استدلل به على دعواه ، من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتى ليس منه .
 وذلك لأن « ضرباً زيدا » ليس من التأكيد فى شيء : بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة
 « اضرب زيدا » لأنه واقع موقعه ، فكما أن « اضرب زيدا » لا تأكيد فيه ، كذلك « ضرباً
 زيدا » . وكذلك جميع الأمثلة التى ذكرها ليست من باب التأكيد فى شيء ، لأن
 المصدر فيها نائب مناب العامل ، دال على ما يدل عليه وهو عوض عنه . ويدل
 على ذلك عدم جواز الجمع بينهما . ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها
 وبين المؤكد .

ومما يدل أيضاً على أن « ضرباً زيدا » ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله ،
 أن المصدر المؤكد لا خلاف فى أنه لا يعمل . واختلفوا فى المصدر الواقع موقع الفعل :

هل يعمل أولا؟ والصحيح أنه يعمل في «زيدا» في قولك «ضربا زيدا» منصوب بـ «ضربا» على الأصح . وقيل إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو «اضرب» . فعلى القول الأول نأب «ضربا» عن «اضرب» في الدلالة على معناه ، وفي العمل . وعلى القول الثاني ، نأب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل .

وَالْحَذْفُ حَسْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِّنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا اللَّذْ كَانَدُلًا
يحذف عامل المصدر وجوبا في مواضع منها :

١ - إذا وقع المصدر بدلا من فعله ، وهو مقيس في الأمر والنهي ، نحو : قياما لا قعودا ، أى قم قياما لا تقعد قعودا .

٢ - والدعاء نحو : سقيا لك ، أى سقاك الله .

٣ - وكذلك يحذف عامل المصدر وجوبا ، إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو : أتوانيا وقد علاك المشيب ، أى أتوانى وقد علاك ؟

ويقل حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر نحو : أفعل وكرامة ، أى : وأكرمك : فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا . والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه . وأشار بقوله «كندلا» إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

١٦٩ - يَمْرُؤُنَ بِالْهَنَاءِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ

وَيَرْجِعُنَ مِّنْ دَارَيْنِ بُحْرَ الْحَقَائِبِ

١٦٩ - من الطويل قالهما الأعمى يهجو بهما بعض الصوص .

الدهنا : اسم موضع ينبجذ : عياب جمع عيبة وهى الخرج الذى توضع فيه الثياب . دارين : موضع على ساحل البحر من ناحية الهند ، اشتهر بتجارة المسك . بحر : جمع . راه ، أى متلثة . ندلا : اختطافا لشيء بسرعة ، وهو من اصطلاحات الصوص . زريق : اسم رجل

المعنى : هؤلاء الصوص يَمرون بالدهناء ولا شيء مهم . ويرجعون من دارين وقد امتلأت حقائبهم بالمسروقات التى اختطفوها ونهبوها على جناح السرعة حينما كان الناس منهمكين في أعمالهم .

الإعراب : يَمرون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو فاعله . بالدهناء : جار ومجرور متعلق بيمرون . خفافا : حال من الواو في يَمرون . عيابه : فاعل لقوله «خفافا» وهى جمع خفيف اسم فاعل

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
فَتَنَدَّلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَّلَ الثَّعَالِبِ

«ندلا» نائب مناب فعل الأمر ، وهو : اندل . والتدل : خطف الشيء بسرعة .
وزريق : منادى . والتقدير : ندلا يازريق المال . وزريق : اسم رجل ، وأجاز المصنف أن
يكون مرفوعا بـ «ندلا» . وفيه نظر ، لأنه إن جعل «ندلا» نائبا مناب فعل الأمر للمخاطب ،
والتقدير : «اندل» لم يصح أن يكون مرفوعا به ، لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب ،
لا يرفع ظاهرا . فكذلك ما نائب منابه .

وإن جعل نائبا مناب فعل الأمر للغائب ، والتقدير «ليندل» صح أن يكون مرفوعا
به ، لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب . وإنما ينوب مناب فعل
الأمر للمخاطب نحو : ضربا زيدا ، أى اضرب زيدا ، والله أعلم .

وَمَا لِتَقْصِيلٍ كَلِمًا مَتًّا عَامِلُهُ يُحْدَفُ حَيْثُ عَتَا
يُحْدَفُ أَيْضًا عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا :

١ - إذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه ، كقوله تعالى : «حَتَّى إِذَا أَنْخَسْتَهُمْ فَهَرَبَتْ

يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ . وَالْهَاءُ : مُضَافٌ إِلَيْهِ . وَيَرْجِعُ : الْوَاوُ لِلْمُطَفِّ . يَرْجِعُ : فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَكُونِ
لِاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ النُّونِ ، وَنَوْنُ النُّونِ : فَاعِلٌ . وَقَدْ اسْتِخْدِمَ الشَّاعِرُ نَوْنَ النُّونِ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ الْفِعْلَ مَوْصُوفٌ
بِجَمَاعَةٍ أَوْ لِحْظَةٍ أَنْزَلَهُمْ مِنْزِلَةَ الْإِنَاثِ ، أَوْ أَنَّ نَوْنَ النُّونِ اسْتِخْدِمَتْ فِي الذَّكُورِ مَجَازًا . مِنْ دَاهِنٍ :
جَارٌ وَمَجْرُورٌ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةٌ عَنِ السَّكْرَةِ ، لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِي . يَجْرُ : حَالٌ مِنْ
النُّونِ فِي «يَرْجِعُ» . الْحَقَائِبُ : مُضَافٌ إِلَيْهِ . عَلَى حِينَ : رَوَى بِالْجَرِّ عَلَى الْإِعْرَابِ ، وَبِالْفَتْحِ عَلَى الْبِنَاءِ ،
وَهِيَ هُنَا أَصْبَحَ لِأَنَّهُ أَضْيَفُ لِمَنِ ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِيَرْجِعُ ، أَوْ مُحْدَفٌ مَفْهُومٌ مِنَ الْمَقَامِ ، أَيْ يَجْرُقُونَ
عَلَى حِينَ الْخ . أَوْ يَقُولُونَ «ندلا» عَلَى حِينَ . أَلْهَى : فَعْلٌ مَاضٍ . النَّاسُ : مَفْعُولُهُ مُقَدَّمٌ . جُلُّ : فَاعِلُهُ مُؤَخَّرٌ .
أُمُورِهِمْ : أُمُورٌ مُضَافٌ إِلَى جُلِّ ، وَالْهَاءُ : مُضَافَةٌ إِلَى أُمُورِ ، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ . فَتَدَّلَا : الْفَاءُ زَائِدَةٌ . تَدَّلَا :
مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُؤَكَّدٌ لِعَامِلِهِ الْمُحْدَفِ وَجُوبًا ، وَالتَّحْدِيدُ : ائْدَلْ تَدَّلَا . زُرَيْقُ : مُنَادَى . الْمَالُ : مَفْعُولٌ بِهِ لِقَوْلِهِ
«تَدَّلَا» أَوْ لِعَامِلِهِ الْمُحْدَفِ . وَتَدَّلَا : مُصَدَّرٌ مُنْصَوْبٌ بِقَوْلِهِ «تَدَّلَا» مَبْنِيٌّ لِلنُّونِ وَقِيلَ إِنَّهُ نَعَتْ لِقَوْلِهِ
«تَدَّلَا» لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ مَثَلٍ ، وَإِضَافَةٌ مِثْلُ لَاتَّقِيْهَا التَّعْرِيفُ ، فَلَا يُقَالُ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْرِفَةٌ وَتَدَّلَا مُسَكَّرَةٌ .
وَقِيلَ إِنَّهُ مُنْصَوْبٌ بِتَرْجُحِ الْخَافِضِ أَيْ كَتَدَّلَا . الثَّعَالِبُ : مُضَافٌ إِلَيْهِ .

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : «تَدَّلَا» حَيْثُ حُدِفَ عَامِلُهُ وَجُوبًا وَهُوَ «ائْدَلْ» لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ نَائِبٌ مِنْابِهِ

الوثاق ، فإما منا بعد وإما فداء» فـ «منا» و «فداء» مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا . والتقدير ، والله أعلم ، فإما تمنون منا ، وإما تغدون فداء . وهذا معنى قوله : « وما لتفصيل » الخ أى يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث « عن » أى عرض .

كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدَّ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتِنْدَ ٢ - أى كذا يحذف عامل المصدر وجوبا إذا ناب المصدر عن فعل أسند لاسم عين ، أى : أخبر به عنه . وكان المصدر مكررا ، أو محصورا . فمثال المكرر : زيد سيرا سيرا . والتقدير : زيد يسير سيرا . فحذف « يسير » وجوبا لقيام التكرير مقامه . ومثال المحصور ما زيد إلا سيرا . وإنما زيد سيرا . والتقدير : ما زيد إلا يسير سيرا . وإنما زيد يسير سيرا . فحذف « يسير » وجوبا لما فى الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير . فإن لم يكرر ولم يحصر ، لم يجب الحذف ، نحو : زيد سيرا ، والتقدير : زيد يسير سيرا . وإن شئت صرحت به ، والله أعلم .

وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، فَاَلْمُبْتَدَأُ نَحْوُ : « لَهْ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا » وَالثَّانِ : كَابْنِى أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا . أى : من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمى : المؤكد لنفسه ، والمؤكد لغيره . فالمؤكد لنفسه : هو الواقع بعد جملة لا تحتل غيره ، نحو : له على ألف عرفا ، أى اعترافا . فـ « اعترافا » مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا . والتقدير : أعترف اعترافا . ويسمى مؤكدا لنفسه ، لأنه مؤكد للجملة قبله ، وهى نفس المصدر ، بمعنى أنها لا تحتل سواه . وهذا هو المراد بقوله « فالمبتدا » أى فالأول من القسمين المذكورين فى البيت الأول .

والمؤكد لغيره هو : الواقع بعد جملة تحتمله وتحتل غيره . فتصير بذكره نصا فيه ، نحو : أنت ابنى حقا . فـ « حقا » مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا . والتقدير : أحقه حقا . ويسمى مؤكدا لغيره ، لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره ، لأن قولك « أنت ابنى » يحتمل أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازا على معنى : « أنت عندى فى الحنو بمنزلة ابنى » . فلما قال « حقا » صارت الجملة نصا على أن المراد البتة حقيقة . فتأثرت الجملة بالمصدر ،

لأنها صارت به نصا . فكان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه .

كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَ « لِي بُكَاءٌ بِكَاءٍ ذَاتِ عَضْلَةٍ »

٣- أى كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى ، نحو : لزيد صوت صوت حمار . وله بكاء بكاء الشكلى . (صوت حمار : مصدر تشبيهي ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا . والتقدير : بصوت صوت حمار . وقبله جملة وهي : « لزيد صوت » وهي مشتملة على الفاعل في المعنى وهو « زيد » وكذلك « بكاء الشكلى » : منصوب بفعل محذوف وجوبا . والتقدير : يبكي بكاء الشكلى . فلم يكن قبل هذا المصدر جملة ، وجب الرفع نحو : صوته صوت حمار . وبكائه بكاء الشكلى . وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل في المعنى ، نحو : هذا بكاء بكاء الشكلى . وهذا صوت صوت حمار . ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مفهوم من تمثيله .

المفعول له

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا : كَجَدُّ شُكْرًا وَدِنْ
وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقَتًا، وَقَاعِلًا وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ
فَاجَزَرُهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ كـ « لِمِزْهُدٍ ذَا قَنِيعٍ »

المفعول له ، هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل ، نحو : جد
شكرا . فـ « شكرا » مصدر ، وهو مفهم للتعليل ، لأن المعنى : جد لأجل الشكر . وهو
مشارك لعامله ، وهو « جد » في الوقت ، لأن زمن الشكر ، هو زمن « الجود » والفاعل ،
لأن فاعل « الجود » هو المخاطب وهو فاعل الشكر .

وكذلك : ضربت ابني تأديبا . فـ « تأديبا » مصدر ، وهو مفهم للتعليل ، إذ يصح أن
يقع في جواب : لم فعلت الضرب ؟ وهو مشارك لـ « ضربت » في الوقت والفاعل .
وحكمه : جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة ، أعنى : (١) المصدرية .
(٢) وإيالة التعليل . (٣) واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل .

فإن فقد شرط من هذه الشروط ، تعين جره بحرف التعليل ، وهو : اللام ، أو : من ،
أو : في ، أو : الباء .

فمثال ما عُدِمَتْ فيه المصدرية قولك : جئتكَ للسمن .
ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت : جئتني اليوم للإكرام غدا .
ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل : جاء زيد للإكرام عمرو له .
ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط ، نحو : هذا قنع لزهد .
وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدرا ، ولا يشترط اتحاده مع عامله في
الوقت ولا في الفاعل . فجوزوا نصب « إكرام » في المثالين السابقين ، والله أعلم .

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ « أَلْ » وَأُنْشِدُوا :
لَا أَقْعُدُ الْجُنَيْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْسَدَاءِ

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون مجردا عن الألف واللام والإضافة .

والثاني : أن يكون محلى بالألف واللام .

والثالث : أن يكون مضافا .

وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة
النصب ، نحو : ضربت ابني تأديبا . ويجوز جره ، فنقول ، ضربت ابني التأديب . وزعم
الجزولي أنه لا يجوز جره ، وهو خلاف ما صرح به النحويون .

وما صاحب الألف واللام بعكس المجرد ، فالأكثر جره . ويجوز النصب . فـ « ضربت
ابني للتأديب » أكثر من « ضربت ابني التأديب » . ومما جاء فيه منصوبا ، ما أنشده المصنف :
« لا أقعد الجبن عن الهيجاء » . . . البيت . فـ « الجبن » مفعول له ، أى : لا أقعد لأجل
الجبن . ومثله قوله :

١٧٠ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا
شَنُوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانَا وَرُكْبَانَا

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران : النصب والجر على السواء . فنقول : ضربت ابني
تأديبه ، ولتأديبه . وهذا قد يفهم من كلام المصنف ، لأنه لما ذكر أنه يقل جر المجرد ،
ونصب المصاحب للألف واللام ، علم أن المضاف لا يقل فيه واحد منهما ، بل يكثر

١٧٠ - من البسيط ، قاله قريط بن أنيف من شعراء بلعبر ، من قصيدة طويلة مطلعها :

لو كنت من مازن لم تستج لابل بنو القبيطة من ذهل بن شيبانا

والمعنى : أتمنى أنلى بدل هؤلاء القوم الذين أنتمى إليهم ، قوما آخرين موصوفين بالقوة والبأس ، يجمعون
على العدو ويفتكون به .

الإعراب : فليت : الفاء للعطف . ليت : حرف تمن تنصب الاسم وترفع الخبر . لى : جار ومجرور
متعلق بمحذوف خبرها مقدم . بهم : متعلق به أيضا . والباء : للبدل ، والميم علامة الجمع . قوما : اسمها
مؤخر ، أى فليت قوما كائنون لى يندهم . إذا : ظرف للزمان المستقبل فيه معنى الشرط . وجملة « ركبا » أى
الحيل وغيرها ، من الفعل والفاعل والمفعول والمتعلق المحذوفين فعل الشرط . وجملة « شنوا » جوابه ، وجملة
« إذا » فى محل نصب صفة لقوله : « قوما » . الإغارة : مفعول لأجله . فرسانا : حال من الواو فى « شنوا »
وركبانا : معطوف عليها .

الشاهد فى قوله : « الإغارة » حيث نصبه على أنه مفعول لأجله ، مع كونه مقرونا بالألف واللام ،
وهو قليل ، والكثير جره باللام .

فيه الأمران . ومما جاء منصوبا قوله تعالى : « يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت » .

ومنه قول الشاعر :

١٧١ - وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ
وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

١٧١ — من الطويل ، قاله حاتم بن عدي الطائي .

ومعناه : أصفح عن الكلمة القبيحة إذا صدرت من الكريم في حق ، لأن هذا الكريم ينفق في وقت الشدة .
وأترك اللئيم الوضع إذا أهانني ، تكروما مني ، لأعجزا وضعفا .

الإعراب : وأغفر : الواو حسب ما قبلها . أغفر : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله « أنا » . عوراء : مفعول به . الكريم : مضاف إليه ، ادخاره : مفعول له والهاء : مضاف إليه . وأعرض : الواو للعطف . أعرض : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله « أنا » . عن شتم : جار ومجرور متعلق بأعرض . اللئيم : مضاف إليه . تكروما مفعول له .

الشاهد في قوله : « ادخاره » بحيث نصبه على أنه مفعول له ، وهو مضاف ، وهذا كثير ومثله الجر باللام فهما متساويان . ويبقى ما إذا كان مجردا من ال والزيادة نحو : ضربت ابني تأديبا . فالكثير نصبه لأنه أشبه الحال والتمييز ، في التنكير والتبيين ، والقليل جره باللام .

المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا

الظَرْفُ : وَقْتُ ، أَوْ مَكَانٌ ضُمْنَا « في » باطراد : « هُنَا امْكُثْ أَزْمَنًا »

عرف المصنف الظرف بأنه زمان أو مكان ، ضمن معنى « في » باطراد ، نحو : امْكُثْ هُنَا أَزْمَنًا . فـ « هُنَا » : ظرف مكان . و « أَزْمَنًا » ظرف زمان . وكل منهما تضمن معنى « في » لأن المعنى : امْكُثْ في هذا الموضع في أزمن .

واحترز بقوله « ضمن معنى في » مما لم يضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى « في » كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرا ، نحو : يوم الجمعة يوم مبارك . ويوم عرفة يوم مبارك . والدار لزيد . فإنه لا يسمى ظرفا والحالة هذه .

وكذلك ما وقع منهما مجرورا نحو : سرت في يوم الجمعة . وجلست في الدار .

على أن في هذا ونحوه خلافا في تسميته ظرفا في الاصطلاح . وكذلك ما نصب منهما مفعولا به ، نحو : بنيت الدار . وشهدت يوم الجمل .

واحترز بقوله « باطراد » من نحو : دخلت البيت . وسكنت الدار ، وذهبت الشام .

فإن كل واحد من « البيت » و « الدار » و « الشام » متضمن معنى « في » ولكن تضمنه

معنى « في » ليس مطردا ، لأن أسماء المكان المختصة ، لا يجوز حذف « في » معها ، فليس

« البيت » و « الدار » و « الشام » في المثل منصوبة على الظرفية . وإنما هي منصوبة على

التشبيه بالمفعول به ، لأن الظرف هو : ما تضمن معنى « في » باطراد . وهذه متضمنة معنى

« في » لا باطراد . هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ، لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة

ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، لم تكن متضمنة معنى « في » لأن المفعول به غير

متضمن معنى « في » ، فكذلك ما شبه به فلا يحتاج إلى قوله : « باطراد » ليخرجها . فإنها

خرجت بقوله : « ما ضمن معنى في » والله تعالى أعلم .

فَانْصَبَهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرًا كَانَ وَإِلَّا فَانْصَبَهُ مُتَقَدِّرًا

حكم ما تضمن معنى « في » من أسماء الزمان والمكان ، النصب . والناسب له ما وقع

فيه وهو المصدر ، نحو : عجبت من ضربك زيدا ، يوم الجمعة ، عند الأمير .

أو الفعل نحو : ضربت زيدا يوم الجمعة ، أمام الأمير .

أو الوصف نحو : أنا ضارب زيداً اليوم ، عندك .
وظاهر كلام المصنف ، أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك . بل ينصبه هو وغيره ، كالفعل ، والوصف . والناصب له ، إما مذكور كما مثل ، أو محذوف جوازا ، نحو أن يقال : متى جئت ؟ فتقول : يوم الجمعة . وكم سرت ؟ فتقول : فرسخين . والتقدير : جئت يوم الجمعة . وسرت فرسخين .
أو وجوباً كما إذا وقع الظرف صفة ، نحو ، مررت برجل عندك . أو صلة نحو : جاء الذي عندك . أو حالاً نحو : مررت بزيد عندك . أو خبراً في الحال أو في الأصل نحو : زيد عندك . وظننت زيدا عندك .

فالعامل في هذا الظرف محذوف وجوباً في هذه المواضع كلها . والتقدير ، في غير الصلة ، استقر ، أو مستقر . وفي الصلة ، استقر ، لأن الصلة لا تكون إلا جملة . والفعل مع فاعله جملة . واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ، والله أعلم .

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا
نَحْوُ : الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَرَمَى مِنْ رَمَى
يعني أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهماً ، نحو : سرت لحظة ، وساعة .
أو مختصاً إما بإضافة نحو : سرت يوم الجمعة . أو بوصف نحو : سرت يوماً طويلاً .
أو بعدد نحو : سرت يومين .

وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان :
أحدهما : المبهم .

والثاني : ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سيذكره .
والمبهم كالجہات الست نحو : فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وأمام ، وخلف ،
ونحو هذا .

والمقادير ، نحو : غلوة ، وميل ، وفرسخ ، وبريد . تقول : جلست فوق الدار .
وسرت غلوة : فتنصّبهما على الظرفية .
وأما ما صيغ من المصدر نحو : مجلس زيد ، ومقعده . فشرط نصبه قياساً ، أن

يكون عامله من لفظه نحو : قعدت مقعد زيد. وجلست مجلس عمرو . فلو كان عامله من غير لفظه ، تعين جره بـ « في » نحو : جلست في مرمى زيد . فلا تقول : « جلست مرمى زيد » إلا شذوذا . وما ورد من ذلك قولهم : هو مني مقعد القابلة ، ومزجر الكلب ، ومناطق الثريا .

والقياس : هو مني في مقعد القابلة ، وفي مزجر الكلب ، وفي مناطق الثريا . ولكن نصب شذوذا . ولا يقاس عليه ، خلافا للكسائي . وإلى هذا أشار بقوله :

وَشَرَطُ كَوْنٍ ذَا مَقِيْسَا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ
أى : وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيسا ، أن يقع ظرفا لما اجتمع معه في أصله ، أى : أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد ، كجماعة « جلست بمجلس في الاشتقاق من الجلوس . فأصلهما واحد ، وهو الجلوس .

وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر ، مبهمان .
أما المقادير : فذهب الجمهور إلى أنها من الظروف المبهمة ، لأنها وإن كانت معلومة المقدار ، فهي مجهولة الصفة .

وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين ، إلى أنها ليست من الظروف المبهمة ، لأنها معلومة المقدار .
وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهما ، نحو : جلست مجلسا . ومختصا ، نحو : جلست مجلس زيد .

وظاهر كلامه أيضا ، أن « مرمى » مشتق من « رمى » . وليس هذا على مذهب البصريين . فإن مذهبه أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل . فإذا تقرر أن المكان المختص به هو ماله أقطار تحويه - لا ينتصب ظرفا ، فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع « دخل » وسكن . ونصب « الشام » مع « ذهب » ، نحو : دخلت البيت ، وسكنت الدار . وذهبت الشام . واختلف الناس في ذلك . فقيل : هي منصوبة على الظرفية شذوذا . وقيل منصوبة على إسقاط حرف الجر . والأصل ، دخلت في الدار . فحذف حرف الجر ، فانتصب الدار ، نحو : مررت زيدا . وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به .

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ
وَعَبْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى: متصرف ، وغير متصرف . فالمتصرف من ظروف الزمان أو المكان ، ما استعمل ظرفا وغير ظرف ، كيوم ومكان . فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو : سرت يوما . وجلست مكانا . ويستعمل مبتدأ نحو : يوم الجمعة يوم مبارك . ومكانك حسن . وفاعلا نحو : جاء يوم الجمعة ، وارتفع مكانك .

وغير المتصرف : هو مالا يستعمل إلا ظرفا أو شبهه نحو : «سحر» إذا أردته من يوم بعينه . فإن لم ترده من يوم بعينه ، فهو متصرف ، كقوله تعالى : «إلا آل لوط نجيناهم بسحر» . «فوق» نحو : جلست فوق الدار . فكل - واحد من . «سحر» و«فوق» لا يكون إلا ظرفا . والذي لزم الظرفية أو شبهها : عند ، ولدن .

والمراد بشبه الظرفية أن لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجرورا بـ «من» نحو : خرجت من عند زيد . ولا يجر «عند» إلا بـ «من» . فلا يقال : خرجت إلى عنده . وقول العامة : «خرجت إلى عنده خطأ» .

وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَّصْدَرٌ * * وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ
ينتوب المصدر عن مكان مصدر * * وذلك في ظرف الزمان يكثر
قرب زيد . فحذف المضاف وهو «مكان» وأقيم المضاف إليه مقامه ، فأعرب بإعرابه ، وهو النصب على الظرفية . ولا ينقاس ذلك ، فلا تقول : آتيك جلوس زيد ، تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان ، نحو : آتيك طلوع الشمس ، وقدوم الحاج ، وخروج زيد . والأصل : وقت طلوع الشمس . ووقت قدوم الحاج . ووقت خروج زيد . فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مقيس في كل مصدر .

المفعول معه

يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ : « سِيرَى والطَّرِيقَ مُسْرِعَةً »
بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبَّهَ سَبَقَ ذَا النَّصْبُ لِابِلِ الْوَائِ ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ

المفعول معه هو : الاسم المنتصب بعد « واو » بمعنى « مع » والناصب له ما تقدمه . من الفعل ، أو شبهه . فمثال الفعل : سيرى والطريق مسرعة : أى سيرى مع الطريق . فـ « الطريق » منصوب بـ « سيرى » .

ومثال شبه الفعل : زيد سائر والطريق . وأعجبنى سيرك والطريق . فـ « الطريق » منصوب بـ « سائر » و « سيرك » ، وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو . وهو غير صحيح ، لأن كل حرف اختص بالاسم ، ولم يكن كالجاء منه ، لم يعمل إلا الجاء ، كحروف الجر .

ولما قيل « ولم يكن كالجاء منه » احترازاً من الألف واللام ، فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً ، لكونها كالجاء منه ، بدليل تخطي العامل لها نحو : مررت بالغلام . ويستفاد من قول المصنف فى نحو : « سيرى والطريق مسرعة » أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك ، وهو كل اسم وقع بعد « واو » بمعنى « مع » وتقدمه فعل أو شبهه ، وهذا هو الصحيح من قول النحويين .

وكذلك يفهم من قوله : « بما من الفعل وشبهه سبق » أن عامله لا بد أن يتقدم عليه ، فلا تقول ، والنيل سرت . وهذا باتفاق .

وأما تقدمه على صاحبه نحو : سار والنيل زيد ، ففيه خلاف والصحيح منه (١) .

وَبَعْدَ « مَا » اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ « كَيْفَ » نَصْبٌ

بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ
حق المفعول معه أن يسبقه فعل ، أو شبهه ، كما تقدم تمثيله . وسمع من لسان العرب نصبه بعد « ما » و « كيف » الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو : ما أنت وزيدا ؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد ؟ فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون .

(١) يرى ابن جنى جواز تقديم المفعول معه على صاحبه وهو مرجوح .

والتقدير : ما تكون وزيدا ؟ وكيف تكون وقصة من تريد ؟ فـ « زيدا » و « قصة » منصوبان ؛ « تكون » المضمره .

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ
وَالنَّصَبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
وَالنَّصَبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَحِبُّ أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبُّ
الاسم الواقع بعد هذه الواو ، إما أن يمكن عطفه على ما قبله ، أولا ، فإن أمكن عطفه ،
فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف . فإن أمكن عطفه بلا ضعف ، فهو أحق من النصب ،
نحو : كنت أنا وزيد كالأخوين . فرفع « زيد » عطفا على الضمير المتصل أولى من نصبه
مفعولا معه ، لأن العطف ممكن للفصل . والتشريك أولى من عدم التشريك . ومثله :
سار زيد وعمرو ، فرفع « عمرو » أولى من نصبه .
وإن أمكن العطف بضعف ، فالنصب على المعية أولى من التشريك ، لسلامته من
الضعف نحو : سرت وزيدا . فنصب « زيد » أولى من رفعه ، لضعف العطف على الضمير
المرفوع المتصل بلا فاصل . وإن لم يمكن عطفه ، تعين النصب على المعية ، أو على إضمار
فعل يليق به ، كقوله :

١٧٢ - « عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا » .

١٧٢ — هذا صدر بيت من الرجز لم يعرف قائله ؛ وقامه :

علفتها تبنا وماء باردا حتى غدت هائلة حينها

والمعنى : أطعمت هذه الدابة تبنا ، وسقيتها ماء باردا حتى سحرت الدموع من عينها .

الإعراب : علفتها : فعل ماض وقاعله ومفعوله الأول . تبنا : مفعوله الثاني . وماء : الواو العطف
ماء : مفعول لفعل محذوف تقديره « سقيتها » يدل عليه سياق الكلام ، كما ذهب إليه القراء والقاسمي
ومن تبعهما . فالعطف حينئذ من عطف الجمل . أو معطوف على قوله « تبنا » على تأويل « علفتها » بعامل يصح
تسلطه على ما قبل الواو ، وما بعدها مثل ألفتها ، كما ذهب إليه الجرمي ، والملازقي ، والمبرد ، وأبو عبيدة ، والأصمعي
واليزيدي ، فالعطف حينئذ من عطف المفردات . باردا : صفة لقوله « ماء » . حتى : ابتدائية غدت : فعل
ماض وثا ، التأنيث . هائلة : خبرها مقدم . عينها : اسمها مؤخر مرفوع بالالف ثبابة عن الضمة لأنه مثنى ،
والنون الخفيفة للإضافة ، عوض عن التنوين في الاسم المفرد . وإلهاء : مضاف إليه .

الشاهد في قوله : « وماء » حيث نصب بفعل محذوف ، أو بالفعل المذكور على تأويله بفعل يصح تسلطه
على المعطوف ، والمعطوف عليه كاسبق ، لأنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لعدم مشاركة الماء للتبن في الملف ، ولا النصب
على المعية لانتفاء المصاحبة ، لأن الماء لا يصاحب التبن في الملف .

ف « ماء » منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، التقدير : وسقيتها ماء
باردا . وكقوله تعالى : « فأجمعوا أمركم وشركاءكم » فقوله « وشركاءكم » لا يجوز عطفه على
« أمركم » لأن العطف على نية تكرار العامل . فلا يصح أن يقال : أجمعت شركائي . وإنما
يقال : أجمعت أمري ، وجمعت شركائي . ف « شركائي » منصوب على المعية . والتقدير
— والله أعلم — فأجمعوا أمركم مع شركائكم .
أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير : فأجمعوا أمركم ، وأجمعوا شركاءكم .

الاستثناء

مَا اسْتَنْثَيْتَ «الام» مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ ، أَوْ كُنْتَنِي انْتِخَبَ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَأَنْصَبُ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ
حكم المستثنى بإلا النصب إن وقع بعد إتمام الكلام الموجب، سواء كان متصلا، أو
منقطعا، نحو : قام القوم إلا زيدا، ومررت بالقوم إلا زيدا . وضربت القوم إلا زيدا ،
وقام القوم إلا حمارا . وضربت القوم إلا حمارا . ومررت بالقوم إلا حمارا .

فـ « زيدا » في هذه المثل منصوب على الاستثناء . وكذلك « حمارا » والصحيح من
مذاهب النحويين ، أن الناصب له ما قبله بواسطة « إلا » واختار المصنف - في غير هذا
الكتاب - أن الناصب له « إلا » وزعم أنه مذهب سيويوه . وهذا معنى قوله :
« ما استثنيت إلا مع تمام ينتصب » أى أنه ينتصب الذى استثنته « إلا » مع تمام الكلام إذا
كان موجبا . فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجب ، وهو المشتمل على النفى أو
شبهه ، والمراد بشبه النفى ، النهى ، والاستفهام . فإما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا .
والمراد بالمتصل ، أن يكون المستثنى بعضا مما قبله . وبالمنقطع ، أن لا يكون بعضا مما قبله .
فإن كان متصلا ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتياعه لما قبله فى الإعراب ، وهو
المختار ، والمشهور أنه بدل من متبوعه . وذلك نحو : ما قام أحد إلا زيدا ، وإلا زيدا .
ولا يقيم أحد إلا زيدا ، وإلا زيدا . وهل قام أحد إلا زيدا؟ وإلا زيدا . وما ضربت أحدا
إلا زيدا، ولا تضرب أحدا إلا زيدا ، وهل ضربت أحدا إلا زيدا ؟

فيجوز فى « زيدا » أن يكون منصوبا على الاستثناء ، وأن يكون منصوبا على البدلية
من « أحد » . وهذا هو المختار .

ونقول : ما مررت بأحد إلا زيدا ، وإلا زيدا . ولا تمرر بأحد إلا زيدا ، وإلا زيدا .
وهل مررت بأحد إلا زيدا؟ وإلا زيدا؟ وهذا معنى قوله : « وبعد نفي ، أو كنفي انتخب ،
إتباع ما اتصل . . » أى : اختير إتياع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نفي ، أو شبه نفي .
(١٦ - التفصيل - ١)

وإن كان الاستثناء منقطعا ؛ تعين النصب عند جمهور العرب . فتقول : ما قام القوم
إلا حمارا ، ولا يجوز الإتيان ، وأجازه بنو تميم . فتقول : ما قام القوم إلا حمار . وما ضربت
القوم إلا حمارا . وما مررت بالقوم إلا حمار . وهذا هو المراد بقوله : «وانصب ما انقطع»
أى انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بنى تميم . وأما بنو تميم
فيجيزون إتيانه .

فمعنى البيت أن الذى استثنى بإلا ينتصب إن كان الكلام موجبا ووقع بعد تملعه .
وقد نبه على هذا القيد بذكره حكم النفي بعد ذلك . فلإطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب ،
سواء كان متصلا أو منفصلا . وإن كان غير موجب ، وهو الذى فيه نفي أو شبه نفي انتخب ،
أى اختير إتيان ما اتصل ، ووجب نصب ما انقطع عند غير بنى تميم . وأما بنو تميم فيجوزون
إتيان المنقطع .

وغيرُ نصبٍ سابقٍ فى النَّفْيِ قَدْ . يَا تَى وَلَكِنْ نَصَبَهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ
إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، فلما أن يكون الكلام موجبا ، أو غير موجب .
فإن كان موجبا ، وجب نصب المستثنى ، نحو : قام إلا زيداً القوم . وإن كان غير
موجب ، فاختار نصبه ، فتقول : ما قام إلا زيداً القوم . ومنه قوله :
١٧٣ - كَفَالَى إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالَى إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

١٧٣ — من الطويل ، قاله السكيت بن زيد الأمدى فى ملح آل البيت .

المعنى : ليس لى من ناصر ولا معين سوى آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وليس لى من طريق
أسلكه سوى طريق الحق .

الإعراب : وما : الواو المطفة على ما قبله . ما : نافية . لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره
«كائنة» خبر مقدم . إلا : أداة استثناء . آل : منصوب بإلا على الاستثناء . أحمد : مضاف إليه ؛
مجرور بالفتحة نياية عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل . شيمة : مبتدأ مؤخر .
ومالَى إلا مذهب الحق مذهب : إعرابه كإعراب سابقه .

الشاهد فى الشطرين : حيث نصب المستثنى المتقدم ، وهو «آل» . و«مذهب» ، على المستثنى منه وهو
«شيمة» و«مذهب» مع أن الكلام غير موجب ، وهو المختار لأنه الفصيح الشائع . وأما إذا كان
الكلام موجبا ، فانصب والجب ، نحو : قام إلا زيداً القوم .

وقد روى رفعه ، فتقول : ما قام إلا زيد القوم . قال سيديويه : حدثني يونس ، أن قوما يوثق بعريتهم يقولون : مالى إلا أخوك ناصر . وأعربوا الثانى بدلا من الأول على القلب لهذا السبب . ومنه قول الشاعر :

١٧٤ - فَإِنَّهُمْ يُرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فعنى البيت : أنه قد ورد فى المستثنى السابق غير النصب ، وهو الرفع . وذلك إذا كان الكلام غير موجب نحو : ما قام إلا زيد القوم . ولكن المختار نصبه . وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفى ، أن الموجب يتعين فيه النصب نحو : قام إلا زيدا القوم .

وإن يفسر سابق « إلا » لما بَعْدُ « يَكُنْ » كما يلى « إلا » عُدَمَا إذا تفرغ سابق « إلا » لما بعدها ، أى لم يشغل بما يطلبه ، كان الاسم الواقع بعد « إلا » معربا بإعراب ما يقتضيه ما قبل « إلا » قبل دخولها . وذلك نحو : ما قام إلا زيد ، وما ضربت إلا زيدا . وما مررت إلا بزيدا . « زيد » فاعل مرفوع بقام . و « زيدا » منصوب بـ « ضربت » وبـ « زيد » متعلق بـ « مررت » كما لو لم تذكر « إلا » . وهذا

١٧٤ - من الطويل ، قاله حسان بن ثابت . ومعناه : أمدح نبينا صلى الله عليه وسلم ، لأن الناس جميعا يرجون منه الشفاعة ، فى وقت لا يوجد فيه من شافع غير الأنبياء صلوات الله عليهم الإعراب : فإنهم : الفاء للتعليل . إن : حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر . وإلهاء : اسمها والميم علامة جمع الذكور . يرجون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعله . منه . جار ومجرور متعلق بـ يرجون . شفاعته : مفعوله . والجملة فى محل رفع خبر « إن » . إذا : ظرف للزمان المستقبل فيه معنى الشرط . لم : حرف نفي وجزم وقلب . يكن : فعل مضارع مجزوم بلم . إلا : أداة استثناء مفرغ . النبيون : « فاعل يكن » . شافع : بدل منه على القلب ، بدل كل من كل ، لأن العامل فرغ لما بعد إلا ، فهو معرب بما يقتضيه العامل ، والمؤخر عام أريد به خاص فصيح إبداله من المستثنى ، بدل كل من كل . وقد كان المستثنى قبل تقديره بدل بعض من كل ، والأصل « إذا لم يكن شافع إلا النبيون منه » فقلب المتنوع تابعا ، والتابع متبوعا ، كما فى نحو : مررت بمثلك أحد . وجملة « لم يكن » فعل الشرط ، وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه .

الباهد فى قوله « إلا النبيون » حيث رفع المستثنى المتقدم على المستثنى منه ، مع أن الكلام غير موجب ، وهو خلاف المختار ، والمختار النصب كما سبق .

هو الاستثناء المفرغ . ولا يقع في كلام موجب ، فلا تقول : ضربت إلا زيدا .

والنح « إلا » ذات توكيد : كَلَّا تَمَرُّرُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى الْعَلَا
إذا كررت « إلا » لقصد التوكيد ، لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئا . ولم تفد غير توكيد
الأولى . وهذا معنى الغائما . وذلك في البدل والعطف نحو : ما مررت بأحد إلا زيدا إلا
أخيك . ف « أخيك » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئا ، أى لم تفد فيه استثناء
مستقلا . فكانك قلت : ما مررت بأحد إلا زيدا أخيك . ومثله : « لا تمرر بهم إلا الفتى
إلا العلا » والأصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العلا . ف « العلا » بدل من الفتى . وكررت
« إلا » توكيدا .

ومثال العطف : قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا . والأصل : إلا زيدا وعمرا . ثم
كررت « إلا » توكيدا ، ومنه قوله :

١٧٥ - هَلْ الدَّهْرُ إِلَّا لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وَإِلَّا طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا
والأصل : وطلوع الشمس . وكررت « إلا » توكيدا . وقد اجتمع تكرارها في البدل
والعطف في قوله :

١٧٦ - مَالِكٌ مِّنْ شَنْجِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ ، وَإِلَّا رَمْلُهُ

١٧٥ — من الطويل ، قاله أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي . ومعناه : الدهر ليل ونهار يتعاقبان ،
تشرق الشمس ثم تغيب وهكذا دواليك .

الإعراب : هل : حرف استفهام إنكارى بمعنى النفي . الدهر : مبتدأ . إلا : أداة استثناء مفرغ .
ليلة : خبره . نهارها : معطوف على ليلة ، والهاء : مضاف إليه . وإلا : الواو للعطف . إلا : توكيد للأولى
طلوع : معطوف على ليلة . الشمس : مضاف إليه . ثم : حرف عطف . غيارها : معطوف على طلوع ،
والهاء : مضاف إليه .

الشاهد في قوله : « وإلا طلوع » حيث ألغيت « إلا » الثانية لأنها زائدة مؤكدة للأولى ، لم تؤثر في
المعطوف شيئا لسكونه تابعا لما بعد « إلا » قبلها بالعطف عليه ، والأصل : « وطلوع الشمس » .

١٧٦ — من الرجز ، لم يعرف قائله . الشنج ، محركة : الجمل . الرسيم والعمل : ضربان من السير
والخنى : ليس لك من جملك إلا سيره مسرعا وغير مسرع .

الإعراب : ما : نافية . لك : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . من
شنجك : جار ومجرور متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، والسكاف مضاف إليه . إلا : أداة
استثناء ملغاة . عمله : مبتدأ مؤخر ، والهاء : مضاف إليه . إلا : زائدة للتوكيد . رسيمه : بدل من

والأصل : إلا عمله ، رسيمة ، ورمله . فـ « رسيمة » بدل من عمله . ورمله معطوف على « رسيمة » وكررت « إلا » فيهما توكيذا .

...

وإنْ تُكْرَرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَعَ تَفْرِيعُ التَّأْيِيرِ بِالْعَامِلِ دَعُ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإِلَا اسْتِثْنَى وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنَى
إذا كررت « إلا » لغير التوكيد ، وهى التى يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ولو أسقطت لما فهم ذلك ، فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مفرغا ، أو غير مفرغ . فإن كان مفرغا شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي ، فتقول : ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا . ولا يتعين واحد منها لشغل العامل ، بل أيها شئت شغلت العامل به ونصبت الباقي ، وهذا معنى قوله : « فع تفريع » إلى آخره . أى مع الاستثناء المفرغ ، اجعل تأثير العامل فى واحد مما استثنيته بإلا ، وانصب الباقي . وإن كان الاستثناء غير مفرغ ، وهذا هو المراد بقوله :

وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمُ بِهِ وَالتَّزِمِ
وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِئَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ
كَلِمَ « يَقُومُوا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلَى » وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ
فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه ، أو تتأخر . فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع ، سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب ، نحو : قام إلا زيدا ، إلا عمرا ، إلا بكرا القوم . وما قام إلا زيدا ، إلا عمرا ، إلا بكرا القوم ، وهذا معنى قوله « دون تفريع » البيت .

وإن تأخرت ، فلا يخلو : إما أن يكون الكلام موجبا ، أو غير موجب . فإن كان موجبا ، وجب نصب الجميع . فتقول : قام القوم إلا زيدا ، إلا عمرا إلا بكرا . وإن كان غير موجب ، عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء ، فيبدل مما

عمله ، بدل بعض من كل ، لأن المراد بالعمل مطلق السير . والهاء : مضاف إليه : وإلا : الواو للعطف
إلا : زائدة أيضا للتوكيد . ورمله : معطوف على رسيمة ، والهاء مضاف إليه .
الشاهد فى قوله : « إلا رسيمة وإلا رمله » حيث كررت « إلا » فى البدل والعطف وهى ملفاة فيهما ،
لم تعد إلا توكيد الأول .

قبله وهو المختار ، أو ينصب وهو قليل كما تقدم . وأما باقيةا فيجب نصبه ، وذلك نحو :
 مقام أحد إلا زيد ، إلا عمرا ، إلا بكرا . فـ « زيد » بدل من أحد . وإن شئت أبدلت
 غيره من الباقيين . ومثله قوله المصنف : « لم يفوا إلا امرؤ إلا على » فـ « امرؤ » بدل من الواو
 في « يفوا » وهذا معنى قوله : « وانصب لتأخير » إلي آخره ، أى وانصب . المستثنيات
 كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام موجبا . وإن كان غير موجب . فجاء
 بواحد منها معربا بما كان يعرب به لو لم تتكرر المستثنيات ، وانصب الباقي . فعنى قوله :
 « وحكمها في القصد حكم الأول » أن ما تكرر من المستثنيات ، حكمه في المعنى حكم المستثنى
 الأول . فثبت له ما ثبت للأول من الدخول والخروج . ففى قولك : قام القوم إلا زيدا
 إلا عمرا ، إلا بكرا ، الجميع مخرجون .

وفى قولك : ما قام القوم إلا زيدا ، إلا عمرا ، إلا بكرا ، الجميع داخلون . وكذا
 فى قولك « مقام أحد إلا زيدا ، إلا عمرا ، إلا بكرا » الجميع داخلون .

وَأَسْتَثْنِي مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُعْرَبٍ بِمَا لِسْتَثْنِي بِإِلَاءٍ نُسِبَا
 استعمال بمعنى « إلا » فى الدلالة على الاستثناء ، ألفاظ منها :

١ - ما هو اسم وهو : غير ، وسوى ، وسوى ، وسواء .

٢ - ومنها ما هو فعل ، وهو : ليس ، ولا يكون .

٣ - ومنها ما يكون فعلا وحرفا وهو : خلا وعدا ، وحاشا ، وقد ذكرها
 المصنف كلها .

فأما « غير » و « سوى » و « سوى » و « سواء » فحكم المستثنى بها الجر ، لإضافتها
 إليه . وتعرب « غير » بما كان يعرب به المستثنى مع « إلا » فتقول : قام القوم
 غير زيد بنصب « غير » كما تقول : قام القوم إلا زيدا ، بنصب « زيد » وتقول :
 مقام أحد غير زيد وغير زيد ، بالإتيان والنصب ، والمختار الإتيان ، كما تقول : مقام
 أحد إلا زيدا وإلا زيدا ، وتقول : ما قام غير زيد : فرفع « غير » وجوبا ، كما تقول ما
 قام إلا زيد برفعه وجوبا . وتقول : مقام أحد غير حمار : بنصب غير ، عند غير بنى تميم .
 وبالإتيان عند بنى تميم . كما تفعل فى قولك : ما قام القوم إلا حمارا وإلا حمارا .
 وأما سوى ، فالمشهور فيها كسر السين والقصر . ومن العرب من يفتح سينها ويمد .

ومنهم من يضم سينها ويقعر . ومنهم من يكسر سينها ويمد . وهذه اللغة لم يذكرها المصنف
وقل من ذكرها . ومن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية .

وذهب سيبويه والقراء وغيرهما : أنها لا تكون إلا ظرفا . فإذا قلت : قام القوم
سوي زيد ، قد «سوي» عندهم منصوبة على الظرفية ، وهي مشعرة بالاستثناء :
ولا تخرج عندهم عن الظرفية ، إلا في ضرورة الشعر .

واختار المصنف أنها كـ «غير» فتعامل بما تعامل به «غير» من الرفع والنصب والجر .
وإلى هذا أشار بقوله :

وَلَيْسَ سَوِيٌّ سَوَاءٌ إِجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جَعَلَا
فمن استعمالها مجرورة ، قوله صلى الله عليه وسلم : «دعوت ربى أن لا يسلط على أمتي
عدوا من سوى أنفسها» . وقوله صلى الله عليه وسلم : «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا
كالشعرة البيضاء في الثور الأسود ، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض» .

وقول الشاعر :

١٧٧ - وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ

إِذَا اجْتَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا

١٧٧ - من الطويل ، قاله مرار بين سلامة العنجل .

ومعناه : هؤلاء الناس ، لأنهم أشرف ، إذا حضروا مجلسا من المجالس ، لا يتكلمون بألقبيح حتى
أى أحد لا من قومنا . ولا من قوم آخرين .

الإعراب : ولا : الواو حسب ما قبلها . لا : نافية . ينطقون فعل مضارع مرفوع الفحشاء : منصوب
بنزع الخافض ، أى بالفحشاء ، وناصبه قبل الفعل . وقيل النزح . أو مفعول مطلق على حذف مضاف : أى
نطق الفحشاء . أى مفعول به لينطق ، على أنه ضمه معنى يذكر فعدها بنفسه . من : اسم موصول بمعنى الذى
خاويل ينطق . كان : أى وجد ، فعل ماضى وفاعله هو . والجملة لا محل من الإعراب صلة الموصول . منهم
جار ومجرور ، متعلق بكان ، وهويان لاسم الموصول «من» والميم علامة جمع المذكر السالم . إذا : ظرف للزمان المستقبل
فيه معنى الشرط . وجملة جلسوا من الفعل والفاعل ، فعل الشرط ، وجوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه : أى
فلا ينطق بالفحشاء الخ . منا : جار ومجرور متعلق . ينطق . ولا : الواو ، للعطف . لا : نافية . من سوائنا
مضغى بالفعل «ينطق» . وثنا : مضاف إليه .

الشاهد في قوله : «ولا من سوائنا» حيث احتج به المصنف على أن سوى تخرج عن النصب على الظرفية ؛
وتكون كـ «غير» ، أى تعامل بما تعامل به «غير» من الجر كما في هذا البيت ، ومن الرفع والنصب ، كما في الأبيات
الآتية .

ومن استعمالها مرفوعة قوله :

١٧٨ - وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تَشْتَرَى فَسَوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

وقوله :

١٧٩ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا
فـ «سواك» مرفوع بالابتداء . و «سوى العدو» مرفوع بالفاعلية .

ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية ، قوله :

١٨٠ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَتَى لُؤْمَلٍ وَإِنْ سَوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

١٧٨ — من الكامل ، قاله محمد بن عبد الله بن مسلم المدني ، يمدح به يزيد بن حاتم بن قبيصة . ومعناه : وإذا تباع خصلة من الخصال الحميدة وتشتري ، فغيرك يازيد بائعها : وأنت المشتري لها . الإعراب : وإذا : الواو زائدة عند الكوفيين ، وللاستئناف عند بعضهم . إذا : ظرف للزمان المستقبل فيه معنى الشرط . تباع : فعل مضارع مبنى للمجهول . كريمة : نائب فاعله . والجملة فعل الشرط . أو : حرف عطف بمعنى الواو . تشتري : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله تقديره «هي» . سواك : الفاء داخلة على جواب «إذا» . سواك مبتدأ مرفوع بالضممة المقدرة على الألف والكاف مضاف إليه . بائعها : خبره وإلهاء : مضاف إليه : وأنت : الواو للعطف . أنت مبتدأ . المشتري خبره .
الشاهد في قوله : «فسواك» حيث خرجت «سوى» عن النصب على الظرفية ، واستعملت مرفوعة بالابتداء .

١٧٩ — من الهزج ، قاله القند الزماني ، واسمه شهل بن شيان ، في حرب البسوس . وقيله :

فلما أصبح الكـ ر فأمسى وهو عريان

المعنى : فلما انكشف الشر ولم يبق بيننا وبينهم في العداوة غير الظلم ، قابلنا شرهم بمثله . الإعراب : ولم : الواو حسب ما قبلها . لم : حرف نفي وجزم وقلب . يبق : فعل مضارع مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة . سوى : فاعله . العنوان : مضاف إليه . دناهم : فعل ماض ، ونا : فاعله ، وإلهاء : مفعوله ، والميم : علامة الجمع . والجملة جواب قوله «فلما» في البيت قبله ، لا محل لها من الإعراب . كا : السكاف حرف تشبيه وجر . ما : مصدرية . دانوا : فعل ماض ، والواو فاعله ، ومفعوله محذوف تقديره «دانوا» أى جازونا : و «ما» وما دخلت عليه في تأويل . مصدر مجزوم بالسكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف ، أى دناهم دينا كائنا كديهم .

الشاهد في قوله : «سوى» حيث خرجت عن النصب على الظرفية ، واستعملت مرفوعة على الفاعلية .

١٨٠ — من الطويل ، لم يعرف قائله . ومعناه : عندك أيها الممدوح من السكرم ما يضمن للمؤمنين ما يتمتعونه منك ، ويطلبون حصوله بخلاف غيرك ، فإن من يؤمله يخيب أمله لعدم تحصيله أمنيته ، وهذا كناية من حصر السكرم في الممدوح .

الإعراب : لديك : ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره «كائن» خبر مقدم . والسكاف : مضاف

فـ «سواك» اسم «إن» هذا تقرير كلام المصنف . ومذهب سيبويه والجمهور : أنها لا تخرج عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر ، وما استشهد به على خلاف ذلك محتمل للتأويل .

وَأَسْتَنْ نَاصِبًا بـ «لَيْسَ» وَ «خَلَا»
وَبـ «عَدَا» وَبـ «يَكُونُ» بَعْدَ «لَا»
أى واستثنى بـ «ليس» وما بعدها ناصبا المستثنى ، فنقول : قام القوم ليس زيدا ،
وخلأ زيدا ، وعدا زيدا ، ولا يكون زيدا . فـ «زيدا» في قولك : «ليس زيدا»
و«لا يكون زيدا» منصوب على أنه خبر «ليس» و«لا يكون» واسمها ضمير مستتر ،
والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من «القوم» والتقدير : ليس بعضهم زيدا . ولا يكون
بعضهم زيدا . وهو مستتر وجوبا . وفي قولك «خلا زيدا» و«عدا زيدا» منصوب على
المفعولية . و«خلا» و«عدا» فعلان فاعلهما ، في المشهور ، ضمير عائد على البعض المفهوم
من القوم كما تقدم ، وهو مستتر وجوبا . والتقدير : خلا بعضهم زيدا ، وعدا بعضهم
زيدا . ونبه بقوله : «ويكون بعد لا» وهو قيد في «يكون» فقط على أنه لا يستعمل
في الاستثناء من لفظ الكون غير «يكون» وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد «لا» فلا تستعمل فيه
بعد غيرها من أدوات النفي ، نحو : لم ، ولن ، ولما ، وإن ، وما .

وَأَجْرُ بِسَابِقِي «يَكُونُ» إِنْ تَرَدَّ «وَبَعْدَ مَا» انْصَبَّ وَأَنْتَجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ
أى إذا لم تتقدم «ما» على «خلا» و«عدا» فاجرر بهما إن شئت ، فنقول : قام
القوم خلا زيدا ، وعدا زيد . فـ «خلا» و«عدا» حرفا جر . ولم يحفظ عن سيبويه الجر
بهما . وإنما حكاها الأخفش . فمن الجر بـ «خلا» قوله :

إليه . كقيل : مبتدأ مؤخر . بالمتى : متعلق بكفيل . وإن : الواو للعطف . إن : حرف توكيد . سواك
اسمها منصوب والكاف مضاف إليه . من : اسم موصول بمعنى الذي ، مبتدأ ، وجملة «يؤمله» ، لا محل لها
من الإضراب صلة الموصول . وجملة «يشق» خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر
«إن» .

الشاهد في قوله : «سواك» حيث خرجت عن على النصب الظرفية ، واستعملت منصوبة ،
اسما لإن .

١٨١ - خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالي
ومن الجر . « هذا » قوله :

١٨٢ - تركنا في الخضيض بنات عوج
عوا كيف قد خضعن إلى النور
أبحنا حيهم قتلا وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير

١٨١ - من الطويل ، لم يعرف قائله . ومعناه : لا أؤمل في العطاء غيرك إلا الله ، وإنما أحسب من أحواله من تعوله ، بحيث إنك تنفق على من مهي كما تنفق على من معك ، أى إن أمل فيك محصور في ذلك . الإعراب : خلا الله ، جار ومجرور . واختلف فيها وفي « عدا » و « حاشا » ف قيل تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر ، أى قبلها في الرتبة وإن تأخرت في اللفظ ، كأرجو في هذا البيت . وقيل لم تتعلق بشيء تشبيها لما بالزائد ؛ وإنما محل مجرورها نصب على تمام الكلام ، أى الجملة قبله ، قيل وهو الصواب لعدم إيراد القول الأول ، نحو : القوم إخوانك خلا زيد ، ولأنها بمنزلة « إلا » وهى لا تتعلق بشيء . لا : نافية . أرجو : فعل مضارع وفاعله « أنا » . سواك : مفعوله والسكاف مضاف إليه . وإنما : الواو للعطف . إنما : حرف توكيد مكفوف عن العمل بما الزائدة . وأعد : فعل مضارع مرفوع وفاعله « أنا » . عيالي : مفعوله الأول ، والياء مضاف إليه . شعبة : مفعوله الثانى . من عيالك : متعلق بمحذوف تقديره « كالشعبة » صفة لشعبة ، والسكاف مضاف إليه ، والألف للاطلاق .

الشاهد في قوله : « خلا الله » حيث جر بخلا . لعدم تقدم « ما » عليها وهو جائز ولكنه قليل بالنسبة للنصب . وفيه (شاهد آخر) وهو أن « سواك » خرجت عن النصب على الظرفية ، واجتمعت مقولا به لفعل « أرجو »

١٨٢ - من الواقع ، ومعناها : تركنا في هذه الأرض المتخفضة بنات الخيل العوج طعاما للصور تأكل لحومها ، وذلك لأننا قتلنا أصحاب هذه الخيول واستأصلنا شافهم كبارا وصغارا .

الإعراب : تركنا : فعل ماض ونا : فاعله . في الخضيض : متعلق به . بنات : مفعوله الأول ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم . عوج : مضاف إليه ، وصفة لموصوف محذوف تقديره « بنات خيل عوج » عوا كف : مفعوله الثانى ، إن كانت « ترك » بمعنى « صير » وإلا كان حالا من بنات عوج . ومتعلق « عوا كف » محذوف ، أى عوا كف عليه ، أى الخضيض . قد : حرف تحقيق وجملة « خضعن » من الفعل والفاعل في محل نصب حال من بنات عوج ، أو من ضمير « عوا كف » ، أو صفة لعوا كف . إلى النور : متعلق بخضعن . أبحنا : فعل ماض ونا ، فاعله . حيم : مفعوله والهاء مضاف إليه ، والميم علامة جمع المذكر السالم . قتلا وأسرا : منصوبان على التمييز المحول من المفعول . ويصح أن يكون « حيم » منصوبا بنزع الخافض ، أى في حيم . وقتلا : مفعول به . عدا الطفل : جار ومجرور . الطفل : مفعول على « الشمطاء » . الصغير : صفة للطفل .

الشاهد في قوله « عدا الشمطاء » وهو كالشاهد السابق .

فإن تقدمت عليهما «ما» وجب النصب بهما، فتقول: قام القوم ما خلا زيدا، وما عدا زيدا. فـ «ما» مصدرية، و «خلا» و «عدا» صلتهما. وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره. و «زيدا» مفعول. وهذا معنى قوله: «وبعد ما أنصب» هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائي الجر بهما بعد «ما» على جعل «ما» زائدة. وجعل «خلا» و «عدا» حرفي جر، فتقول: قام القوم ما خلا زيدا، وما عدا زيدا. وهذا معنى قوله: «وانجرار قد يرد». وقد حكى الجرمي في الشرح الجر بعد «ما» عن بعض العرب.

وَحَيْثُ جَرًّا، فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ
أى إن جررت بـ «خلا» و «عدا» فهما حرفا جر. وإن نصبت بهما فهما فعلان. وهذا مما لا خلاف فيه.

وكـ «خلا» «حاشا» ولا تَصْحَبُ «مَا»، وقيل «حَاشَ» و «حَاشَا» فاحفظْهُمَا
المشهور أن «حاشا» لا تكون إلا حرف جر. فتقول: قام القوم حاشا زيدا. بجر «زيد»
وذهب الأخفش والجرمي، والمازني، والمبرد، وجاعة منهم المصنف، إلى أنها مثل
«خلا» تستعمل فعلا. فتنبص ما بعدها. وحرفا فتجر ما بعدها. فتقول: قام القوم
حاشا زيدا. وحاشا زيدا.

وحكى جماعة منهم الفراء، وأبو زيد الأنصاري، والشيباني، النصب بها. ومنه
«اللهم اغفرلى ولن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ» وقوله:

١٨٣ - حاشا قريشا فان الله فضلهم
على البرية بالإسلام والدين

١٨٣ — من البسيط، لم يعرف قائله. ومعناه: استثنى قريشا، فإن الله فضلهم على سائر المخلوقات
بأن أظهر الإسلام فيهم.

الإعراب: حاشا: فعل ماض غير متصرف لوقوعها موقع الحرف، وهو «إلا» وفاعله «هو»
يعود على البعض المدلول عليه بـ «الذي هو المستثنى منه». وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من
الفعل السابق وهو «عائد» على مصدر الفعل المفهوم من الفعل السابق أيضا. وإنما كان استتار الضمير
واجبا، لأن «خلا» و «عدا» محمولة على «إلا» في ثلوه المستثنى لها، ليكون ما بعدها في صورة المستثنى

وقول المصنف « ولا تصحب ما » معناه : أن « حاشا » مثل « خلا » في أنها تنصب ما بعدها أو تجره . ولكن لا تتقدم عليها « ما » كما تتقدم على « خلا » : فلا نقول : قام القوم ما حاشا زيدا . وهذا الذى ذكره هو الكثير . وقد صحبتها « ما » قليلا . ففي مسند أبي أمية الطرسوسى ، عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : « أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة » وقوله : يعنى الشاعر :

١٨٤ - رأيتُ النَّاسَ ما حاشا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَلًا

ويقال في « حاشا » « حاش » و « حشا » .

بإلا . وظهور الفاعل بينهما يفوت الحمل ، وإنما كان القولان الأخيران ضعيفين لعدم الاطراد ، لأنه قد يكون هناك فعل كما في نحو « القوم إخوتك حاشا زيدا » . قرىشا : مفعول « حاشا » ؛ والحمل قول إنها في محل نصب على الحال ، وصاحب الحال والفاعل فيها مذكوران فيما قبل هذا البيت . وقيل مستأنفة لاموضع لها من الإعراب ، وصححه ابن عصفور . ومعنى الاستثناء ، عدم التعلق بما قبلها بحسب الإعراب وإن تعلقت به بحسب المعنى . فإن : ألفاء للتعليل . إن : حرف توكيد . ولفظ الجلالة اسمها . وجملة « فضلهم » في محل رفع خبرها . على البرية : جار ومجرور متعلق بفضلهم . بالإسلام : أى بالانقياد الظاهرى للأحكام الشرعية ، جار ومجرور متعلق بفضلهم أيضا ، وبأوه للسببية . الدين : أى التعمد ، عطف على الإسلام ، من عطف المرادف .

الشاهد في قوله « حاشا قرىشا » حيث استعملت فعلا ، فلذلك نصبت قرىشا « فهى كخلا وعدا تستعمل فعلا وحرقا على الصحيح ، والمشهور أنها لا تكون إلا حرف جر . وذهب الفراء إلى أن « حاشا » فعل لكن لا فاعل له ، والنصب بعدها إنما هو بالحمل على إلا أى : فهو منصوب على الاستثناء ، والفاعل فيه « حاشا » ولم ينقل عنه ذلك في « خلا » و « عدا » مع أنه يمكن أن يقول فيها مثل ذلك . (الجرجاوى ١٢٨)

١٨٤ — من الوافر ، قاله الأخطل ومعناه : رأيت الناس ، إلا قرىشا ، دوننا في المنزلة ، لأننا نحن أفضلهم من جهة السكرم ، والأوصاف الجميلة والخصال الحميدة . الإعراب : رأيت الناس : فعل ماضٍ والتاء فاعله والناس مفعوله الأول ؛ لأن رأى علمية . والفعلور الثانى مخوف يفهم من المقام تقديره « دوننا » فالفاء حينئذ في قوله « فإننا » الخ تعليل لهذا المخدوف أو تقرير عليه . ما : وقتية أى ثابتة وصلتها عن الوقت ؛ أى رأيت الناس وقت مجاوزتهم قرىشا . حاشا : فعل ماضٍ وفاعله « هو » : يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق . قرىشا : مفعوله . إن : حرف توكيد . نا : اسمها . نحن : توكيد لنا . أفضلهم : خبرها ، وإلهاء مضاف إليه ، والميم علامة الجمع . فعلا : بفتح الفاء : تمييز .

الشاهد في قوله : « ما حاشا » حيث صحبت « ما » حاشا وهو قليل .

الحال

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرَدَا أَذْهَبُ
عرف الحال بأنه الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو : فردا أذهب .
فـ « فردا » حال لوجود القيود المذكورة فيه . وخرج بقوله « فضلة » الوصف الواقع
عمدة ، نحو : زيد قائم . وبقوله « للدلالة على الهيئة » التمييز المشتق نحو : لله دره فارسا .
فإنه تمييز ، لا حال على الصحيح ، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل التعجب من
فروسيته . فهو لبيان المتعجب منه ، لا لبيان هيئته . وكذلك رأيت رجلا راكبا . فإن
« راكبا » لم يسق للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل . وقول المصنف « مفهم
في حال » هو معنى قولنا « للدلالة على الهيئة » .

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ وَلَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقًّا
الأكثر في الحال أن يكون منتقلا مشتقا . ومعنى الانتقال أن لا تكون ملازمة
للمتصف بها ، نحو : جاء زيد راكبا . فـ « راكبا » وصف منتقل لجواز انفكاكه عن
« زيد » بأن يجيء ماشيا .

وقد نجيء الحال غير منتقلة ، أي وصفا لازما ، نحو : دعوت الله سميعا . وخلق الله
الزرافة يديها أطول من رجلها . وقوله :

١٨٥ - فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا

عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لَوَاءٌ

١٨٥ — من الطويل ، قاله رجل من بني جناب بن بلقين . ومعناه : أن أمه ولدته بمجد القامة
حسنها ، عظم الجسم ، حتى إن عمامته شبيهة بالراية الصغيرة في الارتفاع والعلو على الرموس ، والمراد
مدحه بالطول وعظم الجسم .

الإعراب : فجاءت : الفاء حسب ما قبلها . جاءت : فعل ماض . والثاء علامة التأنيث ، والفاعل
« هي » . به : متعلق بالفعل « جاءت » . سبط : حال من الهاء في « به » . العظام : مضاف إليه .
كأنما : حرف تشبيه مكشوف عن العمل بما الزائدة . عمامته : مبتدأ ، والهاء : مضاف إليه . بين : ظرف
مكان حال من « لواء » مقدم عليه . الرجال : مضاف إليه . لواء : خبر المبتدأ .

ف «سميعا» و «أطول» و «سبط» أحوال، وهى أوصاف لازمة. وقد تأتى الحال جامدة ويكثر، ذلك فى مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله:

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعَرٍ، وَفِي مُبْدَى تَأُولٍ، بِلَا تَكْلُفٍ
كَبِيعَهُ مَدًّا بِكَذَا، يَدًّا يَبْدُ وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا: أَيْ كَأَسَدٍ

يكثر بجي الحال جامدة إن دلت على سعر، نحو: بعه مدا بدرهم. ف «مدا» حال جامدة، وهى فى معنى المشتق، إذ المعنى: بعه مسعرا كل مد بدرهم.

ويكثر جمودها أيضا فيما دل على تفاعل نحو: بعته يدا بيد، أى: مناجزة. أو على تشبيه، نحو: كر زيد أسدا، أى مشبها الأسد.

ف «يدا» و «أسدا» جامدان، وصح وقوعهما حالا لظهور تأويلهما بمشتق كما تقدم. وإلى هذا أشار بقوله: «وفى مبدى تأول» أى يكثر بجي الحال جامدة حيث ظهر تأويلها بمشتق. وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين أن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة، معناه، أن ذلك هو الغالب، لا أنه لازم. وهذا معنى قوله فيما تقدم «لكن ليس مستحقا».

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ
مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة. وأن ما ورد منها معرفا لفظا، فهو منكر معنى كقولهم: جاءوا الجاء الغفير. وأرسلها العراك. واجتهد وحدك. وكلمته فاه إلى فى. ف «ال جاء» و «العراك» و «وحدك» و «فاه»: أحوال وهى معرفة لفظا، لكنها مؤولة بنكرة. والتقدير: جاءوا جميعا، وأرسلها معزكة، واجتهد منفردا وكلمته مشافهة.

وزعم البغداديون، ويونس، أنه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل: فأجازوا: جاء زيد الراكب.

وفصل الكوفيون، فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط، صح تعريفها، وإلا فلا. فثالث ما تضمن معنى الشرط: زيد الراكب أحسن منه الماشى. ف «ال راكب»

الشاهد فى قوله: «سبط النظام» حيث إنه حال غير منتقلة، أى وصف لازم للمصنف به، لأن السبوط لا تفارقه ولا تنفك عنه، وهو قليل، والكثير أن تكون منتقلة، أى غير ملازمة للمصنف بها، نحو: جاء زيد راكبا. فرأى كبا وصف منتقل لجواز انفكاكه من «زيد» بأن يجى ماشيا.

و « الماشي » حالان . وصح تعريفهما لتأويلهما بالشرط ، إذ التقدير : زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى ، فإذا لم تتقدر بالشرط ، لم يصح تعريفها ، فلا تقول : جاء زيد الراكب ، إذ لا يصح : جاء زيد إن ركب .

وَمَصْدَرٌ مُتَكَرِّرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كَ «بَعْتَةُ زَيْدٌ طَلَعَ»
حق الحال أن يكون وصفا ، وهو ما دل على معنى وصاحبه ، كقائم ، وحسن ، ومضروب . ففوقها مصدرا على خلاف الأصل ، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى . وقد كثر محيى الحال مصدرا نكرة . ولكنه ليس بمقيس لمحبيته على خلاف الأصل ، ومنه : زيد طلع بغتة . ف « بغتة » مصدر نكرة ، وهو منصوب على الحال . والتقدير : زيد طلع باغتيا . هذا مذهب سيديويه والجمهور .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير : طلع زيد يغت بغتة . ف « يغت » عندهما هو الحال ، لا بغتة . وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية ، كما ذهبوا إليه . لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور ، وهو « طلع » لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير في قولك « زيد طلع بغتة » : زيد بغت بغتة . فيؤولون « طلع » بـ « بغت » وينصبون به « بغتة » .

وَلَمْ يَنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنَّ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ نَقْيٍ أَوْ مُضَاهِيَةٍ كَ «لَا»
حق صاحب الحال أن يكون معرفة . ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ وهو أحد أمور ، منها :

١ — أن يتقدم الحال على النكرة ، نحو : فيها قائما رجل . وكقول الشاعر ، وأنشده سيديويه :

١٨٦ - وَبِالْحِسْمِ مِثْنِي بَيْنَنَا لَوْ عَلِمْتَهُ
شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدُ

١٨٦ — من أطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : في جسدي قنبر ظاهر لو عرفته لعطفت علي ، وإن تطلبي شهادة العين على ذلك تشهد به للمعانيقها إياه .

وقوله :

١٨٧ - وَمَا لَامَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَأَمَّ

وَلَا سَدَّ فَقَرِي مِثْلُ مَامَلَكْتَ يَدِي

ف « قاتما » حال من رجل . و « بينا » حال من شحوب . و « مثلها » حال من لَأَمَّ

٢ - ومنها أن تخصص النكرة بوصف أو بإضافة . فمثال ما تخصص بوصف قوله

تعالى : « فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا » . وقول الشاعر :

١٨٨ - نَجَيْتَ يَا رَبُّ نَوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلْكَ مَآخِرٍ فِي السِّيمِ مَشْحُونًا

الإعراب : وبالجسم : الواو حسب ما قبلها . بالجسم : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . متى : متعلق بمحذوف أي « كائنا » حال من الجسم إلى أن « أل » أصلية . أو متعلق بمحذوف صفة للجسم على أنها زائدة ، أي : ويجسم كائن متى . بينا : حال من شحوب . لو : شرطية . وجملته « علمته » فعل الشرط لاجل لها من الإعراب ، وجوابه محذوف تقديره « لعلقت على » أو « لرحمتني » والجملة معترضة بين الحال وصاحبها وهو « شحوب » . شحوب : مبتدأ مؤخر . وإن : الواو للطف . إن : حرف شرط جازم . تستشهدى : فعل مضارع مجزوم بإن فعل الشرط ، وعلامة جزمه حذف النون ، والياء فاعل . العين : مفعوله ، ومتعلقه محذوف أي على ذلك . تشهد : فعل مضارع مجزوم بإن ، جواب الشرط وعلامة جزمه السكون وحرك للشعر . وفاعله « هي » ومتعلقه محذوف أيضا ، أي لك به . الشاهد في قوله : « بينا » حيث وقع حالا من شحوب مع أنه نكرة ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة ، لأنه وجد مسوغ وهو تقدم الحال على صاحبها .

١٨٧ — من الطويل ، لم يعرف قائله .

ومعناه : لم أجد معنفا لنفسي مثلها ، ولا مانعا ومزيلا لفقرى مثل الذي ملكته يدي . وأما الذي في يد غيوى فلا يزيل فقرى .

الإعراب : وما : الواو بحسب ما قبلها . ما : نافية . لام : فعل ماض . نفسي : مفعوله مقدم منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . ويا المتكلم : مضاف إليه . مثلها : حال من لَأَمَّ ، والهاء : مضاف إليه . لي : متعلق بلام . لَأَمَّ : فاعل « لام » مؤخر . ما : اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه . ملكت : فعل ماض وتاء التأنيث . يدي : فاعل ، والياء مضاف إليه . والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . والعائد محذوف تقديره « ملكته »

الشاهد في قوله : « مثلها » وهو مثل الأول ، ويصح أن يكون قوله « لي » متعلقا بمحذوف حال من « لَأَمَّ » على قاعدة نعت النكرة إذا تقدم عليها يعرب حالا ، فيكون فيه الشاهد أيضا .

١٨٨ — من البسيط ، لم يعرف قائلهما . ومعناها : أنقلدت ياربى نوحا من الفرق وأجبت دعاه وهو في السفينة التي كانت قد امتلأت بما أمرته بحمله فيها . ثم عاش نوح بعد ذلك يدعو الناس إلى الله مدة

وَعَاشَ يَدْعُو بآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ تَحْسِينًا
ومثال ما نخصض بالإضافة قوله تعالى : « في أربعة أيام سواء للسائلين » .

٣ — ومنها أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه ، وشبه النفي هو الاستفهام . والنهي ، وهو
المراد بقوله : « أو بين من بعد نفي أو مضاهيه » فمثال ما وقع بعد النفي قوله :

١٨٩ — مَا حَمَّ مِنْ مَوْتٍ حَمَى وَأَقْبَا وَلَا تَرَى مِنْ أَحْسَدٍ بَاقِيَا

ألف وخمسين سنة ، وكان يقدم لهم الأدلة الواضحة على وجود الله وقدرته ، وينهاهم عن عبادة الأصنام .
الإعراب : نجيت : فعل ماض . وناء المخاطب . فاعله . يا : حرف فداء . رب : منادى منصوب
بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف ، منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة . وياه
المتكلم مضاف إليه . نوحا : مفعول به للفعل « نجيت » والمتعلق بخوف ، أى من الفرق في الطوفان .
واستجيت : معطوف على قوله « نجيت » . له : متعلق باستجيت ، ومفعوله محذوف مع المتعلق به ،
أى دعاه على قومه . فى فلك : متعلق بنجيت ، أو متعلق بمحذوف تقديره « كأننا » حال من قوله « نوحا »
أو من الهاء فى « له » . ماخر : صفة لفلك . فى اليم : متعلق بما خمر . مشحونا : حال من فلك . وعاش
الواو للعطف . عاش : فعل ماض والفاعل « هو » . وجملة « يدعو » فى محل نصب حال من فاعل « عاش »
ومفعول « يدعو » محذوف مع المتعلق . بآيات : متعلق يبدعو . مبينة : صفة لآيات . فى قومه : متعلق
بماش . والهاء : مضاف إليه . ألف : مفعول لعاش . عام : مضاف إليه . غير : منصوب على الاستثناء
كانتصاب الاسم بعد « إلا » عند المغاربة ، وحل الحال عند الفارسي ، واختاره المصنف . وعلى التشبيه
بظرف المكان عند جماعة . خمسينا : مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن السكرة لأنه ملحق بجمع المذكور
السالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد . وألفه للإطلاق .

الشاهد فى قوله « مشحونا » حيث وقع حالا من « فلك » ، مع أنه نكرة ، وصاحب الحال لا يسكون
للا معرفة ، لأنه وجد مسوغ وهو تخصيصها بالوصف وهو « ماخر » .

١٨٩ — من السريع ، لم يعرف قائله .

ومعناه : لم يقدر الله موضعا يجتمع فيه الإنسان من الموت ، ولا ترى أحدا باقيا على وجه الأرض .
الإعراب : ما حم : ما ، نافية . حم ، بضم الحاء ، مبنى للمجهول ، إذ أصله « حمم » ، فحذفت
حركة الهم الأولى فسكنت ثم أذغم أحد المثليين فى الآخر ، أى قدر ، فعل ماض . من موت : جار ومجرور
متعلق بحمى ، أو واتيا . حمى : نائب فاعل حم ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين
وإذ أصله حمى ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا ، فصار « حملن » فالتقى ما كان ، فحذفت
الألف لالتقاءهما . واقيا : حال من حمى . ولا : الواو للعطف . لا : نافية . ترى : فعل مضارع وفاعله
« أنت » . من : زائدة . أحد : مفعول الأول ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها حركة
جرف الجر الزائدة . باقيا : مفعول الثانى ، هذا إن كانت « ترى » علمية ، وإلا فقوله « باقيا » حال
من أحد ، والمسبوغ تقدم النفي ، فيكون فيه الشاهد أيضا .

ومنه قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم » .

فه «لها كتاب» جملة في موضع الحال من « قرية » وصح بحجى الحال من النكرة لتقدم النفي عليها . ولا يصح كون الجملة صفة له « قرية » خلافا للزخشرى ، لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف . وأيضا وجود « إلا » مانع من ذلك ، إذ لا يعترض بـ « إلا » بين الصفة والموصوف .

ومن صرح بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفش في « المسائل » ، وأبو على الفارسي في التذكرة .

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله :

١٩٠ - يا صاح هل حم عيش باقيا فترى

لنفسك العذر في إبعادها الأمل

ومثال ما وقع بعد النهي ، قول المصنف « لا يبيع امرؤ على امرئ مستهلا » وقول

قطري بن الفجاءة :

= الشاهد في قوله : « واقيا » حيث وقع حالا من « حمى » مع أنه نكرة ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفة ، لأنه وجد مسوغ ، وهو تقدم النفي عليها ، وفيه مسوغ آخر ، وهو التخصيص بقوله « من موت » على جملة متعلقا بحمى .

١٩١ - من البسيط ، قاله رجل من طيء .

ومعناه : يا صاحبي لم يقدر الله للإنسان في الدنيا حياة ، فحينئذ لا ترى لنفسك العذر في كونها تؤمل

أمالا بعيدة .

الإعراب : يا ، حرف نداء . صاح : منادى مرخم على غير قياس ، لأنه علم ، والأصل يا صاحبي مبنى على الضم على الحرف المحذوف للترخيم ، وهو الباء في محل نصب على لغة من ينتظره ويجعله كأنه موجود في الكلام . أو مبنى على الضم على الحرف المذكور وهو الخاء في محل نصب على لغة من لا ينتظر المحذوف ، بل يجعله كأن لم يوجد فيه . أو أصل يا صاح ، يا صاحبي ، وإعرابه ظاهر . هل : حرف استفهام إنكارى بمعنى لئن . حم : فعل ماخر مبنى للمجهول بمعنى قدر . عيش : نائب فاعله . باقيا : حال من « عيش » . فترى : جواب للاستفهام الإنكارى ، أى : فلا ترى ، فتكون الفاء السببية ، وتربى : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف مع ظهورها التامر ، وفاعله « أنت » . لنفسك جار ومجرور في محل نصب مفعوله الثانى . الكاف : مضاف إليه . العذر : مفعوله الأول . في إبعادها : متعلق بالعذر ، والهاء : مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله . الأمل : مفعوله ، والألف للإطلاق .

الشاهد في قوله : « باقيا » حيث وقع حالا من « عيش » مع أنه نكرة ، وصاحب الحال لا يكون إلا

معرفة لأنه وجد مسوغ وهو تقدم الاستفهام عليها .

١٩١ - لا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ
 واحترز بقوله «غالبًا» مما قل بجيء الحال فيه من التكرار بلا مسوغ من المسوغات المذكورة ،
 ومنه قولهم : مررت بماء قعدة رجل . وقولهم : عليه مائة أيضا .
 وأجاز سيدييه : فيها رجل قائما . وفي الحديث : « صلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قاعدا ، وصلى وراءه رجال قياما » .

وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ
 مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف . فلا
 نقول في : مررت بهند جالسة ، مررت جالسة بهند . وذهب الفارسي وابن كيسان ،
 وابن برهان إلى جواز ذلك . وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ، ومنه قوله :
 ١٩٢ - لَيْتَن كَانَ يَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيَا

إِلَى حَبِيْبَا ، لَيْتَهَا حَبِيْبٌ

١٩١ — من السكامل ، قاله قطري بن الفجاءة من أبطال الخوارج وشعرائهم في عصر الدولة الأموية .

المعنى : لا ينبغي للإنسان أن يتخلف عن الحرب ، ويهرب منها خوفا من الموت .

الإعراب : لا يركنن ، لا : ناهية . يركنن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
 الخفيفة الواقعة حرفا ، أحد : فاعله . إلى الإحجام : متعلق بيركنن . يوم : ظرف زمان
 متعلق بيركنن أيضا أو بالإحجام . الوعى : مضاف إليه . متخوفا : حال من « أحد » . لحمام :
 متعلق بمتخوفا . واللام بمعنى « من » أو تعليلية .

الشاهد في قوله : « متخوفا » حيث وقع حالا من « أحد » ، مع أنه نكرة ، وصاحب الحال لا يكون
 إلا معرفة ، لأنه وجد مسوغ ، وهو تقدم النهي عليها .

١٩٢ — من الطويل ، قاله كثير عزة .

ومعناه : والله لئن كان الماء البارد محبوبا إلى في حالة عطشى عطشا شديدا ، فإن هذه المرأة المحبوبة إلى
 أيضا ، أي إنها عندى كالماء البارد للعطشان وهو أشهى ما يكون إليه ، فتكون هي كذلك .

الإعراب : لئن : اللام موطئة لقسم محذوف تقديره « والله » . فإن : حرف شرط جازم ، يحزم
 فعلين ، الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه . كان : فعل ماض ناقص ، ترفع الاسم وتنصب
 الخبر ، مبنية على الفتح في محل جزم بيان ، فعل الشرط . يرد : اسمها . الماء : مضاف إليه . هيمان
 صاديا : حالان مترادفتان من البقاء في « إلى » ويجوز إعراب « صاديا » حالا من الضمير في « هيمان » فتكون
 متداخلة . ويصح أن يكون قوله « صاديا » توكيدا لهيمان ، من التوكيد بالمترادف . إلى : متعلق بقوله

« فهيان » وصاديا حالان من الضمير المجرور « يالي » وهو الياء وقوله :
١٩٣ - فإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أَصْبِنَ وَنِسْوَةٌ
فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرَعًا بِقَتْلِ حِبَالٍ

« ففرغا » : حال من « قتل » .

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز ، نحو : جاء ضاحكا زيدا ،
وضربت مجردة هنداً .

وَلَا تُجِزُّ حَالًا مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالِهِ أَضْيَفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفًا
لايجوز مجي الحال من المضاف إليه ، إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال : كاسم
التفاعل ، والمصدر ، ونحوهما مما تضمن معنى الفعل ، فنقول : هذا ضارب هند مجردة . ولضجيني

« حيبا » . و« حيبا » خبر كان . إنها : حرف توكيد والهاء : اسمها . لحبيب اللام للإبتداء ، حبيب
خبر إن . والجملة لأجل لها من الإعراب جواب القسم . وجواب الشرط مخلوف لدلالة جواب القسم عليه ،
أي فإنها لحبيب .

الشاهد في قوله : « فهيان صاديا » حيث وقع الحال مقدما على صاحبها المجرور بالحرف ، فدل هذا على جواز
« مررت جالسة بهند » وهو الصحيح لورود السماع بذلك ، ومنه جمهور البصريين ، وأجابوا على هذا
ونحوه بأنه ضرورة .

١٩٣ — من الطويل ، قاله طليحة بن خويلد الأسدي .

ومعناه : فإن تكونوا قد سلمتم وأخذتم من العدو إبلا ونسوة ، فلن تذهبوا فارغين وخاليين من أخذ
بشر حبال ، وهوابن سلمة بن أخي خويلد ، أخى طليحة ، ويكفيكم ذلك عن الأخذ بشأره ، بل لابد أن تسعوا
في ذلك ولا تتركوا دمه «إرا» .

الإعراب : فإن : الفاء حسب ما قبلها . إن : حرف شرط جازم . تك : فعل مضارع مجزوم بإن
فعل للشرط ، وعلاجه جزمه السكون على التثنية المحذوفة للتخفيف ، إذ أصله « تكون » . أذواد : اسم
تك . أصبن ، بالبناء للمجهول ، فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بثنون النسوة ، وثنون النسوة نائب
فاعل . والجملة في محل نصب خبر « تك » نسوة : معطوف على أذواد . فلن : الفاء داخلة على جواب
للشرط . لن : حرف نفى ونصب واستقبال . تذهبوا : فعل مضارع منصوب بإن ، والواو فاعله . فرغا :
حال من قوله « بقتل » وبقتل : متعلق بذهبوا . حبال : مضاف إليه .

الشاهد في قوله « فرغا » وهو كالشاهد السابق .

قيام زيد مسرعا . ومنه قوله تعالى : «إليه مرجعكم جميعا» ومنه قول الشاعر :

١٩٤ - تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاجِدًا

إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه ، إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه ، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه . فنثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى : « ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا » . فإخوانا ، حال من الضمير المضاف إليه « صدور » « والصدور » جزء من المضاف إليه .

ومثال ما هو كجزء من المضاف إليه ، في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ، قوله تعالى : « ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا » . « فحنيفا » حال من « إبراهيم » . والملة « كجزء من المضاف إليه ، إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها . فلو قيل في غير القرآن : أن اتبع إبراهيم حنيفا ، لصح .

فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جزئه ، لم يجوز مجيء الحال منه . فلا نقول : جاء غلام هند ضاحكة ، خلافا للفارسي . وقول ابن المصنف — رحمه الله تعالى — إن هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف ، ليس بجيد . فإن مذهب الفارسي ، جوازها ، كما تقدم . ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات بن الشجري في أماليه .

١٩٤ — من الطويل ، قاله مالك التميمي .

ومعناه : تقول ابنتي لي يا أباي إن ذهابك منفردا إلى الحرب في أي وقت من الأوقات يصيرني لا أبالي .

الإعراب : تقول : فعل مضارع وابنتي فاعله . ويا المتكلم مضاف إليه . والمتعلق به محذوف أي لي . إن : حرف توكيد . انطلاقتك : اسمها والركاف مضاف إليه . واحدا : حال من الركاف . إلى الروع : متعلق بالانطلاق . يوما : متعلق به أيضا . تاركي : خبر « إن » ويا المتكلم مضاف إليه . لا : نافية للجنس تعمل عمل إن . أبا : اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف للتعذر في محل نصب . ليا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها ، أي لا أبا موجودا ليا . وألفه للاشباع .

الشاهد في قوله : « واحدا » حيث وقع حالا من المضاف إليه وهو الركاف في « انطلاقتك » لوجود الشرط ، وهو كون المضاف مما يصح عمله في الحال ، لأنه مصدر .

والحالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرْفًا أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَيْسَرَعًا ذَا رَاحِلٍ، وَخُلِصًا زَيْدٌ دَعَا
بِجُوزِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى نَاصِبِهَا إِنْ كَانَ فِعْلًا مُتَصَرَفًا، أَوْ صِفَةً تُشَبِّهُ الْفِعْلَ الْمُتَصَرَفَ،
وَالْمُرَادُ بِهَا مَا نَضَمْنَ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفَهُ، وَقَبْلَ التَّائِيثِ، وَالتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ
وَأَسْمِ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةِ الْمَشَبِّهَةِ. فَثَالِ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْفِعْلِ الْمُتَصَرَفِ «مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا».
«دَعَا» فِعْلٌ مُتَصَرَفٌ، وَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْحَالُ.

وَمِثَالُ تَقْدِيمِهَا عَلَى الصِّفَةِ الْمَشَبِّهَةِ لَهُ: مَمْرَعًا ذَا رَاحِلٍ.

فَإِنْ كَانَ النَّاصِبُ لَهَا فِعْلًا غَيْرَ مُتَصَرَفٍ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَتَصَرَفُ فِي مَعْمُولِهِ. وَكَذَلِكَ
إِنْ كَانَ النَّاصِبُ لَهَا صِفَةً لَا تُشَبِّهُ الْفِعْلَ الْمُتَصَرَفَ كَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ.
فَقُولُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ضَاحِكًا» وَلَا تَقُولُ: «ضَاحِكًا مَا أَحْسَنَ زَيْدًا» لِأَنَّ
فِعْلَ التَّعَجُّبِ غَيْرَ مُتَصَرَفٍ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَتَصَرَفُ فِي مَعْمُولِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ
لَا يَنْبَغِي وَلَا يَجْمَعُ وَلَا يُوْنِثُ. فَلَمْ يَتَصَرَفْ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَتَصَرَفُ فِي مَعْمُولِهِ،
يَجِيزُ تَقُولُ: زَيْدٌ ضَاحِكًا أَحْسَنَ مِنْ عَمْرٍو. بَلْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْحَالِ، فَتَقُولُ: زَيْدٌ أَحْسَنَ
مِنْ عَمْرٍو ضَاحِكًا.

وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ، مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا
كَ «تِلْكَ»، «لَيْتَ» وَ«كَأَنَّ» وَتَنْدَرُ: نَحْوُ: «سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ»
لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ، وَهُوَ مَا نَضَمْنَ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ: كَأَسْمَاءَ
الْإِشَارَةِ، وَأَحْرَفِ التَّمْنَى، وَالتَّشْبِيهِ، وَالظَّرْفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ. نَحْوُ: تِلْكَ هُنْدٌ
مَجْرُودَةٌ. وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخَوُكَ. وَكَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدًا. وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ، أَوْ عِنْدَكَ قَائِمًا.
فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ فِي هَذِهِ الْمِثَالِ وَنَحْوِهَا. فَلَا تَقُولُ: مَجْرُودَةٌ تِلْكَ
هُنْدٌ. وَلَا: أَمِيرًا لَيْتَ زَيْدًا أَخَوُكَ. وَلَا: رَاكِبًا كَانَ زَيْدًا أَسَدًا. وَقَدْ نَدَرَ تَقْدِيمُهَا عَلَى
عَامِلِهَا الظَّرْفِ، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمًا عِنْدَكَ. وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ نَحْوُ: سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا فِي هَجْرٍ.
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ»، فِي قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ التَّاءَ. وَأَجَاذَهُ
الْأَخْفَشُ قِيَاسًا.

وَنَحْوُ: «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا» مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة . واستثنى من ذلك هذه المسألة ، وهي : ما إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى ، فإنه يعمل في حالين أحدهما متقدمة عليه . والأخرى متأخرة عنه . وذلك نحو : زيد قائماً أحسن منه قاعداً ، وزيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً . « فقاماً » « ومفرداً » منصوبان « بأحسن » « وأنفع » وهما حالان . وكذا « قاعداً » « ومعاناً » . وهذا مذهب الجمهور . وزعم السباني أنهما خبران منصوبان بـ « كان » المحذوفة . والتقدير : زيد إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعداً . وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان معاناً .

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه . فلا نقول : زيد قائماً قاعداً أحسن منه . ولا نقول : زيد أحسن منه قائماً قاعداً .

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّهُ الْمَفْرَدُ - فاعْلَمْ - وَغَيْرُ مَفْرَدٍ
يجوز تعدد الحال وصاحبها : مفرد أو متعدد . فمثال الأول : جاء زيد راكباً ضاحكاً
فـ « راكباً » و « ضاحكاً » حالان من زيد . والعامل فيهما « جاء » .

ومثال الثاني : لقيت هنداً مصعداً منحدرَةً . « فصعداً » حال من التاء . « ومنحدرَةً » حال من « هند » والعامل فيهما « لقيت » : ومنه قوله :

١٩٥ - لَقِيَ ابْنِي أَخَوِيهِ خَائِفاً مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَعْنَمًا
« فخائفاً » : حال من « ابني » و « منجديه » : حال من أخويه . والعامل فيهما « لقي » فعند ظهور المعنى ، ترد كل حال إلى ما تليق به ، وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثاني

١٩٥ - من الرمل ، لم يعلم قائله .

ومعناه : لقي ابني ، في حال خوفه من عدوه ، أخويه في حال إغاظتهما له منه ، وذال الثلاثة غنيمة الإعراب : لقي : فعل ماضٍ . ابني : فاعله ، وباء المتكلم مضاف إليه . أخويه : مفعوله منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والنون المحذوفة للإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، والهاء مضاف إليه . خائفاً : حال من الفاعل ، منصوب بالياء ، والعامل فيهما النصب : الفعل « لقي » . « من العدو » : منجديه : حال من المفعول ، منصوب بالياء ، والعامل فيهما النصب : الفعل « لقي » . والهاء مضاف إليه . فأصابوا : الفاء للعطف . أصابوا فعل ماضٍ ، والواو فاعله . معنماً : مفعول به الفعل أصابوا .

الشاهد منه تعدد الحال وصاحبها كما علمت وهو جائز .

الاسمين : وثانيهما الأول للاسمين ، ففي قولك : لقيت زيدا مصعبا منحدرا . يكون «مصعبا» حالا من «زيدا» ، ومنحدرا « حالا من التاء .

وعاملُ الحالِ بها قد أُكِّدَا في نحو: «لانتعث في الأرضِ مُفسدا» تنقسم الحال إلى مؤكدة وغير مؤكدة : فالمؤكدَة على قسمين . وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكدة ، ما أكدت عاملها وهي المرادة بهذا البيت ، وهي كل وصفت دل على معنى عاملة ، وخالفه لفظا وهو الأكثر . أو وافقه لفظا ، وهو دون الأول في الكثرة . فثال الأول : «لانتعث في الأرضِ مُفسدا» . ومنه قوله تعالى : «ثم وليتم مديري» . وقوله : «ولاتعوثا في الأرضِ مفسدين» .

ومن الثاني قوله تعالى : «وأرسلناك للناس رسولا» . وقوله تعالى : «وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره» .

وإنْ تُؤكِّدُ جُمْلَةً قُضِمَرُ عاملُها ، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة ، وهي : ما أكدت مضمون الجملة . وشرط الجملة أن تكون اسمية ، جزأها معرفتان جامدان ، نحو زيد أخوك عطوفا . وأنا زيد معروفا . ومنه قوله :

١٩٦ - أنا ابنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي

وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

١٩٦ من البسيط ، قاله سالم بن دارة اليربوعي من قصيدة طويلة ، هجا بها بني فزارة فافتاله رجل منهم فقتله بسيفه .

المعنى : أنا ابن دارة ونسبي معروف بها . وهل يلحقني عار بانتسابي لها ؟ كلا إن هذا من العجب العجيب . الإعراب : أنا مبتدأ . ابن : خبره . دارة : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن السكرة لأنه ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث اللفظي والمعنوي ، وهي اسم أم الشاعر . معروفا : حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، وعاملها علوف وجوبا تقديره «أحق» مبتدأ للمفعول ، أي أثبت ، أو تقديره «حق» أي أثبت ، ولما حذف وجوبا ، لأن الجملة التي قبل العامل كالعوض عنه . بها : متعلق بمعروف . نسبي نائب فاعل لمعروفا ، وياء المتكلم مضاف إليه . وهل : الواو المحذوف . هل حرف استفهام إنكاري بمعنى النفي . بدارة : جار ومجرور متعلق

«عطوفا» و «معروفا» حالان ، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير في الأول «أحقه عطوفا» وفي الثاني : «أحق معروفا» ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة ، فلا نقول : عطوفا زيد أخوك . ولا : معروفا أنا زيد . ولا توسطها بين المبتدأ والخبر ، فلا نقول : زيد عطوفا أخوك .

وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَتُهُ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِلٌ رِحْلَتُهُ
الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد . وتقع الجملة موقع الحال ، كما تقع موقع الخبر والصفة . ولا يندفيا من رابط ، وهو في الحالية إما ضمير نحو : جاء زيد يده على رأسه أو «واو» وتسمى «واو الحال» و «واو الابتداء» وعلامتها صحة وقوع «إذ» موقعها نحو : جاء زيد وعمرو قائم ، التقدير : إذ عمرو قائم . أو الضمير والواو معا نحو : جاء زيد وهو نائِل رِحْلَتِهِ .

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوْتَ ضَمِيرًا ، وَمِنْ الْوَائِ خَلَّتْ
وَذَاتُ وَائٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مَبْتَدَأٍ لَهُ الْمُضَارِعُ لِجَعْلِنَ مُسْتَنَدًا
الجملة الواقعة حالا : إن صدرت بمضارع مثبت ، لم يجوز أن تقترن بالواو ، بل لا تربط إلا بالضمير ، نحو : جاء زيد يضحك ، وجاء عمرو تقاد الجناثب بين يديه . فلا يجوز دخول «الواو» فلا نقول : جاء زيد ويضحك ، فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك ، أول على إحصار مبتدأ بعد «الواو» ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ ، وذلك نحو

= بمحذوف تقديره «كائن» خبر مقدم . بالناس : ما : حرف نداء ، والمتأدى محذوف تقديره «يا هؤلاء» واللام التوجيهية المفتوحة ، لأنها مثل لام الاستغاثة ، حرف جر . الناس : مجرور بها . والجار والمجرور متعلق بمحذوف نابت عنه «يا» وهو «أدعو» عند ابن الصائغ وابن عصفور ، ونسب ذلك إلى سيبويه أو متعلق بيا نفسها ، لحياتها عنه على مذهب ابن جني ، وقيل إنها زائدة لاتمتلئ يثي على مذهب ابن خروف . وعليه فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وإنما نصب مع أنه متأخر مفرد ، لأنه لا تركيب مع اللام صار شيئا بالمندى المضاف ومعلوم أنه منصوب . من : حرف جر زائد . عار : مبتدأ مؤخر مرفوع بصفة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد . قوله : «يالناس» معترض بين المبتدأ والخبر ، لا محل له من الإعراب .

الشاهد في قوله : «معروفا» حيث وقع حالا مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية قبلها .

قولهم : قمت وأصك عينه . وقوله :

١٩٧ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنَهُمْ مَالِكَا

« فأصك » و « أرهنهم » خبران لمبتدأ محذوف ، التقدير : وأنا أصك عينه ، وأنا أرهنهم مالكا .

...

وَجُمْلَةُ الْخَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا بِ « وَآوٍ » أَوْ بِمُضْمَرٍ ، أَوْ بِهِمَا
الجملة الحالية : إما أن تكون اسمية أوفعلية . والفعل إما مضارع أو ماض . وكل واحدة
من الاسمية والفعلية : إما مثبتة ، أو منفية . وقد تقدم أنه إذا صدرت الجملة بمضارع مثبت ، لم
تصحبا « الواو » بل تربط إلا بالضمير فقط : وذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز
فيه أن يربط بالواو وحدها . أو بالضمير وحده ، أو بهما . فيدخل في ذلك الجملة الاسمية :
مثبتة ، أو منفية ، والمضارع المنفى ، والماضى : المثبت ، والمنفى . فتقول : جاء زيد وعمر وقائم .
وجاء زيد بده على رأسه . وجاء زيد ويده على رأسه .

وكذلك المنفى : فتقول : جاء زيد لم يضحك . أو ولم يضحك ، أو ولم يقم عمرو .
وجاء زيد وقد قام عمرو . وجاء زيد قد قام أبوه . وجاء زيد وقد قام أبوه . وكذلك المنفى
نحو : جاء زيد وما قام عمرو . وجاء زيد ما قام أبوه . أو : وما قام أبوه .

١٩٧ — من المتقارب ، قاله عبد الله بن همام .

ومعناه : فلما خفت من أسلحة هؤلاء القوم ، تخلصت منهم في حال حمسى لهذا الرجل عندهم ، وإبقائه لديهم .
الإعراب : فلما : الفاء بحسب ما قبلها . لما : حرف رابط لوجود شيء بوجود غيره على العطف ، نحو
لما : جاءني زيد أكرمه ، فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المحبة . وقيل إنها ظرف زمان بمعنى حين
متعلق بنجوت . خشيت : فعل ماض . والتاء : فاعل . أظافيرهم : مفعول به ومضاف إليه وميم الجمع . والجملة
في محل جر بإضافة « لما » إليها على القول الثاني . نجوت : فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب
جواب « لما » على كلا القولين . أرهنهم : فعل مضارع والفاعل أنا ، والماء : مفعوله الأول ، والميم علامة الجمع .
مالكَا : مفعوله الثاني . والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره « وأنا أرهنهم » . وقيل إن الواو
عاطفة لاحالية .

الشاهد في قوله : « وأرهنهم » حيث يدل بظاهره على أن الجملة الواقعة حالا المصدرة بالمضارع المثبت
تقترون بالواو ، مع أنه لا يجوز أن تقترن بها ، بل لا تربط إلا بالضمير لشدة شبهها باسم الفاعل نحو : جاء زيد
يضحك » فيقول ذلك بما سبق ، وقيل إنه ضرورة .

ويدخل تحت هذا ، أيضا ، المضارع المنفى بـ « لا » . . فعلى هذا نقول : جاء زيد ولا يضرب عمرا ، بـ « الواو » .

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بـ « الواو » كالمضارع المثبت ، وأن ما ورد مما ظاهره ذلك ، مؤول على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذكوان : « فاستقما ولا تتبعان » بتخفيف النون . والتقدير : وأنتما لا تتبعان . فـ « لا تتبعان » خبر لمبتدأ محذوف .

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُطِّلَ
يحذف عامل الحال جوازا وجوبا . فمثال ما حذف جوازا أن يقال : كيف جئت؟
فتقول : راكبا . تقديره : جئت راكبا . وكقولك : بلى مسرعا ، لمن قال لك : كم تسر .
والتقدير : بلى ، سرت مسرعا . ومنه قوله تعالى : « أحسب الإنسان أن لن نجعل عظامه »
بلى قادرين على أن نسوي بنانه » ، التقدير — والله أعلم — بلى ، نجعلها قادرين .
ومثال ما حذف وجوبا ، قولك : زيد أخوك عطوفا . ونحوه من الحال المؤكدة
المضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك . وكالحال النائية مناب الخبر ، نحو : ضربني زيدا قائما .
التقدير : إذا كان قائما . وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر .
ومما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم : اشتريته بدرهم فصاعدا . وتصدق
بدينار فسافلا . فـ « صاعدا » و « سافلا » حالان عاملهما محذوف وجوبا . والتقدير فذهب
الثنى صاعدا ، وذهب المتصدق به سافلا . وهذا معنى قوله : « وبعض ما يحذف ذكره
حُطِّلَ » أي بعض ما يحذف من عامل الحال ، منع ذكره .

التمييز

اسمٌ بمعنى «مِنْ» مُبَيِّنٌ نَكْرَةً يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
كَشِيرٍ أَرْضًا وَ «قَفِيزٍ بُرًّا» وَ «مَتَوَيْنٍ عَسَلًا وَ تَمْرًا»
تقدم من الفضلات: المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول له ، والمفعول فيه ،
والمفعول معه ، والمستثنى ، والحال ، وبقي التمييز ، وهو المذكور في هذا الباب ، ويسمى
مفسرا وتفسيرا ، ومبيننا وتبيينا وتمييزا . وهو كل اسم نكرة ، تضمن معنى «من» لبيان
ما قبله من إجمال ، نحو : طاب زيد نفسا . وعندى شبر أرضا .

فاحترز بقوله «تضمن معنى «من» من الحال ، فإنها متضمنة معنى «في» . وقوله
«ليبان ما قبله» احتراز مما تضمن معنى «من» وليس فيه بيان لما قبله كاسم «لا» إلى
لبنى الجنس ، نحو : لا رجل قائم . فإن التقدير : لا من رجل قائم . وقوله «ليبان ما قبله
من إجمال» يشمل نوعي التمييز وهما : المبين لإجمال ذات ، والمبين لإجمال نسبة . فالمبين لإجمال
الذات ، هو الواقع بعد المقادير ، وهي المسوحات نحو : له شبر أرضا . والمكملات
نحو : له قفيز برا . والموزونات نحو : له منوان عسلا وتمرا . والأعداد نحو : عندى
عشرون درهما .

وهو منصوب بما فسرته ، وهو : شبر ، وقفيز ، ومنوان وعشرون .
والمبين لإجمال النسبة ، هو المسوق لبيان ما يتعلق به العامل من فاعل ، أو مفعول ،
نحو : طاب زيد نفسا . ومثله : اشتعل الرأس شيئا . وغرست الأرض شجرا . ومثله :
وفجرنا الأرض عيونا «نفسا» تمييز متقول من الفاعل والأصل : طابت نفس زيد .
وشجرا ، متقول من المفعول ، والأصل : غرست شجر الأرض . فبين «نفسا» الفاعل الذى
تعلق به الفعل ، وبين «شجرا» المفعول الذى تعلق به الفعل ، والناصب له فى هذا النوع ،
هو العامل الذى قبله .

وَبَعْدَ «ذِي» وَشَبَّهَهَا اجْرُزُهُ إِذَا أَصْفَتْهَا: كَ «مُدٍّ حِنْطَةً غِلَا»
وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُصِفَ وَجَبًا إِنْ كَانَ مِثْلَ «مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا»
أَشَارَ بِذِي إِلَى مَا تَقْدِمُ ذِكْرَهُ فِي الْبَيْتِ مِنَ الْمَقْدَرَاتِ ، وَهُوَ مَا دُلَّ عَلَى مَسَاحَةِ ،

أو كليل ، أو وزن ، فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يضاف إلى غيره . نحو :
عندي شبر أرض ، وقفيز بر ، ومنوا غسل وتمر ، فإن أضيف الدال على المقدار إلى غير
التمييز ، وجب نصب التمييز ، نحو : مافي السماء قدر راحة سحابا . ومنه قوله تعالى :
«فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهابا» .

وأما تمييز العدد ، فسيأتي حكمه في باب العدد .

والفاعل المعنى انصَبَ بِ «أَفْعَلًا» مُفَضَّلًا كَ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا»
التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل ، إن كان فاعلا في المعنى ، وجب نصبه ، وإن لم يكن كذلك
وجب جره بالإضافة . وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح لجعله فاعلا بعد جعل أفعال
التفضيل فعلا نحو : أنت أعلى منزلا . وأكثر مالا . «فنزلا» «ومالا» يجب نصبهما إذ يصح
جعلهما فاعلين بعد جعل أفعال التفضيل فعلا . فتقول : أنت علا منزلك . وكثر مالك .
ومثال ما ليس بفاعل في المعنى : زيد أفضل رجل . وهند أفضل امرأة . فيجب جره
بالإضافة ، إلا إذا أضيف «أفعل» إلى غيره ، فإنه ينصب حينئذ ، نحو : أنت أفضل
الناس رجلا .

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيَّزَ كَ «أَكْرَمَ» بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا .
يقع التمييز بعد كل مادل على تعجب نحو : ما أحسن زيدا رجلا . وأكرم بأبي بكر
أبا . والله درك علما . وحسبك زيد رجلا . وكفى به علما .

١٩٨ - وَيَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ *

وَأَجْرُ رَبِّ «مِنْ» إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ

وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَ «طَبُ نَفْسًا تَفَدُ»

١٩٨ — قاله الأعشى ميمون .

ومعناه : يا جاري : إله تعجب من مجاورتك لي ، من حيث أنك لست كغيرك من المجارين لغيري ،
بل أنت أعظم من أن تكوني جارة ، أي أنت كالأهل .

الإعراب : يا : حرف نداء . جارتا : متادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الألف المنقلبة عن
ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لهذه الألف المنقلبة عن الياء . والألف مضاف إليه ،
مبنى على السكون في محل جر ، إذ أصله : يا جاري بكسر التاء وفتح الياء ، فقلبت الكسرة فتحة ثم قلبت

يجوز جر التمييز بمن إن لم يكن فاعلا في المعنى ولا يميز العدد فتقول : عندى شبر من أرض ، وقفيز من بر ، ومنوان من عسل وعمر ، وغرست الأرض من شجر . ولا تقول : طاب زيد من نفس . ولا : عندى عشرون من درهم .

وعامِل التَّمْيِيزِ قَدَمٌ مُطْلَقًا والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبْقًا
مذهب سيويوه ، رحمه الله تعالى ، أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء كان متصرفا أو غير متصرف ، فلا تقول : نفسا طاب زيد . ولا : عندى درهما عشرون . وأجاز الكسائي ، والمازني ، والمبرد تقديمه على عامله المتصرف . فتقول : نفسا طاب زيد . وشيئا اشتعل رأسي . ومنه قوله :

١٩٩ - أَتَهْجُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا
وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

« الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . وليس هناك « ألف » في محل جر إلا هذه لأنها اسم ، إذ هي يدل عن الياء المنقلبة عنها ، بل يقال إنها هي نفسها ياء المتكلم ، لأنها لم تتغير إلا صفتها وهي قلبها ألفا . يا : تمجييه مبتدأ وهي نسكرة تامة بمعنى شيء ، وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب . أنت : خبره ، ويصح العكس . جارة : تمييز منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الشعر ، وهذا التمييز غير محمول عن شيء ، ومبين لجنس المتعجب منه المجهول نسبه . الشاهد في قوله : « جارة » حيث وقع تميزا بعد ما يدل على التعجب وهو « ما أنت » . وسواء كان بالصيغتين نحو : ما أحسن زيدا رجلا ، وأكرم بابي بكر أبا ، أو بغيرهما كما هنا .

١٩٩ — من الطويل ، لم يعرف قائله . ومعناه : لا ينبغي لسلمي أن تنقطع عن محبتها بالتباعد عنه ، والحال أن نفسها لا تنبسط بذلك ولا تَنشُرَح .

الإعراب : أتَهْجُرُ : الهزمة للاستفهام الإنكارى ، تَهْجُرُ : فعل مضارع مرفوع . سلمى : فاعله . بالفراق : متعلق بتهجر . حبيبها : مفعوله ، والهاء : مضاف إليه . وما : الواو للحال من سلمى . ما : نافية . كان : زائدة . نفسا : تمييز مبين لإجمال نسبة الطيب لضمير سلمى . بالفراق : متعلق بتطيب . تطيب : فعل مضارع مرفوع وفاعله « هي » .

الشاهد في قوله « نفسا » الواقع تميزا ؛ حيث تقدم جوازا على عامله المتصرف وهو « طاب » على مذهب الكسائي ، والمازني ، والمبرد ، والجزمي ، قياسا له على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ونحسبها بما سمعته . ومنه الجمهور لأنه شبه بالتمت في الإيضاح فلا يقدم .

وقوله :

٢٠٠ - ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا

وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا

ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك . وجعله في هذا الكتاب قليلا .
فإن كان العامل غير متصرف ، منعوا التقديم سواء كان فعلا نحو : ما أحسن زيدا رجلا .
أو غيره نحو : عندي عشرون درهما . وقد يكون العامل متصرفا ويمتنع تقديم التمييز عليه
عند الجميع وذلك نحو : كفي يزيد رجلا . فإنه لا يجوز تقديم « رجلا » على « كفي » وإن
كان فعلا متصرفا ، لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب . فمعنى قولك :
كفي يزيد رجلا ، ما أكفاه رجلا .

٢٠٠ — من البسيط ، لم يعرف قائله .

ومعناه : ضيَّعت إيقاني للرأى ، وحسن التدبير بسبب أني أملت آمالا بعيدة ، ولم أرجع عن ذلك ،
والحال أن الشيب انتشر في رأسي مع أنه نذير الموت .
الإعراب : ضيَّعت : فعل ماض . والتاء فاعله . حزمي : مفعوله وباء المتكلم مضاف إليه .

حروف الجر

هاك حُرُوفُ الْجَرِّ وَهِيَ : مِنْ ، إِلَى
حَتَّى ، خَلَا ، حَلَّشَا ، عَدَا ، فِي ، عَنْ ، عَلَى
مُنْذُ ، مُنْذُ ، رَبِّ ، اللَّامُ ، كَيْ ، وَآوُ ، وَتَا
وَالْكَافُ ، وَالْبَا ، وَلَعَلَّ ، وَمَتَّى

هذه الحروف العشرة كلها مختصة بالأسماء ، وهي تعمل فيها الجر . وتقدم الكلام على « خلا » و « حاشا » و « وعدا » في الاستثناء . وقل من ذكر « كي » و « ولعل » و « ومتى » في حروف الجر .

فأما « كي » فتكون حرف جر في موضعين :
أحدهما : إذا دخلت على « ما » الاستفهامية نحو : كيِّمه ، أي له . « فإ » استفهامية مجرورة بـ « كي » وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها ، وجيء بالهاء للسكت .
الثاني : قولك ، جئت كي أكرم زيدا . « فأكرم » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد « كي » و « أن » والفعل مقدران بمصدر مجرور بـ « كي » والتقدير : جئت كي أكرم زيد أجمع لإكرام زيد .

وأما « لعل » فالجر بها لغة عقيل . ومنه قوله :
٢٠١ - لَعَلَّ أَبَى الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

= في إبهادى : متعلق بضيقت ، وياء المتكلم مضاف إليه . الأملا : مفعوله وألفه للإطلاق . وما : الواو العطف ما : نافية . ارفعويت : فعل ماض والتاء فاعله . وشيبا : الواو الحال من فاعل « ارفعويت » شيئا : تمييز مقدم على عامله المتصرف وهو اشتعل مبين لإجهال نسبة الاشتعال لضمير الرأس . رأسى : مبتدأ ومضاف إليه . وجملة « اشتعل » في محل رفع خبر المبتدأ وألفه للإطلاق .
الشاهد في قوله « شيئا » وهو مثل الشاهد السابق .

٢٠١ — عجز بيت من الطويل ، قاله كعب بن زعيم الغنوى ، وتماه :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبى المغوار منك قريب

وقوله .:

٢٠٣ - لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيحُ
« قَابِي المغوار » والاسم الكريم ، مبدآن . و « قريب » و « فضلكم » خبران و « لعل » :
حرف جر زائد دخل على المبتدأ ، فهو كالباء في « بحسبك درهم » . وقد روى على لغة
هؤلاء في لامها الأخيرة ، المكسر والفتح . وروى أيضا حذف اللام الأولى ، فتقول : عل
بفتح اللام وكسرها .

المعنى : فقلت لطالب الندى والعطاء ، ادع دعوة أخرى ، وارفع صوتك بالنداء جهره ، لعل هذا الرجل
الكريم قريب منك يسمعك فيجيب دعوتك .

الإعراب : « لعل » : حرف ترجح وجو شبهة بالزائد . أني : مبتدأ مرفوع بواو مقدرة على آخره . منع
ظهورها اشتغال المحل بالياء التي جلبها حرف الجر الشبيه بالزائد نياية عن الضمة ، لأنه من الأسماء الخمسة .
المغوار : مضاف إليه . منك : متعلق بقريب . قريب : خبر . وقال البصريون : أني ، مجرور باللام
وأصل اللفظ « لعل لأن » فحذفت اللام لتوالي الأمثال ، واللام ومجرورها متعلقان بمحذوف خبر مقدم .
قريب ، بمعنى قرابة ، مبتدأ مؤخر . والأصل لعل قرابة منك كائنة لأن المغوار ، واسم لعل على هذا ضمير الشأن
محذوف ، والجملة بعدها في محل رفع خبرها . وروى « لعل أبا المغوار » بالنصب فتكون « لعل » من أخوات
« إن » .

الشاهد في قوله : « لعل » حيث جرت قوله « أني » على لغة عقيل بالتصغير .

٢٠٤ — من الزافر ، لم يعرف قائله .

ومعناه : أرجو أن الله فضلكم وزادكم علينا بكون أمكم قد اختلط قلبها بديرها ، حتى صاروا محررة
واحدة ، وهو تهكم واستهزاء .

الإعراب : لعل : حرف ترجح وجو شبهة بالزائد . لفظ الجلالة مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره
منع ظهورها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد . وجملة « فضلكم » من الفعل والفاعل المستتر جوازاً
العائد على لفظ الجلالة ، والمفعول ، في محل رفع خبر المبتدأ ، والميم علامة الجمع . علينا ، وبشيء ، متعلقان
بفضلكم . أن : حرف توكيد . أمكم : اسمها ، والكاف مضاف إليه ، وميم جمع المذكر السالم .
شريم : خبرها . والجملة من أن واسمها وخبرها ، في تأويل مصدر مجرور ، على أنه بدل من شيء ، بدل كل من
كل ، والتقدير : لعل الله فضلكم علينا بشيء ، شرم أمكم .
الشاهد في قوله : « لعل » وهو كالشاهد السابق .

وأما « متى » فالجر بها لغة هذيل . ومن كلامهم : أخرجها متى كه ، يريدون « من كه » ومنه قوله :

٢٠٣ - شَرِبْنِ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ

مَتَى بُلْجَجٍ خُضِرٍ كَهْنٌ نَشِيجُ

وسبق الكلام على بقية العشرين عند كلام المصنف عليها . ولم يعد المصنف في هذا الكتاب « لولا » من حروف الجر ، وذكرها في غيره . ومذهب سيويه أنها من حروف الجر ، لكن لا تجر إلا المضمرة . فتقول : لولاي ، ولولاك ، ولولاه . فالباء ، والكاف ، والهاء - عند سيويه - مجرورات « بلولا » :

وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ، ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، فلم تعمل « لولا » فيها شيئا : كما لا تعمل في الظاهر نحو : لولا زيد لا يتك . وزعم المبرد أن هذا التركيب ، أعني لولاك ونحوه ، لم يرد من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم ، كقوله :

٢٠٤ - أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاكَ دُمَاءَنَا؟

وَلَوْلَاكَ لَمْ يَحْرِضْ لَأَجْسَابِنَا حَسَنُ

٢٠٣ - من الطويل ، قاله أبو ذؤيب يصف به السحاب ، من قصيدة أولها :

صبا صبوة بل لج وهو لجوج وزالت له بالأنعمين حلاج

نتيج من صوت .

ومعناه : أن السحاب شرب من ماء البحر المالح ، وأخذ من ماءها من معظم مائه الأخضر في حال كونها مصبوبة بأهل صوت ، ثم صعدت وارتفعت في الجو .

الإعراب : شربن : فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعل . جاء : جار ومجرور في محل نصب مفعول به لشربن ، وضمته معنى « روين » فلذا غلبه بالياء ، أو أن الياء بمعنى « من » التمييزية . البحر : مضاف إليه . ثم : للعطف على شربن . ترفعت : فعل ماضٍ وتاء التأنيث ، وفاعله هي . متى بلجج أي من بلجج : جار ومجرور يدل من ماء البحر ، بدل بعض من كل ، والضمير العائد على المبدل منه مقدر ، أي من بلجج منه . ولهذا إن لم تجعل الياء تمييزية ، وإلا فيكون بدل كل من كل . خضر : صفة للبحج . لكن : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . والنون علامة جمع النسوة : نتيج : مبتدأ مؤخر . والجملة في محل نصب حال من النون في « شربن » .

الشاهد في قوله : « متى » حيث جرت قوله « بلجج » على لغة هذيل .

٢٠٤ - من الطويل ، ينسب لعمر بن العاص .

وقول الآخر .

٢٠٥ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّسِقِ مِنْهُوَى

ومعناه : لا ينبغي لك يا معاوية أن تطمع فينا الحسن الذي سفك دماءنا وقدح في أحسابنا ، إذ لولاك لم يقع ذلك .

الإعراب : أنطع : الهزة للاستفهام الإنكاري . قطع : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله « أنت » . فينا : جار ومجرور متعلق به ، حل أنه في محل نصب مفعول ثان له مقدم . من : اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب حل أنه مفعول أول له مؤخر . أراق : فعل ماض وفاعله « هو » . دمانا : مفعوله . ونا : مضاف إليه ، ومتعلق « أراق » محذوف ، أي أراق دمانا بالقتل ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . ولولاك : الواو : العطف . لولا : حرف امتناع . لوجود وجو شبهة بالزائد . السكاف ضمير مخاطب مبني على الفتح في محل جر بلولا ، وفي محل رفع مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا تقديره « موجود » والجملة شرط « لولا » . لم يعرض : جازم ومجزوم . لأحسابنا : جار ومجرور متعلق بيعرض . ونا : مضاف إليه . حين : فاعل يعرض . والجملة جواب « لولا »

الشاهد في قوله : « لولاك » حيث احتج به سيبيوه على الميرد الذي زعم أن هذا التركيب ونحوه لم يرد من لسان العرب . والميرد أن يقول إن ذلك ضرورة إذ لم يرد ذلك ثرا في لسان العرب .
٢٠٥ — من الطويل ، قاله يزيد بن الحسك . النيق : الجبل .

ومعناه : وكَمْ من مشهد من مشاهد الحرب لولا وجودي معك لسقطت فيه وهلكت ، كما يسقط جميع ضخم من أهل موضع في الجبل إلى أسفله فيموت فوراً .

الإعراب : وكَمْ : الواو بحسب ما قبلها . كم : خبرية بمعنى كثير ، مبتدأ ، أول مبني على السكون في محل رفع . كم مضاف وموطن ، تمييز لها مضاف إليه . لولاي : لولا : حرف امتناع لوجود ، وجو شبهة بالزائد . والياء ضمير المتكلم مبني على الفتح في محل جر بلولا ، وفي محل رفع مبتدأ ثان ، وخبره محذوف وجوبا تقديره « موجود » أي معك ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره لا محل لها من الإعراب شرط « لولا » وجملة « طحت » من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب « لولا » . وجملة « لولاي طحت » خبر عن المبتدأ الأول والرباط محذوف ، أي طحت فيه . كما : المكاف ، حرف تشبيه وجر ، وما : مضافية ، وهي وما دخلت عليه في تلويل مصدر مجرور بالسكاف . والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، صلة لمصدر محذوف ، واقع مفعولا مطلقا لقوله « طحت » أي : طحت طيحانا كائنا كنهوى . هوى : فعل ماض . بأجرامه : متعلق بهوى ، والهاء : مضاف إليه . من قنة : متعلق بهوى أيضا . النيق : مضاف إليه . منهوى : فاعل « هوى » .

الشاهد في قوله « لولاي » وهو كالشاهد السابق .

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ ، مُذْ ، وَحَتَّى

وَالْكَافَ ، وَالْوَاوَ ، وَرُبَّ ، وَالتَّاءَ

وَاخْصُصْ بِـ «مُذْ» ، وَمُنْذُ وَقْتًا وَرُبَّ

مُنْكَرًا ، وَالتَّاءَ لِلنَّهْ وَرُبَّ

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ : رَبُّهُ فَتَى نَزَرُ كَذَا «كَهَا» وَنَحْوُهُ : أَنَّى

من حروف الجر مالا يجر إلا الظاهر ، وهي هذه السبعة المذكورة في البيت الأول ، فلا تقول : منذه ، ولا : مذه ، وكذا الباقي . ولا تجر : منذ ، ومذ ، من الأسماء الظاهرة إلا أسماء الزمان . فإن كان الزمان حاضراً ، كانت بمعنى « في » نحو : مارأيت منذ يومنا . أى : في يومنا . وإن كان الزمان ماضياً كانت بمعنى « من » نحو : مارأيت مذ يوم الجمعة ، أى : من يوم الجمعة . وسيدكر المصنف هذا في آخر الباب . وهذا معنى قوله « واخصص بمذ ومنذ وقتاً » .

وأما « حتى » فسيأتى الكلام على مجرورها عند ذكر المصنف له . وقد شد جرها للضمير ، كقوله :

٢٠٦ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقِيْ أُنَاسٌ فَتَى حَتَّى يَأْبِيْنَ أَبِي زِيَادٍ

٢٠٦ — من الوافر ، لم يعرف قائله .

ومعناه : أقسم بالله يا ابن أبي زياد ، أن الناس لا يجدون قتي متصفا بالصفتات الحميدة غيرك ، فإذا وجدوك ، فحينئذ يجلون القتي المصنف بكل مكرمة .

الإعراب : فلا : الفاء بحسب ما قبلها . لا : ثانية . والله : الواو حرف قسم وجبر . ولفظ الجلالة قسم به مجرور وهو متعلق بمحذوف تقديره « أقسم والله » . لا : ثانية مؤكدة للأولى ، ليكون القسم مقصداً ليهما . يلقي : فعل مضارع . أناس : فاعله . قتي : مفعوله منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لانتفاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ، إذ أصله « قتيًا » تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فالتقى ساكنان الألف والتنوين ، الذي يرسم الفاء في حالة النصب بحسب الأصل ، فحذفت الألف لالتقاءهما ، فصارت قتي . وإنما أتوا بياء أخرى لتدل على الياء الأصلية المحذوفة ، بخلاف ما إذا لم يأتوا بها . وقالوا : قتي ، فلا يوجد ما يدل عليها . وجملة « لا يلقي » جواب القسم لا محل لها من الإعراب . حتاك : حتى : حرف جر ، والكاف ضمير مخاطب ، مبنى على الفتح في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بيلقي . يالبن : الياء حرف فداء . ابن : منادى منصوب . أبي : مضاف إليه ، مجرور بالياء نهاية من الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف لزياد .

ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم . ولغة هذيل ، إبدال حائها عينا . وقرأ ابن مسعود « فربصوا حتى حين » .

وأما « الواو » فمختصة بالقسم . وكذلك « التاء » ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما . فلا تقول : أقسم والله . ولا : أقسم تالله . ولا تجر « التاء » إلا لفظ « الله » فتقول : تالله لأفعلن . وقد سمع جرهما « لرب » مضافا إلى الكعبة . فقالوا : ترب الكعبة ، وهذا معنى قوله : « والتاء لله ، ورب » وسمع ، أيضاً تالرحمن .

وذكر الخفاف في شرح الكتاب ، أنهم قالوا : تحياتك . وهذا غريب . ولا تجر « رب » إلا نكرة نحو : رب رجل عالم لقيت . وهذا معنى قوله : « ورب منكرا » أى : واخصص « رب » النكرة . وقد شد جرهما ضمير الغيبة ، كقوله :

٢٠٧ - وَاهِ رَبُّنْتُ وَشَيْكََا صَدَحَ اعْظُمُهُ
وَرَبُّهُ عَطِيًّا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطِيَّةِ

الشاهد في قوله : « حناك » حيث جرت « حتى » المضمر ، وهو شاذ ، لأنها لا تجر إلا ما كان آخرها ، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، بالجر ، فإن للرأس آخر حقيقة . أو كان متصلا بالآخر نحو قوله تعالى : « سلام هي حتى مطلع الفجر » فإن طلوع الفجر متصل بآخر الليل .

٢٠٧ — من البسيط لم يعرف قائله .
ومعناه : رب شخص ضعيف ، أصلحت شق أعظمه وجبرت كسرهما على وجه المرفة ، ورب مشرف على الهلاك أبعدته عنه وخلصته منه .

الإعراب : واه : أى رب واه : رب حرف جر شبهه بالزائد وهو للتكثير بكثرة ، والتقليل بقلة . واه : اسم فاعل مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر المقدرة على الياء للثقل ، إذ أصله « واهى » استثقل الكسرة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاءهما ، وهو صفة لموصوف محذوف ، أى رب شخص واه . رأيت : فعل ماض وتاء الفاعل . وشيكا : صفة لموصوف محذوف واقع مقولا مطلقا لرأيت ، أى : رأيا وشيكا . صدع : مفعول به لرأيت . أعظمه : مضاف إليه ، وهى مضاف الهاء . وجملة « رأيت » في محل رفع خبر المبتدأ ، وللرابط الضمير في أعظمه . وربه : الواو للعطف . رب : حرف جر ، وإلهاء ضمير مبنى على الضم في محل جر رب . عطيا : صفة مشبهة ، أى مشرفا على العطش ، وهو تمييز مفعول للضمير ، فهو من المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة . أنقذت : فعل ماض وتاء الفاعل . من عطية : جار ومجرور متعلق به . وإلهاء مضاف إليه مبنى على الكسر ، وسكن للشعر .

الشاهد في قوله : « وربه » حيث جرت الضمير ، وهو شاذ ، لأنها لا تجر إلا نكرة كما مثل قبل .

كاشد جر الكاف له، كقوله :

٢٠٨ - خَلَّى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَتَبَا وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَمَا أَوْ أَقْرَبَا

وقوله :

٢٠٩ - وَلَا تَرَى بَعَلًا وَلَا حَلَالًا كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا

هذا معنى قوله : « ومارووا » البيت . أى : والذي روى من جر « رب » المضمر نحو « ربه في » قليل . وكذلك جر الكاف المضمر نحو : « كها » .

بَعْضٌ ، وَبَيْنٌ ، وَابْتَدَىءٌ ، فِي الْأَمَكَةِ

« بَيْنٌ » وقد تأتى لبدء الأزمنة

٢٠٨ — من الرجز ، لم يعرف قائله . الذَّنَابَاتِ وَأُمَّ أَوْعَالٍ : من أسماء الجهات .

والمعنى : إن هذا الحمار الوحشي ترك المواضع المسماة بالذنابات جهة شماله قريبات منه ، وترك أيضا المفضية مثل تلك المواضع أو يجعلها أقرب منها إليه .

الإعراب : خل : فعل ماض وقاضه « هو » الذَّنَابَاتِ ، : مفعوله الأول ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، لأنه جمع مؤنث سالم . شمالا : ظرف مكان ، مفعول « خل » الثاني . كتبَا : كُتِبَا : حال من الذَّنَابَاتِ . ويصح أن يكون هو المفعول الثاني لخل . وشمالا : حال . وَأُمَّ أَوْعَالٍ : الواو : للعطف . أم : معطوف على « خَلَّى » . الذَّنَابَاتِ : أَوْعَالٍ : مضاف إليه . كَمَا : أى كالذنابات . الكاف : حرف جر ، والهاء : ضمير مبني على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائنة » بالنصب على الحال من « أم أَوْعَالٍ » . ويصح رفع « أم أَوْعَالٍ » على كونه مبتدأ ، فيكون قوله « كَمَا » حينئذ متعلقا بمحذوف تقديره « كائنة » بالرفع خبره ، و« أو » حرف عطف . أقربا : معطوف على محل « والهاء » على كلا الإعرابين ، وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، وألفه للإطلاق الشاهد في قوله : « كَمَا » حيث جرت الكاف الضمير ، وهو شاذ ، لأنها مخصوصة بجر انظاره .

٢٠٩ — من الرجز ، قاله رؤبة يصف حمارا وحشيا . حاطلا : مانعا .

المعنى : لا ترى زوجا ولا زوجات مثل حمار الوحش وإنائه في الاختصار على بعضهما ، وعدم التطلع لغيره ، إلا من جاز النساء ومنعهن عن التطلع لغيره .

الإعراب : ولا : الواو حسب ما قبلها . لا : نافية . ترى ، أى تبصر أو تعلم ، فعل مضارع والفعل « أنت » . بعلا : مفعوله . ولا : الواو للعطف . لا : زائدة لتأكيد النفي . حلالا : معطوف على « بعلا » . الكاف حرف جر . والهاء العائدة على الحمار الوحشي : ضمير مبني على الضم في محل جر ، وهو متعلق بمحذوف تقديره « كائنة » حال من « بعلا » إن كانت ترى بصرية ، ولا يضر تكثير صاحب الحال ، لوجود المسحوق وهو تقدم النفي عليه ، أو مفعول ثان لترى إن كانت علمية . ولا : الواو للعطف . لا : زائدة لتأكيد النفي أيضا . كهن : إعرابه كإعراب « كه » والنون علامة جمع النسوة ، إلا أداة استثناء . حاطلا : مسيئني من « بعلا » وهو صفة لموصوف محذوف ، أى : إلا بعلا حاطلا .

الشاهد في قوله : « كه » و « كهن » وهو كالشاهد السابق .

وَرِيدٌ : فِي نَفْسِي ، وَشَبِيهِ ، فَجَرَّ نَكِيرَةً : كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ نَجِيءٌ « مِنْ » التَّبَعِضِ ، وَلِيَّانِ الْجَنَسِ ، وَلَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ : فِي غَيْرِ الزَّمَانِ كَثِيرًا . وَفِي الزَّمَانِ قَلِيلًا . وَزَائِدَةٌ . وَمِثْلُهَا التَّبَعِضُ ، قَوْلُكَ : أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ » .

وَمِثْلُهَا لِيَّانِ الْجَنَسِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « فَلَجْتَنِيُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » . وَمِثْلُهَا لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « سَبَّحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى » .

وَمِثْلُهَا لَا بَتْدَاءَ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : « لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ » .

وقول الشاعر :

٢١٠ - تَحْيِرُنَ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ
إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جَرُّنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

ومثال الزائدة : ما جاءني من أحد :

ولا تزداد عند جمهور البصريين إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون المجرور بها نكرة .

الثاني : أن يسبقها نفي ، أو شبهة . والمراد بشبه النفي : النهي نحو : لا تضرب من أحد .

والاستفهام نحو : هل جاءك من أحد ؟ .

٢١١ - من الطويل ، قاله النابغة الذبياني .

ومعناه : إن هذه السيوف اخترناها من أزمان يوم حليلة وهي باقية عندنا إلى اليوم ، وقد اخترناها

مرارا .

الإعراب : تحيرون : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وثون النسوة : نائب فاعله . من أزمان : متعلق به .

يوم : مضاف إليه ، وهو مضاف إلى حليلة . إلى اليوم : متعلق أيضا بتحيرن . قد : حرف تحقيق . جرين

الجملة للمجهول ، فعل ماضٍ ، وثون النسوة نائب فاعله . والجملة في محل نصب على الحال من نائب فاعل

« تحيرون » . كل : مفعول مطلق إذ هو نائب عنه ، والأصل : قد جرين تجاريا كل التجارب ، فحذف المصدر

والنصب « كل » مقامه ، فأنشأ انتصابه . التجارب : مضاف إليه .

والله في شأنا : « من أزمان » حيث جاءت « من » هنا لا ببتداء الغاية في الأزمنة . والكثير محييا

لا ببتداء الغاية في المكان نحو : من البيت إلى المدرسة .

ولا تزداد في الإيجاب ، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة فلا تقول : جاءني من زيد ، خلافا للأخطش ، وجعل منه قوله تعالى : « يغفر لكم من ذنوبكم » .
وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تنكير محوورها . ومنه عندهم : قد كان من مطر ، أى قد كان مطر .

لِلْإِنْتِهَاءِ « حَتَّى » وَ « لَامٌ » وَ « إِلَى » وَ « مِنْ » وَ « بَاءٌ » يُفْهَمَانِ بَدَلًا بَدَلِ حَلِي أَنْتَهَاءِ الْغَايَةِ « بِإِلَى » وَحَتَّى « وَاللَّامُ » وَالْأَصْلُ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ « إِلَى » لِذَلِكَ نَجْرُ الْآخِرَ وَغَيْرَهُ نَحْوُ : سَرَتْ الْبَارِحَةُ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ ، أَوْ إِلَى نَصْفِهِ . وَلَا نَجْرُ « حَتَّى » إِلَّا مَا كَانَ آخِرًا أَوْ مُتَّصِلًا بِالْآخِرِ . كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » وَلَا نَجْرُ غَيْرِهَا . فَلَا تَقُولُ : سَرَتْ الْبَارِحَةُ حَتَّى نَصْفِ اللَّيْلِ .

وَأَسْتَعْمَلُ « اللَّامَ » لِلْإِنْتِهَاءِ قَلِيلٌ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « كُلٌّ يَجْرَى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى » . وَنَسْتَعْمَلُ « مِنْ » « فَاِلْبَاءَ » بِمَعْنَى « بَدَلِ » . فَمَنْ أَسْتَعْمَلَ « مِنْ » بِمَعْنَى « بَدَلِ » قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ « أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ » أَيْ بَدَلِ الْآخِرَةِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى « وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلَفُونَ » أَيْ بَدَلَكُمْ وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

٢١١ - جَارِيَةٌ كَمْ تَأْكُلُ الْمُرْقَقَا وَلَمْ تَذُقْ مِنْ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا
أَيْ : بَدَلِ الْبُقُولِ .

٢١١ — مِنَ الرَّجَزِ ، قَالَ أَبُو نُحَيْلَةَ السَّعْدِيُّ ، وَأَسَمُهُ يَعْمَرُ بْنُ حَزْنٍ ، مِنْ بَنِي سَعْدٍ . وَمَعْنَاهُ : أَنَّ هَذِهِ الْجَارِيَةَ لَمْ تَأْكُلِ الرَّغِيفَ الْوَاسِعَ الرَّقِيقَ ، وَلَمْ تَذُقْ الْفُسْتَقَ ، أَيْ أَنَّهُ لَمْ تَأْكُلْ سِوَى الْبُقُولِ وَلَمْ تَلَقِ الْفُسْتَقَ أَصْلًا فَضَلًا عَنْ أَكْلِهِ ، لِأَنَّهُا بِدَوِيَّةٍ لَا تَعْرِفُ التَّنْعِمَ وَالتَّرَفَ .
الْإِمْرَأَتُ : جَارِيَةٌ خَبِرَ لِحْدَهَا مَخْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ « هَذِهِ جَارِيَةٌ » . لَمْ : حَرْفُ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبٌ . تَأْكُلُ كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٌ مَعْرُومٌ بِلَمْ ، وَفَاعِلُهُ هِيَ . الْمُرْقَقَا : مَفْعُولٌ بِهِ وَالْفِعْلُ لِلْإِطْلَاقِ . وَالْجُمْلَةُ فِي حُلِّ رَفْعِ صِفَةٍ لِقَوْلِهِ « جَارِيَةٌ » . وَلَمْ تَلَقِ : صَطُوفٌ هَلْ قَوْلُهُ . « لَمْ تَأْكُلِ » وَإِعْرَابُهُ كإِعْرَابِهِ . مِنَ الْبُقُولِ : جَارٌ وَبَحْرٌ وَمَعْنَى يَتَلَقَّ . مِنْ : بِمَعْنَى بَدَلِ الْفُسْتَقَا : مَفْعُولٌ تَلَقَّ ، وَلَفْظُهُ لِلْإِطْلَاقِ . وَبَحْرٌ أَنْ تَجْعَلَ « مِنْ » إِمَّا كَالْفِي بِمَعْنَى « بِمَعْنَى » فَتَكُونُ هِيَ فِي حُلِّ نَصْبِهَا لِلْمَفْعُولِ يَتَلَقَّ . الْبُقُولُ : مُضَافٌ إِلَيْهِ . الْفُسْتَقَا : بِدَلِّهِمُ الْبُقُولِ . وَنَسْتَعْمَلُ « مِنْ » لِمَعْنَى « بَدَلِ » وَزَوِيَّتُ مِنَ « النَّقُولِ » بِالنُّونِ ، فَتَكُونُ « مِنْ » بِمَعْنَى « بَدَلِ » فَتَسْتَعْمَلُ لَا شَافِعَ فِيهِ .

ومن استعمال «الباء» بمعنى «بدل» ، ماورد في الحديث : «مايسرفى بها حنم النعم»
أى : بدلا . وقول الشاعر :

٢١٢ - فليست لي بهم قوما إذا ركبوا شئوا الإغارة فرمانا ورُكبنا
أى : بلنهم .

واللام للملك ، وشبهه ، وفي تعديّة - أيضا - وتعليل قبي
وريد والظرفيّة استبين بيا وفى وقد يبينان السببا
١ - تقدم أن « اللام » تكون للانتهاء : وذكر هنا أنها تكون للملك نحو : « لله مافى
السموات ومافى الأرض » والمال لزيد .

٢ - ولشبه الملك نحو : الجبل للفرس . والباب للدار .

٣ - وللتعديّة نحو : وهبت لويده مالا . ومنه قوله تعالى : « فهب لى من لدنك وليه
برئى ويرث من آل يعقوب » .

٤ - وللتعليل ، نحو : جئتلك لإكرامك . وقوله :

٢١٣ - ولأنى لتعرونى لذكرأك هزة
كما انتفض العصفور بلكه القطر

٢١٢ - تقدم القول فى هذا البيت (انظر شاهد رقم ١٧٠)

والشاهد هنا فى قوله « بهم » حيث استعملت الباء بمعنى يدل . وفيه (شاهد آخر) وهو : أن قوله
« الإغارة » نصب على كونه مفعولا له مع كونه مقروفا يأل ، والأكثر فيه التجرد وجره باللام .

٢١٣ - من الطويل ، قاله أبو صخر عبد الله بن سلمة الهذلى ، أحد شعراء الدولة الأموية .

المعنى : وإنى والله بالمحبوبى لأجد نشاطا ارتياحا حينما يمر ذكرك بخاطرى . واضطرب من الفرح
اضطراب المصفور حين يبلى المطار .

الإعراب : وإنى : الواو حسب ما قبلها . إن : حرف توكيد ، وإليه : اسمها . لتعرونى : اللام
موطئة لضم محذوف تقديره « والله » تعرو : فعل مضارع والتون للوقاية ، وإياه المتكلم : مفعوله مقدم .
لذكرأك : اللام حرف جر . ذكرأك : جار ومجرور متعلق بتعرونى ، ولامه للتعليل ، والسكاف مضاف
إليه . هزة : فاعل « تعرو » مؤخر . والجملة فى محل رفع خبر « إن » . كما : الدكاف حرف تشبيه
وجر . ما : مصدريّة . انتفض : فعل ماض . و « نا » المصدريّة وما دخلت عليه ، فى تأويل مصدر مجرور
بالكاف ، وهو متعلق بإنفاض المحذوف . العصفور : فاعل انتفض . ياله : فعل ماض ، وإليه : مفعوله .
قطر : فاعله مؤخر ، والجملة فى محل نصب حال من العصفور .

«سوزانقة: قياما، نحو: لزيد ضربت. ومنه قوله تعالى: «إن كنتم للرؤيا تعبرون»
وسماها نحو: ضربت لزيد.

وأشار بقوله: «والظرفية استعين» إلى آخره، إلى معنى «الباء» «وفى» فذكر أنها اشتراكا
في إفادة الظرفية والسببية. فقال «الباء» للظرفية، قوله تعالى: «وإنكم لتعبدونهم عليهم
مصباحين وبالليل»، أى وفى الليل. ومثاله السببية قوله تعالى: «فبظلم من الذين هادوا حرمنا
عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا».

ومثال «فى» للظرفية قولك: زيد فى المسجد، وهو الكثير فيها: ومثاله السببية قوله
صلى الله عليه وسلم: «دخلت امرأة النار فى هرة حبستها، فلا هى أطعمتها، ولا هى تركتها
تأكل من خشاش الأرض».

بـ «البا» استعين وعَدَّ، عَوَّضَ، ألْصَقَ
وَمِثْلَ «مَعَ»، «وَمِنْ»، «وَعَنْ» بِهَا انْطَبَقَ

تقدم أن الباء تكون للظرفية والسببية: وذكر هنا أنها تكون:

- ١ — للاستعانة نحو: كتبت بالقلم، وقطعت بالسكين.
- ٢ — وللتعدي نحو: ذهبت زيد. ومنه قوله تعالى: «ذهب الله بنورهم».
- ٣ — وللتعويض نحو: اشتريت الفرس بألف درهم. ومنه قوله تعالى: «أولئك الذين
اشترؤا الحياة الدنيا بالآخرة».
- ٤ — وللإلصاق نحو: مررت بزيد.
- ٥ — وبمعنى «مع» نحو: بعثك الثوب بطرازه، أى مع طرازه.

والتشاهد فى قوله: «لذكرائك» حيث استعملت اللام هنا لفعليل.

وفيه شاهد آخر، هو: «إن جبر» ذكرائك «باللام واجب مع أنه مفعول له، لأنه لا يشترط فيه أن
يكون مصدرا» ذكر لبيان علة وقوع الفعل وسببه، وأن يكون متحدا مع عامله فى الوقت والفاعل، نحو:
قام زيد إجلالا لعمرو، وهنا ليس كذلك، لأنه وإن كان مصدرا ذكر، وقد ذكر علة لعمرو الهزة، وزمنهما
واحد، لأن عمرو الهزة فى وقت هذا كره لعمروته، ولكن اختلف الفاعل، لأن فاعل عمرو، هو الهزة،
وفاعل الذى كره هو المتكلم، فلما اختلف الفاعل، خفضه باللام وجوبا.

- ٦ - ومعنى « من » كقوله :
 ٧ - شربنا بماء البحر الخ . . . أى : من ماء البحر .
 ٧ - ومعنى « عن » نحو : « سأل سائل بعذاب » ، أى عن عذاب .
 ٨ - وتكون الباء أيضاً للمصاحبة ، نحو : « فسيح بحمد ربك » ، أى : مصاحباً
 مد ربك .

- « على » للاستعلاء ومعنى « في » و « عن »
 بعن تجاوزاً عني من قد فطن .
 وقد نجى موضع « بعد » و « على »
 كما « على » موضع « عن » قد جُعِلَا
 ١ - تستعمل « على » للاستعلاء كثيراً نحو : زيد على السطح .
 ٢ - ومعنى « في » نحو قوله تعالى : « ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها » ، أى : في
 بين غفلة .

- ٣ - وتستعمل « عن » للمجازاة كثيراً ، نحو : رميت السهم عن القوس .
 ٤ - ومعنى « بعد » نحو قوله تعالى : « لتركبن طبقاً عن طبق » ، أى بعد طبق .
 ٥ - ومعنى « على » نحو قوله :

٢١ - لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب
 عسى ، ولا أنت ديانى فتخزوني

- ٢١٤ - قد مضى الكلام على هذا الشاهد (انظر رقم ٢٠٣) .
 والشاهد هنا في قوله « بماء البحر » حيث استعملت هنا الباء بمعنى « من » التبعية .
 ٢١٥ - من البسيط ، لخرثان الطوائف ، الملقب بلى الأصبع ، من شعراء العرب في الجاهلية وسكانهم .
 ومعناه : لله درابن عمك فإنه حاز من الخصال الحميدة ما يتعجب منه ويعترف له به . وأما أنت فلم ترد
 المنقلب والمآثر على ، ولا أنت مالى وثاقم بأمرى ، فيسبب ذلك تلذلي وتخضعي .
 الإعراب : لاه : أى لله : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره « كائن » خبر مقدم . وفيه حذف
 حرف الجر وإبقاء عمله ، وهو شاذ ، وحذف اللام الأولى من اسم الجلالة وهو شاذ أيضاً . ابن : مبتدأ مؤخر ،
 هو على حذف مضاف ، والتقدير : لله در ابن عمك ، فحذف المضاف وهو « در » وأقيم المضاف إليه وهو
 ابن . مقامه ، فارتفع ارتفاعه . ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف . عمك : مضاف إليه ، وهو مضاف
 إلى السكاك ، وقوله : « لاه ابن عمك » هذا التركيب يستعمله العرب في التعجب . لا : نافية . أفضلت :

أى لأفصلت فى حسب على .

٦ - كما استعملت « على » بمعنى « عن » فى قوله :

٢١٦ - إِذَا رَضِيتْ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أى : إِذَا رَضِيتْ هُنَى .

شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَ ١ -

تَأْتَى السَّكَافُ لِلتَّشْبِيهِ كَثِيرًا ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ كَالْأَمْسَدِ .

٢ - وَهَذَا تَأْتَى لِلتَّعْلِيلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ » ، أَى : لِهَدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ

٣ - وَتَأْتَى زَائِدَةً لِلتَّوْكِيدِ . وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » أَى لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ

وَمَا زِيدَتْ فِيهِ قَوْلُ رُؤْبَةٍ :

فَعَل مَاضٍ مَبْنًى لِلْمَجْهُولِ ، وَالْفَاءُ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ ثَائِبٌ مِنْ فَاعِلِهِ . فِي حَسَبِ ، وَهْنَى : مُتَعَلِّقَانِ بِـ « أَفْضَلْتُ » . وَلَا : الْوَائِلُ الْمَطْلُوفُ . لَا : نَافِيَةٌ . أَنتَ : مُبْتَدَأٌ . دِيَانَى : خَبْرُهُ ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مُضَافٌ أَفْخَزُونِ : الْفَاءُ السَّبَبِيَّةُ . تَخْزُونِ : فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِأَنْ ضَمْرُهُ وَجُوبًا بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ الْوَائِلَةِ فِي جَوَابِ النَّفْيِ ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِغَالُ الْحَلِّ بِالسَّكُونِ الْعَارِضِ تَحْتَ وَالْقَافِيَةِ . وَفَاعِلُهُ « أَنْتَ » وَالتَّوْنُ لِلْوَقَايَةِ ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مَفْعُولٌ بِهِ . وَيُصَحَّحُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا ، عَطْفًا عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى قَبْلَهُ ، أَى : مَا لَأَنْتَ دِيَانَى وَمَا أَنتَ تَخْزُونِ .

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : « هُنَى » حَيْثُ اسْتَعْمَلَتْ هُنَا بِمَعْنَى « عَلَى » . وَإِذَا كَانَتْ أَفْضَلْتُ ، بِمَعْنَى مِيزَتْ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ حِينَئِذٍ ، لِأَنَّ « مِنْ » تَكُونُ بَاقِيَةً عَلَى بَابِهَا .

٢١٦ — مِنَ الْوَافِرِ ، قَالَ حَقِيقُ الْعَمَلِ : مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْلَحُ بِهَا حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْقُشَيْرِيُّ . وَمَعْنَاهُ : إِذَا تَجَاوَزْتَ بَنُو قُشَيْرٍ عَنْ سِيَتَانِي ، وَرَضِيتْ هُنَى ، غَافَى أَقْمَمَ بِاللَّهِ أَنَّى أَقَابِلَ رِضَاهَا بِالشُّكْرِ وَيَقَعُ لَدَى مَوْقِعَا حَسَنًا .

الإِعْرَابُ : إِذَا : ظَرْفُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ . رَضِيتْ : فَعْلٌ مَاضٍ ، وَالنَّاءُ تَائِيَةٌ . هُنَى : أَى هُنَى ، جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِهِ . بَنُو قُشَيْرٍ . فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِالْوَاوِ فَيَأْتِي عَنْ الضَّمَّةِ ، لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّابِقِ وَالتَّوْنُ الْحُلُوفَةُ لِلْإِضَافَةِ ، عَوَضٌ عَنِ التَّنْوِينِ فِي الْإِسْمِ الْمَفْرُودِ . قُشَيْرٌ : مُضَافٌ إِلَيْهِ . وَجُمْلَةُ « رَضِيتْ » شَرْطٌ إِذَا لَعَمْرُكَ : الْإِسْمُ لِلتَّابِتِ . هُنَى : مُبْتَدَأٌ ، خَبْرُهُ مَحْلُوفٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ « وَهْنَى » ، وَالْفَتْحُ لِلْإِلَالَةِ مُضَافٌ إِلَى أَعْجَبَنِي : فَعْلٌ مَاضٍ ، وَالتَّوْنُ لِلْوَقَايَةِ ، وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ : مَفْعُولٌ بِهِ . رِضَاهَا : فَاعِلُهُ مُؤَخَّرٌ ، وَالْهَاءُ مُضَافَةٌ إِلَيْهِ . وَجُمْلَةُ « أَعْجَبَنِي » جَوَابُ « إِذَا » . وَجَوَابُ الْقَعْمِ مَحْلُوفٌ لِدَلَالَةِ جَوَابِ « إِذَا » عَلَيْهِ ، وَالْمَقْدَرُ : لَعَمْرُكَ قَسَمَى لَقَدْ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا .

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : « عَلَى » حَيْثُ اسْتَعْمَلَتْ هُنَا بِمَعْنَى « عَلَى » عَنْ « كَمَا اسْتَعْمَلْتُ « مِنْ » بِمَعْنَى « عَلَى » كَمَا وَإِذَا كَانَتْ رَضِيتْ بِمَعْنَى مَحْلُوطَةٍ ، فَلَا شَاهِدَ فِيهِ لِأَنَّ « عَلَى » تَكُونُ بَاقِيَةً عَلَى بَابِهَا . وَلِهَذَا الْحِجَازُ لَفْظُ تَعْدٍ وَهْنَى بِمَعْنَى كَمَا فِي هَذَا الْبَيْتِ .

٢١٧ - • لَوَاحِقُ الْأَعْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْتَقِ •

أى : فيها المفق ، أى : الطول . وما حكاها القراء ، أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون ؟ فقال : كمين ، أى : هيناء .

سَتُعْمِلَ اسْمًا ، وَكَذَا « عَن » و « عَلَى »

مِنْ « أَجَلَ ذَا عَلَيْهِمَا » مِنْ « دَخَلَا

اسْتَعْمَلْتَ الْكَافِ اسْمًا قَلِيلًا كَقَوْلِهِ :

٢ - أَتَنْتَهُونَ ؟ وَلَكِنْ يَنْهَى ذَوَى شَطَطٍ

كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

٢١٧ - من الزجز ، قاله روية ضمن أرجوزة أولها :

وقام الإصحاقي غاوى المخرق مشبهة الأعلام لماع الخفي

المعنى : هذه الخيل أو الآن ضواير الخواصر وفيها طول ، أى أنها قوية . والأواحق الضواير . الإعراب : لواحق : خبر لمبتدأ محذوف ، أى هذه الخيل لواحق . الأقرب أى البطون : مضاف إليه . متعلق بمحذوف تقديره « موجودة » خبر مقدم . كالمفق : السكاف : حرف جر زائد . المقق : مبتدأ مؤخر ، مع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وسكن للشعر . الشاهد في قوله : « كالمفق » حيث استعملت هنا السكاف زائدة وهو قليل ، والكثير أنها تكون أصلية بيه ، نحو : زيد كاليد ، للتعليل نحو قوله تعالى « وأذكروه كما هذا كم » ، أى لهايت لها كم ، فإنه قليل

٢١٨ - من الأسير ، قاله الأعشى ميمون .

ومعناه : أنتم لا تنتهون بالمعروف ، ولا يهاكم من حيث أنكم أصحاب جور وظلم ، مثل الطعن ، أى : لكم من ظلمكم إلا الظمن الشديد ، الذى يترك فيكم جوراً عميقة واسعة ، بحيث يغيب فيها الزيت والفتيل ، ويضع في الجرح لأجل تخفيفه ومداواة .

الإعراب : أنتهون : الهزة للاستفهام الإنكارى . تنتهون : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون أو فاعله . ولن : للواو المعطف . لن : حرف نفى ونصب وإسقاط . يهين : فعل مضارع منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره ، لا تسمى . ذوى : مفعوله مقدم منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر لم . شبط : مضاف إليه . كالظمن : السكاف : اسم بمعنى مثل ، فاعل يهين ، مبنى على الفتح في محل رفع . ن : مضاف إليه . يذهب : فعل مضارع مرفوع . فيه : جار ومجرور متعلق به . الزيت : فاعله . قتل : معطوف على الزيت . والخيلة في محل نصب حال من الظمن على جملة « آل » معرفة ، أو مضافة على جعلها زائدة .

الشاهد في قول « كالظمن » حيث استعملت هنا « السكاف » اسماً بمعنى مثل ، وهو قليل . وقيل إن

فـ «الكاف» اسم مرفوع على الفاعلية والفاعل فيه «ينهى» والتقدير : ولن ينهى ذوى الشطط مثل الطعن .

واستعملت «على» و «عن» اسمين عند دخول «من» عليهما : وتكون «على» بمعنى «فوق» و «عن» بمعنى «جانب» .
ومنه قوله :

٢١٩ - غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيْزٍ مَجْهَلِ

أى غلت من فوقه . وقوله :

٢٢٠ - وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيْثَةً مِنْ عَنِ يَمِيْنِي تَارَةً وَأُمَامِي

الفاعل مقدر . و «كالطعن» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة له ، والتقدير : «ولن ينهى ذوى شدة كائن كالطعن» . فحينئذ لا شاهد فيه . ورد بأن حذف الموصوف بالظرف ، أو الجار والمجرور أو بالجملة ، له مواضع ليس هذا منها .

٢١٩ — من الطويل ، قاله مزاحم بن الحارث المقليل يصف به اللقطة . قصص : تصوت . زيزاء أرض غليظة .

المعنى : إن هذه اللقطة بعد ما تمت مدة صبرها على الماء ، طارت من فوق فرخها ، حال كونها تصوت جوفها لبعد عهدتها من الماء ، وطارأت أيضا عن بيضها ، وسارت في أرض وعرة قفرة خالية مما ينتدى الإعراب : غدت : فعل ماض . وقاء التأنيث ، والفاعل «هي» . من : حرف جر . عليه : اسم بمعنى فوق : مجرور بمن . والجار والمجرور متعلق بغدت . والهاء : مضاف إلى على . بعد : ظرف زمان متعلق بغدت أيضا . ما : مصدرية . تم : فعل ماض . ظمُّوها : فاعله ، والهاء : مضاف إليه . و «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة «بعد» إليه ، أى بعد تمام ظمِّها . وجملة «تصل» محل نصب حال من فاعل «غدت» . وعن قَيْض : معطوف على قوله «من عليه» بَزِيْزٍ : الهمزة حرف بمعنى «في» بَزِيْزٍ : مجرور بـي ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره . مجهول : مضاف إليه ويصح أن يكون قوله «زيزاء» مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة ، فحينئذ قوله «مجهول» ، بدل منه ، بدل كل من كل . ولا يجوز أن يكون نعتا له منه البصريين لأنه اسم مكان ، وهو لا يثبت لعدم اشتقاقه

الشاهد في قوله : «من عليه» حيث استعملت هنا «على» اسما بمعنى «فوق» بدليل دخول حرف الجر عليها وهو قليل .

٢٢٠ — من الكامل ، قاله قطري بن الفجاءة .

والمنى : ولقد أعلم أو أبصر نفسي شبيهة بالدروع ، التى يتعلم عليها الطعن بالرمح ، حال كون

أى: من جانب يميني :

وَمَنْدُ ، وَمَنْدُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا

أَوْ أُولَيَا الْفِعْلُ : كَ « جِثْتُ مَنْدُ دَعَا »

وَلِنْ يَجُورُ فِي مَضَى فَكَمَنْ هُنَا ، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى « فِي » اسْتَبَيْنَ

تستعمل « مذ » و « مند » اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعا ، أو وقع بعدهما فعل :

فمثال الأول : مارأيت مذ يوم الجمعة أو مذ شهرنا . ف « مذ » اسم مبتدأ ، خبره ما بعده .

وكذلك « مند » وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما .

ومثال الثاني : جثت مذ دعا . ف « مذ » اسم منصوب المحل على الظرفية . والعامل

فيه « جثت » :

وإن وقع بعدهما مجرورا ، فهما حرفا جر : بمعنى « من » إن كان المجرور ماضيا نحو :

مارأيت مذ يوم الجمعة ، أى من يوم الجمعة . وبمعنى « في » إن كان حاضرا نحو : مارأيت مذ يومنا أى : في يومنا .

...

وَمَنْدُ « مِين » وَ « عَن » وَ « بَاء » زِيدَ « مَا »

فَلَمْ يَغْنُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

المراد هنا على من جهة مرة ، ومن شمال مرة أخرى .

والمراد : « مَنْدُ » اسم منصوب محذوف تقديره « والله » واللام لتأكيد القسم . قد : حرف

مفعول : أى العمل الذى : فعل مضارع وفاعله « أنا » وفون الوقاية ، وباء المتكلم مفعوله :

المراد : « مَنْدُ » اسم منصوب محذوف تقديره : « كائنة » حال من دريئة ، على القاعدة من أن نعت النسبة

إذا تقدم عليها يجر حالا ، والسويع لحي . الحال من النسبة ، تقدم الحال عليها . دريئة : حال من

المراد : « مَنْدُ » اسم منصوب محذوف تقديره : « كائنة » معنى جانب مبنى على السكون فى محل جر ، وهو

مبنى بآلة : أى : « مَنْدُ » اسم منصوب محذوف تقديره : « كائنة » وهو مضاف إليه المتكلم . قارة : منصوبه

على أنه مفعول مطلق ، إذ هو مفعول « مَنْدُ » أى : « مَنْدُ » أى مرة ، فحذف رؤية ، وأتاب قارة

عليها : أو منصوب على أنه مفعول « مَنْدُ » أى : « مَنْدُ » وأصلها الهمز ، لكنت خفف لكثرة الاستعمال

ووربما حذرت على الأصل : أى : « مَنْدُ » أى : « مَنْدُ » أى : « مَنْدُ » أى : « مَنْدُ » أى : « مَنْدُ »

ومن عن أمى قارة أخرى ، الشاهد فى قوله : « من عن يمينى » حيث استعملت هنا « عن » اسما بمعنى جانب وهو قليل .

أى: ن زاد ما بعد « من » و « عن » و « الباء » فلا تكفها عن العمل ، كقوله تعالى :
« بما خطاياهم أغرقوا » . وقوله تعالى : « عما قليل ليصبحن نادمين » . وقوله تعالى : « فيها رحمة
من الله لنت لهم » .

وزيد بعد « رُب » والكاف فكف فكف . وقد يليهما وجر لم يكف .
توارد « ما » بعد الكاف ورب فتكفهما عن « العمل » كقوله :

٢٢١ - فإنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المطايا كَمَا الحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ
وقوله :

٢٢٢ - رُبَّمَا الجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَغَنَاجِجُ بَيْتِنَهْنُ المِهَارُ
وقد زاد بعدهما فلا تكفهما عن العمل ، وهو قليل كقوله :

٢٢١ — من الوافر ، قاله زياد الأصم .

ومعناه : كما أن الحمير من شر الدواب التي يركبها الناس ، فكذلك بنو الحبطات وهم قبيحة من العرب ، شر بني تميم .

الإعراب : فإن : الفاء بحسب ما قبلها . إن : حرف توكيد : الحمر : اسمها . من شر : متعلق
بمحذوف تقديره « كائنة » خبر « إن » . المطايا : مضاف إليه . كما : الكاف حرف تشبيه محذوف عن
العمل بما الرائدة : الحبطات : مبتدأ . شر : خبره . بنى : مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة
لأنه ملحق بجميع المذكور السالم . وهو مضاف وتميم : مضاف إليه .

الشاهد في قوله : « كما » حيث زيدت « ما » بعد الكاف فكفها عن العمل وهو كثير . وقيل إن « ما »
حصول حرف بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية ، لا كافة لأنها لا تكف الكاف ، أي تكون
الحبطات شر الخ ، فحينئذ لا شاهد فيه .

٢٢٢ — من الخفيف ، قاله أبو ذؤاد بن الحجاج . والجامل : القطيع من الإبل . المؤبل : المبد
الفتية : غناجيج : تحويل جيد .

المعنى : رجلا للقطيع من الإبل المبد الفتية موجود في المسافرين معى في الحرب . وربما الخيل الجياد
التي أولادها كائنة بينهم ، موجودة فيهم أيضا . فهو يصف نفسه باليكرم ويأذنه لا يبتغل عند توجيه الحرب
بأحسن ما عنده .

الإعراب : ربما : حرف تعليل ، محذوف عن الميل بما الزائدة . الجامل : مبتدأ . المؤبل : صفة .
فيهم : متعلق بمحذوف تقديره « موجود » خبره . غناجيج : مضاف على الجامل ، فهي مبتدأ وخبره
محذوف لدلالة ما قبله عليه . بينهن : ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره كائنة خبر مقدم . والهاء :
مضاف إليه ، والنون : علامة جمع النسوة . المهار : مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل رفع صفة لغناجيج .

٢٢٢ ماوِيَّ يا رُبَّنا غارة شعواء كاللذخمة بالميسم وقوله :

٢٢٣ - وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَتَعْلِمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وَحَذَفْتُ «رُبَّ» فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالْفَاءُ، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ لَا بِجُوزِ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ وَإِيقَاءِ عَمَلِهِ، إِلَّا فِي «رُبِّ» بَعْدَ الْوَاوِ ، فَيَا مُتَذَكِّرَهُ .

الشاهد في قوله : «ربنا» حيث زيدت «ما» بعد «رب» فكفها عن العمل وهو كثير : وأما دخول «رب» في البيت على الجملة الاسمية فتأخر حتى قال الفارسي : يجب أن يحذف «ما» اسما بمعنى شيء . والجميل : خبر الضمير المحذوف ، والجملة صفة «لما» ، وفيهم ، حال : أي رب شيء من الجمال الخليل حال كونه فيهم .

٢٢٢ — من المربع وقاله خضرة بن قسرة النهشل .
ومعناه : يماوية ، رب غارة شديدة الأذى تشبه الحديد التي احمرت من النار ، والتي تكون بها الإيل .

الإعراب : ماوي : متاخر مرخم حذفت منه ياء النداء ، والأصل : «ياماوية» وهي على الضم على الحرف المحذوف لتخريم وهو التاء ، في محل نصب على لغة من ينتظر . أو مبنى على الضم في محل نصب على الحرف المذكور ، على لغة من لا ينتظر . ياربنا : يا : حرف تنيبه . رب : حرف تقليل وجر شبهة بالزائد . والتاء : زائدة لتأنيث اللفظ . ما : زائدة أيضا . غارة : مبتدأ مرفوع يضمن مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة حرف الجر الشبيهة بالزائد . شعواء : صفة لغارة باعتبار التقدير ، أو صفة لها باعتبار اللفظ ، مرفوعة بضم مقدرة على آخرها منع من ظهورها حركة الإتياع لحركة غارة وهي السكرة . ولأنما تبعها بالفتحة ، لأنها ممنوعة من الصرف لألف التأنيث المدودة . كاللذعة : جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره «كالثمة» خبر المبتدأ . بالميسم : متعلق باللذعة .

لشاهد في قوله : «ربنا غارة» حيث زيدت «ما» بعد «رب» فلم تكفها عن العمل وهو قليل :

٢٢٣ — من الطويل ، قاله عمرو بن براقة .

ومعناه : نساعد حليقتنا على عدو ، مع علمنا بأنه مظلوم عليه وظالم .
الإعراب : وتنصر : الواو محسب ما قبلها . تنصر : فعل مضارع وفاعله «نحن» . مولانا : مفعوله ولنا : مضاف إليه . وتعلم : معطوف على تنصر . أنه : أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء : اسمها . كما السكاف : حرف تشبيه وجر . ما : زائدة . الناس : مجرور بالكاف . والجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره «كأن» عبرها . والجملة في محل نصب مدد مفعولي «نعم» . مجرور : خبر ثان لأن ، وهو خبر لوجه شبه . وعليه : أي المولى ، جار ومجرور ، في محل رفع نائب فاعل لمجرور . جارم : معطوف على مجرور . والواو بمعنى «أو» .

الشاهد في قوله : «كالناس» حيث زيدت «ما» بعد السكاف فلم تكفها عن العمل وهو قليل .

(١٩١ — التفصيل — ١)

وقد ورد حذفها بعد « الفاء » و « بل » قليلا . فمثاله بعد « الواو » قوله :

٢٢٤ - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِينَ

ومثاله بعد « الفاء »

٢٢٥ - فَمَثَلِكِ حَبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعِ

فَالْهَيْثُهَا عَيْنَ ذِي تَمَامٍ مُّخَوِّلِ

ومثاله بعد « بل » قوله :

٢٢٦ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ
لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

٢٢٤ — لقد مضى الكلام على هذا الشاهد : (انظر رقم ٣) .

الشاهد في قوله : « وقاتم » حيث حذفت « رب » بعد الواو ، وبقي عليها وهو كثير . وقيل إن الجر بالواو ، لمكونها ثابتة من « رب » فلا شاهد فيه حينئذ .

٢٢٥ — من الطويل ، قاله امرؤ القيس .

ومعناه : رب امرأة مثلك حبلى قد آتيتها ليلا ، أو مرضع شغلها عن طفلها الرضيع .

الإعراب : فثلك : الفاء بحسب ما قبلها . وأصل الكلام : رب مثلك الخ . فتكون « رب » حرف تقليل وجر . مثلك : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، والكاف مضاف إليه مبنى على الكسر . حبلى : بدل من مثل باعتبار التقدير ، بدل كل من كل ، وبديل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتيان المقدرة على الألف التطور . قد حرف تحقيق . طرقت : فعل ماضٍ والتاء فاعل ، ومفعوله محلو ، أى بطرقته . والجملة في محل رفع خبر المبتدأ . ومرضع بالرفع والجر ، معطوف على « حبلى » على الاعتبارين السابقين . فآتيتها : الفاء للسببية . آتيتها : فعل ماضٍ وفاعله ومفعوله . عن ذى : جار ومجرور ، وعلامة جر ألياء . فآية عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ، متعلق بآتيها . تمام : مضاف إليه ، مجرور بالفتحة فآية عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع . محوّل : صفة لذى .

الشاهد في قوله : « فثلك » حيث حذفت « رب » بعد الفاء وبقي عليها ، وهو قليل .

٢٢٦ — من الرجز ، قاله رؤبة .

ومعناه : إن تجاوزت هذه البلدة ، وهى جهرم ، ولم أدخلها لأنها عديمة المنفعة .

الإعراب : بل بلد ، أى رب بلد . فقوله : « بل » للاضراب الانتقالي . رب : حرف تقليل وجر . بلد مجرور برب مقدرة . وهو مبتدأ في محل رفع ، ورب المقدرة حرف جر شبهه بالزائد . مل : خبر . الفجج : مضاف إليه . قتمه ، أى غباره : مبتدأ مؤخر ، والهاء مضاف إليه مبنى على الضمة وسكن الشعر . والجملة في محل رفع خبر المبتدأ . لا نافية . يشتري : فعل مضارع مبنى للمجهول . كتانه : نائب عن فاعله . والهاء مضاف إليه

والشائع من ذلك حذفها بعد « الواو » . وقد شذ الجرب « رب » محذوفة من غير أن يتقدمها شيء ، كقوله :

٢٢٧ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفَّتْ فِي طَسْلِهِ . كَدَّتْ أَقْضَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ .

وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى « رَبِّ » لَدَى حَذَفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

الجرب بغير « رب » محذوفاً على قسمين :

(١) مطرد . (٢) وغير مطرد .

فغير المطرد كقول رؤية ، لمن قال له : كيف أصبحت ؟ خير والحمد لله .

التقدير : على خير . وقول الشاعر :

٢٢٨ - إِذَا قِيلَ أَى النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلِّيبٌ بِالْأَكْفِ الْإِصْبَاعِ

وجملة « لايشترى كتابه وجهه » في محل رفع خبر ثان . ويصح أن يكون مبتدأ ، والجملة بعده صفة له .
وجملة « لايشترى » خبره .

الشاهد في قوله : « بل بلد » حيث حذفت « رب » بعد « بل » بقى عملها ، وهو قليل أيضا .

٢٢٧ — من الخفيف ، قاله جميل بن معمر العذرى ، من شعراء الدولة الأموية .

ومعناه : رب أثر من آثار دارحيبي وقفت بجانيه ، فكدت أموت من الحزن والغم على قراق تلك المحبوبة الإعراب : رسم دار ، أى رب رسم دار . رب : حرف تقليل وجر . رسم دار : مبتدأ ومضاف إليه . وجملة « وقفت » من الفعل والفاعل في محل رفع أو جر صفة لرسم . في طله : متعلق بوقفت ، وإلها مضاف إليه مبنية على الضم ، وسكنت للشعر . كدت : فعل ماضى ناقص والتاء : اسمها . وجملة « أقضى الحياة » من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبرها . من جلاله : متعلق بأقضى . وجملة « كدت » في محل رفع خبر المبتدأ ، والرباط الضمير في جلاله .

الشاهد في قوله : « رسم » حيث حذفت رب قبله ، وبقى عملها من غير أن يتقدمها « واو » أو « فاء » أو « بل » وهو شاذ .

٢٢٨ — من الطويل ، قاله الفرزدق من قصيدة في الرد على جرير ، مطلعها :

منا الذى اختير الرجال سماعة وخيرا إذا هب الرياح الزعازع

ومعناه : إذا سأل الناس عن شر القبائل ، أشارت الإصابع مع الأكف إلى قبيلة « كليب » .

الإعراب : إذا ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط . قول : فعل ماضى مبنى للمجهول . أى : اسم استفهام مبتدأ مرفوع . الناس : مضاف إليه . شر : خبره وهو اسم تفضيل ، إذ أصله : « أشر » : فخفف بحذف الهمزة لتكرار الاستعمال . قبيلة : مضاف إليه . وجملة « أى » في محل رفع نائب فاعل ، قيل لأن المقصود لفظها . وجملة « قيل » شرط « إذا » . أشارت : فعل ماضى ، وتاء التانيث . كليب : مجرور ، بإلى محذوفة ، أى إلى كليب ، وهو متعلق بأشارت . وكذا « بالأكف » والياء

أى أشارت إلى «كليب» . وقوله :

٢٢٩ - وَكَرِيمَةٌ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلْفَتْهُ

حتى تَبَسَّدَحَ فَأَوْتَقَى الْأَعْلَامَ

أى فارتقى إلى الأعلام .

والمطرود كقولك : بكم درهم اشتريت هذا ؟ في «درهم» مجرور ، «من» محذوفة

عند سيبويه والخليل . وبالإضافة عند الزجاج . وعلى منذهب سيبويه والخليل ، يكون

الجار قد حذف وأبقى عمله . وهذا مطرود عندهما في مجزئ «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها

حرف جر .

يعنى «مع» . والأصابع : فاعل أشارت ، «أى» : أشارت الأصابع مع الألف إلى كليب . وبجملة
«أشارت» جواب «إذا» .

الشاهد في قوله : «كليب» حيث جر بغير «رب» وهو «إلى» محذوفة ، وهو غير مطرود ، يقتصر
فيه على السماع .

٢٢٩ — من السكايل لا يعرف قائله .

ومعناه : رب شخص كريم من قبيلة «قيس» أعطته من الأموال ألفا ، فتكبر وارتفع حتى صار

نور الجبال

الإعراب : وكريمة ، أى ورب كريمة : قالوا ، وأورب . وب حرف تقليل وجر . كريمة ،

ببعض ، وهو صفة لموصوف محذوف ، وفاعله محذوف أيضا ، أى ورب رجل كريمة نفسه ، فهو لمث

سبى . وإثما حذف الفاعل الظاهر للملم به من الكلام ، وهو جائز عند الكوفيين بخلاف البصريين .

ويقولون في البيت : ورب نفس كريمة ، فالفاعل ضمير مستتر بجوازا تقديره «هى» يعود على النفس

وذكر في «ألفته» على تأويلها بالشخص . ومن «آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره «كانت» ،

صفة ثانية لرجل . قيس : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، إن أريد أنه ضم على

أبي القيلة . وإذا اعتبرته اسما لشخص بذاته ، فهو مجرور بفتحة فيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف

علمية والتأنيث . وجملة «ألفته» في محل رفع خبر المبتدا . والرباط ، الضمير في «ألفته» حتى

الابتدائية . تليخ : فعل ماض وقامله «هو» . الأعلام : مجرور بإلى محذوفة ، أى إلى الأعلام ، وهو متعلق

بارتقى ، والأعلام : الجبال .

الشاهد في قوله : «الأعلام» ، وهو كالشاهد السابق .

فهرس الجزء الاول

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢	مقدمة	١٦٦	عن وأحوالها
١٠	الكلام وما يتألف منه	١٨٣	أعلم ، وأرى
١١	علامات الاسم	١٨٨	الفاعل
١٢	المعرب والمبني	٢٠٢	النائب عن الفاعل
٣٩	النكرة والمعرفة	٢٠٨	اشتغال العامل عن المفعول
٥١	العلم	٢١٤	تمدى الفعل وأزومه
٥٤	اسم الإشارة	٢١٩	التنازع في العمل
٥٧	الموصول	٢٢٤	المفعول المطلق
٧٣	المعرف بأداة التعريف	٢٣١	المفعول له
٧٧	الابتداء	٢٣٤	المفعول فيه ، وهو المسمى ظرفا
١٠٥	كان وأحوالها	٢٣٨	المفعول معه
١٢٠	فعل في : ما ، ولا ، ولات ، وإن	٢٤١	الاستثناء
١٢٩	المشبهات بليس	٢٥٣	الحال
١٢٩	أفعال المقاربة	٢٦٧	التحيز
١٣٩	إن وأخواتها	٢٧١	حروف الجر
١٥٣	لا إله إلا الله		

تم بعون الله الجزء الأول

وبليسه

الجزء الثاني وأوله :

باب الإضافة

